

الاستشهاد والاحتجاج باللغة

رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم

اللغة الحديث

الدكتور محمد عيد
أستاذ النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٩٨٨ م

عام الكتب



کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
مجلس شورای اسلامی
تهران - خیابان ولیعصر - پلاک ۱۷۲۸
شماره ۱۷۲۹

کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
مجلس شورای اسلامی
تهران - خیابان ولیعصر - پلاک ۱۷۲۸
شماره ۱۷۲۹

۱۷۲۸

أصبحت صناعة العربية كأنها من جملة
قوانين المنطق العقلية أو الجدل ، وبعُدت
عن مَنَاحِي اللسان ومَلَكته ، وما ذلك
إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان
وتراكيبه ، وتمييز أساليبه وتلك
القوانين إنما هي وسائل للتعليم ، لكنهم
أَجَرَوْها علي غير ما قُصِد بها ،
وأصاروها علماً يَحْتَأ وَيَعْدُوا بذلك عن
ثمرتها .

(ابن خلدون)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة

من المفيد قبل التقاء القارئ بهذا الكتاب أن أتقدم له بفهم مختصر لبعض عناصره العلمية كما عايشتها أثناء تأليفه ؛ ليصحب معه تصوراً عاماً لموضوعه ومادته العلمية ومصادره وما أضافه من جديد إلى ثقافتنا اللغوية المعاصرة .

موضوع هذا الكتاب « نصوص اللغة » ومن المعروف أن « النصوص » هي المادة الأساسية التي تتشكل منها دراسة اللغة - أى لغة - فى مستوياتها المختلفة أصواتاً وبنية ونحواً ، وقد كانت نصوص العربية الفصحى هي مادة الدراسة بين أيدي علمائنا الأقدمين حتى القرن الرابع الهجرى حيث قابلوها بسلوك علمى جاد وجهد نشيط دائب أثمرها هذه الدراسات الخصبه العميقة فى مكتبة النحو واللغة .

والقضية الواحدة التى التزمها هذا الكتاب من أوله إلى منتهاه هي رصد اللقاء بين الدارسين من علماء اللغة العرب مع « نصوص اللغة » ومن نطقوها ومن نقلوها وتقويم نتيجة هذا اللقاء بإبراز عناصر الأصالة فى دراستهم ومناقشة ما رأوه فى ضوء علم اللغة الحديث .

ومن هذه الزاوية المحددة تتبعت هذه الدراسة موقف علمائنا الأقدمين من « رواية اللغة » نقلاً ونطقاً ، كما وصفت جهودهم فى استخدام اللغة « استشهاداً واحتجاجاً » وحول هذين المظهرين - الرواية والاستشهاد - تم استقراء مفصل لكل جوانبهما العلمية، بقصد التعرف على نهجهم فى قبول ما قبلوه أو رفض ما رفضوه ؛ مما تحصل منه على مدى الباب الأول فى هذا الكتاب حوالى عشرين أساساً أمكن الوصول إليها من آرائهم وأخبارهم ومسائلهم ، وهذه الأسس تصف - فيما أظن - مسلكهم العلمى والعملى تجاه « نصوص اللغة » ، وهى الأسس نفسها التى قدمت هذه الدراسة تفسيرها والرأى فيها فى الباب الثانى من جانبين هما : المراجعة المتأنية الموضوعية للتعرف على الجوانب الطيبة المضبوطة فى جهد النحاة ، ثم بيان الرأى فى مجموع الأسس التى توصلوا إليها من وجهة النظر اللغوية الحديثة .

وينبغي الاحتراز بأنه لم يكن من مهمة هذه الدراسة على الإطلاق وضع آراء علمائنا الأقدمين تحت سيطرة وجهة النظر اللغوية الحديثة للتحكم فى توجيهها ، لأن ذلك اتجاهاً خطر تجنبه منهج البحث فى هذه الدراسة خاصة ، وينبغى تجنبه فى فهم ثقافتنا بصفة عامة ، فغاية ما نريده هنا هو الإفادة من التقدم الذى أحرزه « علم اللغة الحديث » فى إضاءة تراثنا وتفسيره ، والمعاونة فى التعرف على موقفنا من هذا التراث ومن اللغة الآن ، مع اعتبار فضل السبق الزمنى لعلمائنا ، وقصر الوسائل لديهم ، وقلة التجارب التى أفادوا منها قبلهم .

أما المادة العلمية التى كونت هذه الدراسة فتندرج تحت ما يلى :

الأول : استقراء الروايات والأخبار والآراء والمسائل والنصوص المتناثرة بقصد الاستنباط والاستنتاج والوصول من ذلك إلى ما نظن أنه كان النهج العام للتفكير الذى وجه خطى علمائنا الأقدمين فى رحلتهم العظيمة الباهرة مع نصوص اللغة ودراساتها .
وهنا أشير إلى أن الطابع العام لتراثنا العربى عامة ازدهامه بآراء شتى وطوفان من الجزئيات المتناثرة من الروايات والأخبار والمسائل المفرقة واستقصاء ذلك كله بدقة وإطالة ، أما الأسس العامة التى تدور فى إطارها هذه الجزئيات فتقل العناية بها قلة ملحوظة ، وهذا الطابع المتميز لتراثنا العربى يمثل صعوبة بالغة للباحث فيه عن خطوط عامة لصورة متكاملة القسومات والسمات كهذه الصورة التى حاولت تقديمها فى هذا الكتاب .

وعلى سبيل المثال - فيما يختص بموضوعنا - توالى كتب « شواهد النحو » منذ القرن الرابع الهجرى حتى الوقت الحاضر ، وتكاد جميعاً تتفق فى إيراد الأبيات المفردة واحداً بعد الآخر وما يتعلق بكل بيت من لغة وإعراب ، لكن لا يكاد المرء يعثر فى كل هذه المؤلفات - على كثرتها - على تناول مباشر « للاستشهاد » نفسه .

لا غرابة إذن أن تكون المادة العلمية المستهدفة فى الباب الأول من هذا الكتاب معتمدة على الاستقراء والاستنباط لمعرفة الأسس التى حكمت هذا الشتات المفرق وتحكمت فيه ، ولم يكن ذلك عملاً سهلاً ، بل احتاج إلى تتبع طويل ، وصبر أطول !!

الثانى : فحص ما توصلت إليه من آراء النحاة ومسائلهم بروح علمية متعاطفة مع جهودهم الرائع العظيم الشاق ، لمعرفة الطريق التى سلكوها من حيث كونه منهجاً أفادوه أو عرفوا تواصلوا عليه ، وكذلك التعرف على النموذج المثالى الذى تعلقوا به ،

فسرى كالنور بين كل جهودهم ودراستهم وآرائهم ، - وهذا طابع الفصل الأول من الباب الثانى فى هذا الكتاب الذى خصصته للبحث عن « عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة » .

الثالث : النقد والموازنة والرأى : وهذا طابع الفصل الأخير فى هذا الكتاب ، حيث استخدمت وجهة النظر اللغوية الحديثة لتقويم الأسس المستخلصة لموقف علمائنا من النصوص والدلالة على ما نفيده من البحث اللغوى الحديث لتدارك نواحي القصر فى دراستنا اللغوية القديمة .

أما المصادر العلمية التى اعتمدت هذه الدراسة عليها فقد تنوعت فشملت كتب النحو واللغة والتفسير والحديث والقراءات والمنطق والأدب والطبقات وغيرها كما ضمت أيضاً مصادر حديثة فى « علم اللغة » عربية وأجنبية ، وأقر - فيما يختص بمراجع هذه الدراسة - أنه فى فهم موقف علمائنا الأقدمين من النصوص اللغوية لم أستخدم أى مرجع حديث على الإطلاق ، كما أقر أيضاً أن « الاقتباسات » فى هذه الدراسة التزمت الاتصال المباشر بالمصدر العلمى الذى أخذت منه دون الاعتماد على نقل مصدر عن آخر فى القديم أو الحديث ، كما أقر ثالثاً أن معظم ما أقدته من هذه المصادر احتفظت به لنفسى ، ولم أذكر فى هذا الكتاب - مما اقتبسته - إلا ما هو ضرورى جداً وفى نطاق ضيق للغاية ، وتجنبت الإكثار من النصوص المنقولة أو الإطالة فيها حين نقلها تنفيذاً لاتجاه أعتنقه فى التأليف هو أن يتمثل المؤلف موضوعه ومادته ، ثم يقدم فيما يكتب روحه وفهمه فى نسيج يشف عن عقله ووجدانه ، نسيج يكون من تأليفه هو لا من مصنفات الآخرين وآرائهم ١٠

إن هذه الدراسة - فيما أظن - تلبى حاجة أكيدة لدارسى اللغة العربية والمهتمين بقضاياها ، وعلى مبلغ علمى فإن قضية « الاستشهاد والاحتجاج » بنصوص اللغة لم تدرس من قبل دراسة حديثة متكاملة مع شهرتها الذائعة الصيت بين المشتغلين بالنحو واللغة ، وبداهة أن ما أقصده هنا يختلف عن « كتب الشواهد » التى هى جزء من دراسة قضية « الاستشهاد » نفسها .

كما أن القارىء لهذه الدراسة يخرج منها بمنهج جديد فى النظر للفتن الفصحى ودراساتها يمكن من خلاله أن تتضح له رؤى جديدة لكثير مما عرفه وتعرف عليه البحث التقليدى فى اللغة ، وهذا المنهج الجديد للنظر يعين على التمييز بين الصالح والطالح ،

وما هو الغوى أصيل أو معوق دخيل .

هذا ، وينبغي التنبيه للأمرين التاليين :

أولاً : صدر الكتاب فى طبعتيه السابقتين تحت عنوان « الرواية والاستشهاد باللغة » لكن وضع كلمة « الرواية » فى صدارة العنوان ، جعل القارئ المتصفح المتعجل لهذا العنوان يذهب إلى المفهوم القريب لهذه الكلمة وهو « القصة الطويلة » وينصرف ذهنه عن المقصود الحقيقى لها فى الكتاب وهو « رواية اللغة عن الناطقين العرب من الشعراء والفصحاء » لدراستها واستنباط القواعد منها ، ثم الاستشهاد والاحتجاج بها على هذه القواعد المستنبطة .

لذلك آثرت إصداره فى هذه الطبعة تحت عنوان « الاستشهاد والاحتجاج باللغة » منعاً للبس فى كلمة « الرواية » وليعرف قارئ العنوان بمجرد النظر إليه أنه كتاب « فى اللغة والنحو » لا فى « الأدب والقصة » خصوصاً أن الهدف الأساسى من الكتاب هو « الاستشهاد والاحتجاج باللغة » أمّا « رواية اللغة » فكانت طريقاً لهذا الهدف ووسيلة إليه ، حدث هذا عملياً فى عصر جمع اللغة ودراستها ، وهو كذلك أيضاً فى هذا الكتاب وهدفه .

ثانياً : صدر هذا الكتاب فى طبعتيه السابقتين فى ثلاثة فصول هى :

١ - الرواة والنحاة .

٢ - الاستشهاد والاحتجاج باللغة .

٣ - تقويم هذين المظهرين فى ضوء علم اللغة الحديث .

لكن : بدا لى بعد طول تأمل - أن تقويم آراء النحاة عن الرواية والاستشهاد فى ضوء علم اللغة الحديث وحده فيه تجاوز لحلقة مهمة هى « تقويم هذه الآراء من وجهة نظر النحاة واللغويين أنفسهم » .

لذلك : زدت فصلاً فى الكتاب بعنوان (عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة) وعدت الخطأ ، فجاء الكتاب فى باين وأربعة فصول كما يلى :

الباب الأول : (الرواية والاستشهاد باللغة فى آراء النحاة)

الفصل الأول : (النحاة والرواة) .

الفصل الثانى : (الاستشهاد والاحتجاج باللغة) .

الباب الثاني : (تقويم آراء النحاة عن الاستشهاد والاحتجاج باللغة) .

الفصل الأول : (عناصر الأصالة في دراسة النحاة للغة) .

الفصل الثاني : (قضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث) .

وبعد

فإن الجهد الذي بذلته في هذه الدراسة اطلاقاً ومنهجاً وتأليفاً لا عزاء عنه إلا ما أطمع فيه من رضا الله وثوابه ، والجزاء الوحيد عن هذا الإجهاد في الدنيا هو الأمل في كلمة طيبة مغلصة تنطلق من فم قارىء منصف تعبيراً عن ارتياحه وتعاطفه مع الكتاب ومؤلفه .

إبريل ١٩٨٨ م

محمد عيد

الاستشهاد والاحتجاج باللغة

المحتوى :

الباب الأول : الرواية والاستشهاد باللغة فى آراء النحاة .

الفصل الأول : النحاة والرواة .

الفصل الثانى : الاستشهاد والاحتجاج باللغة .

* * *

الباب الثانى : تقويم آراء النحاة عن الرواية والاستشهاد باللغة

الفصل الأول : عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة .

الفصل الثانى : قضايا الرواية والاستشهاد فى ضوء علم اللغة الحديث



الباب الأول

الرواية والاستشهاد باللغة في آراء النحاة

الفصل الأول : النحاة .. والرواة

الفصل الثاني : الاستشهاد والاحتجاج باللغة

الفصل الأول

النحاة ... والرواة

- ١ - المقصود بالنحاة والرواة والأعراب
- ٢ - أهم جوانب النشاط العلمى فى حركة الرواة والأعراب
- ٣ - موقف النحاة من الرواة والشعراء والأعراب
- ٤ - ما قبل وما لم يقبل من المادة المروية
- ٥ - النحاة بين مقتضى القواعد وظاهر الرواية
- ٦ - الضوابط السلوكية للرواية وصلتها بالحديث
- ٧ - التنافس العلمى وأثره فى النظرة إلى الرواية والرواة

المقصود بالنحاة والرواة والأعراب

« صدق القائل في العرب : منعوا الطعام وأعطوا الكلام ^(١) » .

هكذا ذكر أبو حيان ، وهو في هذه العبارة المختصرة يقدم بذكاء وتركيز صورة حياة العرب الاقتصادية والاجتماعية « منعوا الطعام وأعطوا الكلام » وسواء أكان هذا القائل هو أبا حيان أم غيره ، فقد حكم له بالصدق ، وهو موثق في هذا الحكم ، فلقد عاش العرب في جزيرتهم حياة جافة قاسية ، ليس بها من الخصوصية والرفاهية ما كان لغيرهم ممن عاصروهم في الزمن ، ولم يشاركوهم في البيئة ، وقد اتخذت هذه الفكرة الأولى نفسها ميزة للعرب لدى اللغويين فيما نحن بصدد الحديث عنه من رواية اللفظة عن الأعراب ، حيث اعتبر جفاء العربى وخشونته ويقاؤه محروما من الترف وليونة الجلد - كما كانوا يسمونه - أساسا لأخذ اللغة عنه ، والاحتجاج بكلامه ، فالكلام الذى أعطوه من أسس الثقة به لدى قائله أن يكون هذا القائل من « منعوا الطعام » .

وهذا الكلام المعطى للعرب كان شيئا مهما جداً لدى هؤلاء الناطقين أنفسهم فقد اعتبروه وسيلة حياة ، ومنبع فخر ، وصائن عرض ، وأساس سيادة وشرف وليس للعربى فى هذه البيئة الجافة القاسية العارية عن الحضارة إلا العرض والفخر والسيادة والشرف ، وهذه هى الأنس المعنوية للحياة نفسها .

وإحساس العربى بالتقدير والإعزاز للكلام المعطى له بقى مجرد إحساس حتى تناوله علماء اللغة ، فحولوه جهداً مضنياً ، وفكراً رائعاً ، وزادوه تقديساً وإعزازاً فاق إحساس العربى به - كما صرحوا بذلك كثيراً - حيث رحلوا لمعرفة هذا الكلام وجمعه وبذلوا فى سبيل ذلك جهداً يذكر فيشكر ، ثم عادوا لدراسة ما جمعوه والنقاش حوله ، بل إنهم جعلوا ذلك - كما فعل العرب - منبع فخرهم وأساس شرفهم وقيمتهم ، بل وسيلة حياتهم ، وذكر بعضهم - كالخليل وابن فارس - صراحة أن كلام العرب وحى أوحى إليهم ، والهمام ألهموه ، فقد « أعطوا الكلام » كما قال أبو حيان والذى أعطاه لهم هو الله كما قال بعض اللغويين . فهو إذن أمر مقدس يستحق ما يبذل من أجله من جهد وعرق ، ويجب أن يحاط بالعناية والرعاية .

وربما تقدم لنا تلك العبارة القصيرة تفسيراً مختصراً لما نحن بمقدوره درسه مفصلاً من هذا الكلام ودراسته ، ومنتجيه ودارسيه نحاة ورواة وأغرابا ، وهذه الفقرة لفهم المتكسود بهؤلاء الثلاثة فهما يصورهم فى الأذهان ولا يحدددهم ، لأن تحديد غير ممكن بالنسبة لهم كما سيتضح ذلك .

إن رواية اللغة وتناقلها أمر قديم فى العرب ، كان فى الجاهلية واستمر فى الإسلام قبل أن يوجد النحاة وبعد أن وجدوا بآماد طويلة ، فنه كان هناك رواية للشعراء ، منهم من يختص بشاعر بعينه ، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء ولا يختص بشاعر بعينه ، يقول البغدادي : والشعراء أربعة أقسام ، شاعر خنذيد وهو الذى يجمع إلى جيد شعره رواية الجيد من شعر غيره ، وشاعر مفلح وهو الذى لا رواية له إلا أنه مجود كاخنذيد فى شعره ، وشاعر فقط ، وهو الذى فوق الردي بدرجة ، وشعور وهو لا شئ (١) .

هذا على المستوى الفنى ، ولنا مع ذلك أن نتصور أن الكثير من روايات اللغة وأخبار العرب كانت شائعة بين الناس فى مجالس السمر والفكاهة ، وفى أوقات المهور والجد ، مما نقلت لنا بعضه الموسوعات الأدبية والتاريخية القديمة من مضارحات وحكايات واستشهادات ونوادير فيها الكثير مما كان العرب يفعلونه وينطقونه .

هذا اللون من الرواية قديم جداً ، ولا يخلو الناس منه فى عصر من العصور لأنه أمر تقتضيه طبيعية الاجتماع بين الناس ورغبة التواصل والمتعة ، بل المنفعة أحيانا .

لكن الرواية لم تبق على هذه الصورة ، بل أصبحت مع بداية القرن الثانى احترافا لوجه العلم أو لقصد الكسب ، وهذه هى الرواية التى نقصدها ، والتى من أول معالمها البارزة أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) وحمام الرواية (ت ١٥٥) ومنذ ذلك الوقت حتى القرن الرابع وسمت بهذه السمة ، - سمة الاحتراف - وأصبحت فنا له رجاله وطرقه مما سيتبين لنا فيما بعد .

وإذا صح أن أبا الأسود الدؤلى هو أول نحوى احترف صناعة النحر (ت ٦٩) فنه سار فى دريه سلسلة النحاة الأوائل ، نصر بن عاصم (ت ٨٩) وعنبسة الفيل (ت ١٠٠) وميمون الأقرن ، وعبد الله بن أبى إسحاق (ت ١١٧) وعيسى بن عمر

(ت ١٤٩) حتى يصل الأمر كذلك إلى أبي عمرو بن العلاء .

كانت جهود هؤلاء العلماء - التي لم يصل إلينا منها إلا روايات متناثرة في كتب المتأخرين ، ولم يصلنا منها شيء متكامل - جهوداً تتفق مع بداية هذا العلم . لكنها جهود مشكورة حيث قاموا بمهمة الرواد السابقين .

وتفرض علينا هذه الفقرة عن النحاة والرواة أن نتابع بقدر الإمكان الأمور التالية :

(أ) طبيعة الصلة بين النحاة والرواة الأوائل قبل احتراف الرواية والنحو .

(ب) طبيعة الصلة بينهما بعد أن أصبحت صناعة النحو ورواية اللغة احترافاً يقوم به العلماء ، وأصبحت الصلة بينهما صلة أبناء المهنة الواحدة .

(ج) أن نحدد بقدر الطاقة الصورة التي كانت عليها كل فئة - إن صح التخصيص - ونبين طبيعة الصلة بين هؤلاء الثلاثة - نحاة ورواة وأعراب - حيث إن الواحد منهم كان ينسب له أحياناً صفتان أو أكثر ، بأن يكون راوية ونحويّاً أو أعرابياً وراوية ، أو تجتمع له هذه الثلاثة ، ويبيان هذه النقاط الثلاث نعرف منذ البداية مواقع خطانا على مدى الفصل كله .

أما ما يختص بالنقطة الأولى فإن الروايات التي وردت لنا عن بداية النحو تكاد كلها تشير إلى أمرين هامين في سبب هذه البداية ، أولهما الخوف على القرآن من اللحن والنساء وثنائهما : الخوف على العربية عموماً من التخليط والعجمة بسبب الاختلاط الكبير الذي حدث بين العرب وغيرهم .

وإذا كان الأمر كذلك فإن هؤلاء النحاة الرواة في القرن الأول الهجري قد أحاطت بهم ظروف خاصة ليست على كل حال ظروف استقرار علمي يتيح لهم الاستقرار والتأمل ، لكنها ظروف الرائد الذي يدفع خطراً وجد نفسه أمامه فجأة ، فهو يحاول أن يشهر في وجهه ما يصل إلى يده من سلاح ، دون انتظار للتبليغ والتنظيم ، وبدل على ذلك ما تقوله الرواية المشهورة عن أبي الأسود وعلى بن أبي طالب حيث بدأ الأخير النحو بتحديد معنى الاسم والفعل والحرف - فيما يقال - وكذلك تحديد الظاهر والمضمر ، والشئ الذي ليس بظاهر ولا مضمر ، ثم قال له : تتبعه وزد فيه .

« قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء ، وعرضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها (إن وأن وليت ولعل وكان) ولم أذكر (لكن) فقال لى : لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : بل هى منها زدها فيها »^(١) .

أجل « زدها فيها » هذه هى طبيعة البداية وأسلوبها .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن رواية اللغة - كما سبق - كانت فى تلك الفترة من الأمور العامة التى يمارسها كثير من الناس من غير احتراف ولا تخصص ، كان من طبائع الأمور أن نجد النحاة فى هذا الدور نحاة فقط ، وأن عملهم كان محاولة الوصول إلى بعض المسائل من ملاحظة مفردات القرآن وطريقة نظمه ، وكذلك بعض النصوص اللغوية التى أحاطت بها ذاكرتهم وثقافتهم الخاصة من حولهم ومن قراءاتهم وسماعهم ، فقدموا جهودهم فى هذا الإطار ، ولم نسمع عن اعتمادهم على رواية ولا رواة بمفهوم الكلمة الذى تحدد فيما بعد ، وشاع بعد ذلك .

فهم نحاة يجتهدون ، واجتهادهم قابل للتعديل والتغيير حسبما يعلمونه من أمور اللغة بأنفسهم دون رواية ولا أعراب ، إذ هم « رواة أنفسهم » إن صح هذا التعبير ، ولعل مما يزيد الفكرة السابقة وما بنيناه عليها ما قاله يونس بن حبيب عن ابن أبى إسحاق حين سئل : أين علم ابن أبى إسحاق من علم الناس اليوم ؟ فقال : « لو كان فى الناس أحد لا يعلم إلا علمه ، لضحك منه ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره ، كان أعلم الناس »^(٢) .

أجل .. هو قوى الذهن ، ولكن علمه قليل يسير ، وهذا العلم القليل اليسير الذى « بضحك منه » على عهد يونس بن حبيب جهد كبير استحق به ابن أبى إسحاق إمامة النحاة فى عصره ، لاختلاف الموقف وأسلوب العلم وأدواته بين العصرين .

أما النقطة الثانية عن تحديد الصلة بين النحاة والرواة بعد أن أصبح كلاهما يحترف هذه الصناعة ، مع بداية القرن الثانى وما تلا ذلك ، فإن الذى يمكن تحديده بدقة هو الأفكار لا الأشخاص ، فمن الممكن أن نفرق نظرياً بين الرواية ودراسة المروى لغوياً بأن :

(١) أمالى الزجاجى ص ٣٢٩

(٢) إنباء الرواه ج ٢ ص ٩٠٥

الرواية : جمع المادة اللغوية من الناطقين العرب ، بالذهاب إليهم أو تلقيهم .
والدراسة : الوصول إلى أقيسة وأحكام من تنظيم هذه المادة المجموعة وتصنيفها .

أما الأشخاص الذين قاموا بهذا الجهد فإنه من الصعب أن نحدد بدقة وحسم أناساً منهم قاموا بالرواية ، وآخرين منهم قاموا بالدراسة ، أو بعبارة أخرى : أناساً منهم قاموا بدور الرواة فقط ، وآخرين قاموا بدور النحاة فقط ، بل إن الأعراب مصدر اللغة كانوا ينقلون أحياناً رواة وعلماء .

فالذي حدث في الواقع أن العلماء الرواة كانوا - في كثير من الأحوال - هم أنفسهم الذين يقومون بالدراسة العلمية لما جمعوه من نصوص ، وما قاموا به من جهود ، وذلك في بداية الأمر ، وحين تأخر الزمن قليلاً كانوا يتداولون الرواية عمن سبقوهم ويدرسون أيضاً ، وحين تأخر الزمن أكثر جفت الرواية وبقيت الدراسة لمجهودات السابقين العلمية .

وعلى هذا الفهم النظرى يقول السيوطى : « قال عبد اللطيف البغدادي : اعلم أن اللغوى - لعله يقصد الراوى - شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه وأما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ، ويقيس على الأمثال والأشياء » (١) .

والواقع التاريخى يدل على أن كثيراً من الأفراد كانوا يقومون بدورى الرواة والنحاة في حياتهم « أو بدور الأعراب والرواة والدارسين أحياناً ، ومن دلائل ذلك ما يلى :

* أبو عمرو بن العلاء : وهو أستاذ العلماء في بداية القرن الثانى ، وقد قام بدور الراوى فجمع من كتب السابقين ومن رواياته الخاصة ما ملأ به بيته إلى السقف - غير ما حفظه - فقد كان إذن يقوم بدورى الراوى والنحوى ، وهكذا تذكر عنه معظم كتب الطبقات .

* الخليل والكسائي : حيث خرج الكسائي إلى البصرة ، فلقى الخليل وجلس في حلقته ، فقال له رجل من الأعراب : تركت أسد الكوفة وقيما وعندهما الفصاحة ، وجئت إلى البصرة ؛ فقال للخليل : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ولجج وتهامة ، فخرج ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنبلة حبراً سوى ما حفظ - فكل منهما إذن قد قام بدورى الراوى والنحوى .

* يونس بن حبيب : تذكر عنه معظم كتب الطبقات أنه خرج للعرب وروى عنهم اللغة ، وأن حلقته بالبصرة كان يؤمها الأعراب ، وأنه اختص بالرواية عن رؤية وتعصب له ، فهو أحد النحاة الذى تتلمذوا للأعراب ، ثم تتلمذوا هم عليه بعد ذلك .

* ثعلب : هو من الطبقة الثانية من العلماء وإمام النحاة الكوفيين فى عصره ، ومع ذلك لم ينقطع عن رواية اللغة على طريقة تلك الطبقة فى الرواية عن الأعراب وعن سبقهم من العلماء ، يقول ابن خلكان عنه : وكان ثقة حجة صالحاً مشهوراً باخفظ وصدق اللهجة والمعرفة بالعربية ورواية الشعر القديم .

فلنؤكد مرة ثانية أن التحديد بدقة أمر غير ممكن . وأن الفصل الحاسم بين من يطلق عليه نحوى أو راوٍ أو أعرابى مصدر للغة لم يتحقق واقعياً ، فقد كانوا يتبادلون المواقف ، ويتعاونون معاً على رواية اللغة ودراستها بلا تحديد ولا تخصص فالهدف هو خدمة اللغة ، وكلّ يقدم لذلك جهداً ما يستطيع .

وختلاصة القول : أنه يمكن التفريق نظرياً بين موقف النحوى أو الدارس وموقف الراوى أو جامع المادة اللغوية ، وموقف الأعرابى أو مصدر اللغة ، ومادام هذا الموقف واضحاً لأذهاننا ، فإن تداخل الأشخاص فى مفهومه لا يؤدى بنا إلى الاضطراب فى الفهم أو استخدام المصطلح ، ولعل ذلك يلقى بعض الضوء على مفهوم الكلمتين : النحاة والرواة ، أو بعبارة أخرى : دراسة اللغة وروايتها دون أن نضطرب إذا وجدنا الشخص الواحد مرة نحويًا له رأيه ، ومرة راوياً تنتقد بضاعته ، وأحياناً أعرابياً يؤخذ بقوله .

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحاً إذا نحينا من اعتبارنا « قيد الدقة » وأخذنا « بعموم الشهرة » فإننا سنجد أن كثيراً من العلماء فى هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة ، بحيث إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط فى الأذهان بصفة قد اشتهر بها فينسب إليها

وبهذا العموم والشهرة يسلك تحت لفظ « النحاة » أبو عمرو بن العلاء والخليل ابن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والكسائي والفراء وغيرهم ممن غلبت عليهم صناعة النحو ودراسة اللغة .

كما يسلك أيضاً تحت لفظ « الرواة » حماد الرواية وخلف الأحمر والأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني ، ممن يعتبرون أساتذة من جمعوا اللغة ورووها . أما الأعراب فهم كثيرون جداً ، وقد ترددت أسماؤهم في كتب النحو واللغة وأحاديث الرواة والنحاة ، حتى لا يكادون يحصون - كما سيذكر بعد قليل .

فمفهوم الألفاظ الثلاثة لن يتداخل لدينا إذن على أساس الفهم النظري . وقد يتداخل في انطباقه على الأفراد الذين قاموا بالجهد العلمي في اللغة دراسة ورواية . فالذي نصل إليه بعد كل ذلك أمور ثلاثة :

أ - مفهوم الألفاظ (نحاة - رواة - أعراب) يمكن تحديده بدقة من الوجهة النظرية فقط ، أما الأشخاص الذين قاموا بذلك - بعد أن أصبحت الرواية والنحو احترافاً - فتختلط فيهم النسبة لهذه الأمور الثلاثة .

ب - بعض الأفراد غلبت عليه شهرة خاصة في النسبة لهؤلاء الثلاثة ، فهو نحوي أو رواية أو أعرابي .

ج - بعض الأفراد اقتصر في مجهوداته على فن واحد فقط من هذه الثلاثة ، وهم قلائل .

لكن قبل أن تترك هذه الفقرة ينبغي أن تقام علاقة تعارف بيننا وبين أشهر الرواة والأعراب ، وهي إن كانت علاقة عابرة ، فإنها ضرورية للقاء الطويل معهم على مدى هذا الفصل كله .

جدول أهم رواة اللغة فى القرنين الثانى والثالث
مرتبين حسب سنى الوفاة

اسم الراوى وشهرته	نسبته المدرسية	حياته ووفاته بالتقريب
١ - أبو عمرو بن العلاء (زبان بن العلاء)	بصرى	٧٠ - ١٥٤
٢ - حماد الراوية (حماد بن سابور)	كوفى	٩٥ - ١٥٥
٣ - الفضل الضبى	كوفى	١٦٧ - ..
٤ - خلف الأخر (خلف بن حيان)	بصرى	١٨٠ - ..
٥ - النضر بن شميل المازنى	بصرى	١٢٢ - ٢٠٣
٦ - أبو عمرو الشيبانى (إسحاق بن مرار)	كوفى	٩٤ - ٢٠٦
٧ - أبو عبيدة (مغمز بن المثنى)	بصرى	١١٠ - ٢٠٩
٨ - أبو زيد الأنصارى (سعيد بن أوس)	بصرى	١١٩ - ٢١٥
٩ - الأصمعى (عبد الملك بن قريظ)	بصرى	١٢٢ - ٢١٦
١٠ - ابن أخى الأصمعى (عبد الرحمن بن عبد الله)	بصرى	... - ...
١١ - أبو نصر الباهلى (أحمد بن حاتم)	بصرى	... - ٢٣١
١٢ - ابن الأعرابى (محمد بن زياد)	كوفى	١٥٠ - ٢٣١
١٣ - أبو حاتم السجستانى (سهل بن محمد)	بصرى	... - ٢٤٨
١٤ - المازنى (بكر بن محمد)	بصرى	... - ٢٤٩
١٥ - الزيادى (إبراهيم بن سفيان)	بصرى	... - ٢٤٩
١٦ - الرياشى (العباس بن الفرج)	بصرى	١٧٧ - ٢٥٧ ^(١)

(١) لمعرفة الكثير عن هؤلاء الرواة ، انظر : مراتب النحويين لأبى العنكب اللغوى - طبقات النحويين
واللغويين للزبيدي . الفهرست لابن النديم - إنباء الرواة للقفلى .

هؤلاء هم مشاهير الرواة ، وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا فى أواخر القرن الرابع من يروى أيضا عن الأعراب أحاديثهم وطرائفهم ، وأشهرهم الأزهرى (ت ٣٧) وابن جنى (ت ٣٩٢) وابن فارس (ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك . بل يصح أن نقول : إنها انقطعت مطلقا ، وكان لذلك آثاره العلمية البعيدة المدى - كما سيأتى .

أما الأعراب فقد خصهم ابن النديم بحديث طويل (الفهرست ٤٤ - ٥٠) وقد اعتذر فى بداية كلامه عنهم لذكرهم بلا ترتيب ولا نظام ، فقال « اقتضى ذكرهم فى هذا الموضع مع اختلاف أصقاعهم وتباين أوقاتهم أن العلماء عنهم أخذوا فذكرتهم على غير ترتيب » فالذى يجمعهم مع هذا الاختلاف « أن العلماء عنهم أخذوا » ولو حدد كلامه أكثر لقال : « فذكرت بعضهم على غير ترتيب » .

ويبدو أنه محق فيما فعل لأن دراستهم جميعاً بترتيب ونظام أمر غير ممكن ، فهم منشأ اللغة التى جمعها العلماء ، وحصرهم لا يدخل فى الإمكان ، فكيف كان العالم الواحد يقابل منهم فى رحلته إلى البادية التى تستغرق منه سنوات !! وكفى وفد منهم إلى الحضر للإقامة أو الزيارة أو الضيافة أو التكسب !!

هو محق إذن فيما قال وفيما فعل ، وقد تصيد مجموعة منهم عددهم فى كتابه - أكثر من ثمانين - وذلك بذكر أسمائهم ونتف قليلة عنهم ، حتى العناوين التى بشها فى حديثه عنهم تدل على ذلك التصيد ، مثل تقديمه لمجموعاتهم بقوله :

الذين سمع عنهم العلماء وشئ من أخبارهم وأنسائهم - ثم يذكر مجموعة منهم . ومن خطوط العلماء ثم يذكر مجموعة أخرى . ومن فصحاء الأعراب ثم يذكر مجموعة ثالثة .

على أن هذه النتف التى ذكرها ابن النديم تشير إلى أمور مفيدة فيما يتعلق بهم وبهذا الفصل عنهم .

من ذلك أن بعض الأعراب قد احترف بيع بضاعته من الكلام ، سواء فى البادية أو الحضر ، واتخذ ذلك وسيلة كسب ومعيشة . ومن نماذج هؤلاء :

* أبو البداء الرياحى : وهو أعرابى نزل البصرة . وكان يعلم الصبيان بأجرة

وأقام بها أيام عمره يؤخذ عنه العلم .

* أبو مالك عمرو بن كركرة : هو أعرابي كان يعلم في البادية ، ويورق في الحضر .

* أبو ثروان العكلى : أعرابي فصيح ، يعلم في البادية .

* أبو محلم الشيباني : وكان يغلف طبعه ، ويفخم كلامه ، ويعرب منطقته . فالذى يفهم مما ذكر عن هؤلاء الأربعة أنهم كانوا يتاجرون بالكلام .

فالأول أقام بالبصرة يعلم الصبيان بأجرة ، ويؤخذ عنه أيضا العلم ، فهل كان يؤخذ عنه العلم مجانا ؟! أغلب الظن أن ذلك أيضا كان بأجرة كما كان يعلم الصبيان - والثاني « يعلم في البادية ويورق في الحضر » والورقة في الحضر ، كانت بأجرة ، فهل كان التعليم في البادية مجانا ؟! أغلب الظن أنه كان أيضا وسيلة حياة - ومثله الثالث - وأما الرابع فليت شعري لماذا جشم نفسه أن « يغلف طبعه ويفخم كلامه ، ويعرب منطقته » إذا لم يكن لهذا الذي حمل نفسه عليه فائدة معنوية أو مادية ؟! أغلب الظن أيضا أنه كان يفيد من وراء ذلك العناء مالا يتكسبه به وثقة عند المتعاملين معه .

ويستفاد أيضا من نتف ابن النديم أن بعض الأعراب انقلبوا علماء للرواية فأصبحوا ينقلون كلام غيرهم مع أخذ الكلام عنهم - وقد سبق شرح هذه الفكرة - ومن هؤلاء :

* الحرمازي الحسن بن علي : وهو أعرابي بدوي راوية ، قدم البصرة ونزلها

* أبو المنهال : يصفه ابن النديم بأنه « أحد الرواة »

* عباد بن كسيب : وكان راوية للشعر ، عالما بأخبار العرب

* الفقعسي : هو « راوية بنى أسد »

وهذه صراحة لا تحتاج إلى تعليق عن قيامهم بدور الرواة ، ولعل ذلك يؤيد ما سبق في هذه الفقرة من أن معرفة المقصود بالنحاة والرواة والأعراب يمكن نظرياً ، لكنه بالنسبة للأشخاص تنقصه الدقة والتحديد .

أهم جوانب النشاط العلمى فى حركة الرواة والأعراب

لا يقصد بهذه الفترة التاريخ السردى أو الزمنى لحركة الرواة والأعراب - فقد اتضح ذلك فى الفترة السابقة - لكن المقصود بها هو استحضار تصور عام لذلك الجهد العلمى الرائع فى تاريخنا اللغوى . وذلك لتوضيح أبرز الجوانب فى تلك الحركة النشطة - على كثرة تلك الجوانب وتشابكها - ببيان الأمور الثلاثة الآتية :

١ - من أى الأقاليم انطلقت تلك الحركة على كثرة اتساع العالم العربى ومداها فى ذلك الوقت .

٢ - رحلة العلماء للبادية ووفادة الأعراب للحضر .

٣ - نقل المادة المروية بين المشافهة والكتابة .

أما بالنسبة للأمر الأول فإنه لأمر بشير العجب والدهشة أن تنطلق هذه الحركة العلمية من إقليم واحد هو العراق . ومن مدينتين من مدنه فقط هما : البصرة والكوفة . ولم نسمع لغير هاتين المدينتين عن منافسة ذات قيمة فيما يتعلق برواية اللغة ودراستها . وهذا أمر لا يحتاج إلى إلهاج ولا تأكيد .

وكأننا أحسن بهذا التفرد العلمى رواة البلدان أنفسهم . فذكروا ما يؤيده ويثبتة عن ضعف الرواية وركودها فى الأقاليم الأخرى .

قال الأصمعى : أقمت بالمدينة زمانا ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة .

ولم يذكر الأصمعى أن بالمدينة حركة علمية لرواية اللغة . وكذلك لم يسمع أحد يشل هذه الحركة فى المدينة . أو بعبارة أشمل : فى إقليم الحجاز كله . حيث كان المظنون أن يكون ذلك الإقليم هو منبع هذه الحركة العلمية لتهيؤ الظروف له لغويا وجغرافيا . ولكن ذلك لم يحدث . والشخص الوحيد الذى ذكر الأصمعى أنه من رواة المدينة - وهو ابن دأب (ت ١٧١) - بهرجه وزينه بقوله : « والعجب من ابن دأب حين يزعم أن أعشى همدان قال :

من دعا لى غزلى

وخضاب بكفه

أريج اللآ تجارته

أسود اللون قارته

ثم قال الأصمعى : يا سبحان الله !! يحذف الألف التى قبل الهمزة فى (الله) ويسكن الهمزة ، ويرفع (تجارتها) وهو منصوب ، ويجوز حذفها عنه ، ويروى الناس عن مثله ^(١) !! والأصمعى محق فى عوجه من الراوى وما رواه ، بسبب تلك الأخطاء السافرة فى ذلك الشعر الرخو الذى هو فى أغلب الظن من وضع الأصمعى نفسه أو من وضع «ابن دأب» الذى لولا ذكر الأصمعى له لما علم ولا سمع به أحد .

بل إن مدينة «بغداد» نفسها - وهى فى العراق ، وعاصرت وهى مزدهرة حركة الرواية العلمية فى البصرة والكوفة - لم تنافسهما ، بل أفادت منهما بما كان يفد إليها من علماء المدينتين الذين قرروا أيضاً ضعف الرواية فى بغداد وزيفوها .

« قال أبو حاتم : أهل بغداد حشر عسكر الخليفة ، لم يكن بها من يوثق به فى كلام العرب ولا من ترتضى روايته ، فإن ادعى أحد منهم شيئاً ، رأيت مغلطاً صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة .

قال أبو الطيب اللغوى (معلقاً) والأمر فى زماننا هذا - أصلحك الله - على أضعاف ما عرف أبو حاتم » ^(٢) .

كذلك كان الأمر فى الشام وفى مصر وفيما وراء ذلك من الأقاليم الإسلامية الأخرى فى ذلك الوقت ولا قيمة لتلك الرواية التى أوردها السيد المرتضى فى أماليه عن وجود الرواية فى الشام وتفوقه فيها على العراق حيث أورد موقفاً بين عبد الملك بن مروان والشعبى حين استدعاه من العراق ، وفى ذلك الموقف تغلب عبد الملك على الشعبى فى الرواية للشعر بحضرة الأخطل ثم قال له : إنما أعلمناك هذا لأنه بلغنى أن أهل العراق يتناولون على أهل الشام ويقولون : إن كانوا غلبونا على الدولة فلن يغلبونا على العلم والرواية ^(٣) .

فهذه الرواية لا تثبت شيئاً فيما نحن بصدد ، لأن عبد الملك كان بعد منتصف القرن الأول بقليل ، ولم يكن فى العراق فى ذلك الوقت علم ولا رواية منظمة ، وغاية ما تفيد أنها رأى ذكر عرضاً فى أحد مجالس عبد الملك التى كان يقصد منها غالباً التسلية والمتعة .

(١) انظر : مراتب النحويين ص ٩٩

(٢) مراتب النحويين ص ١٠٢

(٣) راجع : «أمالى المرتضى» القسم الثانى ص ١٩

على كل حال ، فقد انبثقت هذه الحركة العلمية ونمت في هاتين المدينتين في العراق ، ومهما قيل عن أسباب ذلك - من انتشار اللغة العربية في العراق أكثر من غيره من الأقاليم أو من قرب أهل المدينتين من عرب البادية أو من وجود الحضارة والسبق في العراقة الفكرية في هذا الإقليم - فسوف تظل هذه التعللات قاصرة عن تقديم ما يقنع ويرضى لأسباب هذه الحركة العلمية وغوها وغناها وبقي بعد ذلك ما حدث فوق كل تعليل وسبب ، وسنردد عبارة واحدة هي : لقد حدث ذلك الأمر العظيم ، وهو من الظواهر الرائعة التي لا تتكرر في الحياة كثيراً .

أما عن الأمر الثاني فقد جد العلماء - نحاة ورواة - في الحصول على اللغة من أفواه الأعراب سواء بالرحلة إليهم إلى الصحراء ، أو بقدمهم هم إلى المصرين - البصرة والكوفة - لأخذ اللغة عنهم ، وتروى عن علماء اللغة في تلك الفترة حكايًا يتمثل فيها الجد والإخلاص بمقدار ما تدعو إلى الاحترام والدهشة .

* فالخليل بن أحمد جمع علمه - وهو وفير - من بوادي الحجاز ونجد وتهامة كما قال للكسائي حين سأله عن ذلك ، ويصنع الكسائي مثله فيخرج للبادية ثم يعود وقد أنفذ خمس عشرة قنينة خيراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ .

* ويونس بن حبيب يقوم بنفس الدور في الذهاب للبادية ويعود ليجلس في موضع الخليل ، لتصبح حلقتة في البصرة بعد ذلك ملتقى لأهل العلم وطلاب الأدب ، بل فصحاء الأعراب والبادية .

* وأبو عمرو الشيباني - كما قال عنه ثعلب - دخل البادية ومعه دستيجان خيراً ، فما خرج حتى أفتاهما بكتب سماعه عن العرب ، وهو الذي جمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ، وكتبها جميعاً في مصاحف أودعها مسجد الكوفة .

* والنضر بن شميل وهو أحد الرواة العظام « قد أقام في البادية أربعين سنة » ومع ذلك العلم الوافر الذي جمعه في تلك المدة لم يجد قوته في البصرة ، فهاجر إلى خراسان ، وقال لمودعيه « لو كان لي في كل يوم ربع من البلاقلاء أتقوت به لما طعنت عنكم » (١١) .

* وأبو زيد الأنصارى يوثق ما فى كتابه « النوادر » بقوله لأبى حاتم : « ما كان فيه من شعر القصيد نهر سماعى من المفضل بن محمد الضبى ، وما كان من اللغات وأبواب الرجز ، فذلك سماعى من العرب ^(١) ، وقد اشتهر بين الرواة بصفة « الثقة » حيث يقول : ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبنى كلاب وبنى هلال أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية وإلا لم أقل : قالت العرب ^(٢) .

وليس من الضروري أن أستمع فى عرض ما روى عن هؤلاء العلماء من وصف ما صنعوه للالتقاء بالأعراب والقبائل والأخذ عنهم ، فحديث ذلك يطول - وفى كتب الطبقات ما يشبع رغبة من أراد ذلك - وإنا الذى ينبغي أن يتقرر عموما هو : أن معظم علماء القرن الثانى قد رحلوا للبادية ، وكذلك فعل بعض علماء القرن الثالث والرابع ، وقد أضافوا لذلك الرواية عن سبقوهم .

ويبدو أن الأعراب أيضا أبوا إلا أن يكون لهم نصيبهم فى تلك الحركة العلمية الجليلة فتوالت موجاتهم إلى الأمصار فرادى وجماعات يحملون معهم ثروة البادية اللغوية ويتلقاهم العلماء للسماع عنهم ، ويتنافسون فى الأخذ منهم ، حتى أصبحت اللغة سلعة غالية يبيعها الأعراب ويشتريها الرواة فى « المريد » بالبصرة وفى « الكناسة » بالكوفة وفى غير هذين من أمكنة الالتقاء والمعاملة .

* روى القالى عن الأصمعى قال : جئت إلى أبى عمرو بن العلاء فقال لى : من أين أقبلت يا أصمعى ؟ قال : جئت من المريد ، قال : هات ما معك ، فقرأت عليه ما كتبت فى ألواحى ، فمرت به ستة أحرف لم يعرفها ، فخرج يعدو فى الدرجة وقال : شمرت فى الغريب أى : غلبتنى ^(٣) .

* يروى عن أبى عبيدة قوله : قدم علينا رجال من بادية بنى جعفر بن جعفر ابن كلاب ، فكنا نأتيهم ، فنكتب عنهم ^(٤) .

* يقول ياقوت : إن الجاحظ أخذ النحو عن الأخفش - أبى الحسن وكان

(١) النوادر فى اللغة ص ١

(٢) الاقتراح ص ٨٣

(٣) ذيل الأمالى والنوادر ص ١٨٢

(٤) جبهة أشعار العرب ص ٣١

صديقه . وأخذ الكلام على النظام . وتلقف الفصاحة من العرب شفاها بالمريد^(١) .

* ويروى صاحب الأغاني : نزل في ظاهر البصرة قوم من أعراب قيس بن عيلان . وكان فيهم بيان وفصاحة . فكان بشار يأتيهم وينشدهم أشعاره التي يمدح بها قيسا . فيجلونه لذلك ويعظمونه . وكان نساؤهم يجلسن معه . وتحذثن إليه . وينشدهن أشعاره في الغزل^(٢) .

هذه الروايات الأربع عن الأعراب الوافدين - على كثرة ما روى عنهم مما لا يكاد يحصى - تدل على أن علماء اللغة كانوا يتنافسون في لقاء هؤلاء الأعراب للحصول على ما لديهم من غريب جديد . تدل على ذلك تلك الصورة الغريبة لأبي عمرو بعدد في الدرجة ويقول للأحمسى « شرت في الغريب » كما يدل عليه أيضا ذلك السعى الدائب من أبي عبيدة ومن معه « ليأتيهم ويكتب عنهم » وإلى جوار هؤلاء تندر صورة الأدباء والشعراء مثلة في الجاحظ وشار حيث يحرضون على لقاء الأعراب لأسباب أخرى منها تعلم الفصاحة بالمحادثة والاختلاط إلى جوار التسلية واللهو والمتعة « وكل ميسر لما خلق له » .

هذا السعى الدائب من الرواة والأعراب وهذا الالتقاء المستمر بين البادية والحضر . بدأ غنيا قويا في تلك الفترة ثم أخذ يضعف تبارك قليلا حتى توقف تماما مع نهاية القرن الرابع الهجري . حيث يروى ابن جنى عن الأعراب بحذر . ثم يمنع ذلك بقوله « إنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً . وإن نحن آتسنا منه فصاحة في كلامه . لم نكده نخدم ما يفسد ذلك ويقدر فيه . وينال ويفض منه^(٣) » - وكان لذلك تأثيره الذي سيتضح فيما بعد .

أما الأمر الثالث وهو « الكتابة والمشافهة في النقل والتلقى » فذلك موضوع كبير شغل الناس في عصر الرواية . وظل يشغلهم حتى الوقت الحاضر . والذي دعا لكل ذلك النقاش الكبير أمران :

١ - الفكرة الشائعة بأن العرب أمة لا تقرأ ولا تكتب .

(١) معجم الأدباء ج ١٦ ص ٧٥

(٢) الأغاني ج ٣ ص ٥١

(٣) الخصائص ج ٣ ص ٥

٢ - ما ترتب على القراءة والكتابة من الصحف من أخطاء الرواية التي اتضحت في التصحيح والتحريف .

من أجل ذلك حرص الدارسون والرواة والأعراب على أن يؤكدوا صفة «المشافهة» للرواية والرواة والأعراب ، وأن اللغة كانت تتناقل من الأنواء إلى الصدور إلى الناس ، وهذه الصورة أدت إلى الشك في عصور أدبية بعينها من عصور الأدب العربي واللغة العربية - كالأدب الجاهلي مثلا - وأدت كذلك إلى الشك في كثير من الشعراء والأشعار مما لا مجال هنا للحديث عنه وعن تفصيلاته ومن قاموا به .

لكن الذي يتصور - من حيث الكتابة والمشافهة - لخدمة هذا البحث هو الآتى :

بالنسبة للرواة الذين جمعوا اللغة كان معظمهم يقرأون ويكتبون ، فحينما يتلقون الأعراب يكتبون عنهم ويحفظون أيضا ، كما هو المتصور في الحياة العادية لمن يشتغلون باللغة والأدب حتى اليوم ، وهذا التصور لا يحتاج إلى كثير من الجهد والتعب .

لكن رواة اللغة حرصوا إلى جوار ذلك أن يظهروا أمام من عاصروهم وكذلك أمام تاريخنا العلمى بظهر الحفاظ الذين يذكرون ما سمعوه لا ما كتبوه .. وهذه هي المشكلة !! .

ولعل هؤلاء العلماء الرواة معذورون في هذا التظاهر وتأكيده ، لأنهم كانوا يحضرون معهم الكثير جداً من روايات الشعر والنثر حين عودتهم من الرحلات الطويلة، ولكى يؤكدوا قيمة هذه الرحلات وجهودهم فيها في نفوس الناس حرصوا على أن يؤكدوا في نفوسهم أنهم تلقوا ذلك مشافهة وحفظوه من الأعراب ، لا بما وجدوه مكتوباً لديهم فنقلوه ولا من علماء آخرين كتبوه وأملوه عليهم ، مع أن الذى حدث لا يتفق مع ذلك كل الاتفاق، فربما كان ما كتبوه عن غيرهم أكثر مما شافهوا به من لاقوه من المتكلمين باللغة .

وهذه الفكرة السابقة تفسر الروايات الكثيرة التى وردت عن هؤلاء العلماء الرواة تؤكد لهم أحيانا كثرة الكتابة وأحيانا أخرى شدة الحفظ ، ومن ذلك :

* قال أبو العباس ثعلب : دخل أبو عمرو (الشيباني إسحاق بن مرار) البادية ومعه دستيجان جبراً ، فما خرج حتى أفتاهما بكتب سماعه عن العرب ^(١) . وهو مشهور بأنه كتب أشعار القبائل ، وأودعها مسجد الكوفة ، فليت شعري من أين كتبها ؟؟

* الكسائي : قد خرج إلى البادية ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنبنة جبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ^(٢) .

* قال ذو الرمة لموسى بن عمرو : اكتب شعري ، فالكتاب أعجب إلى من الحفظ ، لأن الأعرابي ينسى الكلمة قد تعب في طلبها ليلة ، فيضع في موضعها كلمة في وزنها ، ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ولا يبدل كلاماً بكلاماً ^(٣) .

هذه الروايات الثلاث تزيد ما سبق من أن معظم الرواة - إن لم يكن كلهم - كانوا يكتبون ، فكثير ذلك المداد الذي أفناه كل من الكسائي والشيباني في الكتابة عن العرب ، وذو الرمة يواجه المسألة صراحة « اكتب عني فالكتاب أعجب إلى من الحفظ » ولا شك أن موسى بن عمرو - وهو أحد الرواة - قد استجاب لرغبة الشاعر الفصيح الصريح .

ويقابل تلك الصورة للرواة صورة أخرى تؤكد المشافهة والحفظ ومن ذلك :

* قال أبو العباس ثعلب : شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان ، وكان يسأل أو يقرأ عليه ، فيجيب من غير كتاب ، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتاباً قط ، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال ^(٤) .

* قال الرياشي على قبر أبي حاتم السجستاني بعد دفنه : ذهب معه بعلم كثير فقال له بعض أصحابه : كتبه ؟؟ فقال العباس : الكتب تزدى ما فيها ، ولكن صدره ^(٥) !!

(١) إنباء الرواه ج ١ ص ٢٢٤

(٢) إنباء الرواه ج ٢ ص ٢٥٨

(٣) العملة ج ٢ ص ١٩٤

(٤) وفيات الأعيان ج ٢ ص ٤٣٣

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١١

* ويقول القفطى عن محمد بن القاسم الأنبارى : كان يحفظ فيما ذكر ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهدة فى القرآن ، وكان يملئ من حفظه لا من كتاب^(١) .

وينبغى التوقف عند هذا الحد من الروايات التى تؤكد للعلماء فضيلة الحفظ والعكوف عليه - فهى كثيرة جدا - فإن معنى هذه الروايات بالنسبة لهم تأكيد التوثيق فى النقل ، وتحشم المشقة فى الالتقاء بالأعراب وحفظ اللغة ومعناها بالنسبة إلى الحقيقة والواقع أن هذا يمثل جانباً واحداً فقط هو الذى كان يظهر للناس ، أما الجانب الآخر المهم الذى اعتمدوا عليه فهو المكتوب المدون لديهم ، وهم - كما قلت - معذرون ، إذ لكل وقت ظروف تدفع الناس إلى سلوك معين فى حياتهم الإجتماعية ، وكان العصر الذى ازدهرت فيه الرواية يدفع العلماء إلى ذلك المظهر الذى لم يكن يتفق مع الحقيقة والواقع .

أما بالنسبة للقبائل والأعراب ، فأغلب الظن أيضاً أن بعضهم - وإن كانوا أقلية - كان يعرف القراءة والكتابة ، وأن الرواة حين جالوا فى بواديهم وجدوا كثيراً من شعرهم ونثرهم وأخبارهم مكتوباً فنقلوه أو جمعوه ، ويمكن أن يتصور ، إلى جوار ذلك أن هذا الشعر المنقول كان الكثير منه محفوظاً فى الصدور ومتناقلاً بين أهله ، شأنه شأن أى أمر خطير لديهم ولدى كل الناس فى غير عصرهم .

فالعلماء قد أخذوا ما رويوه من هذين المصدرين . ما هو مكتوب لدى القبائل وما سمعوه فعلاً منهم فكتبوه ، أما الأمية المطلقة ففكرة أكدها الرواة لمصلحتهم خاصة استجابة لروح العصر ، إذ كما حرص الرواة على تأكيد فكرة الرواية الشفهية بالنسبة لهم ، حرصوا كذلك على أن يكون المأخوذ عنهم من الأعراب أميين بعيدين عن القراءة والكتابة ، ولا عجب أن يكون الأمر كذلك ، ولكن العجب - الذى سيزول عن قريب - هو فى حرص علماء اللغة أن يؤكدوا الأمية لدى الأعراب مصدر اللغة فى رواياتهم عنهم وحديثهم معهم ، ولو أنصفوا لذكروا ما عرفوه حق المعرفة من أن من الأعراب من كان يقرأ ويكتب ، وأنهم كتبوا أخبارهم وأيامهم وكثيراً من آدابهم شعراً ونثراً وحفظوها فى سجلات وكتب التقى بهما الرواة حين التقوا بهم .

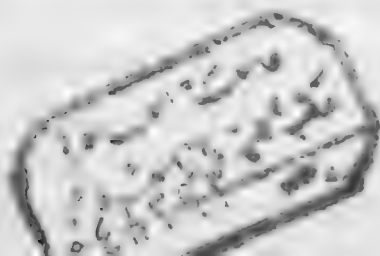
ويبدو من جانب آخر أن الأعراب قد فهموا حرص العلماء على طلب هذه الأهمية فيهم ، فأغرقوا في التجاهل والإغراب فيما يتعلق بالقراءة والكتابة ومن أمثلة ذلك على كثرتة :

* قال الجاحظ : سمعت ابن بشير وقال له أبو الفضل العنبري - أحد الأعراب - إنني عثرت البارحة بكتاب وقد التقطته وهو عندي ، وقد ذكروا أن فيه شعراً ، فإن أردته وهبته لك ، قال ابن بشير : أريده إن كان مقيداً ، قال : والله ما أدري أمقيد هو أم مغلول ، ولو عرف التقييد لم يلتفت إلى روايته (١) .

* روى الصولي : قرأ حماد الرواية على ذي الرمة شعره ، قال : نواه قد ترك في الخط لاما ، فقال له ذو الرمة : اكتب لاما ، فقال له حماد : وإنك لتكتب !! قال : اكتب على ، فإنه كان يأتي باديئنا خطاط ، فعلمنا الحروف تخطيطاً ، في الرمال في الليالي المقمرة ، فاستحسنها فثبتت في قلبي ، ولم تخطها يدي (٢) .

أرايت ؟؟ إن السر كله يكمن في عبارة الجاحظ « ولو عرف التقييد لم يلتفت إلى روايته » ولذلك حرص الأعراب على ألا يعرفوا « التقييد » لكي يلتفت العلماء إلى روايتهم ، ثم هذا الاستجداء من ذي الرمة لحماذ بقوله « اكتب على » وبعده هذا الاعتذار المر عن معرفة اللام ، فكأنما قد ارتكب أمراً إداً في معرفته كتابة « اللام » وأغلب ظني أن ذا الرمة كان يعرف كل حروف الكتابة بل إنه كان يجيدها شأنه شأن الكثيرين غيره ، ولكنه رجل ذكي ! وجد الرواة يحرصون منه على أن يكون جاهلاً بذلك كله ، فتجاهل حتى يظن به الجهل !! .

من كل ذلك يتضح أن نقل اللغة لم يكن كما صوره الرواة فيما ورد عنهم لأن الذي صوروه هو الذي حرصوا على أن يتصوره الناس عنهم ، أما حقيقة الأمر فكانت غير ذلك مما دلت عليه - إشارة أو صراحة - بعض الأخبار السابقة عنهم .



(١) البيان والتبيين ج ١ ص ١٦٣

(٢) أدب الكتاب ص ٦٢

موقف النحاة من الرواة والشعراء والأعراب

الذين كانوا مصدر دراسة النحاة هم الشعراء والأعراب ، أبو بعبارة أخرى : هم الذين تجئ اللغة على ألسنتهم فى مظهرين كلاهما يعجب النحاة هما : الشعر والغريب .

وليس من الحق أن يقال : إن اللغة تجئ على ألسنتهم فى مظهرها الفنى والعرفى لأن ذلك لم يكن أساس دراسة النحاة ، بل كان أساس دراستهم - عن قصد أو غير قصد - نوعاً معيناً من اللغة أهم ما يتفرد به الغرابة ، ومعظم ما تحقق ذلك فى لغة الشعر .

الشعر والغريب هما أهم ما بحث عنه النحاة إذن واهتموا به ، وعمل هذه الفقرة كشف الطابع الذى اتسمت به النظرة لمنتجى الشعر والغريب من شعراء وأعراب ، ومن نقلوا ذلك إليهم ، ومنهم بعض النحاة أنفسهم ، ويتضح ذلك ببيان الأمور الثلاثة الآتية :

١ - موقف النحاة من الرواة بتوثيق نقلهم أو تضعيفه ومدى الموضوعية فى ذلك .

٢ - نظرة النحاة للشعراء باعتماد شعرهم للدراسة أو رفضه ومدى التزامهم لذلك .

٣ - اختيار الأعراب للحكم بفصاحة نطقهم أو بهرجته وأسس ذلك .

* أما الأمر الأول فإن النحاة - وقد مارسوا هم أنفسهم الرواية - وقفوا من الرواة موقفاً غير محدد فى أغلب الأحيان ، أو بعبارة أخرى غير محدد الأسس التى تتحكم فى نظرهم للرواة ، إذ يقابل الدارس أحياناً عن الراوى الواحد نصوصاً متعارضة كل التعارض ، فهو أحياناً ثقة يكال له المدح ، وروايته مقبولة ، وهو أحياناً أخرى مخلط مرفوض الذمة والرواية ، وهذا المعنى نفسه لحجده فى الحديث العام الذى يتحدث عن الرواة عموماً ، فهو مدح خالص أو ذم خالص .

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الصورة الآتية يصح أن تكون أقرب إلى الحقيقة فيما نحن بصددده وهى :

أولاً : أن بعض الرواة حدث منه الخطأ ، وأن بعضهم كان غير ثقة ولا مأمون .

ثانياً : أن الجهد الذى بذله الرواة بدا لبعض الدارسين فى مظهر ناصع البياض فنظروا إليهم بعين الحب والاحترام الخالصين ، ودفعهم ذلك بالطبع إلى حسن الدفاع عن تلك الأخطاء وتلمس العذر لها ، بينما اقتضى الإنصاف بعضهم أن يذكر الحق بشجاعة .

ثالثاً : أن المنافسة والعصبية البلدية بين البصرة والكوفة لعبت دوراً مهماً فى توثيق الرواة وتضعيفهم ، بل فى ضلال الحقيقة بين هذه النظر المتعصب المنحاز .

ربما كان الأقرب إلى الحقيقة فى هذا الموضوع ما قرره « أبو الطيب اللغوى » فى كتابه « مراتب النحويين » حيث قدم معلومات طيبة عن الرواة من حيث التوثيق أو التزيف ، فميز فيه بالتفصيل بين أهل الصدق وأهل الكذب والوضع وهذا الاتجاه أقرب إلى الواقع سبقه إلى الجاحظ بذكاء : إذ يقول عن رواة اللغة :

* والعلماء الذين اتسعوا فى علم العرب حتى صاروا إذا أخبروا عنهم بخير كانوا كالثقات فيما بيننا وبينهم هم الذين نقلوا إلينا ، وسواء علينا جعلوه كلاماً وحديثاً منشوراً أو جعلوه رجزاً أو قصيداً موزوناً - ومتى أخبرنى بعض هؤلاء بخبر لم أستظهر عليه بمسألة (سؤال) الأعراب ، ولكنه إن تكلم وتحدث فأنكرت فى كلامه بعض الإعراب ، لم أجعل ذلك قدوة حتى أوقفه عليه ، لأنه ممن لا يؤمن عليه اللحن قبل التفكير ، فهذا وما أشبهه حكمه خلاف الأول ^(١) .

وليس وراء ذلك بيان !! فهؤلاء العلماء ثقات أو كالثقات ، ولكن يجوز على بعضهم بل على كثير منهم اللحن والخطأ ، ومن واجب الدارس أن يتنبه إلى التفريق بين الاثنين والتمييز بين الصنفين !! .

هذه واحدة ينبغى أن تفهم عن الرواة لفهم موقف النحاة والدارسين منهم من حيث التوثيق والتزيف .

أما الثانية فهي النظرة التي لونها العصبية البلدية . ومن الغريب أن هذه النظرة كانت متطرفة إلى أبعد حدود التطرف في القبول والرفض بمقدار بعدها عن الموضوعية والحق !! ولئن أخوض فيها هنا طويلاً . لأنها تستحق فقرة مستقلة - ستأتى في آخر هذا الفصل - لكن ينبغي الإشارة العارضة لما يكمل الفكرة موضع الدرس أمامنا وهي موقف النحاة من الرواة « إذ كانوا - كما يقول ابن جنى - كثيراً ما يهجن بعضهم بعضاً ، ولا يترك له في ذلك سماء ولا أرضاً .

والذي يقال عن هذه الفكرة باختصار : أن كل ما ورد من توثيق وتضعيف دافعه هذه العصبية مردود بسبب هذه العصبية نفسها ، إذ من خصائص هذا اللون من المفاضة والتجريح أنه يعتمد على روايات ادعائية أو منقوضة بروايات أخرى ، حيث لا يستطاع تبين وجه الحق بين ذلك ، وإن كان الأمر لا يحتاج إلى كثير من العناء لمعرفة أن هذا النوع من التوثيق أو التجريح لا يشل غير دوافع قائله من العصبية والادعاء . والذي نخرج به من الأمر الأول في هذه الفترة أن موقف النحاة الدارسين من نقلة اللغة موقف فيه كثير من الاضطراب والغموض والانحياز والذي تحكم في ذلك أسس شخصية أو عصبية أو مدعاة ، ويبقى بعد ذلك ما قرره بعض المنصفين أن الرواة كانوا موثقين في كثير من الأحيان ، لكنهم كانوا يخطئون ويخلطون في بعض الأحيان الأخرى ، شأنهم شأن بقية الناس في كل العصور .

* وأما عن الأمر الثاني وهو « موقف النحاة من الشعراء » فإن البحث عن تصويبهم وتخطئتهم لدى النحاة ينبغي أن يتلمس في مجال خاص هو « قبول شعرهم أو رفضه » أو بعبارة أوضح : اعتبار شعرهم صالحاً لدراستهم في مستوياتها المتعددة أو اخراج ذلك الشعر وتركه . والمهم في بحث هذه النقطة الآن هو تلمس الأسس التي بنى عليها النحاة الدارسون موقفهم من الشعراء من وجهة النظر السابقة ، والذي يصل الدارس إليه من خلال الجزئيات الكثيرة التي يجمعها من أقوالهم المتناثرة هو الأسس الثلاثة الآتية :

١ - الأعصار لا الأشعار .

٢ - البدأة لا التحضر .

٣ - الطبع لا الصنعة .

وهذه الأسس الثلاثة هي أهم ما يمكن تحديده من تناول النحاة للشعراء قبل أو ورفضاً . أما غير ذلك لديهم فأمور لا يتسطاق تحديدها بسهولة ؛ لأنها غامضة أو عارضة أو مواقف شخصية دفع إليها الخصام والمغالبة والعصبية مما لا يكون أساساً واضحاً يعتمد عليه عندهم .

أما عن الأساس الأول فإنه لم يرد عنهم تحديد العصر الذى انتهى عنده اعتمادهم فى رواية اللغة عن الشعراء تحديداً حاسماً ، فليس لدينا نص قاطع يفصل سير الزمن إلى قديم يعتمد عليه ، ثم حديث بعده لا شأن للدارسين به ، وإن كان ذلك لا يخرج عن النصف الأول من القرن الثانى الهجرى ، وإذا جاز أن نحدد هذه الموقف العلمى بالعصور السياسية ، فإنه يمكن القول بأن الاعتماد على لغة الشعراء توقف عند نهاية العصر الأموى وبداية العصر العباسى ، وهذا التحديد العام يفهم من تلك الروايات المتناثرة التى تطبق على الشعراء فى تلك الفترة الحاسمة وما بعدها مقياس الصواب والخطأ السابق ذكره ، بذكر القبول أو الرفض صراحة أو ضمناً ، ومن وردت عنهم تلك الإشارات ذو الرمة (ت ١١٧) وشار (ت ١٦٧) وابن هرمة (ت ١٧٦) ومروان بن أبى حفصة (ت ١٨٢) .

أما من أتوا بعد ذلك من الشعراء فقد وصفهم العلماء بالغلط واللحن والتخليط حيث تأخر بهم الزمن عن ذلك العصر السعيد الحظ لدى النحاة ، وكثيراً ما غلط النحاة أباً نواس وتتبعوا سقطاته ، وقذفوه بتلك الأوصاف التى لم يجزؤوا على وصف أحد من السابقين بها ، والبيت المشهور الذى ترويه كتب النحو لأبى نواس هو :

كأن صغرى وكبرى من قواقعها حصباء در على أرض من الذهب

ومن أجل هذا البيت وصف أبو نواس بأنه « غلط فيما لا يغلط فيه مثله » مع أن مثله له من الغلطات المماثلة عشرات وعشرات ، ولكنه الزمن !! وابن الأعرابى كان شديد التعصب على أبى تمام ويقال إنه « كان يرد عليه من معانيه ما لا يفهمه ولا يعلمه ، فكان إذا سئل عن شئ منها يأنف أن يقول : لا أدرى ، فيعمد إلى الطعن عليه ^(١) » ومثل هذين كثير مما سيأتى فى الاستشهاد بعد ، ولعله قد وضع هنا أن من أسس نظرية النحاة للشعراء بالقبول أو الرفض الأعصار لا الأشعار .

أما الأساس الثانى الذى اعتمدوا عليه فهو « البدأة لا التحضر » إذ نظر النحاة بعين الشك إلى الشعراء الذين عاشوا فى الحضر ، واختلطوا بالناس ، حيث لانت جلودهم ، وسهلت وعورتهم ، وتلك الوعورة والوحشية كانت مطلباً من مطالب النحاة فى اللغة ، وهى نفسها مطلبهم فى الشعراء ، فإذا فُقدت فُقد معها الرغبة فيهم والأخذ عنهم ، فانفضوا من حولهم ، وحرموهم الدخول إلى ميدان دراساتهم ، ولابد أن ظروف العصر هى التى أملت عليهم هذا الموقف المحتاط لتلك الظروف نفسها ، فسدوا باب الشبهة خوفاً من حدوثها ، فما دام التحضر وسيلة الاختلاط ويؤدى إلى الليونة والتخليط ، فمن الضرورى أن يكون الشاعر بريئاً من هذه الظنة ، بعيداً عن هذه التهمة - والأمثلة على ذلك لا تكاد تحصى ، ومنها :

* قال أبو حاتم : قلت للأصمعى : أنجز (إنك لتُبرق لى وتُرعد) فقال : لا إنما هو (تَبرق وتُرعد) فقلت له : فقد قال الكميت :

أبرق وأرعد يابزيد فما وعيدك لى بضائر

فقال : ذاك جرمقانى من أهل الموصل ، ولا آخذ بلغته (١) .

ويتضح من الإشارات المختصرة عن ذلك - وهى كثيرة - هذا الأساس الثانى لموقف النحاة الدارسين من الشعراء حيث يصف العالم الشاعر بأن « ألفاظه غير مجدية » أو « مولد » أو « جرمقانى » وكلها تدل على انعدام البدأة والاختلاط بالحضر وبالتالى عدم الثقة ، بينما يقابلها دائماً النص على « البدأة » من مثل « بدوى » أو « كان يسكن البادية » أو « كان معلماً بالبدو » أو « من أهل البدو » أو « كان يبدو فى أكثر زمانه » وكلها شعارات الثقة والجودة والضمان .

ولقد أحس الشعراء أنفسهم بقيمة هذا الوصف لدى النحاة الدارسين فكان بعضهم يجشم نفسه مشقة الذهاب للبادية والحياة فيها ، وكأنما هى مدارس يتلقون فى رحابها الفصاحة ، وينالون بذلك إجازة التقدير والثقة ، وقد خص أبو عمرو بن العلاء هذه الفكرة كلها بقوله « لم أر بدوياً فى الحضر إلا فسد لسانه غير روية والغرزدق » (٢) .

(١) الزهر فى علوم اللغة ج ٢ ص ٢٧٥

(٢) خزنة الأدب ج ١ ص ٤٠٤

أما الأساس الثالث وهو « الطبع لا الصنعة » فإنهم قد اعتبروا الصنعة مع الجودة مدخلا للطعن والرفض ، واعتبروا الطبع ولو مع الرداء عاملا من عوامل القبول والثقة ، وهذا أمر ظاهره التناقض والغرابة ، إذ كيف تكون الجودة مدعاة للطعن والتجريح ، ويكون الاسترسال بالجيد أو الردي مدعاة للتصويب لكن بالنظرة العميقة يتضح توافق هذا مع موقف النحاة العام ، لأنهم بحثوا عن الأصالة فى اللغة والفطرة فى منتجها ، فافترضوا وجودهما مع القدم بالنسبة للزمن ، ومع البداوة مع تحقق القدم، وذلك نفسه الذى حدد وجهة نظرهم فى هذا الأساس الثالث ، فالشاعر الأصيل ذو الفطرة السليمة هو الذى تحبب لفته فى شعره سليقة وطبعاً ، وهو بذلك قريب من البدوى الذى تتدفق اللغة على لسانه بلا تكلف أو تعمل ، أما ذلك الذى يجود شعره ويصنعه، فإن دافعه لذلك من جهة نظرهم هو ضعف سليقته وبعده عن الفطرة السليمة على الرغم مما يجود من شعر يكد فيه ليله ونهاره .

* أما الأمر الثالث فى هذه الفقرة وهو « موقف النحاة من الأعراب » فقد تحكم فيه من وجهة نظر الأولين ما يبحثون عنه دائما وهو « البداوة والعراقة فيها » حيث يترتب عليها السليقة والفصاحة ، فإذا تحضر الأعرابى ولان جلده رفضوا قوله وبهرجوه .

وقد اصطنع العلماء للكشف عن هذه الصفات فى الأعراب وسائل ذكية تتنوع بحسب المواقف والأحوال ، وأجروا لهم اختبارات دقيقة لتطمئن قلوبهم إليهم ويتأكدوا من خشونتهم ووعورتهم .

فإذا ما اكتسب الأعرابى صفتى البداوة والفصاحة - بالشهرة أو بالاختيار - انقلب الأمر ، وتغير الحال ، فيصبح من حقه هو أن يتحكم فى العلماء وآرائهم بالتصويب والتخطئة . ويصبح حديثه قانوناً يتصاع له العلماء ، وينفذون مشيئته ، وهكذا ينقلب الأعرابى - بسر تلك البداوة المباركة - أستاذاً للعلماء يتحاكمون إليه فى الخصومات والخلافات ، ويستمعون إلى حكمه فى خضوع ، ومن الحق أن بعض هؤلاء العلماء كان يرفض الإذعان لحكم الأعراب ويعلن رفضه وإطراحه مستنداً إلى فهمه وسماعه ، لكن ذلك من القلة بحيث لا يكون موقفاً قوياً يصح اتخاذه أساساً مقابلاً لذلك التقديس وتلك السلطة .

فهنا إذن أمور ثلاثة تكون - فى أغلب ظنى - جوانب « الموقف بين النحاة والأعراب » هى :

١ - أساس الثقة بكلام الأعراب أو رفضه هو أن تثبت لهم البداوة أو تنكشف ليونتهم وتحضرهم .

٢ - إذا ثبتت للأعرابى البداوة ثم الفصاحة أصبح من حقه هو أن يصوب الدارسين أو يخطئهم .

٣ - فى بعض الأحيان كان بعض العلماء يرفض حكم الأعراب والخضوع لهم . ومن الواجب أن تبين هذه الأمور الثلاثة لتتضح أبعاد الفكرة بأسانيد العلمة .

فالنحاة الدارسون قد مارسوا فنهم باعتبار أن الأعراب موثقون ما بقوا على البداوة ، وقد نظروا إلى هذه البداوة نظرة ابتهاج وتقديس ، ولعل الذى يفسر ذلك ما اعتقدوه من وجود السليقة فيهم وأنهم لا يصح عليهم الخطأ ، وأنهم فى مكان من الفصاحة لا يمكن أن يقارن به الحضرى أيا كان ، وقد صرحوا بذلك كله كثيراً ، ومنه :

* قال سيبويه : اعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون (إنهم أجمعون ذاهبون) وقد علق على ذلك ابن هشام بقوله : وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ ، فاعترض بأننا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً : لا يمكن أن يقال فى كل نادر إن قائله غلط ^(١) .

* يروى ابن جنى عن أبى حاتم السجستاني أنه قال : قرأ على أعرابى بالحرم (طيبى لهم وحسن مأب) فقلت (طوبى) فقال (طيبى) فلما طال على ، قلت : (طوبى) ، قال (طى طى) - أفلا ترى إلى هذا الأعرابى ، وأنت تعتقده جافياً كزاً ، لا دماً ولا طبعاً ، كيف نبأ طبعه عن ثقل الراوى إلى الياء ، فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الحقة هز ولا قمرين ، وما ظنك إذا خلى مع سومه ، وتساند إلى سليقته ونجده ^(٢) .

(١) راجع : المفنى ج ٢ ص ٤٧٨

(٢) الحصائص ج ١ ص ٧٥

وفى ذلك ما يكفى سنداً لتقديسهم البداوة ، إذ يستكثر ابن مالك على سببويه أن يصفهم (بالخطأ) فهم منزهون عنه لأن جنابهم مصون عن قسوة الكلمة - وابن جنى يصف الأعرابي « بالطبع والسليقة » هذا الطبع الذى ينبو عن الخطأ ، ولا يعدله التمرين عما طبع عليه ، وتلك السليقة هى مناط إعزازه واعتزازه .

ويبدو أن سر تقديس الأعراب على هذه الصفة لم يكن الأعراب أنفسهم ولا لأن تلك الصفات موجودة حقاً فيهم ، وإنما يكمن السر - فى أغلب ظنى - فى أمر آخر هو المحافظة على أن يبقى لدراسة النحاة صفتا « التقديس والرواج » وألا يتطرق الشك إلى تلك الدراسة لا إلى الأعراب ، ولعل ذلك قد اتضح فى قول ابن مالك عن الأعراب « متى جوزنا الخطأ عليهم زالت الثقة بكلامهم » على أن من الحق أن يقرر للنحاة أنهم اجتهدوا فى البحث عن أمر يسندهم فى ثقتهم بدراساتهم ، ويؤيد موقفهم أمام الناس ، فلم يجدوا خيراً من « بداوة الأعراب » إذ تمثل هذه البداوة احتفاظ العربى بلغته وحفاظه على سليقته وطبعه ، فقرروا ذلك مشكورين .

من هنا اجتهدوا ما وسعهم الجهد أن يتأكدوا من تلك البداوة المرتبطة بالفصاحة ، فإذا صادفوها فى الأعرابي اطمأنت نفوسهم ، وأصبح صاحبها محل ثقتهم ، وإذا لم يجدوا فيه تلك الخاصية الثمينة بهرجوه وزيفوه ، وقد وردت عنهم روايات كثيرة فى التمييز بين الأعراب من حيث الأصالة والليونة .

فالتأكد من البداوة هو ما بحث عنه العلماء - وهذا غاية جهدهم - وقد أكدوا ارتباط الفصاحة بذلك بكل الوسائل ، بالحديث الصريح وبالروايات المتعددة فى التقائهم بالأعراب سواء فى ذلك الإثبات أو النفى .

وكل ذلك التأكيد والإلحاح لم يقصد به - كما سبق - الأعراب فقط وإنما قصد به - ربما بصفة أهم - تثبيت قيمة بضاعتهم ودراساتهم ، والوصول بأنفسهم إلى ما قدروا عليه مما يحقق لهم الاطمئنان فى غالب الأحوال ، وقد قرر الجاحظ كل ما سبق بعبارة قصيرة ذكية حيث يقول « ومتى وجد النحويون » أعرابياً يفهم هذا وأشباهه - يقصد الكلام الملحون فى الحضر - بهرجوه ، ولم يسمعوا كلامه ، لأن ذلك يدل على طول إقامته فى الدار التى تفسد اللغة ، لأن تلك اللغة إنما انتادت واستوت واطردت وتكاملت بالحصال التى اجتمعت لها فى تلك الجزيرة وفى تلك الجيرة ، ولنفذ الخطأ .

من تلك الأمم (١١) .

أجل . . ذلك هو الأساس ، من أقام فى الدار التى تفسد اللغة ، بهرجوه ولم يسمعوا كلامه .

ومن حافظ على خصال اللغة فى أهل الجزيرة وفى تلك الجيرة فهو الفصيح المسموع الكلام .

هذا الكلام المسموع من الأعراب تتضح قيمته إذا أخذ فى الاعتبار أن أولئك الذين كانوا يسمعون لهم ليسوا من العامة والناس العاديين ، لكنهم علماء اللغة الذين وهبوا حياتهم لها ، إذ يتخذ الأعرابي - بقوة البداوة - حكما يقضى بين العلماء بنطقه ، وينقاد له الجميع ، وقد كان ذلك النطق فصلا بين المتنازعين فى مجالس المحاورة والنفار وفى حضور الخلفاء والولاة - وما أكثر تلك المجالس فى هذه الفترة وما أهمها - أولئك الذين يؤججون تلك الخصومات المباركة بين العلماء ، ويمقدار ذلك نفسه اتخذوا وسيلة للدراسة اللغوية فى مستوياتها المختلفة .

كان لهؤلاء الأعراب إذن سلطان قوى لا مرد له فى كثير من الأحيان ، بصرف النظر عن أعمارهم أو عن مستوياتهم الاجتماعية وأهوانهم الشخصية أحيانا ، ولنا أن نتصور قوة هذا السلطان إذا استحضرنا القصة المشهورة للخلاف بين سبويه والكسائى فى حضرة يحيى بن خالد البرمكى وكان أهم ما أثير فيها « المسألة الزنبورية » المشهورة ، حيث « قال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟! فقال الكسائى : هذه العرب يبابك قد اجتمعت من كل أوب ووفدت عليك من كل حقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحضررون ويسألون ، فقال يحيى : أنصفت ، فأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فققس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسلخوا عن المسائل التى جرت بين الكسائى وسبويه فتابعوا الكسائى ، وقالوا بقوله « وليس من المهم الآن البحث عن وجه الحق فى تلك القصة ، ولكن من الواضح مقدار تلك السلطة التى خول لها أن تتحكم بين هذين القطبين الكبيرين فى اللغة ، فحكمت !! واستكان سبويه لحكمها ، بل إن ذلك تسبب - فيما يقال - فى القضاء على حياته نفسها .

ومثل هذا نفسه قد حدث بين اليزيدى والكسانى فى حضرة المهدي ، وكان الكسانى هذه المرة الضحية !! حيث تنازعا فى مسألة مماثلة للمسألة الزنبورية هى ما سأله عنه اليزيدى : كيف تقول (إن من خير القوم أو خيرهم بته زيد) هل يرفع (خيرهم) أو ينصب ، فتنازعا ، واشترك الحاضرون فى النزاع ، وعندئذ قال المهدي: هذان عالمان ولا يقضى بينهما إلا أعرابى فصيح ، يلقي عليه المسائل التى اختلفا فيها فيجيب ، وفيما روى منسوباً إلى اليزيدى أنه « طلع الأعرابى الذى بعث إليه ، فألقيت عليه المسائل - وكانت ستة - فأجاب فيها بقولى ، فاستقر عندى السرور ، حتى ضربت بقلنسوتى الأرض وقلت : أنا أبو محمد !! وقد عقب المهدي على ذلك بقوله : فعل ما فعل بالظفر ، وقد لعمري ظفر^(١) .

وليس معنى ذلك أنه لم يكن للأعراب غير الحكم فى تلك المنازعات ، لكن فى تلك المنازعات - وهى كثيرة - يتضح موقفهم فيما نحن بصدده إذ كانوا مرد العلماء أنفسهم فى ذلك ، كما كانوا كذلك أيضاً فيما يحتاجونه فى دراستهم التى يتلقون أسانيداً مما ينطقه الأعراب ، وهذا أمر فى غير حاجة إلى كبير جهد لإثباته .

* * *

وفى ختام هذه الفكرة ينبغى الإشارة إلى الفكرة المهمة التالية :

هذا الموقف بين النحاة والأعراب ظل قائماً مدة طويلة منذ القرن الثانى الهجرى حتى نهاية القرن الرابع تقريباً ، حيث استشهد الأزهرى (ت ٣٧٠) فى كتابه « تهذيب اللغة » بأحاديث شتى للأعراب الذين التقى بهم وهو أسير فى فتنة القرامطة بالبادية ، وكذلك روى نوادر عنهم ابن جنى (ت ٣٩٢) فى كتابه « الخصائص » ويبدو أن ذلك كان نهاية الثقة بهم ، بل ربما كان نهاية الدراسة المتطورة المتجددة فى اللغة - وإن كانت اللغة بقيت بعد ذلك تتطور وتتجدد دون دراسة - وقد صرح ابن جنى بذلك حيث قال « وكذلك أيضاً لو فشا فى أهل الدير ما شاع فى أهل الحضر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا ، لأننا لا نكاد نرى بديلاً فصيحا^(٢) » وواضح من ذلك أن العنصر الذى اعتمدت عليه الفصاحة وكان أساس

(١) راجع : مجالس العلماء ص ٢٩٠ - الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٨

(٢) الخصائص ٢ ص ٥

التصويب والتخطئة وهو « البداوة » قد أصبح محلا للشك ، أو بعبارة أدق : حدث
الفراق بين البداوة والفصاحة ، فرفض العلماء كليهما ، وترتب على ذلك نتائج خطيرة
ستأتى فى الحديث عن الاستشهاد .

ما قبل وما لم يقبل من المادة المروية

من غير المعقول أن يكون موضوع الحديث هنا كل ما روى من اللغة مما علمناه وما لم نعلمه فإن هذا شاق وغير عملي ، إذ من الاعتبارات العادية أن يفترض أولاً الثقة في الرواية والرواة ، ولكن قد يحدث أحياناً ما يضاد هذه النظرة المتسامحة ، وذلك بما يطرأ من اضطراب وخلل في ذلك الأمر العادي المفترض ، ويترتب على ذلك الالتفات إلى ذلك الأمر العارض ، وهذا النوع الأخير هو موضع البحث هنا .

إن الذي لا شك فيه أن المادة اللغوية المروية مما يضيق عنه الحصر ، لكثرتها وتنوعها وتنوع من نقلوها أيضاً ، وإن كان الزمان قد أبقى لنا منها القليل !! وإلا فأن تجد أصول كل الأمثلة والأخبار والأشعار التي وردت إلينا متناثرة في غير كتب اللغة ، وأين هي المجهودات التي دونت في الكتب الكثيرة التي وردت أسماؤها وفقدت أصولها - ناهيك بما جهل اسمه ومادته - ولنا أن نتصور ضخامة المادة المروية بما روى عن أبي عمرو الشيباني من أنه دون وحده أشعار أكثر من ثمانين قبيلة ، وصل منها شعر قبيلة واحدة ضمها « ديوان الهذليين » أما الباقي فقد ضمه الضياع والظلام !!

وعلى ذلك فإن ما روى من أخبار عن ضخامة المادة اللغوية في ذاتها ، وعن ضخامة ما عرفه العلماء منها - إذا جرد من المبالغة والتهويل - يقصد منه الدلالة على الغنى في ثروتنا اللغوية فقط .

فهذه الروايات بمنطوقها تدل على المبالغة في الكثرة ، وهي في مقصودها تدل على مجرد الكثرة والتنوع ، وهذا حق ، لكن من الحق أيضاً أن معظم هذه المادة اللغوية إن لم يكن موثقاً فإنه غير مطعون فيه ، لكن شأن ما روى من اللغة شأن كل الأمور حيث خالط الخلل والفساد بعض ما روى منها ، ولا يست الشبهة بعض الرواة ، وحامت حول البعض الآخر في بعض الظروف والمواقف والنصوص وهذا هو المقصود بالدرس في هذه الفقرة ، ولا شأن لنا بما يكون الأغلبية المطلقة من مادة اللغة مما هو مسكوت عن توثيقه أو عن توثيقه وتزييفه ، فإنما نقصد ما دخل دائرة الشك فقط .

* من المشهور عن الخطيئة أنه قال حين حضرته الوفاة : ويل للشعر من الرواة السوء (١) .

* وعن الخليل أنه قال : إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيث .

وقد علق على ذلك ابن فارس بقوله : فليتحرَّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد ما بلغنا ^(١) .

* ويقول الجاحظ : لقد رأيت أبا عمرو الشيباني يكتب أشعاراً من أفواه جلسائه ، ليدخلها في باب التحفظ والتذاكر - ولولا أن أكون عياباً ثم للعلماء خاصة ، لصورت لك في هذا الكتاب ما سمعت من أبي عبيدة ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة ^(٢) .

وليس من الغريب على الخطيئة أن يتذكر « الرواة السوء » في ذلك الموقف العصيب ، إذ هو شاعر يعتز بفنه ، ويحس حقاً ما يتهدده من التخريب والتزويد والويل !!

واخليل ينص صراحة على دافع رواية السوء وهو « إرادة اللبس والتعنيث » وليت شعري ما الذي حملهم على هذه الإرادة المدمرة !!

والجاحظ يتحرز عن العيب والتجريح والتصريح ، لكن في كلامه مראה أشعرت بما تحوز عنه ولم يصرح به .

هذه النماذج على اختلاف أزمانها وقائلها - إذ تمثل كل عصر الرواية منذ عصر الخطيئة حتى عصر ابن فارس - تحتوي على ما يؤكد ما سبق ذكره من أن الفساد والخلل يصدق على جزء معين من اللغة المروية وعلى بعض الأشخاص والمواقف، دون سائر اللغة وسائر رواتها .

فالرواة الذي يخشاهم الخطيئة هم « الرواة السوء » فقط لا كل الرواة . فكلمة « السوء » وصف مخصص دال .

(١) راجع : صاحبي في فقه اللغة ص ٢ .

(٢) راجع : البيان والتبيين ج ٤ ص ٢٤

والخليل يحتاط لما أدخله النحارير - وهم العلماء ذور النظانة والبصر كحماد وأمثاله - على الناس واللغة بكلمة (ربما) التى تفيد - فى رأى النحاة وفى رأى الخليل - التقليل الواضح فى العبارة .

والطعن فى مشيخة بغداد « بلغ ابن فارس » ولم يسمعه ويتوثق منه بنفسه .
والجأظ يتحرز عن ذكر كل ما يعرفه من الرواة الرضاعين وبضاعتهم - وإن نص على اثنين منهم - ربما لثقتة أن ذلك ليس من الخطر إلى الحد الذى يهدد مادة اللغة ودراستها ، وإلا لذكر ذلك واستقصاه كما هى عادته .

إن « إرادة اللبس والتعنت » التى ذكرها الخليل تنوعت مظاهرها فى مادة اللغة المروية ، واختبأ وراء هذه المظاهر اللغوية أسباب كثيرة - بما لا محل هنا لشرح كل ذلك واستقصائه - وفيما بلى باختصار توضيح هذه المظاهر وأسبابها على قدر الإمكان للوصول إلى المقصود من كل هذه الفقرة بمعرفة موقف اللغويين من المادة المشكوك فيها .

أولا : النحل والتزيد

يقصد بذلك - كما يقول ابن سلام - أن ينحل شعر الرجل غيره ، أو ينحل الرجل شعر غيره . وكذلك الزيادة فى الأشعار سواء أكانت هذه الزيادة جزءاً من قصيدة أو قصيدة برمتها ، حيث تنسب لمن ليست له ، ويكون قائلها هو الراوى نفسه - وأهم أسباب هذه النحل والتزيد باختصار ما بلى :

(١) فساد المروءة

قد يكون هذا السبب غريباً ، لكن ذلك هو ما يفسر به تلك الرغبة العجيبة لدى بعض الرواة للنحل والزيادة ، وقد يكون الدافع إلى ذلك الكسب أو شهرة العلم والرواية ، حيث كانت قيمة الراوى أثنى بكثير من قيمة الشاعر وقت ازدهار عصر الرواية ، لكن يبقى بعد ذلك وفوق ذلك أن هؤلاء الرضاعين الكاذبين قد فسدت مروءتهم مهما كان لهم من أعذار العصر والشهرة والكسب ، ولا يمكن أن تكون تلك الروايات الكثيرة التى تناقلها الناس عن حماد وخلف وأمثالهما كاذبة أو مفتعلة

كلها ، وأغلب الظن أنهما كان يقومان بصناعة الأشعار ونحلها لذلك السبب السابق .

* قال صاحب الأغاني : قدم حماد الراوية على بلال بن أبي بردة البصرة - وعند بلال ذو الرمة - فأنشده حماد شعراً مدحه به ، فقال بلال لذى الرمة : كيف ترى هذا الشعر؟! قال : جيداً وليس له ، قال : فمن يقوله؟! قال : لا أدري إلا أنه لم يقله ، فلما قضى بلال حوائج حماد وأجازه قال له : إن لى إليك حاجة ، قال : هى مقضية ، قال : أنت قلت ذلك الشعر؟! فقال : لا ، قال : فمن يقوله؟! قال : بعض شعراء الجاهلية ، وهو شعر قديم وما يرويه غيرى ، قال : فمن أين علم ذو الرمة أنه ليس من قولك؟ قال : عرف كلام أهل الجاهلية من كلام أهل الإسلام^(١) .

وإذا صح لهذا الخبر أن يفسر دافع حماد للنحل - وهو التكسب - فإنه يدل فى الوقت نفسه على هذه النزعة العدوانية التى تدفع إلى الالتواء والكذب ، وأغرب دليل على ذلك ما يرويه أبو عبيدة عن كيسان من أنه كان يسمع إنشاد الأعراب فيكتب غير ما ينشدون فى ألواحهم ، وينقل إلى الدفاتر غير ما فيها ، ثم يحفظ من الدفاتر غير ما فيها ، ثم يحدث غير ما حفظ^(٢) .

أليس ذلك عجيبياً؟! إن هذا الخبر - إن صح - يدل على فساد الطبع والتعنت ، ولله فى نفوس خلقه شئون!!

(٢) التكسب بالشعر

لقد اتخذ الشعر - قبل عصر الرواية وبعدها - وسيلة حياة ، وسخر الفن من أجل العيش ، والغاية تبرر الوسيلة أحياناً ، وفى سبيل هذه الغاية نسب حماد الراوية لنفسه ما ليس له ، ليحصل على جوائز بلال بن أبي بردة - كما سبق ذلك - وقد فعل ذلك مع غيره من الحكام والولاة ، وكذلك فعل غيره من الشعراء والرواة إذ ينسبون إلى الناس أو لأنفسهم من القصائد ما هو فاسد النسب .

ومن ذلك ما يحكيه الأصفهاني من أن مروان بن أبي حفصة مر برجل من «باهلة» ينشد شعراً فى مروان بن محمد - آخر خلفاء بنى أمية - بعد أن قتل ،

(١) الأغاني ج ٥ ص ١٦٣

(٢) راجع بنية الوعاء ج ٢ ص ٢٦٧

مروان يا ابن محمد أنت الذى زدت به شرفاً بنو مروان
فسارمه على شرائها ، واشتراها منه ، ثم غير فيها وبدل ، وجعلها فى معن بن
زائدة الشيباني وهى :

معن بن زائدة الذى زدت به شرفاً على شرف بنو شيبان
وأغلب الظن أن مروان قد أفاد من هذه القصيدة أضعافاً مضاعفة لما دفعه
لأعرابى « باهلة » .

(٣) السياسة

كانت السياسة - وما زالت - تدفع كثيراً من الناس إلى الكذب والتزديد تأييداً
لموقف يعتنقه الشخص أو معارضة لموقف يعتنقه الغير ، وهذا نفسه قد حدث فى
الشعر ، حيث كانت السياسة وراء نحل بعض الشعراء وأهل الحكم ما لم يقوله بقصد
التشكيك فى قيمتهم أو تأييد تلك القيمة ، وقد يتخذ الشعراء أحياناً وسيلة ناطقة
لأمر سياسية لا شأن لهم بها ، وإنما هو إرضاء لمن يهمه الأمر واستجابة لمغريات
العطاء .

* يقول الأصفهاني : تذاكر جماعة أمر السيد الحميرى (ت ١٧٣) وأنه
رجع عن مذهبه فى ابن الحنفية ، وقال بإمامة جعفر بن محمد - فقال ابن الساهر
راويته : والله ما رجع عن ذلك ولا القصائد الجعفريات إلا منحولة له قبلت بعده ^(١) .

(٤) تأكيد الأخبار والأساطير

من ذلك كثير مما ورد فى كتب السير والأخبار ، وقد اعترف محمد بن إسحاق
- مؤلف السيرة - بذلك حيث قال : « لا علم لى بالشعر أوتى به فأحمله » فامتلات
سيرته بأشعار كثيرة غير موثقة نسبت إلى غير أصحابها ، بل نسب بعضها إلى من لا

بتصور منه قول الشعر مطلقاً مثل آدم وعاد وشمود وطسم وجديس . بل تجاوز الأمر الإنس إلى الجن ، وربما حمل على ذلك طبيعة الخبر والأسطورة اللذين يعتمدان غالباً ويحتاج الأمر إلى استمالة النفس لذلك وتصديقه . وكان الشعر فى ذلك هو الضحية !!

* يقول ابن سلام : روى عن الشعبى شئ يحمل على لبيد :

باتت تشكى إلى النفس مجهشة وقد حملتك سبعا بعد سبعين

فإن تعيش ثلاثاً تبلغى أملاً وفى الثلاث وفاء للثمانين

ولا اختلاف أن هذا مصنوع تكثر به الأحاديث ، ويستعان به على السهر عند الملوك ، والملوك لا تستقصى (١) .

أجل . « الملوك لا تستقصى ، وكذلك العامة ، وإلا فمن استقصى الشعر الذى نسب إلى آدم ، أو ذلك الذى نسب إلى الجن مروياً عن عائشة قالت : ناحت الجن على عمر قبل أن يقتل بثلاث ليال ، فقالت :

أبعد قتيل بالمدينة أظلمت له الأرض تهتز العضاء بأسوق

جزى الله خيراً من إمام وباركت يد الله فى ذاك الأديم الممزق

فمن يسع أو يركب جناحي نعمة ليدرك ما حاولت بالأمس يسبق

قضيت أموراً ثم غادرت بعدها بواثق فى أكمامها لم تفتق

وما كنت أخشى أن تكون وفاته بكفى « سبتى » أزرق العين مطرق (٢)

ومن المؤكد أن الجن تعجز عن قول مثل هذا الشعر . وأن المساكين قد ظلموا - كما ظلمت عائشة - بنسبة رواية ذلك الشعر إليها !!

(٥) تنافس القبائل للفخر بأسلافهم

من صفات العربى أن يفاخر بأسلافه معتمداً على ما خاضوا من حروب وما كان لهم من مآثر ، ولهذا السبب سجلوا أيامهم ووقائعهم ، وحفظوا أنسابهم وحافظوا على

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٥٠

(٢) الأغاني ج ٨ ص ٩٨

تسجيلها ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل اهتموا فى المقام الأول بإشاعة ذلك بين الناس ، حتى ينشروا - ما استطاعوا - هيبتهم واحترامهم .

هذا كله صحيح تاريخياً واجتماعياً ، فما دخل اشعر ونحله فى ذلك ؟

الواقع أن الشعر ونحله يمتان بأكبر الأسباب إلى ماسبق ، ذلك أنه حين نشطت حركة الرواية مع بداية القرن الثانى وما بعده وجد بعض القبائل أنفسهم وفى أيديهم القليل من الفخر بالأنساب والوقائع مع أن حياتهم نفسها تعتمد فى جانب مهم منها - وهو المعنوى - على ذلك ، فكان لابد من حديث عن هؤلاء الأسلاف ، إن لم يكن صدقاً فكذباً ، وإن لم يكن حقيقة فانتحالا ووسيلة ذلك الشعر .

* عن أبى نهشل عن أبيه قال : أرسل إلى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فقال : قل أبياتاً تمدح بها هشاماً - يعنى ابن المغيرة - وبنى أمية . فقلت : سمهم لى ، فسماعهم ، قال : اجعلها فى عكاظ ، واجعلها لأبيك ، فقلت :

ألا لله قوم ولدت أخت بنى سهم

هشام وأبو عبد مناف مدره الخصم (القصيدة)

قال : ثم جئت ، فقلت : هذه قالها أبى ، فقال : لا ، ولكن : قل : قالها ابن الزبيرى - قال : فهى إلى الآن منسوبة فى كتب الناس إلى ابن الزبيرى ^(١) .

أجل « اجعلها فى عكاظ واجعلها لأبيك » هذه هى مظاهر المؤامرة بين الشاعر المجهول وأبى بكر بن عبد الرحمن المخزومى ، لكنه مرة أخرى لم يقتنع بقيمته ولا بقيمة أبيه فى حلبة الفخر والمباهاة ، فرفض اسمهما معا ، إذ هما اسمان غير رابحين كثيراً فى هذا المجال ، فادعيت القصيدة لابن الزبيرى ، وقيمت باسمه بعد ذلك نحلا وزورا .

تلك الأسباب الخمسة هى أهم الدوافع وراء « النحل والتزيد » ويتفرع على كل منها فروع كثيرة يستوفىها من أراد من دارسى الأدب ، وإنما دعا إلى التعرض لذلك هنا بهذا الاختصار أن هذا كان مظهرأ من مظاهر الفساد فى المادة اللغوية المشكوك فيها ، وأن الخلل فى الرواية - بهذه الصفة - فى حاجة إلى تصريبه أو تخطئته من جهة النظر اللغوية لدى الأقدمين - كما سيأتى .

وينبغي أو يكون في الاعتبار أيضا أن « النحل والتزيد » لم يكن أمراً هينا في تاريخنا اللغوي ، إذ احترفه بعض الرواة احترافاً رغبة في التكثر والتزيد « فيقال : إن غلام ثعلب (ت ٣٤٥) أملئ من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة ولذلك الإكثار نسب إلى الكذب ^(١) » وقد ورد أيضا عن غيره مثل ذلك ، فإذا صح هذا - وأظن بعضه صحيحاً - فإن الأمر في حاجة إلى دراسة أوسع وأشمل لا يتسع لها هنا المجال .

ثانيا : التغيير في المادة الروية نفسها

قال ابن مقبل « إني لأرسل البيوت عوجاً ، فتأتى الرواة بها قد أقامتها » ^(٢).

أجل .. كأنما كان هناك شبه عرف بين العلماء على أن الراوى إذا وجد في الروى ما يعتقد أن غيره أحسن منه ، فله أن يغير في متن الرواية بما يتفق مع رأيه . وهذا أمر عاды يحدث كثيرا في الرواية مادام الناس يختلفون في نظرتهم للأمور وبخاصة ما يخص الشعر واللغة ، بل إن منتج النص نفسه قد يغير ما أنتجه إذا عاود مذاكرته أو تنقيحه ، بل قد يحدث له ذلك أحيانا دون قصد إذا أحس بما هو أنسب لشعره أو نشره عند لقائه من ألفاظ وعبارات .

هذا أمر عاды إذا جاء عفواً ، لكنه يتجاوز هذه الصفة إذا حدث له من ظروف التغيير ما حدث عند علمائنا الأقدمين .

من ذلك أن يصبح رضا العلماء عنه وتواصبهم به أمراً عادياً كما يفهم ذلك من عبارة « ابن مقبل » السابقة وكما يقرره أيضا تلك المناقشة التي دارت بين الأصمعي وخلف عن بيت لجرير حكى الأصمعي أنه أنشده خلفاً ضمن قصيدة لجرير ، وهو :

فبالك يوماً خيره قبل شره تغيب واشبه وأقصر عاذله

« قال خلف : ويحه ، ما ينفعه خير يؤول إلى شر !! قلت (الأصمعي) : هكذا قرأته على أبي عمرو بن العلاء ، قال : صدقت ، وكذا قال جرير ، وكان قليل التنقيح لألفاظه ، وما كان أبو عمرو ليقرنك إلا كما سمع ، قلت : فكيف يجب أن يكون ؟ »

(١) إنباه الرواه ج ٣ ص ٦٧٤

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٨١

قال: الأجود أن يكون « خيرهُ دون شرهِ » فاروه كذلك ، وقد كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائِل ، فقلت : والله لا أرويه إلا كذا ^(١) .

فعلى الرغم من صحة النص عن قائله وعمن رواه وهو أبو عمرو ، وثبت ذلك أيضاً عن الأصمعي وخلف فإنهما غيراء وبدلاً ألفاظه اعتماداً على تلك القضية الشاملة الخطيرة « كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائِل » وهذا ما يعطى هذا الأمر العادى نوعاً من الأهمية ، فإنه إن حدث عفواً من الشعراء والناس العاديين فإنه ما كان ينبغى أن يحدث من العلماء الدارسين .

فإذا أضيف إلى ذلك أن الرواية كانت تتناقل مشافهة - فى المظهر على الأقل كما سبق - ازدادت أهمية الموضوع وخطورته ، فمن طبيعة الإنسان أن يتذكر وينسى ، ولا يملك كل الناس شجاعة الإعراف بالنسيان والرجوع إلى الحق ولذلك فمن المتصور - مع اعتبار ذلك عرفاً مجازاً من العلماء - أن تكثر تلك التغييرات وأن تخرج عن نطاقها العادى إلى ما يستحق الالتفات والدرس .

وكأنما أحس الناطقون أنفسهم بما يتهدد ما أنتجوه من مادة اللغة من هذا العرف الجائر وذلك التظاهر بغير الحق ، فحرص بعضهم على تلافى ذلك بقدر المستطاع ، وقد مر قول ذى الرمة لموسى بن عمرو « اكتب شعرى ، فالكتاب أعجب إلى من الحفظ ، لأن الأعرابى ينسى الكلمة قد تعب فى طلبها ليلة فيضع فى موضعها كلمة فى وزنها ، ثم ينشدها الناس ، والكتاب لا ينسى ولا يبدل كلاماً بكلام » وأغلب الظن أن الأمر لم يقتصر على النسيان فقط ، بل كان فيه من التعمد أكثر مما فيه من النسيان .

لقد حدث التغيير إذن فى بعض ما روى عن عمد أو سهو ، ويقصد الإصلاح أو بقصد التعنيت ، وجاء ذلك فى مظهرين :

أ - وضع لفظ أو تعبير مكان غيره بقصد إصلاح المعنى ، وكلاهما صحيح لغوياً.

ب - تغيير ما ورد عن الشاعر من خطأ لغوى إلى ما يظن أنه الصواب .

وبعبارة قصيرة : يحدث التغيير للألفاظ والعبارات بقصد إصلاح الخطأ فى

المعنى أو إصلاح الخطأ فى الصيغ والتراكيب - وفأذج كلا المظهرين كثيرة فى تراثنا اللغوى .

ثالثا : حاجة النحاة إلى النصوص

لقد ترتب على هذه الحاجة الملحة أحيانا ادعاء الشعر ونسبته إلى غير أصحابه ، ذلك أن النحاة قد جدوا مشكورين فى دراسة اللغة من القرن الأول إلى القرن الرابع ، ويعتدذ توقف المدد اللغوى تماما ، وبدأ التأليف فى الشواهد نفسها - كما سيأتى - ومن الممكن أن يتصور فى هذه الفترة أن بعض النحاة كان يقصر به علمه عن تأييد بعض أفكاره التى يسرقها لخدمة الحق أو منافسة الآخرين فى مواقف النزاع - وما أكثرها بين العلماء والدارسين - فكل ذلك بدفع بعض الدارسين إلى الاستنجاد بالذاكرة أحيانا ، أو الاستعانة بالأعراب المستعدين لتلبية الطلبات أحيانا أخرى ، وحينئذ يجد التزييف طريقة إلى النصوص والدراسة والملاحظ بصورة عامة أن هذا النوع من النصوص يبدو عليه سمات الضعف والتكلف والصنعة ، حيث تغيب عنه الروح والمتعة والفكرة ، ومن مظاهر ضعفه اضطراب شطرى البيت الواحد فلا يؤدىان معنى واحداً منسجماً ، وقد تتنافر الأبيات فى الفكرة الكلية بالانتقالات الفجائية الواسعة بين معانيها ، وربما اختل فيها أحيانا الشكل العروضى ، وهى بكل ذلك تماثل بالتقريب أشعار المبتدئين الذين يرصون الألفاظ بقصد النظم ، ويجهدون أذهانهم فى ذلك ، فيحصلون آخر الأمر على كلام موزون أبعد شئ عن الشعر ، وأغلب الظن أن شعر العلماء فى صناعة النحو كان شعر مبتدئين أيضاً إن لم يكن فى السن ففى الفن ، لأن هذا النوع من النصوص صادر عن دارسين استدعته حاجتهم للصناعة ، ولم تدفع إليه موهبة ولا أصالة .

وكأنما أحس العلماء روح الشك التى يمكن أن تعارض ما يصنعون ، فإن شهرتهم بين الناس هى العلم والدراسة وليست الشعر وصناعة الكلام ، ولذلك ترك فى كثير من الأحيان هذا الشعر دون نسبة إلى أحد ، أو نسب إلى من لا يتصور منه قول الشعر بالمرّة ، أو اختلفت نسبته وتعدد قائلوه .

* روى خلف الأحمر أنهم صاغوا هذا البناء (فُعال من الأعداد) متسقاً إلى

(عُشار) وأنشد عليه ما عزى إلى أنه موضوع عنه :

قل لعمرؤ يا ابن هند ، لو رأيت اليوم شئنا
لرأت عيناك منهم كل ما كنت تمنى
إذ أتتنا فيلق شهباء من هنا وهنا
وأنت دوسر والملحاء سيراً مطمئناً
ومشى القوم إلى القوم أحادى وأثنى
وثلاثاً ورباعاً وخماساً فاطعنا
وسداساً وسباعاً وثماناً فاجتلدنا
وتساعاً وعشاراً فأصبنا وأصبنا
لا ترى إلا كميأ قاتلاً منهم ومنا

وقد علق الخقاجى على هذه الأبيات بقوله : « ودلائل الرضع فى هذه الأبيات ظاهرة ، وكان خلف الأحمر متهماً بالوضع » ^(١).

أجل .. دلائل الرضع فى هذه الأبيات ظاهرة ، فهو إنتاج ذهنى لا وجدانى وهو من تلك الصنعة لا من انسياب الإحساس ، هو نظم العلماء لا شعر الشعراء ، ولذلك جاءت معانيه ساذجة وألفاظه مرصوفة وصا مقصود بها توالى الصيغ على وزن (فُعَال) من الأعداد ، وتلك هى غايته !!

رابعا : رواج الغريب بين الناس

لقد مر فيما سبق أن الغريب فى المعنى والصياغة كانت له سوق رانجة بين العلماء والدارسين ، إذ يجدون فيه مادة غنية لدراستهم سواء ما يتعلق بالألفاظ أو ما يتعلق بالإعراب والتراكيب ، وكانت سوقه أشد رواجاً للرواية والتكسب لاكتسابه تلك الصفة المرغوبة « صفة البداوة » .

من أجل هذين السببين السابقين أنفسهما جاء الضر والخلل ، فأصبح مجالا للسطو والتزييف من كل من الشعراء والرواة على حد سواء مع اختلاف النسبة بينهما فى ذلك ، وكثير من الروايات فى المصادر المعتمد بها تُحكى عن شعراء أغاروا على قصائد لشعراء آخرين ونسبوها لأنفسهم .

ولعل مما شجع الرواة على انتحال الغريب أن من عادة الناس أن يبقى فى ذاكرتهم من الشعر - بل من النثر - السهل القريب الحفظ ، فيعمر لديهم وقتاً طويلاً ، وتشيع نسبته إلى صاحبه بينهم ، وفى ذلك مانع قوى خفى يمنع الرواة من انتحاله وتزييف نسبته ، أما الغريب فعلى العكس من ذلك ، فليس له من الشبوع والاستمرار الزمنى ما لمقابلته : حيث نيساء عامة الناس بمرور الزمن ولا يفتش عنه إلا الخاصة منهم كحماء وخلف ، واعتماداً على ذاكرة المجتمعات الضعيفة فى حفظ الغريب ومعها رغبة الناس فيه واحتيازهم به وبمن يرويه ، ساع للرواة الإخلال به ، سواء فى تزييف نسبته لقائله أو فى محاكاته مثله ثم نسبته للسابقين ممن اشتهروا به .

* قال الأصمعى : كان يزيد بن ضبة مولى ثقيف ، ولكنه كان فصيحاً وقد أدركته بالطائف وقد كان يطلب القوافى المعتاصة ، والحوشى من الشعر .

وقال أبو حاتم فى خبره خاصة : حدثنى غسان بن عبد الله بن عبد الوهاب الثقفى عن جماعة من مشايخ الطائفيين وعلمائهم قالوا : قال يزيد بن ضبة ألف قصيدة ، فاقتسمتها شعراء العرب وانتحلتها فدخلت فى أشعارها ^(١) .

ويتأمل هذا الخبر - إن صح - تنضح الفكرة السابقة ، فهذا مولى لثقيف مغرم « بالقوافى المعتاصة والحوشى من الشعر » يقول ألف قصيدة توزع على الشعراء الآخرين نحلا ، والمرجح أن هذا التوزيع قد تم بعرفة الرواة ، حيث استضعفوا « يزيد ابن ضبة » لضعف شهرته ونسبه فى العرب ، وكان فوق ذلك حضرياً من أهل الطائف ، ومن ثم اعتبروه كنزاً غنياً لمدد دافق من الشعر الغريب لنسبته إلى شعراء العرب ذوى الشهرة والنسب ، ثم تقديمه بعد ذلك مادة للدارسين .

فهذه الأمور الأربعة أهم مظاهر الفساد فى المادة الروية المشكوك فيها . فما صلة ذلك كله بفكرة البحث ؟؟ إن هذه الصلة ستتضح فيما يلى لمعرفة أسس موقف علمائنا الأقدمين - تصويبا وتخطئة - من هذه المادة التى دخلت دائرة الشك بمظاهرها الأربعة ، وهذه الأسس هى :

١ - فى النحل والتزيد : الأساس صحة النص لغويا لا فنيا اعتمادا على نسبته العامة للعصر الموثق .

٢ - فى التغير فى متن المادة الروية : الأساس عرف متوارث شائع أعطى شرعية الموافقة على التغير .

٣ - فى حاجة النحاة للنصوص المزيفة : الأساس مراعاة القواعد لا استقراء النصوص .

٤ - فى السطر على الغريب وتزييف نسبته : الأساس الكسب المادى لا النظر العلمى .

أما الأساس الأول فقد قام على التفريق بين النظرة الأدبية والنظرة اللغوية إذ تقوم الأولى على ضرورة نسبة النص لصاحبه وعصره : لما يلقى ذلك من أضواء كاشفة على جماله وفنه . أما الثانية فتقوم على استيفاء شروط الصحة والصياغة مع اعتبار نسبته العامة إلى العصر الطويل المدى الذى رأوا توثيقه وحججته . وهذه النظرة الأخيرة قد قامت - فى أغلب الظن - فى أذهان بعض علماء اللغة الذين نحلوا النصوص أو احترقوا نحلها ، فمن المؤكد أنهم كانوا يعلمون خطأ النسبة الأدبية لما زيفوه ، لكنهم كانوا فى الوقت نفسه لا يشعرون بارتكاب جريمة لغوية فى حق النصوص ، وهذا المعنى الذى قام فى نفوسهم وترتب عليه النحل عمليا لم يصحروا به علنا ، وإنما تدل عليه تصرفاتهم وبعض نصوص قليلة عثرت عليها من آرائهم ، ومنها :

* قال أبو حاتم : سألت الأصمعى عن « الأغلب » أفحل هو من الرجاز ؟ قال : ليس بفحل ولا مفحل ، وقال : أعيانى شعره ، وقال لى مرة : ما أروى له إلا اثنتين ونصفا ، قلت : كيف قلت : نصفاً ؟

قال : أعرف له اثنتين ، وكنت أروى نصفاً من التى على القاف . فطولوها ثم

قال :

كان ولده يزيدون فى شعره حتى أفسدوه .

قال أبو حاتم : وطلب منه إسحاق بن العباس رجز « الأغلب » وطلبه منى فأعترته إياه . فأخرج منه نحواً من عشرين قصيدة . فقلت : ألم تزعم أنك لا تعرف له إلا اثنتين ونصفاً ؟!

قال : بلى . ولكن انتقيت ما أعرف . فإن لم يكن له فهو لغيره ممن هو ثبت أو ثقة ^(١١) .

والأصمعى ينص على تلك الفكرة صراحة بقوله « إن لم يكن له فهو لغيره ممن هو ثبت أو ثقة » فالمهم أن تتحقق للنصوص لغوياً النسبة العامة لمن هو ثبت أو ثقة . وما وراء ذلك مطلوب حقاً ما وجد السبيل إليه . أما هذه المادة المنحولة فيكفى ذلك فيها فى رأى الأصمعى . والراجع أنه كان رأى كثير من اللغويين الأقدمين حتى من قاموا بالتحل منهم .

أما الأساس الثانى للتغيير فى متن الرواية وهو « العرف المتوارث الشائع » فقد مر منذ قريب أن تلك عادة أجازها بعض العلماء ، ووافقهم عليها بعض الشعراء . وبدل على هذا العرف المتوارث الشائع ما قاله خلف للأصمعى وهو يحاوره عن التغيير فى بيت جرير :

فيالك يوماً خيره قبل شره تغيب واشبه وأقصر عاذله

قال « الأجود أن يكون خيرُه دون شره ، فاروه كذلك . وقد كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل . فقال الأصمعى : والله لا أرويه إلا هكذا » .

ففى هذه المحاورة نص صريح من المفضل على ذلك العرف الشائع . وموافقة الأصمعى له واتفاقه معه على تغيير منطق الرواية تنفيذ عملى لذلك العرف . وخضوعاً لهذا العرف وافقهم عليه بعض الشعراء . ويشير لذلك كلمة ابن مقبل الشاعر : « إني لأرسل البيوت عوجاً ، فتأتى الرواة بها قد أقامتها » فكأنما يرى فى

التغيير الذى يصنعه الرواة عملاً نافعاً يقوم ما اعوج من بيوتهم ، وإن كان غيره من الشعراء لا يوافق على هذا النفع المخلط ، ولا يرحب به النظر اللغوى الصحيح .

أما الأساس الثالث عن حاجة النحاة للنصوص وهو « مراعاة القواعد لا استقراء المادة اللغوية » فهو أمر فى غاية الوضوح ، إذ دفعت القواعد بعض علماء النحو إلى البحث عما يؤيدون به آرائهم وترتب على ذلك نحل الشواهد بل طلب نحلها من أصحاب اللغة ؛ فالرأى أولاً والبحث عما يؤيده من النصوص ثانياً ، فإن لم يكن موجوداً فليخترع ، وإن لم يكن ثابتاً فليزيف أو يطلب عند من يلبي الطلب من الشعراء والأعراب النصحاء ، وهذا عكس المهمة الدارس الذى ينبغي أن يضع النصوص أولاً والقواعد ثانياً ، ولكن هذا ما حدث !!

والأساس الرابع والأخير « السعى وراء الغريب وتزييف نسبته » لم يسوغه لهم علم ولا بحث ، بل سوغه ودعاً إليه التكسب المادى - كما سبق شرح ذلك - وهذا الأساس الأخير كان لدى بعض الرواة والشعراء حاجة قوية مفرية فى مجتمع يهتم بالغريب ويحتفى به ، وإذا كنا لا نجد نصاً صريحاً يدل عليه منهم ففى حياتهم وحياة عصرهم من دلالة الحال ما يغنى عن كل مقال !!

النحاة بين مقتضى القواعد وظاهر الرواية

إذا صح أن يؤرخ للحديث عن هذه الفترة علمياً ، فإنه ينبغي أن يؤخذ فى الاعتبار ما سبق فى الفقرة الأولى من هذا الفصل عن تطور الممارسة والتفكير فى كل من الرواية والدراسة ، إذ تناقل الناس الرواية أولاً بطريقة عفوية ، ثم أصبحت احترافاً وفناً متخصصاً مع بداية القرن الثانى وما بعده ، وكانت دراسة اللغة أولاً تتفق مع منطق البداية فى كل شئ ، إذ تلمس العلماء طريقهم بين النصوص بملاحظة ما يقع تحت أيديهم منها ، وقد تتغير الملاحظات أو تنمو مجازاة لما يجد من استقراء ومتابعة ، ثم تمت الدراسة واتسعت ، وأصبحت أيضاً حرفة يقوم بها المتخصصون بنظام وفن مع النصف الأول من القرن الثانى ، وقد اتضح هذان المظهران - الرواية والدراسة - على صورة تكاد تقرب من الكمال فى الرواد الأوائل من العلماء ، أبى عمرو بن العلاء وحمام والمفضل الضبى وخلف والخليل وسيبويه ، ثم وصل الأمر غايته فيمن جاء بعد من الدارسين والرواة .

فى هذه الفترة الناضجة وما تلاها قام العلماء بدراستهم للغة بجهد وعمق وتنظيم للمادة المروية بين أيديهم - وهى كثيرة - وحققوا من ذلك نتائج باهرة مضيئة ، ولكن مع نمو الدراسة وتعقدها وكثرة فروعها وتشعبها حملوا أنفسهم أحياناً - عن اضطرار أو قصد - على السير بالنصوص فى طرق ملتوية لا تتفق مع ظاهر الرواية فيها ، فانعكست عليها آثار الصنعة الذهنية ، وكلما تأخر الزمن أو غلت الدراسة فى العمق والتعقيد ، وتخلت النصوص عن مواقعها لتزود ما يريده الدارسون منها ، وهكذا اطردها الأسلوب العلمى المعقد الذى انحاز فيه العلماء إلى جانب القواعد ، ووقع بذلك الغرم على بعض النصوص التى خضعت مكرهة لسطوة الاثنين : القواعد والنحاة .

ذلك هو مجال الدراسة فى هذه الفقرة يجب أن يحدد منذ البداية بالآتى :

أن هذه الفقرة لا ترصد كل ما درسه النحاة من مادة اللغة ، بل ترصد بعضه فقط هو الذى تمثل فيه تغلب القواعد على الرواية .

وأن بداية هذه الظاهرة بصورة واضحة صاحبت نضج الدراسة فى القرن الثانى ، وزادت بنموها وتعقدت بتعقدها .

وأن هذه الظاهرة ليست أمراً هيناً يسيراً ، بل كونت جزءاً مهماً من كتاب النحو العربى - خصوصاً لدى المتأخرين - مما لولا استقرنت جزئياته التى تندرج تحت المظاهر العامة التى سنذكرها بعد لقدمت وحدها بحثاً لا تتسع له هذه الفقرة .

من هذا المنطلق المحدد تتناول هذه الفقرة أمرين :

الأول : المظاهر العامة للنصوص التى خضعت - بغير حق - للنحاة وقواعدهم .

الثانى : معرفة أساس هذه الظاهرة لدى علمائنا الأقدمين : إذ تمسكوا بمبدأ « مستوى صواب القاعدة » فراح ضحيته جزء مهم من مادة اللغة .

إن أهم مظاهر هذه القضية بدت فى دراسات العلماء وتطبيقات النحاة فى مسائلهم متناثرة بين هذه وتلك فى أمور أربعة ، نجملها أولاً ثم نفصلها بعد ذلك .
هى :

١ - صنعة المروى بغير سماع ولا نقل .

٢ - تخطئة المروى الثابت لغوياً .

٣ - تحريف الرواية خدمة للرأى .

٤ - تخريج المروى على وجه واحد بآراء مختلفة أو وجوه متعددة .

واليك توضيحاً مختصراً يساق بأسانيده من الدراسة والتطبيق لكل واحد من هذه الأربعة .

١ - صنعة المروى بغير سماع ولا نقل

إذا كانت القواعد هى الأساس العام الذى تحدث به الصنعة الرواية الصحيحة فإن وراء ذلك أسباباً بعضها علمى وبعضها الآخر استدعته ظروف المنافسة أو التفرد بالرأى أو ادعاء ما لا يعرفه الناس أو التفرعات الدقيقة التى لا تخطر أحياناً إلا ببال النحاة ، نفى بعض الأحيان يدعوا إلى الصنعة التخلص من مأزق وقع فيه العالم ولا بخلصه من ذلك إلا أن يعتدى على الرواية بالاختراع المزيف ، وقد يحدث ذلك بخداع متعمد من أحد الدارسين للآخر ، فيضع له ما يضلل به دراسته ويفسدها ، أو يكون الرأى متفرداً

غريباً يحتاج تصديقه إلى نصوص توضح روايات تساق ، وأغلب الظن أن هذا النوع الأخير قد لعب دوراً مهماً جداً في النحو العربي ، وأنه من الأسباب المهمة التي جعلت النحاة يسوقون روايات موهومة من شعر ونثر مصنوعين ، ولعل هذا يفسر تلك المحاشي الجزئية الكثيرة التي نجدها متراكمة بكثرة ودقة حول القواعد الكلية في كتب مسائل النحو ، حيث تتخذ أحياناً شكل « لغات ولغيات » أو تتخذ أحياناً آخر شكل « تنبيهات واستدراكات » أو تساق بصفة « النادر أو الشاذ أو الضرورة » وكل ذلك لا بد له من روايات تساق لها نصوص تعطى حشيات التصديق والإقناع حتى بالمتناقضات ، وتدل الظروف السابقة لتلك الروايات كما يدل متنها نفسه - إذا عرض في ضوء الفهم الدقيق - على أنها جاءت لتؤدى دوراً معيناً ، فأدته ولكنها تركت ورامها دوراً لمعارك العلماء ، كما أنها بتجمعها كونت كماً متراكماً تتأثر بين مسائل النحو العامة ، فجعل فهم النحو ودراسته لمن يرغبونهما عملاً صعباً مضطرباً ، لكن ما لنا نستيق الحوادث في هذا الأمر ؟؟ إن لهذا حديثاً آخر سيأتى في مكان آخر .

* عن أبي عثمان المازني قال : سمعت اللاحق يقول : سألت سيبويه ، هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال (قَعِل) قال : فوضعت له هذا البيت :

حَذِرْ أَمْوراً لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ (١)

* قال المفضل : أنشدني « أبو المغول » لبعض أهل اليمن :

أَيُّ قُلُوصٍ رَاكِبٌ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِمْ فَشَلَّ عَلاَهَا

وَاشْدَدَ بِمَتْنَى حَقْبِ حَقْوَاهَا نَاجِيَةٌ وَنَاجِيًا أَبَاهَا

.. .. وعلاها ، أراد (عليها) ولغة بنى الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة

إذا انفتح ما قبلها ألفاً ، يقولون (أخذت الدرهمان واشترت ثوبان والسلام علاكم) وهذه الأبيات على لغتهم .

وأما (أباه) فيمكن أن يكون أراد (أبوها) فجاء به على لغة من قال (هذا أباك ..) وكذا كان القياس .

قال أبو حاتم : سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة فقال : انقط عليه ، هذا صنعه
المفضل (١) III

واعتراف « اللاحق » بوضع البيت على سبويه رواه عنه أكثر من مصدر من
المصادر المعتمدة ، ورغم هذا الإقرار بالوضع بقى البيت فى أغلب الكتب النحوية تردده
خلفاً عن سلف .

وأبيات المفضل التى نسبها لبعض أهل اليمن - دون تحديد - قد ساقها عن لغة
بنى الحارث بن كعب فى قلب الياء الساكنة بعد الفتحة ألفاً ، واشتملت بالجملة على
لغة أخرى لإلزام الأسماء الخمسة الألف ، واعتماداً على أسلوب النقد الدقيق للأبيات
يتضح اختراعها ، إذ فى الشطر الثانى (طاروا عليهن فشل علاها) اختلفت
(عليهن) عن (علاها) مع أنهما من واد واحد ، ولن يحدث خلل عروضى لو تغيرت
ياء (عليهن) إلى ألف ، فإذا أضيف إلى ذلك مجئ (أباها) بالألف وحقه الواو رفعا
كان من الحق لنا أن نتساءل : أكان هذا الشاعر المجهول ينطق أصنافاً من اللغات وينوع
فى لفته نفسها إظهاراً للبراعة وسعة المعرفة ؟؟ وكان من المقنع حقاً إجابة لهذا التساؤل
ما قاله أبو عبيدة « انقط عليه هذا صنعه المفضل » .

أجل « صنعه المفضل » وصنع الكثيرون غيره مثله مما لا مجال هنا لحصره لكنه
لم ينقط عليه ، بل بقى فى كتاب النحو العربى يوجه مسائله وقضاياها .

٢ - تخطيط المردى الثابت لغويا

من الممكن أن يتصور دون عناء كبير أن النظم السائدة فى البيئة اللغوية تكون
عادة مطردة منسجمة ، ولكن من المتصور إلى جوار ذلك أن تحدث ظواهر خاصة تتفرد
بنطقها الخاص عن منطق النظام العام لاستعمال المتكلمين للغة .

هذا أمر عادى يمكن التماسه فى كل زمن وفى كل لغة ، فليست اللغة متحفاً
محنت الجثث ، منحوت التماثيل ، ولكنها سلوك يقوم به الناس ويحدث لعناصره
التطور والتفرد .

والى جوار ذلك أيضاً يمكن أن يتصور أن الرواة الناقلين للغة قد حملوا بعض هذه الظواهر المتفردة كما سمعوها من الناطقين ، ثم نقلوها إلى الدارسين مادة لقوة قابله للفهم والتشكيل ، ويتصور كذلك أن الرواة أناس يصح عليهم ما يصح على كل الناس من الخطأ عن قصد أو غير قصد - وجل من لا يخطئ ١١ - وهذه الأخطاء ينبغي أن تحدد وتحصى ، ثم تبحث أسبابها وآثارها .

هذا هو منطق الحياة البسيطة بلا تقعر أو إغراب ، فماذا كان موقف النحاة الدارسين من ذلك ؟

الواقع الذى كشفت عنه دراساتهم ومسائلهم أنهم نظروا لهذه الظاهرة العادية نظرة معقدة لا سهولة فيها ولا يسر ، ومقومات هذه النظرة تبدو فى أمرين :

الأول : أن الذى تحكم فى مواقفهم هو القواعد المعيارية لا منطق الحياة العادية .

الثانى : أنهم فرقوا فى المعاملة - على أساس القواعد - بين الرواة والأعراب .

فقد دارت نظرهم حول إخضاع اللغة لمنطق صارم وضعوه ، ثم التزموه ١١ فالقواعد التى يصلون إليها ينبغي أن تراعى وأن تطرد ، فإذا حدث ما يخالف تلك القواعد - مما سبب بعضه التفرد أو الخطأ فى النقل - رأوا فيه مخالفات ينبغي البحث عن تخريبها وتوجيهها ، موجهين نظرهم إليها من خلال القواعد التى خالفتها النصوص ، ومعرضين فى غالب الأحيان عن التسامح المطلوب مع تلك الأمور العادية .

وقد قامت هذه النظرة على نوع من التفريق بين مخالفات الأعراب الفصحاء والرواة الناقلين ، فالأولون منزهون ابتداء عن الخطأ لما لهم من صلة قوية بصناعة القواعد حيث كانوا أساسها ومصدرها ، وينبغى بناء على ذلك ألا يوصفوا بالخطأ كيلا ينسحب ذلك على القواعد نفسها وهم حريصون عليها منزهون لها من الشبه ومظنة الإساءة ، فإذا وقعت فى أيديهم مخالفات الأعراب الفصحاء المتوقعة منهم سببت لهم مشكلة يلتمسون حلها فى الاعتذار عنهم ، ثم البحث الذهنى عما يوجد المصالحة بين القواعد وتلك المخالفات من تأويل وتخريج ، وهذا مجهود يستحق الاحترام فى ذاته ، لكنه ليس الحل الصحيح الذى يرضى اللغة وإن أَرْضَى النحاة وقواعدهم .

فإذا انتقلنا إلى ما حدث للرواة من نقل ما تفرد من الظواهر أو الغلط فى

الرواية - وهو أمر متوقع منهم - انقلبت نظرة النحاة وتغيرت المعاملة ووصفوا النقل والرواة « بالخطأ » وطعنوا في صحة النص ، إذ ليس للرواة من الصلة الحميمة بالقواعد ما للأعراب قبلتس لهم شفاعاة التخريج والتأويل ، وهذا أيضا يحدث من أجل القواعد ، حيث يبدو الغلط في ضونها « خطأ » ينبغي رفضه وتجريح ناقله ، وهذا الاتجاه - على مبلغ علمى - قد اطرء فى معظم ما صادفته من روايات عن النحاة ودراستهم مما كان الطرفان فيه : نحوى دارس ، وراو غلط فى نقله - وهو كثير لا محل هنا لحصره .

* جاء عن أبى حيان : إذ كانت الياء بدلا من الهمزة (كانتعل من الأزر) فلا تبدل تاء ، بل تقرها على ما يقضيه التصريف ، فتقول (إيتزر وآتزر وموتزر به) وأجاز البغداديون إبدالها تاء ، فتقول (اتزر) ومنه عندهم (اتخذ) وحكوا (اتمن) وتصاريفه بالتاء من (الأمانة) و (اتهل) من الأهل .

وقال الفارسى : هو خطأ فى الرواية ، فإن صحت فإنما سمع عن قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلفتهم (١) .

فقد اقتضت القاعدة ألا تبدل فاء الافتعال تاء من الياء التى أصلها الهمزة ، ولكن روى البغداديون بعض أمثلة مخالفة لهذه القاعدة مثل (اتزر واتمن وتهل) ، وجاءت عبارة الفارسى الأخيرة دالة بصراحة على التفريق بين الرواة والأعراب ، إذ « هو خطأ فى الرواية ، فإن صحت فإنما سمع عن قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلفتهم » « فالرواية » قد حكم عليها بالخطأ أما الجانب الآخر - جانب الفصحاء والأعراب - ففيه تنزيه وتحرز عن هذا الوصف ، فإن صحت الرواية فهى عن قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلفتهم ، أما من يؤخذ عنهم - وهم أساس القواعد - فإن جانبهم مصون ، لا يصح وصفه « بالخطأ » .

وهكذا نخصت هذه العبارة القصيرة الموقف الدراسى كله للعلماء فى موقفهم من المروى الذى تغرد بنطقه بعض الفصحاء ، أو حدث له الغلط فى نقل الرواة .

٣ - تحريف الرواية خدمة للرأى

المقصود بهذه الفكرة وجود النصوص اللغوية بصورة توافق آراء النحاة وقواعدهم، لكنها فى الوقت نفسه لا تتفق مع مورد الرواية فيها ، وكثيراً ما نبه بعض العلماء المنصفين على وجه الحق فى رواية بعض النصوص مبيناً صحة الرواية فيها ، كما يمكن تتبع ذلك بالموازنة بين ما فى كتب المسائل النحوية ومطابق التحقيق المعتمدة لأصحاب النصوص حيث تتضح المفارقة بين الصورة التى ورد عليها النص فى كتب النحاة والصورة التى كان من الواجب وروده عليها فعلاً .

وينبغى أن يعلم أولاً أن مظاهر هذه الفكرة ليست أمراً هيناً قليلاً ، بل إن تتبع جزئياتها - بناء على الأسس التى ستذكر هنا - لاستقاصاتها والإحاطة بها قد يزدى إلى نتائج تؤكد ما نزعمه لها من الكثرة والخطورة .

إن هذه المفارقة بين حقيقة المروى وصورة استخدامه فى الدراسة تدعو إلى التساؤل عن أسبابها ودوافعها .

والدوافع التى تكشفت لى - على مبلغ علمى - وراء تحريف النصوص تتخلص فى الأتى :

١ - غلط الدارس فى سماع الرواية ، فانحرفت لديه عن حسن نية .

٢ - تحريف الرواية قصداً بهدف بيان مجرى النصوص إذا وقعت ذلك الموضع .

٣ - تحريف الرواية نصرة للرأى مع معرفة وجه الحق فيها .

وهذه الثلاثة فى حاجة إلى فضل إيضاح لبيانها وتقديم مستنداتها من الدرامة والتطبيق .

يتمثل الأمر الأول فى تلك النصوص التى رواها واستخدمها علماء يغلب عليهم الثقة، لكنها وردت عن مواقف لغوية فيها غرابة وتفرد ، ومن أجل ذلك وقع الشك فى روايتها ، وصرح بهذا الشك آخرون من العلماء أنفسهم والرأى أن تحمل مثل هذه النصوص على حسن الظن بمن استخدمها من العلماء إذ حدث منه الغلط فى روايتها واستخدامها ، أو سمع لها رواية ضعيفة فمال إليها ، وليس معنى ذلك الاختصار على

هذا التسليم المتسامح فيها ، أذ أن الذى يحسم الأمر كله هو تحقيق الرواية نفسها .
* من أبيات سيبويه البيتان الآتيان :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

رحت وفى رجليك ما فيهما وقد بداهنك من المنزر

وقد طعن أبو العباس المبرد على سيبويه فى روايتهما ، وقال : إن الرواية فى الأول (فاليوم فاشرب) وفى الثانى (وقد بدا ذاك) .

وقال ابن جنى مناقشاً المبرد : وقول أبى العباس : إنما الرواية (فاليوم فاشرب) فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيتهم عنهم !! وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف ، فقد سقطت كلفة القول معه - وكذلك إنكاره عليه قول الشاعر : (وقد بداهنك من المنزر) فقال : إنما الرواية (وقد بدا ذاك من المنزر) وما أطيب العروس لولا الثقة (١) !!

* قال أبو زيد : قال كعب بن سعد بن مالك الغنوى :

وداع دعا هل من مجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت : ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبا المغوار منك قريب

ويروى (لعل أبا المغوار) وهى الرواية والرواية المشهورة التى لا اختلاف فيها (لعل أبا المغوار منك قريب) يعنى أخاه (٢) .

وواضح من النزاع حول البيتين الأولين بين سيبويه والمبرد وابن جنى ما يجعل احتمال التحريف فى روايتهما أمراً محتملاً ، دفع إليه تفرد ما يشيران إليه عن القواعد العامة فى أمثالهما ، ومن هذه الزوايا طعن فى صحتهما المبرد ، أو أن شينا الدقة : طعن فى ذلك الجزء الذى فيه ذلك التفرد والغربة ، وأثار رأيه حفيظة ابن جنى الذى دافع بعنافة وعننف عن زعيم النحاة مستنجداً بالعرب وبقدرته البلاغية على الإهانة والسخرية !!

(١) انظر : المحاسب ص ١٠٢ .

(٢) انظر : النوادر فى اللغة ص ٣٧ .

والبيت « المغوارى » يتردد فى كتب مسائل النحو مستنداً لكسر لام (العل) الأخيرة واستعمالها حرف جر - وهذا أمر غريب متفرد يرفضه أبو زيد الأنصارى بأدب جم فى قوله « والرواية المشهورة التى لا خلاف فيها » لعل أبا المغوار منك قريب » وإن كانت الأولى عند النحاة « هى الرواية » .

أما السبب الثانى لتحريف المروى خدمة للرأى فهو بيان مجرى النصوص إذا وقعت ذلك الموقع ، ففى سبيل تقرير الأهداف المفترضة غيرت الرواية المنقولة إذ يصلح النص بعد تحريفه أن يكون مثلاً لغيره مما يقع مرقعه ويجرى مجراه بعد هذا التحريف ، أليس هذا غريباً ؟ أليس غريباً أن يُبعثر ما فى اليد فى سبيل كسب موهوم ، وأن يضحى بالنص القائم فعلاً فى سبيل ما يجرى مجراه ويكون مثله !! ولكن هذا قد حدث .

* روى أبو زيد عن أبى الحسن : أنشد سيبويه لجرير :

ألا أضحت جبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أماماً

فأجراه فى غير النداء لما اضطر كما أجراه فى النداء .

(ثم قال أبو زيد) : أنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة (وما عهد كعهذك يا أماماً) على غير ضرورة ، وهذا شئ يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه متى وقع فى شعر ^(١) .

وهذا قول صريح واضح لا يحتاج إلى تعليق ، سوى أن المجرى إذا وقع فى شعر له طريق آخر لبيان ، وذلك بمتابعته فى نصوص صحيحة موجود فيها فعلاً منبعه ومضبه وخط سيره ، لا بتحريف مرويات لها مجرى مغاير لقصرها على الدخول فى مجرى أرادها لها النحاة .

أما الأمر الثالث فهو الأمر الخطير حقاً ، إذ تحرف الروايات قصداً مع معرفة وجه الحق فيها ، وإذا كان الحكم على النبات من خصائص علام الغيوب فإن مظهر النبات مما يدخل فى قدرة الناس استشفافه واستكشاف ما وراءه ، وهذا المظهر الذى حملته النصوص المحرفة بدل على نية العمد فيه الظروف التى استخدم فيها ، ظروف النحوى الذى استخدمه إذ يكون من المكانة بحيث لا يلبق به أن يجهل وجه الحق فيما

استخدمه على غير وجهه ، وظروف المروى ذاته حيث يكون وارداً فى نص كامل له من الشهرة ما يكشف وجه التغير فيه الناس العاديون فما بالناس بالعلماء الدراسين !! ثم الظروف العامة - وهى أهم - التى سوغت للنحاة أن يركبوا هذا المركب الصعب خدمة لأنهم وتأيدوا لقواعدهم ، ومع التقدير العظيم لما بذله العلماء فى الدراسة من جهد ، فإن ذلك التقدير لا يمنع من أن نقرر الحقيقة: اذ حدث منهم أحياناً الخبذة عن الطريق السليم فى استخدام النصوص خدمة للآراء ، وهكذا دفع الاحتراف والإبغال فيه أصحابه إلى مضائق أجهدتهم وأجهدت غيرهم وأجهدت النصوص معهم .

وليس هذا القول مناً سبقاً ولا تفرداً ولا ادعاء ، لكنه رصد لما قرره بعض علمائنا السابقين أنفسهم عن بعضهم مما يظن صدقه اعتماداً على الظروف التى تقدمت آنفاً ، كما أن استقصاء ذلك كله فى كتاب النحو العربى أمر لا مجال له هنا ، ويكفى ما يؤكد القضية فقط .

* قال حمزة بن الحسن الأصفانى : وصدر سيبويه كتابه بباب ضمنه أشعاراً على روايات توافق ما بنى عليه الباب ، ويخالفه رواية الشعر فى أكثرها ، فمنه روايته لقول الشاعر :

ألم يأتيك والأثباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

رواه غيره (ألم ييلفك) وإذا روى هذا لم يكن لسيبويه فيه حجة (١) .

* قال أبو أحمد العسكري : مما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موادناً لما أرادوه - روى عن سيبويه عندما احتج به فى عطف الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر :

معاوى إننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد

وغلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهى مخفوضة كلها :

معاوى إننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

فهبها أمة هلكت ضياعاً يزيد بسومها وأبو يزيد (٢)

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ١٥

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٧

ويكفى هذا الاستشهادان من كثير أمثالهما ، فإرادة النحاة موافقة الباب هي السبب في التغليف على الشعراء ومخالفة الرواة في الشعر المشهور مجراه وطريقه وهذه الإرادة نفسها منشأ التحريف لصحة نطق الشعراء ونقل الرواة ، وهذا ما ذكره على بن حمزة البصري عن المبرد نصاً بعد أن نبه على مجموعة من النصوص التي استخدمها ، فوسمها بأنها «متشحة بالأغلاط» ، وبين وجه الحق فيها ، ثم قال : «وهذا من فعل أبي العباس غير مستنكر ، لأنه ربما ركب هذا المذهب الذي يخالف فيه أهل العربية واحتاج إلى نصرته ، فغير له الشعر واحتج به» (١١) .

وواضح من ذلك أن الدافع نصرته الرأي وأن الحاجة هنا أم التغيير ، وهو تغيير متعمد لا شك فيه !!

٤ - تخريج المروى على وجه واحد بوجوده متعددة وآراء مختلفة

مظهر آخر من مظاهر الاضطراب حول النصوص تضحمت بسببه دراسة النحو العربى ، حتى أصبح مضرب المثل فى اصطراع الآراء وتعددتها ، ففى المسألة نظر وفى النظر نظر !! وفى المروى على وجه واحد رأى مخالف !! بحيث يجد المطلع على كتب المتأخرين خاصة أن قضايا النحو قد تحولت هدفاً للمساجلات الفكرية العميقة ، وانعكس ذلك على مادة اللغة نفسها ، فكثرت حولها الحوار والجدل والتخريج .

إن الخلاف فى رأى قد يكون ضرورياً ومفيداً للدراسة لكن بشرط أن يرتبط الخلاف بخطة تفكير عامة ذات منهج وهدف ، إذ تبدو من خلال ذلك الجزئيات كلها فى علاقة منسجمة مع ذلك التفكير العام فتقدم بحق ما يمكن أن يفيد ، أما أن يكون الاتجاه العام واحداً - كما هو تفكير النحاة - ثم يحدث النزاع حول طريقة إخضاع الجزئيات له ، فإنه لا يقدم جديداً ، وربما كان من الممكن التسامح مع هذا لو كان أمره هيناً قليلاً ، لكنه فى الواقع مظهر شائع ، كما تطالعنا بذلك مطولات النحاة المتأخرين.

ويرجع جزء كبير من أسباب هذا المظهر إلى أن جمع مادة اللغة قد توقف بعد فترة - كما سبق ذكر ذلك - ووجد العلماء أنفسهم وجهاً لوجه مع دراسات السابقين

بما فيها من آراء وما جمعه من نصوص ، وهم ملتزمون بخطة عامة تواضع عليها الدارسون فى هذا العلم منذ بدأ وغا ونضج ، فلم يكن ثمة مجال للرأى غير المسائل الجزئية من ناحية والنصوص المجموعة المجاهزة من ناحية أخرى ، فتناولوها بالتفتيت والتوجيه وتقليب الآراء مما أودى بمسائل النحو ومادته كليهما ، فظهرت عليهما آثار الصراع وكدماته ، واتضح ذلك فى أمرين :

١ - تخريج الروى على وجه واحد بوجوه متعددة نحوياً .

٢ - تجويز الوجوه المتعددة فى الروى على وجه واحد .

فمن الغريب أن النحاة كانوا لا يستطيعون أحياناً الاقتراب من النص المروى فيجعلون بأسهم بينهم ، بينما تبقى رواية النص كما جاءت بعيدة عنهم تثير المعارك ولا تشترك فيها ، وتشتد هذه المعارك وتعنف حين يكون النص المروى حاملاً ظاهرة متفردة عن الإطار القاعدى المحدد لمثلها ، فحينئذ تسنح الفرصة أكثر لمزيد من المجادلات والتصدد .

والاستدلال على ذلك لا يحتاج لكبير مجهود ، وقد فتحت كتاب « المغنى » لابن هشام ، فوجدت أمامى الآتى :

* ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بـ (أن) ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا عليه قوله :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله :

أحاذر أن تعلم بها ، فتردها فتتركها ثقلاً على كما هيا

وفى هذا نظر ، لأن عطف المنصوب عليه بدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم .

وقد يرفع الفعل بعدها (أن) كقراءة ابن محيصن { لمن أراد أن يتم الرضاعة } وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما .. منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وزعم الكوفيون أن (أن) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين : أنها (أن) الناصبة أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية (١).

هذا النموذج عن استخدام (أن) مع المضارع في غير مجراها الأضلى - من جزم المضارع بعدها أو رفعه - قد استند إلى هذه الرويات من الأبيات والقراءة ، ولا يكاد كتاب نحوى يخلو منها ، وقد وقف الدارسون منها موقف الرهبة ، إذ دارت مناقشاتهم بعيداً عنها بقصد التخرج والتفرع ، وكان خيراً لهم تأمل النصوص نفسها ، إذ لو فعلوا لاتضح لهم أنهم يضربون فى الهواء .

فالبيت الأول صاحبه امرؤ القيس « وروايته المحققة فى ديوانه هي (تعالوا إلى أن يأتى الصيد نحطب) .

والبيت الثانى حلت الضرورة مشكلته كما قال ابن هشام ، فليس ثمة مجال للآراء المتنازعة فيه .

والبيت الثالث تكررت فيه (أن) فى كلا الشطرين والفعل بعد أحدهما مرفوع وبعد الآخر منصوب ، فهل كان قائله على علم باستخدامات (أن) على الوجهين ؟ وأرجح أن رواية البيت - إن صحت - جاءت مبدوءة بـ (هل) لا (أن) إذ هي التى تؤدى معنى الحث والتحضيض الذى أراده الشاعر ، ودل عليه بقوله (ويحكما) أما قراءة الآية فلها حديث آخر سيأتى فى حينه .

هذا هو الطريق ، ولبت علماءنا سلوكه !!

أما الوجه الآخر من الموضوع - وهو تجويز الوجوه المختلفة فى المروى على وجه واحد - فيدل بوضوح على سيطرة القواعد على الدارسين ، ثم على النصوص ، وقد يكون لذلك وجاهته إذا ما تعددت وجوه الرواية وتضاربت ، أو إذا ما كانت الرواية مجهولة أصلاً ، لكن فرض الوجوه المتعددة مع التحقق من الصفة الواحدة التى ورد عليها النص أمر لا وجاهة له ولا عذر فيه ، إذ يدل - بصفته هذه - على ثكن الصنعة وسيطرتها على النصوص ، ومن يدرى ؟ فربما كان كثير مما وردت عنه روايات متعددة

من هذا النوع نفسه ، إذ جوز فيه النحاة الوجوه المتعددة ، ثم أسقطوا خلافتهم هم على الرواة ، فنسبوا الاختلاف إلى روايتهم .

ما علينا من هذا النوع الذى نسب إلى تعدد الروايات - وهو كثير - فإنما المقصود هنا التصرف فى المروى على وجه واحد وتقليبه على وجوه مختلفة مع النص على وحدة روايته ، بل قد ينص صراحة على إباحة ذلك التصرف والموافقة عليه استجابة للقواعد .

* أورد الزجاجى عن ثعلب قال : أنشد الكسانى بحضرة الأصمعى فى مجلس الرشيد قول أنفون التغلبى :

أنى جزوا عامراً سوءى بفعلهم أم كيف يجزوننى السوءى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رثمان أنف إذا ما ضُنُّ باللبن

فقال الأصمعى : إنما هو (رثمان أنف) بالنصب ، فقال له الكسانى : اسكت ما أنت وذلك !! يجوز (رثمان أنف ورثمان أنف ورثمان أنف) بالرفع والنصب والخفض

قال (ثعلب) : فسكت الأصمعى ولم يكن له علم بالعربية ، وكان صاحب لغة ، لم يكن صاحب إعراب ^(١) .

فالأصمعى قد التزم جانب الرواية فى بيت أنفون التغلبى ، ونص عليها صراحة بأنها بالنصب ، وما قاله متفق مع تسلسل المعنى واعتداله ، لكنه غلب على أمره أمام سطوة القواعد التى استخدمها الكسانى فى تجويز الوجوه الثلاثة : ثم توجيهها نسكت الأصمعى ، لأنه صاحب لغة ، لم يكن صاحب إعراب .

* * *

بعد عرض هذه الأمور الأربعة بقى شئ أخير - لكنه مهم - هو معرفة أساس موقف علمائنا من هذه النصوص المغيرة .

فى الأمور الأربعة السابقة اتضح الانشقاق بين طرفين كان من الواجب أن يتعاونوا هما القواعد والنصوص ، فما القواعد فى واقع الأمر إلا سبيل لوصف

النصوص وبيان ظواهرها . لكن النحاة الدارسين سموا بينهما بالوقیعة والنزاع فوقفوا
فی صف الأولى نصرة لها على الثانية . فوقعوا النصوص فی حرج شديد واضطربت
بین أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخریج . وانعكس ذلك على الدراسة
نفسها . فبدأ فیها الاضطراب والنزاع والغموض والصعوبة . مع أنهم لو عكسوا
الأمر فانتصروا للنصوص . لكان فی ذلك خبر كثير للجانبین جميعاً . لكنهم التزموا
مستوى صواب القاعدة . فراح ضحيته كلاهما .

وفی النهاية يجب التنبيه إلى تكرار وتأکید ما سبق فی مفتتح هذه الفقرة من أن
المقصود بها ليس كل مادة الدراسة بل بعضها فقط . وهو الذي ألزمته القواعد على
أن يخضع لها . ويسلك فی مسلكها . أو ما أطلق عليه على بن حمزة البصري فی
كتابه: التنبيهات على أغاليط الرواة « القطع على كلام العرب » فقد تحكم فی هذا
القطع على كلام العرب « مستوى صواب القاعدة » .

الضوابط السلوكية للرواية وصلتها بالحديث

يقصد بهذه الفقرة الوسائل التى اعتمد عليها علماؤنا الأقدمون لتوثيق المروى من اللغة أو تجريده فيما يتعلق بكل من السند والمتن ، وهو ما قاموا به عملاً بالمشافهة أو التقبيد فى مصادر اللغة والأدب التى بين أيدينا - وفيه هذه الصفة من التزام الأسانيد - كالأغاني ومجالس ثعلب ، وقد درس المتأخرون وسائل ذلك دراسة نظرية شاملة ، سواء ما يتعلق بالرجال أو السند أو المتن ، وأهم المصادر فى ذلك كتب طبقات النحاة واللغويين التى بدأ ظهورها فى القرن الرابع الهجرى ، وعمدتها فى هذه الفكرة التى نحن بصدها « مراتب النحويين » لأبى الطيب اللغوى (ت ٣٥١) وكذلك كتب أصول النحو ، وعمدتها أيضاً فى هذه الفكرة « الإغراب فى جدل الإغراب » و« لمع الأدلة فى أصول النحو » وكلاهما لابن الأنبارى (ت ٥٧٧) ثم ما عرضه بعد ذلك بإفاضة وإسهاب السيوطى (ت ٩١١) من آراء السابقين فى كتابه « المزهر » .

هذه الفكرة إذن قد مرت بمرحلتين لدى علماء اللغة ، وهما التمرس والدراسة أو العمل والنظر ، أو السلوك ورصد السلوك .

ولا شك أن من يتعرض لدراسة الضوابط السلوكية لرواية اللغة يهجم على ذهنه فوراً ما صنعه علماء الحديث فى دراستهم ، إذ أن توثيق الرواة والسند والمتن اشتهر به ابتداء علماء الحديث ثم التزموه فى هذه الدراسة على مدى القرون ، ومن الطبيعى بناء على ذلك أن نتبين بصورة عامة ومختصرة هنا بداية الخيط العلمى الذى أمسك بطرفه الأول علماء الحديث ، ثم نتبع باختصار مساره بعد ذلك فى كل من التمرس والعمل والدراسة النظرية ، ليتضح فى آخر الأمر كيفية التأثير والتأثر بين رواية اللغة ورواية الحديث ، ليتبين بناء على ذلك أساس ضبط اللغة عن هذا الطريق الصعب الغريب .

فينبغى لكتابة هذه الفكرة متكاملة ببيان الأمور الثلاثة الآتية :

١ - متى بدأت هذه الطريقة فى رواية الحديث وكيف قررها عماؤه ؟

٢ - استخدامهما فى رواية اللغة ومدى صلتها بما كان فى السنة .

٣ - أساس القبول والرفض فى استخدام هذه الطريقة فى اللغة .

من المتعارف المشهور أن حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يُجمع أو يتداول بصورة منظمة حتى قرب نهاية القرن الأول الهجرى تقريباً ، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرص على منع التدوين أو الإكثار من الحديث ، وذلك خوفاً على القرآن أن يختلط به الحديث ، أو يُشغل الناس عنه بالسنة ، وقد جاء فى حديث لعمر :

« إنى كنت أردت أن أكتب السنن ، وإنى ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً ، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله تعالى ، وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشئ أبداً » ^(١).

وليس معنى ذلك أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له ، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس لكن بطريقة حرة لا تقييد فيها ، وقد تكون مسندة ، بأن يروى صحابى عن صحابى آخر عن الرسول (ص) وقد روى أن أبا موسى الأشعرى قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه « احفظوا عنا كما حفظنا » ^(٢) وقد ظل هذا العرف السابق عن الحديث شائعاً بين الناس ، حتى بدأ تدوينه الرسمى فى أواخر القرن الأول الهجرى ، وعلى ما هو المشهور فى عهد عمر بن العزيز (ت ٨٣) وفى هذه الأثناء حدثت تغيرات جوهرية فى المجتمع الإسلامى ، إذ انتهى الصحابة وخلفهم غيرهم من التابعين وانقسم الناس شيعاً وأحزاباً متفرقة دينية وسياسية ، وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى ملك ، ومن شورى إلى وراثه ، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث وروايته ، فكثر فيه الوضع والتزييف ، تأييداً لاتجاه أو طعناً فى آخر ، أو تقريباً لحاكم ، أو بشأ للبلبله والتشكيك فى الدين كما كان يصنع الزنادقة ، وقد أقر بعض هؤلاء الوضعيين المفتريين الكذب صراحة بما وضعه وافتراه على رسول الله (ص) ، فقد قال عبد الكريم بن أبى العوجاء - أحد الزنادقة - قبل أن تضرب عنقه « والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، وأحل فيها الحرام » ^(٣) بل قد وصل الأمر فى ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفتراه .

المهم هنا أنه مع بداية تدوين الحديث كان الفساد قد تطرق إلى كل من سنده ومتمنه . وكان لابد من حركة مضادة لمقاومة ذلك ورده ، ليحصل العلماء فى النهاية على أحاديث مصفاة صحيحة النسبة إلى رسول الله (ص) قد صدرت منه حقاً

(١) تقييد العلم ص ٤٩

(٢) جامع بيان العلم ج ١ ص ٦٦

(٣) اللآلىء المصنوعة ج ٢ ص ٣٤٨

فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث في هذا الوقت المبكر ، فتشددوا في الإسناد والتزموه ، كما تتبعوا رواة الحديث بالتعديل والتجريح ، وكان كل ذلك ضرورة أملتها ظروف العصر والتحرز الديني في رواية السنة ، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث .

* قال محمد بن سيرين (ت ١١٠) : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة ، قالوا : سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم ^(١) .

* وقد سمع الزهري (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث ، فيقول : قال رسول الله (ص) فقال له : مالك قاتلك الله يابن أبي فروة ، ما أجراك على الله !! أسند حديثك ، تحدثونا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة ^(٢) !!

* وقال أبو سفيان الثوري : لما استعمل الرواة الكذب ، استعملنا لهم التاريخ ^(٣) .

ويكفي ذلك - مع كثرته - للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكراً في نهاية القرن الأول وبداية الثاني بطرق التوثيق والتزيف ، وأن دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة « لما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم » وما وضحه سفيان الثوري « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ » فالدافع إذن ديني أوجده الفتن والكذب في الحديث .

وجاءت مؤلفات الحديث في تلك الفترة وما بعدها ملتزمة لضوابط الرواية فألفت أولاً « المجاميع » التي تضم الأحاديث ومعها فتاوى الصحابة والتابعين ، ومن أشهرها موطأ الإمام مالك (ت ١٧٣) ثم كانت خطوة أخرى أشد دلالة على ما نحن بصدده ، هي تأليف « المسانيد » حيث جرد الحديث وحده بغير فتاوى ولا آراء مع جمع أحاديث الصحابي وحده في موضع واحد وسوق الأسانيد التي توصل إليه ، وأول من ألف ذلك - فيما يقال - أبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤) ومن أشهر هذا النوع من المؤلفات ،

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٨٤

(٢) حلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٥

(٣) الكفاية ص ١١٩

مسند الإمام ابن حنبل (ت ٢٤١) ثم بلغ التأليف فى الحديث ذروته فى القرن الثالث فى كتب الأئمة الستة « البخارى ومسلم وأبو داود السجستانى والترمذى والنسائى وابن ماجه » .

والى جوار ذلك نشطت حركة أخرى فى علم « مصطلح الحديث » وبدأت مبكرة أيضا مع النصف الأول من القرن الثانى الهجرى . فتكلم فى ذلك مالك والأوزاعى والثورى ، وكثيرون غيرهم ، فبينوا طرق الإسناد ومن تقبل روايته ومن ترد .

ونخرج من كل ذلك بنتيجتين :

الأولى : أن ضوابط الرواية فى الحديث دفع إليها ظروف العصر والاحتياط الدينى .

الثانية : أن ذلك قد حدث فى وقت مبكر مع بداية جمع الحديث وتدوينه ونضج التأليف فيه فى وقت مبكر أيضا بما لا يتجاوز القرن الثانى الهجرى .

هذا - باختصار - ما كان من علماء الحديث !! فماذا كان من علماء اللغة !!

قد سبق أن رواية اللغة صارت علماً متميزاً يقوم به رجال متخصصون فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى . إذ بدأ ذلك بأبى عمرو بن انعماء وحماد الرواية ، وتبعهما الفضل الضبى وخلف الأحمر والشيبانى . ثم من جاء بعدهم من تلاميذهم كالأصمعى وأبى عبيدة وأبى زيد . ثم رواة القرن الثالث كأبى حاتم وابن الأعرابى وغيرهم ، وقد استمد هؤلاء مادتهم اللغوية من روافد متعددة استمدوها من السابقين عليهم فى الزمن حتى العصر الجاهلى ، فرووا شعر الشعراء وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم ، واستمدوها من رحلاتهم إلى البادية ونقل ما سمعوه فيها من الأعراب حفظاً أو كتابة ، وأيضاً من هؤلاء الأعراب الذين وثقوا من قصاصتهم بعد قدومهم إلى الحضرة .

فهل استخدم علماء اللغة ضوابط الرواية سنداً ومتمناً ، عملاً ونظراً !! وإذا كان، فمتى حدث ذلك وكيف حدث !!

الواقع أن الرواد الأوائل من الرواة - ربما فى القرن الثانى كله - لم يلتزموا الإسناد فيما رووه من مادة اللغة، وبالأولى لم يدرسوا طرق الرواية دراسة نظرية بتبيين

منها كيفية الثقة أو الرفض للإسناد أو المتن ، ومن النادر العثور فى آرائهم على إسناد متصل تنتهى نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء ، ومن النادر بالأولى أن يحدث هذا الإسناد بالنسبة لمن عاصروهم وأخذوا عنهم اللغة من الأعراب فى البادية أو الحضر .

لكن ضوابط الرواية ظهرت واضحة عند علماء القرن الثالث ومن تلاهم وجاءت بصورة خاصة هى : سوق الإسناد بينهم وبين الرواة الأوائل فى القرن الثانى بطريقة متصلة أو منقطعة ، فيصل الإسناد إلى أبى عمرو أو الأصمعى أو أبى عبيدة مثلاً ، ثم يساق بعد ذلك النص عن هؤلاء منسوباً إلى صاحبه بلا إسناد إليه وإن تقدم به الزمن ، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء ، لكنه أحياناً منقطع بالنسبة لقائل النص نفسه .

هذه الطريقة واضحة تماماً فى مؤلفات القرن الثالث ، سواء أكانت كتباً عامة موسوعية الطابع كالأغانى ومجالس ثعلب - وكل من الأصفهانى وثعلب من علماء القرن الثالث - أو فى رواية دواوين الشعراء السابقين التى يقدم بين يديها إسناد ينتهى إلى أحد هؤلاء الرواد من علماء اللغة فى القرن الثانى أو فى القرن الثالث ، ولا داعى لأن نسوق من ذلك نماذج هنا ، إذ تتضح هذه الطريقة بغير عناء ولا مجهود لو قلبنا صفحات كتاب الأغانى أو مجالس ثعلب .

والخلاصة أن ضبط نصوص اللغة عن طريق الإسناد الموثق قد فرض نفسه بصورة واضحة على علماء القرن الثالث وما بعده فيما روه مشافهة أو تأليفاً فى أغلب الأحيان ، وإن خرج عن ذلك بعض العلماء الذين لم يلتزموا الإسناد فى مؤلفاتهم كما فعل المبرد أحياناً فى كتابه « الفاضل » والصولى فى كتابه « أدب الكتاب » وقد نص فى بدايته على أنه حذف الإسناد اختصاراً وتصفية للمادة اللغوية التى يحويها ، وهذا النص نفسه يؤكد ما نزعناه من سطوة الإسناد وتمكنه فى زمنه ، وإذا كان المبرد قد أهمل الأسانيد فى بعض كتبه ، فقد ساق كثيراً منها فى كتب أخرى له ، مثل « الكامل فى اللغة والأدب » مما يدل على أن حذف السند كان أمراً نادراً فى القرن الثالث وما بعده ، كما أن ذكر السند كان أمراً نادراً فى القرن الثانى وما قبله .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فإن هذا المسلك العملى بين رواة اللغة

وعلمائها قد تتبعه متأخروهم بالتعميد والتحديد بعد فترة البهاة الأولى ، إذ درست
فى القرن الرابع الهجرى وما تلاه طرق ضبط الرواية ، ووضعت لها القواعد والأسس ،
واعتبر ذلك جزءاً مهماً من أصول النحو وأدلة الرواية .

وتناولت هذه الدراسة أموراً ثلاثة :

أ - تعديل الرواة وتحريجهم .

ب - طرق الإسناد .

ج - طرق الأخذ والتحمل .

ثم يبنى على كل ذلك الثقة بالرواية أو الاعتراض عليها أو الترجيح بين
وجوهها ، مما سيحتمل هنا باختصار .

فبالنسبة للأمر الأول تكفلت ببيانه كتب تاريخ النحاة واللغويين ، تماماً كما سبق
القول من سفيان الثوري عن رواية الحديث « لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم
التاريخ » فالمتصفح لكتب طبقات علماء اللغة يجد أن من أهم ما عنت به توثيق
الرجال أو تحريجهم مع عرض سيرتهم الذاتية والعلمية ، وقد بدأ ظهور هذه الكتب فى
القرن الرابع الهجرى ، وبين أيدينا من إنتاجه ثلاثة منها هى : أخبار النحويين
البصريين لأبى سعيد السيرافى (ت ٣٦٨) ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى (ت
٣٥١) وطبقات النحويين واللغويين لأبى الحسن الزيدى (ت ٣٨٠) ثم توالى
الجهود بعد ذلك ، فالف ابن الأنبارى (ت ٥٧٧) فى القرن السادس « نزهة الألباء فى
طبقات الأدباء » وألف القفطى (ت ٦٤٦) فى القرن السابع « إنباء الرواة على أنباء
النحاة » ولخص السيوطى فى القرن التاسع كتابه « بغية الوعاة » مما سبقه من جهود
العلماء .

وأهم هذه الكتب فيما نحن بصدده « مراتب النحويين » فهو كتاب يصدق عليه
بحق معنى « الجرح والتعديل » كما هو واضح من اسمه نفسه ، فقد تناول العلماء
الذين ترجم لهم « بالتوثيق أو التضعيف » فهو يقول عن حماد « وحماد الراوية مع
ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون » ويقول عن أبى عمرو الشيبانى « ومن أعلم
الكوفيين باللغة وأحفظهم وأكثرهم أخذاً عن ثقات الأعراب أبو عمرو الشيبانى »
ويقول عن أبى زيد « وهو من رجال الحديث ، ثقة عندهم مأمون ، وكذلك حاله فى

اللغة » وهكذا يبين مراتب رواة اللغة الذين كان معظمهم فى الوقت نفسه من دارسيها من حيث القبول والرفض أو التوثيق وعدمه .

أما عن طرق الإسناد وطرق الأخذ والتحمل فأهم من تكفل ببيانها ابن الأثير فى كتابيه « الإغراب فى جدل الأعراب » و « لمع الأدلة فى أصول النحو » وتوسع فى الحديث عنهما السيوطى فى « المزهرة » بما نقله عن ابن الأثير وعن غيره ممن سبقوه . وقد وردت المصطلحات الآتية لإسناد المادة المروية والحكم عليها من وجهة نظر الدارسين :

* **التواتر** : وهو أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهو دليل قطعى من أدلة النحو يفيد العلم الضرورى أو النظرى أو لا يفيد علما ألبتة - على أقوال فى ذلك .

* **الآحاد** : ما انفرد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به ، وقد ذهب كثيرون إلى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم ، وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم الضرورى إذا صاحبه القرائن .

* **المرسل المنقطع** : هو الذى انقطع سنده ، نحو أن يروى ابن دريد عن أبى زيد ، وهو غير مقبول ، لأن العدالة شرط قبول النقل وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة ، وذهب بعضهم إلى قبول المرسل ، لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبول ولم يتهم فى إسناده ، فكذلك فى إرساله .

* **المجهول ناقله** : هو الذى لم يعرف ناقله ، مثل أن يقول أبو بكر بن الأثير حدثنى رجل عن ابن الأعرابي ، وذهب بعضهم إلى قبوله أيضا لنفس السبب الذى يقبل به المرسل .

وغير ذلك : من الحديث عن معنى العدالة وأهل الأهواء والرواية عن النساء والصبيان والمجانين .

وبالمثل صنفت طرق الأخذ والتحمل إلى أصناف ومراتب ، وحددت معانيها وأسمائها - ومن ذلك :

* السماع من لفظ الشيخ أو العربي

ولذلك صيغ : أعلاها أن يقول أُملى على فلان أو أمل ، ولى ذلك سمعت ثم حدثنى فلان أو حدثنا ، وقال لى فلان أو قال فلان (بدون لى) أو زعم فلان ، ولبها : عن فلان ، أو إن فلان قال ، ويقال فى الشعر : أنشدنا وأنشدنى ، وقد يستعمل فى الشعر (حدثنا وسمعت ونحوهما) .

* القراءة على الشيخ ، ويقول عند الرواية : قرأت على فلان .

* السماع على الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية ، قرئ على فلان وأنا أسمع .

* الإجازة : وذلك فى رواية الكتب والأشعار المدونة .

* المكاتبة : بأن يكتب إنسان إلى آخر ، فينص فى الرواية على ذلك بأن يقول : كتب إلى بكذا .

* الروجادة : بأن يجد ذلك فى كتاب لآخر ، فينص فى الرواية بقوله : وجدت فى كتاب كذا (١) .

ذلك كله كون مادة الدراسة للضوابط السلوكية للرواية ، وقد رصده المتأخرون مما طبق عملياً طوال القرن الثالث وما بعده فى كتب الأدب واللغة ، وقد ترتبت عليه مناقشات ومنازعات حول المادة اللغوية بالرفض أو الاعتراض أو الترجيح مما لا مجال هنا للحديث عنه والاستشهاد عليه .

وفى ختام هذه الفقرة لا بد من مواجهة الأمرين الآتيين لإكمالها :

الأول : بيان الصلة بين ما صنعه علماء الحديث وعلماء اللغة فى ضبط الرواية .

الثانى : أساس التصويب والتخطئة فى ضبط اللغة عن هذا الطريق الصعب الغريب .

مما تقدم يتضح أن فكرة الضوابط السلوكية للرواية قد استخدمت فى الحديث أولاً ، ثم تسربت إلى اللغة ثانياً ، يدل على ذلك السبق الزمنى وغط الطريقة

(١) راجع فى ذلك : لمع الأدلة ص ٨٣ وما بعدها - المزهرة فى علوم اللغة ج ١ ص ١٠٣ وما بعدها

ومصطلحاتها ، وفهم هذه المصطلحات أيضا ، فقد تقدم - فيما سبق - أن ضبط الرواية بدأ مع بداية الاهتمام بالحديث لتدوينه فى أواخر القرن الأول الهجرى وأنه لم يكد الزمن يتأخر إلى نهاية القرن الثانى حتى كانت رواية السنة قد استكملت أدواتها استعمالا وتأليفا سواء فيما يتعلق بالسند أو المتن أو عدالة الرجال ، وفى ذلك الوقت نفسه كان من النادر أن تستخدم مظاهر ضبط الرواية فى اللغة مجرد استخدام ، لكن أثر ما حدث فى رواية السنة قد امتد إلى الرواية اللغوية فى القرن الثالث ، واتخذ طريقه إلى الاستعمال والنقل أولا ، ثم التأليف بعد ذلك كما صنع أبو الفرج الأصفهانى فى كتابه الضخم « الأغانى » ومع امتداد الزمن درس ذلك وبينت أسسه ومصطلحاته دراسة نظرية ، وهذه الدراسة نفسها - مع اعتبار الدليل التاريخى - تؤكد هذا التأثير وتثبته ، حيث إن التعبير فيها فى معظم الأحيان تعبير علماء الدين ، تتردد فيه هذه الكلمات (الفسق - العدالة - العلم الضرورى - العلم النظرى - الظن - أهل الأهواء - الشهادة - المتواتر - الآحاد - المرسل المنقطع - الأفراد - الصحة - الشبوت - الثقة - القبول - الرفض) ثم - وهذا أهم فى دلالاته - الوقوف من النصوص التى ترد فى آخر السند موقفا سلبيا فى غالب الأحيان ، كأنما جهد ما يستطيع الدارس أن يشبهه هو سوق النص بعد امتداد السند بلا تحليل ولا مناقشة ، وهذا واضح تماما فى البيان والتبيين للجاحظ وفى الأغانى وفى غيرهما .

كل هذا يشير - دون عناء كبير - إلى سيطرة المحدثين على اللغويين ، إذ أفاد الأخيرون منهم ما استخدموه فى ضبط رواية اللغة ، وبقي ما أفادوه مرتبطا بأصله الدينى فى مادته وطريقته ودراسته ، فهو وإن مد نفوذه إلى موطن آخر فقد بقى محتفظا بخصائصه التى كانت له فى موطنه الأول ، وكان بصفاته الدينية موجها قويا وعاملا فعلا فى توثيق الرواية أو تضعيفها ، أو بعبارة مباشرة : فى تصويبها أو تخطئتها .

ولأنه كان أساساً دينياً استخدم فى غير موطنه ، لم يتح له من الاستمرار والشهرة فى دراسة اللغة ما أتيح له فى رواية الحديث ، كما أنه - لغريته عن اللغة - لم يؤد دوره العلمى بطريقة طبيعية مفيدة ، فكان سبيلا للاضطراب والمنازعات والجدل حول النصوص .

وينبغى ألا يتبادر إلى الذهن أن فى ذلك انتقاصا لما قام به أسلافنا من مجهود

عظيم يستحق الإعجاب والتقدير ، فقد وجدوا لديهم طريقة معدة جاهزة فاستخدموها وتأثروا بها فى رواية اللغة . وبذلوا جهداً عظيماً فى تطبيقها وفهمها ودراستها ، وكان لكل ذلك - بغير شك - فوائد جليلة ، لكن السؤال الذى يفرض نفسه أمام هذه القضية هو : أكان من الضرورى فى اللغة والأدب استخدام ضوابط السلوك فى الرواية ؟؟ وبمعنى آخر : أتنفق طريقة الضبط السابقة مع طبيعة اللغة وتعبيرها عن المجتمع ؟؟ سؤال يجاب عنه فى الفصل الأخير إن شاء الله فى تقويم ذلك الأساس الدينى من وجهة النظر اللغوية الحديثة .

التنافس العلمى وأثره فى النظر للرواية والرواة

لقد خاض كثير من الدارسين فى الحديث عن التنافس بين علمائنا الأقدمين فى رواية اللغة ودراستها ، فرصدوا أسباب ذلك ومظاهره ، وهم - وإن اتفقوا على وجود الخلاف - قد اختلفوا حول حقيقته وفحواه ، هل هو خلاف أفراد أو خلاف مذاهب ونظريات ؟؟ وليس من المفيد زيادة شقة الخلاف اتساعا بحديث جديد عن هذه الحقيقة ، فالهمم أن هذا الخلاف فى رأى قد حدث بين العلماء ، سواء أكانوا من منزع واحد وينسبون إلى بلد واحد أم كانوا من منزعين مختلفين وبلدتين متنافستين ، ولسنا أيضا بصدد تتبع هذا الخلاف فى كل أبعاده التاريخية وحصر من قاموا به على مدى الزمن وما ترتب عليه من آثار فى الحكم على الأشخاص أو على ظواهر اللغة ورصد السمات المميزة للاتجاهات المختلفة وبيان أوجه الشبه والخلاف بينها وبين غيرها ، ليس هذا من مهمة هذه الفقرة فلذلك مكان آخر ، وإنما نقصد هنا رصد نظرة بعض علمائنا الأقدمين إلى رواية اللغة ورواتها ممن ينافسونهم المكانة أو المنزح أو الجنس ؛ إذ تختلف الآراء فى ذلك أحيانا اختلافا يبلغ حد التطرف ، ويوصف الشخص الواحد أو الرأى الواحد وصفين متناقضين تماما ، فهو مقبول ومرفوض ، وهو ثقة ومبهرج ، وهو صواب وخطأ ، وأحيانا يكون الطعن فى الشخص لأسباب لا علاقة لها بعلمه ، فيوصف بكثرة الرواية أو إدمان ما يخل بالمروعة والخلق .

على كل حال قد اتخذ هذا التطرف فى الرأى مظاهر متعددة يمكن رصدها فى أمور ثلاثة :

- أ - الرفض أو القبول للرواية عامة تبعاً للنسبة لبلد معين .
 - ب - توثيق العلماء وتزييفهم على أساس مولدهم وثقافتهم .
 - ج - تبادل الاتهام بين الأشخاص من بلد واحد بدافع الجنس والعنصرية .
- وهذه الأمور الثلاثة فى حاجة أولاً إلى إيضاح وتأبيد ، لنخلص من ذلك إلى التماس أساس هذا الموقف كله من علمائنا الأقدمين .

لقد تقدم أن البلدتين اللتين تقاسمتا شرف العلم وروايته بين بلاد العالم الإسلامى فى القرن الثانى وما تلاه هما البصرة والكوفة ، ويبدو أن التفاوت بين

قوتهما العلمية وتفوق البصرة في ذلك تبعاً لعوامل السبق الزمني والعلمى والكثرة العددية ، كل ذلك قد انعكس أثره بقوة على ما نحن بصددده فيما ورد عن الرواية في البلدين في الكتب المتأخرة نوعاً التي سجلت حياة علمائهما - وكان معظمها بصرياً - فبدت في هذه الكتب نصوص كثيرة فيها نسبة العراقة والتفوق والأصالة إلى رواية البصرة ، ونسبة العكس من الضحالة والضعف والتزيف إلى رواية الكوفة عامة ، وهذه الكثرة من نصوص الاتهام من البصريين لمناقبهم لا نعدم أن نجد مقابلاً لها عند بعض الكوفيين ترد العدوان بمثله ، وتشكك أحياناً في بعض رؤوس البصريين في العلم والرواية .

* قال الرياشي - وهو بصري - إذا أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة البرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز ^(١) .

* قال أبو حاتم - وهو بصري أيضاً - فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها أو حكيت عن العرب شيئاً ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحمله العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء ونحوهم ، وأعوذ بالله من شرهم ^(٢) .

* قال أبو حاتم : لما قدم الأصمعي من بغداد دخلت إليه فسألته عن بها من رواية الكوفة فقال : رواية غير منقحين ، أنشدوني أربعين قصيدة لأبي دؤاد الإيادي قالها خلف الأحمر ، وهم قوم تعجبهم كثرة الرواية ، إليها يرجعون وبها يفتخرون ^(٣) .

ويكفي هذه الثلاثة لتقدم وجهة نظر البصريين المتطرفة في رواية الكوفة والطعن في مصادرها ، بينما عين الرضا مفتوحة عن آخرها بالنسبة لرواية البصرة فالرياشي يؤكد جودة رواية البصرة بعلامتها المميزة التي سبق ذكرها في الأخذ عن الأعراب وهي « البدارة » في حرشة الضباب وأكلة البرابيع ، بينما يأخذ الكوفيون عن أهل السواد المتحضرين ، وأبو حاتم يثق برواية البصريين ولا يثق بغيرهم ، بل لا يلتفت إلى هؤلاء الغير ، وهو نفسه يروى عن الأصمعي وصفهم بعدم التنقيح والغفلة في الرواية والتكثر فيها ، وكثير من الروايات من هذا الصنف قد وردت عن أبي حاتم

(١) الفهرست ص ٨٦

(٢) مراتب النحويين ص ٩٠

(٣) الموضح ص ٢٣١

« سبيل بن محمد » ويبدو أنه كان من الجيل الثالث من علماء البصريين فى أوائل القرن الثالث وصادف ذلك فترة ازدهار العلم بالكوفة فى عصر الفراء وتلاميذه ، فكانت نسبتها البلدية داعية له للانحياز إلى أهل موطنه ومهاجمة المنافسين لهم ، فجاءت عنه روايات كثيرة منها هذان النصان اللذان نقلناهما عنه ، وتتوالى الأوصاف عن الكوفيين بالمعنى نفسه ، فيقال عنهم « روايتهم مصنوعة » و « هم ينسبون الشعر إلى غير أهلهم » و « علمهم مختلط بلا حجاج » و « هم يتجاوزون فى الرواية » وغير ذلك - وأغلب الظن أن نزعة المنافسة هى التى أملت تلك الحكاية الغريبة الملتزمة المسالك عن خلف الأحمر - وهو بصرى - فيقول عنه أبو الطيب اللغوى - « قرأ عليه أهل الكوفة أشعارهم ، وكانوا يقتصدونه لما مات حماد الراوية ، لأنه كان قد أكثر الأخذ عنه ، وبلغ مبلغا لم يتقاربه حماد ، فلما تقرأ ونسك ، خرج إلى أهل الكوفة فعرفهم الأشعار التى قد أدخلها فى أشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا فى ذلك الوقت أوثق منك الساعة ، فبقى ذلك فى دواوينهم إلى اليوم ^(١) » فهذه الرواية تقر صراحة أن خلف الأحمر صانع للشعر مفسد للرواية لكن منبع ذلك ومصبه كوفى ، فهو شعر مصنوع أخذه عن حماد الكوفى ، وأعطاه الكوفيين فهم أحق به لأنهم أهل ، وعلى الرغم من إقراره لهم بعد ذلك بوضعه وفساده ، فقد أقاموا عليه عمداً وعناداً ، فكأنما وجدوا فيه ضالتهم من الشعر المصنوع ، أليس هذا غريباً !!

ولم يقف منهم الكوفيون موقفاً سليماً ، فقد وردت عنهم أيضاً روايات فيها عنف وتطرف ، إذ يروى عن ابن الأعرابى أنه كان يرى أن الأصمعى وأبا عبيدة لا يحسنان قليلاً ولا كثيراً ، واتهام الكثير من أئمة البصرة بمثل ذلك الاتهام .

* قال أبو رياش - كوفى - : كان الأصمعى مع نصبه كذاباً ، وإنما كان يظهر التآله ، ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن ، ويظهر الكراهة لأن يسأل عن شئ بوافق شيئاً فى المصحف ، ليصدق فيما يتكذبه ، ولينفى التهمة عنه فيما يتخرصه ^(٢) .

وهكذا يضطرب الموقف فى ذلك بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، وكلها آراء تنقصها الموضوعية والإنصاف ، وإذا كان ذلك قد حدث على المستوى العام فى الرواية

(١) مراتب النحويين ص ٤٧

(٢) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٢٤٩

عموماً ، فإنه قد تناول الأشخاص أيضا بالقذف أو التبرئة ونفى التهم ، وهكذا يصبح الحصول على الحقيقة بين هذه الآراء المتناقضة أحيانا صعبا المنال ما لم يكن الدارس على علم بأبعاد هذا التنافس ومذاهب ومظاهره ، إذ تضطرب الروايات حول العلماء بعنف ، وتتناول منهم جوانب متعددة إن لم تكن علمية فخلقية !! لكنها من وجهة نظر قائلها هدف للطعن في القيمة العلمية ، فأبو عمرو الشيباني « قصر به عند العامة من أهل العلم أنه كان مشتهرا بشرب النبيذ »^(١) ولا شك أن هذه الرواية بصرية قصد منها النيل من العالم الكوفي العظيم إن لم يكن في علمه ففى شخصه ، وبالمثل سلك الكوفيون لدم الأصمعي مسالك غريبة وتوسلوا لذلك بروايات زعموها عن ابن أخيه أو عن أبيه ، إذ يحكى أبو رياش - كوفي - فى إسناد ساقه إلى ابن أخى الأصمعي أنه سئل عن عمه فقال : « هو جالس يكذب على العرب »^(٢) وتروى حكاية لتزييف رواية الأصمعي لا تقل غرابة عن حكاية « خلف الأحمر » التى تناقلها البصريون ، فيقال « جاء عطاء الملك به جماعة من أهل البصرة إلى « قريب » أبى الأصمعي - وكان نذلا من الرجال - فوجده ملتفا فى كسائه نانما فى الشمس ، فركله برجله ، وصاح به : يا قريب ، قم ويلك !! فقال له : هل لقيت أحدا من أهل العلم قط أو من أهل اللغة أو من العرب أو من الفقهاء أو من المحدثين ؟ قال : لا والله ، فقال لمن حضر : هذا أبو الأصمعي ، فاشهدوا لى عليه وعلى ما سمعتم منه ، لا يقل لكم غدا أو بعده : حدثنى أبى أو أنشدنى أبى ، ففضحه »^(٣) وهى قصة غريبة مجبوكة المناظر والأحداث ، هادفة - بصورتها هذه - إلى قضاء حاجات ومآرب فى نفوس الكوفيين ومتابعيهم ، وإلى تقرير اتهام للأصمعي بالكذب فى الرواية لن يرفعه عنه أن يصرخ أبو الطيب اللغوى قائلا « هذا باطل ، ما خلق الله منه شيئا ، ونعوذ بالله من معرفة جهل قائله وسقوط الخائضين فيه !! »^(٤) وإذا لم يكن الله قد خلقه ، فقد اختلقه الناس بدافع المنافسة ، وإذا كان قد استعاذ بالله من جهل قائله وسقوطهم فإنه كان من واجبه أيضا أن يستعيذ به ممن يقولون مثل ذلك وأكثر منه من أنصار مذهبه واتجاهه وبلده ، مثل

(١) وفيات الأعيان ج ١ ص ١٨٠

(٢) راجع : التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٢٥٠

(٣) الأغاني ج ٥ ص ١٠٢

(٤) مراتب النحويين ص ٤٩

« أبى نصر الباهلى » الذى « كان يتعنت ابن الأعرابى ويكذبه ويدعى عليه التزيد وزيفه » ^(١) ومن مثل « التزوى » الذى يقول عن الفراء « رأيت بهفداد يحكى عن الأعراب ، ويحتشد بشواهد ما كان أصحابنا يحفلون ببعضها » ^(٢) وما قاله الكثيرون عن الكسانى من فساد روايته . وأنه - كما يقول السيرافى - « قدم البصرة ، فأخذ عن أبى عمرو ويونس وعيسى بن عمر علماً كثيراً صحيحاً ، ثم خرج إلى بغداد ، فقدم أعراب الخطمية فأخذ عنهم شيئاً فاسداً ، فخلط هذا بذاك ، فأفسده » ^(٣) .

وأنا أشك فى هذه الرواية وفى هدفها رغم شهرتها بناء على رواية أخرى أشهر منها . إذ أنه لما قدم البصرة ، سأل الخليل عن علمه فقال له من بوادى الحجاز ولحد وتهامة ، فخرج وأنفذ خمس عشرة قنبنة حبراً فى الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، فهل خرج إلى أعراب « الخطمية » أو خرج إلى البوادى التى خرج لها الخليل ؟؟ أعتقد أن الأخيرة هى التى تفهم من الرواية ، لكنها المنافسة !!

بل إن الأمر لم يقف عند التنافس بين علماء البلدتين والرواية فيهما ، بل حدث أيضاً بين علماء ينتسبون إلى بلد واحد ، بفعل النعرة العنصرية ، إذ امتد إلى الرواية جانب من ذلك الصراع القوى الخفى الذى كان بين العرب والمالئ ، وخير مثال على ذلك ما كان يحدث كثيراً بين أبى عبيدة والأصمعى ، وإن كان هذا اللون من الصراع خفى المسالك ، فإنه كان قوى التأثير يضرب بجذوره فى أعماق بعيدة تغذيه وتنميه .

فأين الحقيقة بين ذلك كله إذن ؟؟ أو بعبارة أخرى : ما الأساس الذى بنيت عليه هذه الآراء المتناقضة ؟؟ إن معرفة ذلك هو ما تهدف إليه هذه الفقرة كلها : إذ فتلك بها مصباحاً ينير لنا الطريق فى تلقى هذه الروايات وقيمتها فى تصويب الرواية أو تخطئتها .

يتضح مما سبق بلا مجهود كبير أن الأساس هنا هو « العصبية والمنافسة » سواء فى ذلك الآراء التى تناولت الرواية بصورة عامة أو تلك التى تناولت الأشخاص بعضهم والبعض الآخر ، فمثل هذه الآراء فى توثيق الرواية والرواة وتضعيفهما ينبغى أن تفهم فى ضوء هذا الأساس السابق ، وأخذها بهذا المعنى « يبطل مفعولها » ويعطى

(١) مراتب النحويين ص ٩٣

(٢) السابق ص ٤٨

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٤

إمكانية عزلها وتصنيفها ، لأن ما تثيره من غبار ومعارك إن لم يعجب وجه الحق فى الرواية تماماً ، فإنه يشير الدخان والغبار حولها ، فمتى علم أن مصدر مثل هذه الآراء المتطرفة شخصى لا علمى ، وأن دافعه قصد الغلبة لا خدمة الحقيقة ، فلن ننزعج كثيراً لما نجده فيها من آراء متطرفة فيها الذم المطلق أو المدح المطلق وما تحمله من نزعة خطابيه صاخبة قوامها الشحنا والغضب والتجريح .

على أن مثل هذا المعنى لم يفت على ذكاء ابن جنى ، فقرر ما سبق بقوله :

« فإن قلت : فإننا نجد علماء هذا الشأن من البلدين ، والمتحليين به فى المصرين كثيراً ما يهجن بعضهم بعضاً ، ولا يترك له فى ذلك سماء ولا أرضاً ١١ »

قيل : هذا أول دليل على كرم هذا الأمر ونزاهة هذا العلم ، ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم ظنة ، أو توجهت نحوه شبهة ، سب بها ، ويرى إلى الله منه لمكانها ، ولعل أكثر من يرمى بسقطة فى رواية أو غمز فى حكاية محمى جانب الصدق فيها ، يرى عند الله ذكره من تبعته ، لكن أخذت عليه إما لاعتنان شبهة عرضت له أو لمن أخذ عنه وإما لأن ثالبه ومتعبيه مقصر عن مغزاه ، مفضوض الطرف دون مداه « (١) .

أجل .. « يهجن بعضهم بعضاً ، ولا يعرك له سماء ولا أرضاً » وقد نال هذا التهجين البراء بالاتهام والتجريح ، بسبب الشبه أو قصد الإهانة والتقص ، وهذا الأخير يغلب على ما نجده من روايات يصدق عليها أنها « يهجن بها بعضهم بعضاً » ووراء ذلك ما فهم من كلام ابن جنى تلميحاً لا تصريحاً وهو « العصبية والمنافسة » .

أما مناقشة هذه الفكرة - الخلقية لا العلمية - فلها موضع آخر فى الفصل الأخير من هذا البحث إن شاء الله .

الفصل الثامن

الاستشهاد والاحتجاج

في هذا الفصل :

- ١ - فكرة الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل وتطورها العلمي .
- ٢ - موقف النحاة من مصادر الاستشهاد (القرآن - الحديث - النثر - الشعر) .
- ٣ - دراسة اللغة بين تقييد العصر وإطلاق القبيلة .
- ٤ - شعراء عصر الاحتجاج بين القدم والتحضر .
- ٥ - التفريق في الاستشهاد بين كلام العرب وكلام الموالى .
- ٦ - استقرار النصوص كما تم في دراسة النحاة .
- ٧ - مدى الاعتماد على الشواهد كما هي في كتب النحو .

فكرة الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل وتطورها العلمى

تتردد ثلاث كلمات بصيغ مختلفة فيما يتعلق بفكرة هذا الفصل هى (الاستشهاد - الاحتجاج - التمثيل) فكتب النحو تردد عبارات مثل : واستشهدوا بكذا وهذا لا يستشهد بشعره ، والاستشهاد بهذا البيت لا يصح لجهل قائله ، وكذلك توجد عبارات مثل : واحتجوا بكذا ، وهذا لا يحتج به ، والاحتجاج بما قاله مردود بكذا - والاحتجاج ومشتقاته يوجد كثيراً فى الكتب التى خصصت للنقاش والجدل حول مسائل النحو مثل « الإتصاف فى مسائل الخلاف » لابن الأنبارى ، أما الأخير - التمثيل - فهو يستعمل كثيراً جداً فى الأمثلة الصناعية التى تساق عادة منسوبة « لزيد وعمرو » لقصد تثبيت القواعد وبيانها ، وكذلك فى سوق النصوص والتعليق عليها عمن جاوزوا عصر الاستشهاد من الشعراء والناطقةين باللغة ، وذلك كالبيت النحوى المشهور فى باب « أفعال التفضيل » لأبى نواس ، وهو :

كان صخرى وكبرى من قواقعها حصباء در على أرض من الذهب
والبيت الآخر الذى يتردد فى باب المبتدأ والخبر عن أبى العلاء :

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

وغير ذلك مما يساق عن أبى تمام والبحترى والمتنبى ، إذ يحرص النحاة على أن يؤكدوا عقب تلك الإبيات أن هذا جاء على سبيل التمثيل لا الاحتجاج .

والفريق فى المادة النحوية بين ما يندرج تحت (الاستشهاد أو الاحتجاج) وبين ما يندرج تحت (التمثيل) يعود إلى نوع النص ومن أنتجه ، فإذا كان النص من النوع الذى يعتبر أساساً للقواعد شعراً أو نثراً منسوباً إلى شاعر موثق به فى عصر الاستشهاد أو إلى قبيلة من القبائل التى وثقت لغاتها فهو من النوع الأول وينبغى تقديسه واحترامه ، أما إذا كان النص مصنوعاً أو غير موثق بأن ساقه النحوى نفسه أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم ، فهو « تمثيل » للقاعدة ، وهو غير ملزم ، وهدفه الإيضاح والبيان فقط .

ويدخل فى هذا النوع الأخير ما يساق من أمثلة فيها التكلف والصنعة مما يطلق عليه عموماً اسم « التمارين غير العملية » مثل البحث عن أصول الحروف أو الأبنية

الغريبة فى « صغ من كذا على مثال كذا » وكذلك التراكيب التى لا يمكن ورودها فى نص عربى قديم أو حديث مما يوجد نماذجه الكثيرة فى بابى التنازيع والاستفحال كما هى فى كتب المطولات النحوية .

والخلاصة أن التمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص - بمصطلح النحاة - متجاوزا عصر التوثيق للغة أو مصنوعاً للبيان والإيضاح .

أما كلام العرب الموثق - من جهة نظر علماء اللغة - فيرد تحت « الاستشهاد والاحتجاج » وما يشتق منهما مما ينبغى أن نحدد المقصود به فى كليهما .

الشهادة - كما يقول القاموس - خير قاطع ، واستشهده : سألته أن يشهد فالشواهد فى النحو أخبار قاطعة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة . والاستشهاد على هذا هو : الإخبار بما هو قاطع فى الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر .

ومن معانى (الحج) - كما يقول القاموس - الغلبة بالحجة ، والحجة - بالضم - إقامة البرهان ، فحجج النحو إذن : براهين تقام من نصوص اللغة للدلالة على صحة رأى أو قاعدة ، والاحتجاج فى النحو معناه : الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعراً ونثراً .

فكل من الاستشهاد والاحتجاج بهذا المعنى السابق يتلاقيان فى مجرى واحد هو: سوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأى .

لكن قد ورد فى تفسير القاموس ما ينسب للاحتجاج ظلاً من معنى لا يوجد فى « الاستشهاد » وهو إضافة « الغلبة » للحجة التى يقوم على معناها « الاحتجاج » . ويبدو أن ظل المعنى هذا كان له اعتباره العملى فى استخدام لفظ « الاحتجاج » ومشتقاته فى كتب النحو ، إذ يستخدم غالباً فى المواقف التى تتطلب المغالبة والمجادلة بقصد التفوق ونصرة الرأى ، ولذلك يوجد هذا التعبير ومشتقاته متسخداماً بكثرة فى كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف » لابن الأنبارى ، وكذلك فى « المسائل الخلافية فى النحو » لأبى البقاء العكبرى ، وغالباً ما يكون استعماله فى كتب المطولات للمتأخرين فى المواقف التى يتنازع الرأى فيها طرفان أو أكثر .

وهناك موضع آخر يغلب فيه أيضاً استعمال هذا اللفظ ومشتقاته ، وهو « الدلالة على فصاحة عربي أو هجنته » ، فيقال عنه مثلاً « يحتاج به » أو « علماء اللغة يجعلونه حجة » أو « هذا الشاعر يبدو في أكثر زمانه والعلماء يحتجون بشعره » وهذا الاستعمال ملحوظ جيداً في كتاب « الأغاني » في الأسانيد التي تساق عن توثيق الشعراء وتضعيفهم ، وأيضاً في « الموشح » فيما ساقه « المرزباني » عن آراء العلماء في الشعراء .

هذان الموضعان - فيما أظن - يغلب فيهما - ولا يختص - استعمال « الاحتجاج » ومشتقاته وإن كان كلاهما في أصل المعنى يكادان يتفقان ، لأن « الإخبار بالقاطع » الذي هو عمل الشاهد ، هو نفسه « البرهان » الذي تقيمه الحجة وكلاهما في النحو يطلق على توثيق النصوص بالنسبة للعصر والقائل ، وبالضرورة عدم التوثيق . وبناء على ذلك لابد أن يتناول البحث تلك النصوص نفسها ومصادرها ومن أنتجوها وكيفية استخدامها وكيفية النظرة إليها - وهو عملنا في هذا الفصل .

ولا ينبغي تجاوز هذه الفكرة دون الإشارة إلى ما استنتجه ابن فارس - رحمه الله - عن الاحتجاج باللغة والثقة بها ، أو بعبارة أخرى : عن دلالة تقديس اللغة المستشهد لها ، إذ استنتج جرياً على منهجه العام في اللغة أن الاحتجاج بكلام العرب دليل على « أن اللغة توثيقية » إذ هي من الله للعرب ، وقد اكتسبت من هذه الصفة الإلهية - في رأيه - ما يكتسبه كل ما هو إلهي من الاحترام ووجوب التقديس ، وعلى ذلك قامت بها الحجة والبرهنة على الدراسة ، يقول « والدليل على صحة ما نذهب إليه - من التوقيف - إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ، ثم احتجاجهم بأشعارهم ، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج لو اصطللحنا على لغة اليوم ولا فرق (١) » .

فهو يرى أن الاحتجاج باللغة دليل على التوقيف ، الإلهي فيها ، وهذا عكس للقفنية ، فليس الاحتجاج دليلاً على التوقيف ، بل إن التوقيف - ومن لوازمه التقديس - ربما كان وراء بعض الآراء في اللغة والاحتجاج بها ، وهذا هو المنطقي

والمعقول . ولكن ابن فارس ومن سار على نهجه تلمس لثبوته في التوقيف أدلة كان منها هذا الدليل المحكوس في واقع الأمر ، وإن كان الأمران كلاهما مرفوضين من وجهة النظر الحديثة كما سيأتى .

وبعد فهم معنى الكلمتين « الاستشهاد والاحتجاج » اللتين عنون بهما الفصل وما يتعلق بهما من معنى « التمثيل » والمقصود به ينبغي أن يعرف التطور العلمى لجهود علمائنا السابقين - رحمهم الله - فيما يتعلق بموضوع هذا الفصل كله لتكون صورة هذه الجهود - منذ البداية - واضحة ، إذ هى هدف الدراسة فى هذا الفصل . ومنها تؤخذ مادته .

إن جهود الأقدمين عن الاستشهاد والاحتجاج ، قد مرت فى مراحل ثلاث طويلة الأمد ، بدأت بالناحية العملية للاستشهاد فى كتب مسائل النحو منذ بدأ التأليف فيه ، وقد استغرقت هذه المرحلة ما يكاد يغطى عصر الاستشهاد كله ، ثم بدأ أمر جديد آخر هو ما قام به العلماء من التأليف فى « الشواهد » لا فى « الاستشهاد » ، وقد استمرت هذه المرحلة فترة أخرى طويلة امتدت إلى عصر السيوطى الذى ألف فى أصول النحو كتابه « الاقتراح » وتناول بطريقة مباشرة قضية « الاستشهاد والاحتجاج » نفسها ، ولا ندعى أن السيوطى أول من واجه الفكرة وحلل جوانبها ، لكنه - إن لم يجانبى الصواب - أول من شتات أفكار السابقين وقدمها فى موضوع واحد عن « الاستشهاد وكيفية ومصادره » بعد أن كان الاتجاه السائد بين علماء اللغة الذين سبقوه هو « التأليف فى الشواهد » مع نظرات متفرقة فى فكرة الاستشهاد نفسها ، ثم تابعه البغدادى الذى بدأ كتابه « خزانة الأدب » بمقدمة يتحدث فيها عن « الاستشهاد ومصادره » ونقل أيضا آراء السابقين المتفرقة - كما فعل السيوطى - وجمعها فى موضع واحد .

هذه المراحل الثلاث ينبغي أن يقدم عنها بيان يوضحها قبل الدخول فى أفكار هذا الفصل ، لتبين ما يلى :

- ١ - القيام بالاستشهاد عمليا فى دراسة النحو .
- ٢ - التأليف فى الشواهد قصدا بعد عصر الاستشهاد .
- ٣ - تجميع الفكرة وتحليلها المباشر فى وقت متأخر .

وينبغي ألا يفهم من ذلك أن هناك فصلا زمنيا حاسما بين هذه الأمور الثلاثة ، ولكنها دلائل دراسية تقدم معالم التطور العلمى فى تلك الفكرة المهمة من أفكار البحث، وقد تتداخل تلك المراحل - كما هو شأن كل الأمور العلمية - على معنى : أن بعض العلماء قد تحدث عن الشواهد قبل بداية التأليف فيها ، لكن مؤلفات « الشواهد » المستقلة المتخصصة تكون مرحلة متميزة ، وكذلك كان الأمر بالنسبة لفكرة الاستشهاد ، تحدث فيها علماء النحو واللغة قبل السيوطى لكن ذلك لم يكن بالطريقة المنظمة المباشرة كما جاءت فى مصنف السيوطى « الاقتراح » .

لقد بدأت دراسة النحو - كما هو معروف - فى القرن الأول الهجرى ، والنحو ما هو إلا أحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب - كما يقول الأشمونى - ومن المستحسن أن يطلق على تلك الفترة الأولى أنها فترة « ملاحظات » على مادة اللغة ، وليست أحكاما حاسمة كما جاء فى دراسة النحو بعد أن فُت ونضجت ، ولم يكن موضوع الاستشهاد فى تلك الفترة يفرض مشكلة تستحق الالتفات إليها لدى النحاة ، إذ اعتبرت اللغة فى ذلك الوقت موثقة كلها ، فمع بداية دراسة اللغة طوال القرن الهجرى الأول كله لم يرد إلينا ما يدل على النظر فى اللغة من حيث التوثيق أو عدمه ، فليس بين أيدينا كتاب نحوى واحد من دراسة العلماء فى تلك الفترة ، وليس بين أيدينا أيضا ما يشير إلى أى نوع من الاعتراض على استخدام اللغة فى تلك الدراسة ، مما يدل على أن اللسان العربى الفصيح - كما يقول ابن الأثير - كان عندهم صحيحا محروسا ، لا يتداخله الخلل ، ولا يتطرق إليه الزلل .

لكن مع بداية القرن الثانى تغير المجتمع بالاختلاط والمعاملة والتزاوج والحكم، وشملت الدولة العربية واللسان العربى أصنافاً من الناس بين روم وفرس وحشب ونبط ، وترتب على ذلك ما يقرره ابن الأثير بقوله « فما انقضى زمان التابعين - على إحسانهم - إلا واللسان العربى قد استحال أعجميا أو كاد ، فلا ترى المستقل به والمحافظة عليه إلا الأحاد ، هذا والعصر ذلك العصر القديم والعهد ذلك العهد الكريم»^(١) وعهد التابعين استمر إلى منتصف القرن الثانى الهجرى تقريبا ، وقد ترتب على ذلك أمور مهمة نعرضها فيما يلى :

أ - أن نظرة النحاة أنفسهم إلى دراستهم - حتى ذلك الوقت - لم تزعم لنفسها أنها قد أحاطت بكل شيء ، ولم تمنح قوانينها من السلطة والنفوذ ما تحكم به على اللغة بالصحة أو الخطأ ، بل اقتصر الأمر على هذا الجهد المبذول الذى يمكن أن يطلق عليه أنه « ملاحظات » دون أن يؤخذ فى الاعتبار تصنيف اللغة من حيث الدراسة إلى ما يصح الاستشهاد به وما لا يصح ؛ ومن ذلك نفهم هذا الخبر الذى رواه التفتى من أنه « قال أحد العلماء لعيسى بن عمر : أخبرنى عن هذا الذى وضعت فى كتابك ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا ، قال : فمن تكلم خلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به تراه مخطئاً ؟ قال : لا ، قال : فما ينفع كتابك ؟ » ^(١) فهى ملاحظات لا تصدر من يتكلم على خلافها .

ب - فى تلك الفترة نفسها نشطت حركة الرواية العلمية كما نشطت بجوارها حركة الدراسة اللغوية ، واعتبرت تلك الفترة نفسها - منتصف القرن الثانى - مفترق الطريق بين عصرين لغويين متميزين أحدهما مضى ولا اعتراض عليه ، بدوا وحضرا شعرا ونثرا ، والآخر هو ذلك المعاصر لمرحلة النشاط اللغوى هذه وواقعه مشاهد حاضر ، تغير فيه المجتمع الحضرى وتبدل ، ودخله - من وجهة نظرهم - الخلل والفساد فى اللغة ، فوجه العلماء جهودهم تبعاً لذلك لرواية اللغة عن هذا العصر الماضى ، واعتبر كل ما ورد عنه ثقة يعتمد عليه فى الاستشهاد ورحل العلماء إلى البادية ملتسبين امتداد ذلك الماضى بين قبائل الأعراب الذين لم يمتد إليهم التغيير الاجتماعى الهائل فى الحضر ، فبقوا فى موضع التوثيق والصحة والسلامة - كما سيأتى تفصيل ذلك فى فقرة أخرى فى هذا الفصل .

والذى يهمنا هنا أن مادة اللغة المستشهد بها فى كتب النحو طبعت بهذا الطابع الزمنى المحدد - قبل منتصف القرن الثانى الهجرى - حيث اعتبرت البادية أيضاً امتداداً يتفق معه فى الصحة والثقة ومدد الشواهد .

ج - نظراً لأن البداوة أصبحت مقياساً للثقة لجأ بعض النحاة إلى التفرع والإغراب باللغة تشبهاً بالبادية ، وتروى فى ذلك مواقف مضحكة عن هذا التكلف المتعمد فى استخدام الألفاظ الوحشية البعيدة عن الفهم ، وأشهر من روى عنه ذلك فى

القرن الثانى « أبو علقمة النحوى » و « على بن الهيثم » كاتب المأمون الذى قال عنه قوله المشهورة « أنا أتكلم مع الناس كلهم على سجيئى إلا على بن الهيثم ، فإننى أنحفظ إذا كلمته ، لأنه يفرق فى الإغراب » . ويورد السيوطى عنه هذا الخبر :

* دخل على بن الهيثم سوق الدواب ، فقال له النخاس : هل من حاجة ؟ قال : نعم ، الحاجة إناختنا بعقوتك ، أردت فرسا قد انتهى صدره ، وتقلقت عروقه ، يشير بأذنيه ، ويتعاهدنى بطرف عينيه ، ويتشوف برأسه ، ويعقد عنقه ، ويخطر بذنبه ، ويناقل برجليه ، حسن القميص ، جيد الفصوص ، وثيق القصب ، تام العصب ، كأنه موج لجة ، أو سيل حدود .

فقال له النخاس (ساخر) : هكذا كان فرسه صلى الله عليه وسلم ^(١) .

وإذا كان لهذه القصة مظهر ساخر ، فإن وراءها معنى جادا كل الجد ، لأن دافع هذا الإغراب هو شدة الحرص على ما يعتقد أنه « اللغة الأصلية النقية » نظراً لانقلاب الأمر فى استعمال اللغة ، ونظرة العلماء - رواة ودارسين - لهذا الانقلاب على أنه انحدار لغوى شائن ، فحرص على بن الهيثم ، وقبله أبو علقمة وعيسى بن عمر - وغيرهم كثير - على أن يجنبوا أنفسهم هذا الأمر المريب فوقعوا فيما هو أشد عيباً وهو مخالفة المجتمع الحضرى الذى يعيشون فيه ، ولحقهم بسبب ذلك السخرية وضياح المنافع .

د - فى القرن الثانى وما تلاه اهتم العلماء - كما سبق - باللغة الموثقة رواية ودراسة ، فاستخدموها فى الاحتجاج والاستشهاد ، لكنهم فى الوقت نفسه اهتموا بما يقابل ذلك من اللغة المعيبة فى نظرهم ، فتتبعوا اللحن فى الحضر بين الفقهاء واللغويين والكتاب والشعراء ، ورووا من ذلك شيئا كثيرا ، فروى عن أبى حنيفة أنه كان يلحن ، وروى كذلك أن الذى دفع سيبويه إلى النبوغ فى النحو لحن لحنه فى حديث زبوى نطق به ، كما تتبعوا ذلك فى كلام الناس الذين أطلقوا عليهم « العامة » فألفوا الكتب فى لحنهم لتصحيح ذلك اللحن ، وروى الجاحظ نوادر كثيرة من لحن العرب ، ورواية الأعاجم ، وتتبعوا أيضا الشعراء المولدين والمحدثين لبيان أخطائهم ، حتى قال الآملى : « والمتأخرون لا يكادون يسلمون من اللحن ، وهو فى أشعارهم كثير

جدا^(١) ولذلك حديث سيأتى مفصلا .

والذى ينبغى معرفته هنا أن تلك الفترة التى شملت النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى حتى القرن الرابع وجهت فيها عناية العلماء بصفة خاصة إلى اللغة الموثقة برواية واستشهادا ، وجداً إلى جوار ذلك عناية أخرى تخدم الغرض نفسه ، هى تتبع اللحن فى الحضر لاستقصائه ومعاربته فى غير طائل .

وفى القرن الرابع يقدم لنا « الاصطخرى » فى « المسالك والممالك » و« المقدسى » فى « أحسن التقاسيم » وصفا عاما لما آلت إليه حال اللغة فى البدو والحضر بالأقاليم المختلفة ، ومنه يفهم أن البوادى أيضا بدأت تخضع لما خضع له الحضر من قبل من شيوخ الفساد فى لغتها ، ورفض العلماء بعد فترة قصيرة الاستشهاد بها أيضا ، ونلتقط بعض العبارات من الكتابين المذكورين عن ذلك .

* جزيرة العرب : أهل هذا الإقليم لغتهم العربية إلا « بصحار » فإن ندامهم وكلامهم بالفارسية .

* عدن وجدة : فرس إلا أن اللغة عربية .

* البادية : جميع لغات العرب موجودة فى بوادى هذه الجزيرة إلا أن أصح ما بها لغة هذيل ثم النجديين ثم بقية الحجاز إلا الأحقاف فإن لسانهم وحش .

* مصر : لغتهم عربية غير أنها ركيكة رخوة ، وذمتهم يتحدثون بالقبطية .

* المغرب الاقربى : لغتهم عربية مخالفة لما ذكرنا فى الأقاليم ، ولهم لسان آخر يقارب الرومى .

* بلاد المشرق : لسان أذربيجان وأرمينية والران الفارسية والعربية ، والديلم لسانهم مفرد غير العربية والفارسية^(٢) .

وواضح من هذا الوصف الذى يبدو أنه مشاهدة بالعيان وسماع بالأذن أن لغة الأقاليم الإسلامية فى القرن الرابع قد اختلطت بغيرها من لغات الأمم المفتوحة من فارسية ورومية ، كما أصابتها الركاقة والرخاوة فى بعض الأقاليم ، وبقي للفصاحة

(١) الموازنة ج ١ ص ٤١٦

(٢) راجع : أحسن التقاسيم ص ٩٦ - ٩٧ - ٢٠٣ - ٢٤٣ والمسالك والممالك ص ١١٢ -

والصحة مكان تأوى إليه فى بوادى الجزيرة كما قال المقدسى : « جميع لغات العرب فى بوادى تلك الجزيرة ، إلا أن أصبح ما بها لغة هذيل ثم النجديين ثم بقية الحجاز » غير أن الأمر لم يدم طويلا ، إذ انطفأ ذلك الشعاع الباقي فى وجوه العلماء ، فمنعوا الاستشهاد بلغة البادية أيضا بعد أن امتنعوا عن الرحلة إليها ، وانتهى الأمر بمنع الاستشهاد بأحد مطلقا بدويا أو حضريا كما نص على ذلك ابن جنى فى كتابه « الخصائص » فى أكثر من موضع .

ومعظم ما يوجد فى كتب النحو السابقة على القرن الرابع واللاحقة له والمتأخرة عنه ملتزم عمليا بالاستشهاد بما روى من مادة اللغة موثقا على النحو السابق ، بل إن آراء علمائنا السابقين التزمت أيضا المنهج نفسه فى تطبيقه على الناطقين العرب شعراء أو غير شعراء من حيث الاحتجاج بما يقولون أو رفضه ، وبذلك أمكن فى هذا العرض العلمى التاريخى اعتبار هذه مرحلة مستقلة فيما يتعلق بالاستشهاد انتهت بالقرن الرابع ، وبدأت بعدها مرحلة جديدة أخرى هى « التأليف فى الشواهد » .

كان من الطبيعى بعد فترة « الممارسة » أن تبدأ فترة « المراجعة » وقد شمل ذلك الوصف الأخير كل شئ فى دراسة اللغة ، شمل العلماء الذين بذلوا جهودهم وحياتهم لها ، فبدأ تأليف كتب « طبقات النحويين واللغويين » فترجمت حيواتهم وقومت جهودهم ، وشمل المادة العلمية ، فدار المتأخرون حول القواعد للتعمق فيها وتشقيقها والجدل حولها ، فتضخم كتب المتأخرين نتيجة لكل ذلك لكن دون نمو حقيقى لدراسة النحو ومادته كما استقر عليه الأمر فى المجهودات الطبية التى بذلت من قبل ، كما بدأ أيضا تقسيم العلماء بحسب منازلهم ومواطن نبوغهم والحديث عن مسائل خلافهم ، فقسما قصداً إلى بصريين وكوفييين وبغداديين ثم مصريين وأندلسيين ، والتزم ذلك الدارسون فى كتب الطبقات فى الترجمة لرجال كل اتجاه ، كما ألقت الكتب نصا فى حصر مسائل الخلاف ، وإيراد حجج كلا الطرفين ودوران الجدل حولها ، وشمل ذلك أيضا ما نحن بصده من مراجعة « الشواهد » والتأليف فيها ، فإذا مسح لى أن أصف عملية « المراجعة » هذه التى تمت أواخر القرن الرابع الهجرى وما تلاه بمباراة واحدة فإننى أقول « إن معظم الجهود اللغوية قد التفتت إلى الراء لتصنيف نتائج تلك الرحلة العلمية الباهرة التى استغرقت أكثر من ثلاثة قرون » .

وفيما نحن بصده من التأليف فى « الشواهد » منذ القرن الرابع تنبعت ذلك

فى مظانه من مصنفات « أسامى الكتب والشواهد » مما هو موجود فعلا بين أيدينا - والمعتقد أنه قد ضاع أكثر منه - وسأقدم فيما يلى « جدولا » لهذه الكتب مرتبة زمنيا بحسب وفاة مؤلفيها ، ثم أقدم بعد ذلك ملاحظاتي عليها لتستبين طبيعة هذه المرحلة فى فكرة الاستشهاد .

ومن المفيد أن يُقرر أولا أن وضع « جدول للشواهد » هنا لا يقصد به « فهرستها » بل إن ذلك ضرورة للتاريخ العلمى لفكرة الاستشهاد لوضع صورة تكاد تكون متكاملة لما قدمه العلماء من جهود فى طريق تطور نظرتهم إلى الشواهد ودراستها ، كما أن وراء ذلك تقويم هذه الجهود فى أفكار عامة تجمع مسار عملهم وفكرهم ، وذلك بوصف طريقتهم فى تناولهم ، وما وجهوا إليه اهتماماتهم فيها ، بما لا يخرج عن نطاق الاختصار إلى ذكر التفاصيل ، فإن التفاصيل والجزئيات تكاد تطبع كل تلك الجهود الطيبة بطابعها - وإليك هذا « الجدول » على قدر ما وصل إليه جهدى .

جدول أهم كتب الشواهد الموجودة فعلا
مرتبة زمنيا بحسب وفاة مؤلفيها

مطبوع مخطوط مصور	أسماء مؤلفي الشواهد ووليائهم	كتب النحو المروحة شواهدا	أسماء كتب الشواهد
مطبوع	أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨)	كتاب سيبويه	١ - شرح أبيات سيبويه
مطبوع	الأعلم الشتمري (ت ٤٧٦)	كتاب سيبويه	٢ - تحصيل عين الذهب
مخطوط	الحسن بن أسد (ت ٤٨٧)	٣ - شرح الأبيات المشكلة الإعراب
مطبوع	البطلوسى (ت ٥٢١)	الجميل للزجاجي	٤ - الحلال في شرح أبيات الجمل
مصور	القيسى (ت ٥٦٧)	الإيضاح للفارسي	٥ - إيضاح شواهد الإيضاح
مخطوط	ابن برى (ت ٥٨٢)	الإيضاح للفارسي	٦ - شرح شواهد الإيضاح
مخطوط	الفهرى اللبلى (ت ٧٦١)	الجميل للزجاجي	٧ - وشى الحلال شرح أبيات الجمل
مخطوط	ابن هشام (ت ٧٦١)	شروح الألفية (ملخص)	٨ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد
مخطوط	العيني (ت ٨٥٥)	شروح الألفية	٩ - الشواهد الكبرى
مخطوط	العيني (ت ٨٥٥)	شروح الألفية	١٠ - الشواهد الصغرى
مطبوع	المبوطى (ت ٩١١)	مغنى اللبيب لابن هشام	١١ - شرح شواهد مغنى اللبيب
مطبوع	الهدادى (ت ٩٣٠)	شرح الرضى على الكافية	١٢ - خزنة الأدب
مطبوع	الفاسى (ت ١١١٠)	أوضح المسالك	١٣ - تكميل المرام لشواهد توضيح ابن هشام
مخطوط	أحمد الدقون الأندلسى (ت ..)	شرح الشريف على الأجرومية	١٤ - نهاية التعريف بشرح شواهد سمدى الشريف
مطبوع	محمد العلوى (ت ١٢٨١)	شرح ابن عقيل	١٥ - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل
مطبوع	محمد على الفيومى (ت ..)	شذور الذهب لابن هشام	١٦ - شرح شواهد شذور الذهب

* ونظرة إلى الجدول السابق يتضح منها ما سبق ذكره من أن التأليف في الشواهد بدأ منذ القرن الرابع ، بدأه أبو جعفر النحاس (بشرح أبيات سيبويه) .

* والملاحظة الثانية التي يفرج بها المطلاع على هذه الجهود مرتبة هي اعتماد كل منها على ما سبقه في نقل المادة والطريقة ، إذ ينقل اللاحق عن السابق ما ذكره من قبل ، ومن الحق أن يقال : إن هذا النقل اتصف بالأمانة والتحرز بنسبة النقل إلى صاحبه من مؤلفي الكتب النحوية التي شرحت شواهدا ، وكذلك كان الأمر بالنسبة للطريقة في التزام خطوات خاصة مع كل شاهد ، من إيراد الشاهد وحده أو مع أبيات من النص الذي ورد فيه ، مرتباً حسب الأبواب أو حسب القافية ، ثم نميته إلى قائله مع ترجمة لشخصية الشاعر في غالب الأحيان ، وشرح معاني بعض الكلمات مما يرد تحت اسم « اللفظة » ثم ذكر المعنى أحياناً ، وأخيراً إعراب الشاهد كله أو بعض المشكلات فيه ، بل إن الأمر قد يأتي أحياناً بشرح الشواهد في مصنف كبير ، ثم اختصار هذا الشرح في مصنف أقل ، كما فعل التينى في (الشواهد الكبرى) ثم (الشواهد الصغرى) .

* والملاحظة الثالثة : أن الذي نال العناية لشرح شواهد من كتب النحو أكثر من غيره هو :

١ - كتاب سيبويه

٢ - الجمل للزجاجي

٣ - الإيضاح للنارسي

٤ - كتب ابن هشام

٥ - شروح الألفية

٦ - شرح الرضى على الكافية

فإن هذه الكتب الستة قد أسعدها الحظ أو بعبارة أدق : قد أسعد الحظ شواهدا ، فنالت من الشروح أكثر من غيرها - وبخاصة شروح الألفية - بينما أدار الحظ ظهره لغيرها ، كمؤلفات الفراء والمبرد والمازني وابن جنى وغيرها .

لكن أضخم كتب الشواهد من حيث الكمية اثنان :

١ - الشواهد الكبرى للعيني

٢ - خزانة الأدب للبغدادى

فقد حوى كل منهما كمية هائلة من شواهد النحو ، وصبت آراء السابقين عنهما فيهما .

* والملاحظة الرابعة والأخيرة عن طبيعة هذه المرحلة أن الذى تفرد به حديث مباشر عن فكرة الاستشهاد وخرج بذلك عن منهج الطريقة فى نظائره كتاب واحد هو (خزانة الأدب) للبغدادى ، إذ قدم الجزء الأول من كتابه بحديث فى غاية الأهمية عما يستشهد به ومن يستشهد به وغير ذلك من الأفكار المهمة التى يتمنى كل دارس أن يعثر عليها بين دراسة الشواهد مجزأة بيتاً بيتاً .

وعلى الرغم من أنه نقل ذلك عن سبقه فإنه فى الحقيقة قد قدم خدمة جليلة لمن يبحث عن أفكار تكون اتجاهات عاماً كهذا البحث .

هذه أهم الملاحظات عن هذه المرحلة التى امتدت زمناً طويلاً ، واستمرت حتى العصر الحاضر ، ولم يكن هناك غيرها لولا ما صنعه بعض علمائنا الدراسين من الخروج على هذا الاتجاه والتأليف فى الاستشهاد أو الحديث المفرق عن ذلك فى ثنايا كتب الأدب أو الطبقات أو النحو ، وإذا صح أن تذكر عبارة واحدة تلخص هذه الجهود الطيبة التى بذلها علماؤنا فى الشواهد فإنه يقال (لقد تبعوا أبيات الشواهد مفردة ، ونقلوا آراء السابقين عنها ، وصنفوا كل ذلك فى مؤلفات للشواهد) .

أما الأمر الثالث فى رصد التطور العلمى لمادة الاستشهاد فهو متداخل مع الأمر السابق ، فالسيوطى الذى ألف (الاقتراح فى علم أصول النحو) متضمناً حديثه عن الاستشهاد بطريقة مباشرة هو نفسه الذى ألف (شرح شواهد المغنى) لابن هشام ، مما يدل على أن هذين الاتجاهين يمثلان نوعين من التفكير قد يتجاوران ولكنهما متمايزان ، والحق أن الحديث عن (الاستشهاد) وكيفيته وطرقه ومناقشة أفكاره هو قمة التطور الذى وصل إليه البحث اللغوى عن هذه القضية .

وقد كان عمل السيوطى مفيداً من حيث جمع الجزئيات التى اطلع عليها فى

كتب السابقين فى موضع واحد ، وهذه هى اللغة المفيدة الذكية التى تذكر له فتشكر ، إنه لم يبتدع شيئا ، لكنه نبه على هذا الاتجاه وأشار إليه ، وصنف مسائله ، ولم يقتصر على ذلك العمل فقط ، بل خصص فى كتابه (المزهى فى علوم اللغة) أبواباً لمسائل أخرى مهمة تتعلق بقضية الاستشهاد من قريب أو بعيد وإن كانت غير مباشرة . كحديثه عن رواية اللغة وصناعة الشواهد ، وهى تتمم بالطابع نفسه الذى يلاحظ فى كل مؤلفاته من حيث الجمع والتصنيف لا التناول الشخصى المبدع .

هذا وقد تأثر بالسيوطى أحد علماء القرن الحادى عشر اسمه (يحيى المغربى) إذ ألف كتاباً أسماه (ارتقاء السيادة فى أصول النحو) - مخطوط بالتميمورية - يسير فيه وراء السيوطى خطوة خطوة مع اختلاف الأسلوب وطريقة العرض فقط ، لكنه لم يقدم شيئا جديداً يستحق التنويه به ، فلما كما فعل بعد ذلك الخبازى فى (خزانة الأدب) .

وبعد : فعلى امتداد ما سبق من فهم معانى الألفاظ التى تدور بين العلماء فى استخدام اللغة (احتجاج - استشهاد - تشيل) وجهود علمائنا الأقدمين فى مادتها تبرز بعض الأفكار المهمة .

أولاً : ما رآه ابن فارس من دلالة الاستشهاد على التوقيف الإلهى للغة ، على معنى أن اللغة منحة إلهية ذات قداسة اكتسبت منها قوة الاحتجاج بها على آراء الدارسين .

ثانياً : اقتصر الاتجاه الذى سلكه علماؤنا فى الدراسة - بعد القرن الرابع - على الالتفات إلى الرواء لرصد ما صنع أسلافهم من قبل فى المسائل أو فى الشواهد ، وكانت سمة هذا الرصد التجزئة والمسائل المفردة والأبيات المتناثرة فى غالب الأحوال ، وقد استمر هذا الاتجاه حتى الوقت الحاضر ، وأقول (اقتصر) قصداً ، لأن هذا الجهد فى ذاته جهد طيب ومهم ، لكن الاقتصار عليه هو موضع التساؤل .

وبناء على ذلك يحق لنا التساؤل الآتى : أيتفق هذا المسلك مع مسلك اللغة الاجتماعى وتطورها قهراً تبعاً للتطور الدائم فى مظاهر المجتمع التى تعبر عنها ؟ وهل أفاد ذلك دراسة النحاة المتأخرين أو أصابها بالتضخم والتوقف ؟

ليس من منهج البحث الإجابة عن ذلك هنا ، فإن لذلك حديثاً آخر فى الفصل الأخير .

موقف النحاة من مصادر الاستشهاد

الذى يتصور - بغير مجهود كبير - أن دراسى اللغة كان ينبغى لهم أن يستمدوا مادة دراستهم من مصادر أربعة هى : القرآن والحديث وما وثقه العلماء من النثر العادى أو الفنى وما روه من الشعر .

لكن الذى حدث فعلا منهم لم يشمل هذه الأمور الأربعة ، بل فرقوا بينها من حيث الاستخدام فى الدراسة ، أو بعبارة أخرى : اعتمدوا على بعض المصادر دون بعض.

والمنهج الذى يفرض نفسه لتناول هذه الفقرة يكون بتوضيح أمرين :

أولا : رصد موقف النحاة من هذه المصادر الأربعة عمليا ونظريا .

ثانيا : تلمس الأسس التى اعتمدوا عليها وطبقوها فى اعتمادهم على بعض هذه المصادر دون بعض .

١ - القرآن

من المهم التعرض أولا لنقطتين ضروريتين :

أ - اختلاف القراءات وعلاقته باللغة .

ب - المقصود « بالقراءة الصحيحة » وتوثيق نص القرآن .

والفكرة الأولى مشهورة وشائعة من أن اختلاف القراءات وتنوع الأداء فيها إنما كان للتيسير على الناس فى قراءة القرآن ، وذلك لاختلاف لغات الناس وألسنتهم ، « فلو كلفوا بالعدول عن لغتهم وألسنتهم ، لكان من التكليف بما لا استطاع ، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع » ^(١) ويضاف لذلك أمر مهم آخر هو أن هذا الاختلاف قد سمعه الصحابة عن الرسول (ص) ، أو كما يقول ابن خلدون « أن الصحابة روه عن رسول الله (ص) على طرق مختلفة فى بعض ألفاظه ، وكيثيات الحروف فى أداها » ^(٢) .

(١) النشر فى القراءات العشر ج ١ ص ٢٢

(٢) مقدمة ابن خلدون ج ٣ ص ٩٤٤

ويكتفينا فيما يتعلق بهذه الفكرة هذا الفهم العام لها ، إذ اختلفت قراءات القرآن ولا شك ، وهذه الاختلافات سمعت عن رسول الله (ص) ، وأدلتها القراء والذي حمل عليها هو التيسير على الناس لاختلاف لغاتهم ، أما أن هذا الاختلاف متواتر في نسخته إلى الرسول أو غير متواتر ، وأن هذه الاختلافات هي القراءات السبع أو العشر أو غيرها ، والمقصود بالأحرف أو بالأحرف السبعة في حديث الرسول (ص) « أنزل القرآن على سبعة أحرف » فكل هذا أمر يهم دارس القراءات بصفة خاصة - وقد دارت حوله فعلا دراسات جادة وعميقة - لكنه لا يتعلق بما نحن بصده إلا في إطار ذلك الفهم العام السابق ، والذي يسلمنا إلى النقطة الثانية .

* يقول ابن الجزرى : « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أو عن أكبر منهم » (١) .

وبدل ما ذكره « ابن الجزرى » بالترتيب السابق على أن الأساس في تحديد صحة القراءة أو ضعفها أو شذوذها أو بطلانها هو الصفات التي وردت عليها من جهة الأمور الثلاثة التي أوردتها أولا وهي :

١ - موافقة العربية ولو بوجه ، ويقصد به - كما قال من بعد - وجها من وجوه النحو .

٢ - موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، والمقصود هو الرسم العثماني .

٣ - صحة السند .

فمن حيث « موافقة العربية » ينسب للقراءة « القوة أو الضعف » ، لكنها لا تتجرد في كليهما عن « الصحة » ما دامت مستوفاة للشرطين الآخرين .

ومن حيث « موافقة أحد المصاحف العثمانية » ينسب للقراءة « الاطراد أو الشذوذ » لكنها لا تتجرد في كليهما أيضا عن « الصحة » مادام الشرطان الآخران موجودين .

ومن حيث « صحة السند » ينسب لها « التواتر أو الأحاد أو البطلان » وواضح من ذلك أن الأمر الأخير - البطلان - يكون باختلال السند ، وأنه مرفوض .

يبدو من كل ما تقدم أن القراءة - سواء وصفت بالقوة أو الضعف ، وبالاطراد أو الشذوذ وبالتواتر أو الأحاد لا تخرج بكل ذلك عن دائرة « الصحة » وأن هذا الوصف الأخير المعتمد به يرتبط أصلا بفكرة أخرى اعتمد بها علماء القراءات واللغويون بصفة أساسية وهي « صحة السند » أو بعبارة أخرى « صحة النقل » فإذا تحقق ذلك بالنسبة للنص القرآني فليس شيء يخل به بعد ذلك ، سواء أكان ذلك في المتن نفسه الذي عبر عنه « بموافقة العربية ولو بوجه » أو كان في « الخط العثماني » وهو ما تؤدي مخالفته إلى « الشذوذ » .

وعلى ذلك يمكن أن يفهم التركيز المستمر من الدارسين في قراءات القرآن على هذه الناحية وهي « صحة النقل وصحة السند » وتفهم كذلك العبارات والنصوص التي تساق لوصف العناية بهذه الناحية ، من مثل قول ابن الجزرى « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية ، وإذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ^(١) وتلك نقطة مهمة جدا مؤدها « توثيق رواية نص القرآن بصحة سندها » وهو توثيق حقيق أن يعتبر ، أبرزه علماء القراءات بدقة وإحكام .

لكن ماذا كان موقف علماء اللغة من هذا النص الموثق من حيث الاستشهاد به في الدراسة ؟؟

تبدو المسألة للوهلة الأولى في غاية الوضوح ، إذ ينص علماء اللغة صراحة على أن القرآن « سيد الحجج » وأن قراءاته كلها سواء كانت متواترة أم أحادا أم شاذة بما لا يصح رده ولا الجدال فيه ، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس ، إذ ينبغي أن

تقبل القراءة الصحيحة أيا كانت دون تحكم شيء آخر فيها .

* يقول السيوطي (ت ٩١١) كل ما ورد أنه قرئ به ، جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو (استحوذ)^(١)

* يقول البغدادى (ت ١٠٩٣) قائل ذلك - يقصد النشر - إما ربنا تبارك وتعالى ، فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه^(٢) .

إلى هنا وهذا الكلام النظرى السابق متفق مع ما يجب أن يكون بعد هذا التوثيق الرابع لنص القرآن ، لكن ما كان فعلاً لم يتفق مع هذا النظر المعقول ، ذلك أن الممارسة العملية للدراسة في كتب النحو - في فترة البداية والنضج - لم تتوافق مع تلك الآراء التى تأخرت في الزمن عنها بعد أن قطع النحاة شوطاً كبيراً للنمو بالنحو وإنضاجه .

ويوضح ذلك ما نبه عليه كثير من الدارسين الأقدمين - لغويين ومفسرين - إذ صرحوا بأن النحاة لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النحو ، ولم يولوه ما هو حقيق به من الاحتجاج والاستشهاد كما قال السيوطى والبغدادى .

ويضاف لذلك أيضاً أنه كان لبعض العلماء مواقف من القراءات والقراء تدل على خلاف ما تقرر فيما سبق ، وهى إن كانت مواقف جزئية لكنها ذات دلالة مهمة عند اطراد النظرة للاستشهاد بالقرآن .

وقد ترتب على هذا الموقف الممزق - بين التسليم الظاهرى المطلق للاحتجاج بالقرآن ، وما حدث فعلاً من عدم الاحتجاج أساساً به - أن اضطرت دراسة النحاة إذا وجدوا أمامهم أحد نصوصه التى لا تتفق مع آرائهم ، أو التى تتعارض مع ما يستخدمونه من الشعر ، أو إذا تناولوا النص نفسه لبيان معناه وتحليله نحوياً في كتب (معانى القرآن وإعرابه) وهذا كله في حاجة إلى إيضاح .

(١) الاقتراح ص ١٤

(٢) خزائن الأدب ج ١ ص ٢٣

إن كتب النحو التى فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أن دارسى اللغة قد صرفوا أنفسهم قصدا عن استقراء النص القرآنى لاستخلاص قواعدهم منه ، وإذا كان « كتاب سيبويه » يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو ، فإنه يمثل فى الوقت نفسه قمة الدراسة التى سبقته واتجاهها ، كما أنه يشير أيضا إلى الطريق الذى سلكته الدراسة من بعده ، إذ تأثرت به وتتبع خطاه ، وهذا الكتاب فيه - كما يقول أحد الدارسين - اعتماد كامل على الشعر العرى القديم فى الاستقراء وتقرير الأصول وتغافل نسبى عن آيات القرآن والشعر الإسلامى ، ولقد أحصى ما فيه من آيات للقرآن فلم تزد على ثلثمائة آية ، لم يتخذ معظمها مصدرا للدراسة ، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ، ثم تساق الآيات بعد ذلك ، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد .

وقد صنع من أتوا بعد سيبويه مثله ، وإذا أخذ من القرن الثالث واحد من أهم كتبه فى النحو وهو (المقتضب) فإنه تبدو فيه - مع ضخامته وسعته - هذه الظاهرة نفسها من الانصراف النسبى عن النص القرآنى الموثق أتم توثيق وأقواه ، ويوجد هذا نفسه فى دراسات القرن الرابع ومن أبرز علمائه أبو على الفارسى وابن جنى ، ويتضح ذلك بسهولة لمن يقلب بين يديه صفحات كتاب (الخصائص) مع اتساعه وعمقه .

ولا أعتقد أننى أتجاوز وجه الحق كثيرا إذ أزعم أن هذا الانصراف عن الاعتماد على النص القرآنى فى الاحتجاج قد شمل معظم النحاة تقريبا - فيما أعلم - ما عدا « ابن هشام » الذى وجه الكثير من عنايته إليه ، فزاد على تنظيمه للتواعد وترتيبها وحسن عرضها الاستدلال عليها من القرآن الكريم فى غالب الأحوال كما يبدو ذلك فى كتابه « شذور الذهب » وشرحه له .

ولعل مما يؤيد هذه الفكرة أنهم حين ألفوا فى شواهد النحو - كما سبق ذلك فى العرض العلمى فى الفقرة السابقة - جاءت كل كتب الشواهد التى بين أيدينا محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه ، حتى أصبحت لفظة (الشواهد) ذات معنى عرفى يقصد به الشعر ، ولا يتبادر إلى الذهن آيات القرآن أو الحديث ، وهذا المعنى العرفى قد اكتسبته الكلمة بفعل النحاة ، وإلا فإن نص القرآن - باعترااف النحاة أنفسهم نظريا - اعتبر أهم مصدر للشواهد .

وقد قرر ما صنعه النحاة فى موقفهم من الاستشهاد بالقرآن بعض علماء الفقه والتفسير والأدب - ولأمر ما لم يكونوا من دارسى اللغة - فرأوا أن ذلك أمر بشير غاية العجب والدهشة !! إذ كيف يترك الاحتجاج بنص موثوق إلى نصوص أخرى لا ترقى فى ذلك إليه .

* قال ابن حزم : والعجب من إن وجد لأعرابى جلف أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصرى لفظا فى شعر أو نثر جعله فى اللغة واحتج به وقطع به على خصمه ، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرسول (ص) وهو أفصح العرب ، وما فى الضلال أبعد من هذا ^(١) .

* يقول الرازى تعليقا على إثبات قاعدة العطف على الضمير المتصل المجرور : ورد ذلك فى الشعر ، وأنشد سيبويه فى ذلك :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب
وأنشد أيضا :

نعلق فى مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوط ننانف

(ثم قال) والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف فى علم القرآن ^(٢) .

وواضح من النصين السابقين - ومثلهما كثير - أن فى كليهما شدة العجب مما صنعه النحاة من ترك الاستشهاد بالقرآن والاعتماد أصلا على غيره ، وقد قرر ابن حزم الفكرة بوضوح تام ، وكذلك فعل الرازى . وزاد على ذلك ما هو أدخل فى العجب من ترك الاستشهاد بالقرآن إلى غيره - وإن كان مجهول القائل - والقرآن أولى أن يستشهد به من غيره ، لكن هذا ما حدث !!

وقد ترتب على ما سبق - من نظرة النحاة إلى نص القرآن واعتمادهم أساسا على غيره فى دراستهم وأخذ قواعدهم - ظاهرتان تؤيدان الاتجاه العام للفكرة وهاتان

(١) راجع : الإحكام فى أصول الأحكام ج ٤ ص ٣٦

(٢) تفسير الرازى ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤

الظاهرتان يمكن رصدهما فى تناول النص القرآنى لتحليله نحوياً فى ضوء القواعد التى استنبطوها من غيره .

الأولى : رفضهم أحياناً بعض القراءات ، والذى دعاهم إلى ذلك أن القواعد المعدة لديهم مأخوذة عن نصوص أخرى ، والقواعد هنا أحكام نافذة لا ينبغى مخالفتها والخروج على مقتضاها لأى نص حتى القراءة الواردة الصحيحة السند أحياناً ، وبعبارة أخرى : أن القراءة فى مثل هذه الآراء النحوية ليست نصاً تؤخذ منه الأحكام اللغوية . بل نص تطبيق عليه هذه الأحكام ويخضع لسلطانها .

الثانية : الاضطراب أمام النصوص القرآنية ، والاضطرار إلى توجيهها توجيهها خاصاً بها إذا كان معها من النصوص الأخرى ما يماثلها ، وهذا التفريق فى التوجيه دفع إليه أيضاً أن النحاة لم يأخذوا فى اعتبارهم نص القرآن فى استنباط القواعد فإذا وجدت فيه ظاهرة لا تتفق مع ما قرروه اضطروا إلى التوقف فيها ، أو تخريجها تخريجاً خاصاً ، أو التفريق بينها وما يماثلها من نص آخر كالشعر مثلاً ولأمر ما كان ابن جنى فى كتابه (المحتسب) حريصاً على أن يورد للقراءات الشاذة نظائر من كلام العرب شعراً ونثراً ، أما ما ليس له نظائر فهذا هو الذى اصطدموا به فاضطروا - كما قلت - للتوقف أو التخريج أو التفريق بينه وبين غيره .

وعلى كل حال فإن هاتين الظاهرتين السابقتين تؤكدان ما نحن بصددده من تقرير موقف النحاة العسلى من الاستشهاد بنص القرآن وقراءاته ، وهما - بجزئياتهما الكثيرة - يدلان على هذا الموقف نفسه ، فإن تخطئة القراءة أو التحرج أمامها ما كانتا تحدثان لولا الاعتماد على نصوص أخرى فى استنباط القواعد ، ثم وضع قراءات القرآن فى ضوء هذه القواعد المعدة بعد ذلك ، فإذا لم تتفق معها حكموا عليها بالخطأ أحياناً ، أو تخرجوا منها أحياناً أخرى فتوقفوا عندها ، أو التمسوا لها وجهاً من وجوه التخريج .

أخيراً

لقد اتضح مما سبق أن علماء القراءات قد وثقوا النص القرآنى بتوثيق سنده وأن علماء النحو قد اضطرب موقفهم بين النظر والعمل ، فهم نظرياً أكدوا أن القرآن يحتج بكل قراءاته حتى الشاذة والضعيفة ، لكن هذا - الذى جاء متأخراً - لم يكن هو الواقع فى كتب مسائل النحو ، فما هو سر ذلك وأساسه ؟

إن الذى يفسر كل ذلك سبب واحد هو « التحرز الدينى » ومع هذا السبب لم يستطع أحد من علماء اللغة الذى تحدثوا عن الاستشهاد بنص القرآن أن ينكر حججته، ثم يعلن هذا فى آرائه أمام أحد .

ومن أجل هذا « التحرز الدينى » نفسه صرفوا أنفسهم عن الاحتجاج به واستنباط القواعد من نصه الموثق ، والحرج الذى شعر به علماء اللغة أمام القراءات يعود إلى هذا السبب نفسه ، ذلك أن طبيعة التفكير الذى فرض نفسه على دارسى اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء وإعمال الذهن فى النص اللغوى - كما هو واضح فى كتب النحو - والنص القرآنى لا يتحصل ذلك ولا يطبقه ، فكان لابد لهم من موقف دراسى يحفظ للقرآن قدسيته الدينية فى نفوسهم وفى نفوس غيرهم ، ويحقق لهم فى الوقت نفسه رغبتهم فى التصرف الحر بالنص المدروس فكان الموقف السابق الذى تقرر فيما سبق - وقد أشار لهذا المعنى بعض العلماء الأقدمين أنفسهم مما يدل عليه ما يلى من كلامهم .

* قال أبو رباح : كان الأصمى مع نصبه كذاباً وإنما كان يظهر التآله ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن ، ويظهر الكراهة لأن يسأل عن شئ يوافق شيئاً فى المصحف ، ليصدق فيما يتكذبه ، لينفى التهمة عنه فيما يتخرصه ^(١) .

* روى ابن فارس عن الفراء أنه قال : اتباع المصحف - إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب - وقراءة الفراء أحب إلى من خلافه - قال : كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ (إن هذين لساحران) ولست أجتري على ذلك ، وقرأ (فأصدق وأكون) فزاد واو فى الكتاب ، ولست أستحب ذلك ^(٢) .

* قال ابن جنى : مما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير ، ومن ذلك القراءات التى تؤثر رواية ولا تتجاوز ؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله - عز اسمه - (بسم الله الرحمن الرحيم) فالسنة المأخوذ بها فى ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيع أشياء فيها وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شئ منها ^(٣) .

(١) التنبيهات على أغاليل الرواة ص ٥ .

(٢) الصحاح ص ١١

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٩٨

ومن الواضح أن هذه الآراء الثلاثة - ومثلها كثير - تلتقى كلها حول الفكرة السابقة وهى « التحرز الدينى » وهذا ما يفسر ترك الأصمعى تفسير ما يسأل عنه مما يوافق نص القرآن - كما يقول الرياشى - فما بالك بالقرآن نفسه !! إذ هو أمام القرآن متبهد بالنص المروى قراءة ، فلا يستطيع التصرف فى ذلك رواية أو فهما .

ويبدو هذا التحرج نفسه فى كلام الفراء الذى يرى اتباع المصحف والقراءة حبيبا إليه إذا وجد له وجها فى العربية ، أما قراءة أبى عمرو التى غيرت الكتابة فلا يجترئ عليها ولا يستحبها ، ولعل الذى يلخص الموضوع كله قول ابن جنى « القراءات تؤثر رواية ولا تتجاوز » وهكذا كان « التحرز الدينى » وراء انصراف النحاة عن نص القرآن مصدراً للدراسة كما كان هو نفسه وراء الانقياد المظهرى بتقرير أن القرآن نص موثق يحتج به .

هذا ما حدث !! والسؤال الذى يفرض نفسه هنا هو : أكان هذا الموقف المتحرج من نص القرآن مفيدا لدراسة اللغة ؟ أم أن ذلك قد حرم الدراسة من خير كثير كان من الممكن أن تناله منه ؟ إن الإجابة عن ذلك لها مكان آخر فى الفصل الأخير من هذا البحث إن شاء الله .

٢ - الحديث

تقدم فى هذا البحث أن الناس تداولوا رواية الحديث فى عهد الرسول والصحابة وأن بعضهم كان يقوم بتدوينه أيضا دون أن يعانون على ذلك ، ولم ينظم ذلك إلا مع نهاية القرن الأول الهجرى ، والتزم علماء السنة توثيق الرواية لها من بداية الأمر سواء ما يتعلق بالرجال أو السند أو المتن ، ولم يكد القرن الثانى ينتهى حتى كان التأليف فى السنة قد شمل جوانب متعددة لتصوصها أو لكيفية روايتها وتوثيقها ، وتوج ذلك كله بتأليف كتب « المسانيد » التى التزمت خطة حادة فى الإسناد والرواة ، وكانت القمة التى بلغت تلك الجهود تأليف كتب « الصحاح » فى القرن الثالث الهجرى ، وقد التزم مؤلفوها بمنهج صارم فى توثيق الرواية متناً وسنداً ، كما فعل البخارى مثلاً فى توثيق صحيحه ، ومن يطلع على شروطه التى ألزم نفسه بها فى توثيق الحديث يحس مقدار الجهد العظيم الذى بذله فى حماية النص وإسناده ، مما لا حاجة إلى إعادته هنا مرة أخرى .

ويتضح من هذا التقديم المختصر أمران :

الأول : أن رواية الحديث والتأليف فى جمع نصوصه وكيفية روايته - كل ذلك حدث مبكراً مع المجهودات الأولى فى دراسة النحاة للغة والتى يصح أن يطلق عليها «فترة الملاحظات العامة» لا «القوانين الصارمة» التى تمت ونضجت فيما بعد منتصف القرن الثانى .

الثانى : أنه مع فترة النشاط العظيم فى دراسة اللغة فى النصف الثانى من القرن الثانى وصلت رواية الحديث وجمعه إلى نضج مماثل : بمعنى أن الحركة اللغوية النشيطة صاحبته أيضاً حركة دينية مماثلة فى رواية الحديث وتوثيقه .

وعلى ذلك يتضح أمر هام - فيما نحن بصدده - هو أن نصوص الحديث وجدت موثقة - بفضل علمائها - فى عصر الاستشهاد العام باللغة ، واستمرت كذلك أيضاً بعد أن رفض العلماء الاستشهاد بلغة الحضر ، وازداد هذا التوثيق لنسبة نصوص الحديث إلى الرسول (ص) فى فترة الجهد العميق الذى قام به علماء اللغة فى القرن الثانى الهجرى وما بعده .

هكذا كان الأمر فى نصوص السنة الموثقة بجهود علمائها !! فماذا كان موقف

النحاة منها ؟

من المفيد تذكر ما سبق فى العرض العلمى لتناول قضية الاستشهاد التى تدرجت من الجهد العلمى إلى الجزئيات التى جمعها السيوطى فى كتابه «الاقتراح» والترتيب الطبعى يقتضى أيضاً تتبع الاستشهاد عملياً ثم نظرياً فيما تناثر أو تجمع لفهم وجهة نظرهم من أعمالهم وأقوالهم ، ويتضح بين ذلك سبب القبول والرفض منهم لنصوص السنة .

كما حدث فى القرآن والاستشهاد به حدث أيضاً فى السنة !! إذ صرفوا أنفسهم عن « الحديث » فلم يدرسوه لاستنباط آرائهم ثم الاحتجاج به عليها ، ومن الحق أن يقال : إن الروايات الأولى من دارسى النحو فى القرن الأول وأوائل الثانى كانوا فى فترة البداية ولم يكن الحديث قد جمع نهائياً بعد ، لكن مع فترة النضج العلمى كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم وقد بذل علماء جهوداً طيباً فى الحصول عليه وتوثيق طرقه ، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء النحو قد اجتنبوه فى

دراستهم وراحوا يبذلون الجهد فى غيره مما اعتقدوا فيه صلاحية لصنعتهم ، فكتاب سيبويه مثلاً لا يوجد فيه - كما يقول أحد الدارسين - غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج .

وبالمثل توجد هذه الظاهرة فى مؤلفات النحو التى اتبعت سيبويه وطريقته فكأنما كان المسلك الأول الذى سلكه شيخ النحاة قانوناً مطرداً نفذه النحاة بعد من غير مناقشة ولا نظر إلا ما كان من « ابن خروف » (ت ٦٠٩) و « ابن مالك » (ت ٦٧٢) فى القرنين السادس والسابع الهجريين ، ولذلك يقول أبو حيان « إن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، وكمعاذ والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا - بمعنى الاستشهاد بالحديث - وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من المتأخرين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد وأهل ^(١) الأندلس » .

ويبدو من هذا النص السابق أن الانصراف عن السنة والاحتجاج بها بقى عادة مرعية وعرفاً متوارثاً لدى النحاة على اختلاف مذاهبهم ومواطنهم - بصرف النظر طبعاً عما أفاده منها أصحاب المعاجم كابن فارس والأزهري وابن برى وعن تطبيق القواعد عليها فى كتب شرح الحديث - وكأنما أصبح أمراً مسلماً ألا يناقش هذا الموقف الموروث المتعارف ، حتى كان « ابن مالك » فى القرن السابع الهجرى ! فاعتمد على الحديث مخالفاً فى ذلك عرف من سبقوه وناقش بذلك كثيراً من آراء السابقين عليه ، وعند ذلك فقط برزت فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعاً جديراً بالبحث والنظر ، وتنازعتها اتجاهات ثلاثة كما يلى :

(أ) منع الاستشهاد بالحديث

تزعم هذا الاتجاه « أبو حيان النحوى » وهو ممن جازوا بعد « ابن مالك » مباشرة (ت ٧٤٥) وشرح كتابه « التسهيل » وتعرض فى هذا الشرح لفكرة الاستشهاد بالحديث ، إذ وجد « ابن مالك » يحتج به كثيراً على خلاف العادة فتحدث عن تلك الفكرة مفتتحاً حديثه بقوله : « قد ليج هذا المصنف فى تصانيفه بالاستدلال بما

وقع فى الحديث فى إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب بما روى فيه ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل .

ومن أجل ذلك ناقش هذه الفكرة ، ورفض طريقة ابن مالك التى طبقت مبرزاً الأسس التى اعتقد أن السابقين انصرفوا عن الاحتجاج بالحديث من أجلها ، وتتخلص فى أمرين :

الأول : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فالحديث الواحد يروى بألفاظ مختلفة وعبارات متعددة ، فلا يمكن الجزم بأن الرسول (ص) قد قال ذلك بنصه .

الثانى : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى فى الحديث ، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحر ، فوقع اللحن فى كلامهم وشمل ذلك نصوص الحديث (١) .

وقد أيد هذا الاتجاه وسار فيه علماء آخرون منهم - كما قال السيوطى - الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠) فى « شرح الجمل » ويفهم أيضاً من كلام السيوطى وعرضه للموضوع فى كتاب « الاقتراح » موافقته على هذا النهج وتأييده مردداً أيضاً الأسانيد السابقة عن النقل بالمعنى ، وأنه لا يمكن الثقة بأن هذا كلام النبى (ص) وألفاظه ، واستدل على ذلك عملياً بأن « ابن مالك » قد روى حديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) محتجاً به على إثبات لغة (يتعاقبون فيكم) - كما سماها ابن مالك - وأن رواية هذا الحديث غيرت ألفاظه، وصحة الرواية له (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وهو بذلك لا يصح الاحتجاج به على ما أورده عنه ، كما أنه دليل على قصده من تغيير الرواية فى الحديث وألفاظه (٢) .

(ب) التوسط بين المنع والجواز

هذا الاتجاه يفرق فى نصوص السنة بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول (ص) وما يحتمل التغيير فى ألفاظه ، ومن النوع الأول الأحاديث القصيرة والأحاديث التى اعتنى بنقلها بألفاظها فى موقف خاص أو حادثة خاصة ، وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول (ص) ، وأما النوع الثانى - وهو الغالب - فمنه الأحاديث الطويلة

(١) راجع : التذييل والتكميل ج ٥ ورقة ١٦٩ .

(٢) انظر الاقتراح ص ١٦ وما بعدها .

التي لا يستطيع حفظها والأحاديث الغريبة الألفاظ التي يعسر حفظها بنصها ، وهذا لا يحتاج به ؛ لأنه نقل بالمعنى .

ومن أبرز من انتهجوا هذا المنهج الإمام أبو الحسن الشاطبي (ت ٧٨٠) في شرح الألفية - ونقل ذلك عنه البغدادي في (خزانة الأدب) وقد قال بعد أن قرر هذا المعنى وأيده « وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً ، فكأنه بناء على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قول ضعيف » (١) .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه الثاني يتفق إلى حد كبير مع الاتجاه الأول في أن ما يرفض من الحديث أساسه الرواية بالمعنى ، وهو الأساس نفسه الذي بنى عليه الرفض المطلق ، فهو رأى لا يختلف عن السابق إلا من حيث إمكان التأكد من أن بعض الأحاديث رويت نصاً وأكثرها روى بالمعنى ، وهذا الأخير مرفوض - فهو يسير في النهج نفسه مع اختلاف يسير .

(ج) جواز الاستشهاد بالحديث

لقد تقدم أن علماء المعاجم كابن فارس والأزهري اعتمدوا على الحديث في معاجمهم - ويمكن التأكد من ذلك بأدنى جهد - ويبدو أن ذلك كان لاختلاف الموقف بين المعاجم والصيغ والتراكيب ، الأول يعتمد على المعنى وهو غير موضع للنزاع ، أما الأخيران فيعتمدان على صحة النطق وروايته وهذا لم يتأكد منه ، ومن ثم حدث فيه الخلاف ، وبعبارة لغوية حديثة : أن علماءنا فرقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي فرفض الأول وقبل الثاني ، وجاء « ابن مالك » فكان أول من خرج على هذا الإجماع واحتج بالحديث ، وتابعه على ذلك « ابن هشام » و « أبو علي الشلبي » في كتابه « التوطئة » وغيره من كتب المسائل .

وقد قرر هذا الاتجاه وأيده « البدر الدماميني » (ت ٨٢٨) في شرحه التسهيل^(٢) فاحتج « لابن مالك » وانتصر له ، وتابعه في ذلك « البغدادي » صاحب « خزانة الأدب » بل زاد عليه - كما قال - الاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم .

(١) خزانة الأدب ج ١ ص ٢٦ - وقد اعتمدت على النقل لا الأصل ، لأن الموجود من الأصل قسم صغير مخطوط بدار الكتب رقم (٤ ش نحو) ولم أهد فيه لرأى (الشاطبي) .

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ج ١ ورقة ١٣٠ .

واعتمد ذلك الاتجاه على الأسانيد الآتية :

الأول : أن البقین غیر مطلوب فی هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن فی نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، والذي يغلب على الظن أن الحديث لم يبدل ، ولأن الأصل عدم التبديل لا سيما مع شدة التحرى ودقة الضبط .

الثانى : أن الخلاف فی جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولم يكتب وأما ما دون وكتب فلا يتصور فيه التبديل والتغيير .

الثالث : أن كثيراً من الأحاديث قد دون فی الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان الكلام كله مما يصح الاحتجاج به ، وعلى فرض حصول التبديل فی نصوص الحديث فإن حصوله لا ينفي الاحتجاج به لغوياً ، لأن غايته تبديل ما يحتاج به بآخر يحتاج به أيضاً ^(١) .

تلك هى القضية بأبعادها الثلاثة كما ناقشها وأيدها النحاة المتأخرون بعد أن أيقظها « ابن مالك » من سباتها الطويل باستخدام الحديث فى كتبه وتقرير مسأله ومناقشة آراء النحاة السابقين ومخالفتهم بناء على نصوص السنة .

والتساؤل الذى يفرض نفسه هنا يتجه ل ناحيتين هما :

(أ) لماذا سكنت النحاة المتقدمون عن مناقشة الاستشهاد بالحديث وانصرفوا عن استخدامه حتى عصر « ابن مالك » ؟

(ب) مدى الثقة بالأسانيد النظرية التى ساقها المتأخرون تعلقة لعدم الاستشهاد بالحديث منهم ومن سبقوهم .

ولعلنا - بفهم هذين الأمرين - نصل إلى ما يفسر واقع الأمر فى تلك القضية . من غير المعقول أن يكون دارسو اللغة فى فترة نضج الدراسة - النصف الأخير من القرن الثانى وما بعده - على غير اتصال بحركة التوثيق للحديث التى كانت قد نضجت إلى حد كبير فى ذلك الوقت ، بل إن هؤلاء العلماء - رحمهم الله - كانوا على معرفة تامة بتلك الجهود ونتائجها بحكم الزمالة العلمية التى كانت تربط بين علوم

الدين واللغة ، ولا مغالاة إذا قيل : إنهم كانوا على علم بأن نصوص الحديث قد توفر لها من التوثيق اللغوى ما لم يتوفر للنصوص التى وصلتهم مروية عن عصر الاحتجاج أو النصوص التى كانوا يحصلون عليها فى رحلاتهم إلى البادية .

إذن كانت السنة بين أيديهم وهى صالحة للدراسة اللغوية - كما كان بين أيديهم القرآن أيضا - لكنهم صرفوا أنفسهم عنها قصداً للسبب نفسه الذى لم يعتمدوا على القرآن من أجله ، وهو « التحرز الدينى » إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنة مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد وسكتوا عن الخوض فى ذلك منذ البداية ، وانتقل هذا التحرج والسكوت إلى من جاء بعدهم وتابعهم من النحاة ، فنامت القضية كلها بفعل العادة والتبعية إلا ما حدث من شرح الحديث الدينى المجموع واستخدام قواعد النحو فى ذلك ، تماماً كما حدث فى كتب « إعراب القرآن ومعانيه » فأصبح نص الحديث محلاً لتطبيق القواعد ، لكنه لم يكن وسيلة لاستنباطها ، وكان هذا الأخير كما قلت بفعل « التحرز الدينى » .

أما ما ارتآه المتأخرون من تعلأت بعد ذلك لما انتهجه السابقون من النحاة من أن ذلك الانصراف عن الحديث كان بسبب الرواية بالمعنى أو اللحن فى المتن ، فإن ذلك كله لا يثبت أمام الواقع التاريخى المبكر من رواية الحديث وجمعه ، ودراسة اللغة واستنباط قواعدها ، إذ التقى الاثنان والأولى توثق النص والثانية تحتهد وتقعد فكان مقتضى الأمر أن يستخدم الحديث لكن ذلك لم يحدث !!

ويضاف إلى ذلك الأدلة التى ساقها من سوغوا الاحتجاج بالحديث ، وفى ضوء هذه الأدلة تبدو أدلة من رفضوا الاحتجاج به غير مقنعة ، فالرواية بالمعنى - إن صحت الفكرة - قد تكون محل نظر من الوجهة الدينية بمعنى : أن ذلك لفظ الرسول (ص) نصاً أم لا ؟ ولكن الاستشهاد بها لغوياً لا حاجة له إلى هذا النظر والتوقف ، إذ نشطت حركة جمع الحديث فترة كافية فى وقت كان يصح الاحتجاج بكل ما فيه من نصوص ، علاوة على ما قاله المسوغون للاستشهاد به من أنه لا يشترط فى نصوص اللغة اليقين والقطعة ، بل الظن والنقل والتوثيق الزمنى ، وكذلك ما ذكروه من أن التبديل والتغيير يمكن أن يحدث فيما لم يدون ولم يكتب ، أما نصوص السنة فقد دونت فى الصحائف وحفظت فى الصدور ، وأغلب الظن أن العناية بها كانت أقوى من العناية بالنصوص الأخرى التى رويت عن عصر الاستشهاد متاقلة عبر عصور طويلة

مابقة مشافهة أو كتابة ، كما أثبت ذلك وأكدته كثير من الدارسين للأدب فى العصر الحديث .

وأما أن بعض من روى الحديث كان من الأعاجم ويكثر فى حديثه اللحن فقد كان ذلك موجوداً أيضاً فى غير نصوص السنة من مادة اللغة التى اعتمد عليها النحاة ومع ذلك قبلت فى الدراسة من غير معارضة أو رد ، لأن العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الأفراد .

هذه التعلات - كما قلت - غير مقنعة !! وإنما المقنع حق الاعتراف بحقيقة الأمر الذى صرفهم عن هذه النصوص الموثقة ، وحقيقة الأمر - إن لم يجانبى الصواب - كان « التحرز الدينى » تماماً كما حدث فى القرآن ، وإن اختلف الأمر بينهما بعد ذلك حين طرحت الفكرة للبحث والنظر ، فلم يجرؤ أحد على التصريح بأن القرآن لا يحتج به فى اللغة ، بينما صرح بذلك بعض العلماء فى نصوص السنة وذلك تبعاً لاختلاف درجة التنزيه والتقديس فى نفوس العلماء خاصة والناس عامة بين القرآن والسنة .

أخيراً : هل كان من الصواب إبعاد نصوص الحديث الموثقة عن الدراسة ، وأو أن ذلك حرم النحاة مصدراً مهماً كان خليقاً بالتقدير والقبول ؟ سؤال يجاب عنه فى الفصل الأخير من هذا البحث إن شاء الله .

٣ - النشر والشعر

هذا ما يطلق عليه فى دراسة اللغويين والنحاة أنه « كلام العرب » وقد اعتمد على ذلك علماء اللغة اعتماداً أساسياً فى استنباط القواعد والاحتجاج لها ، وبصرف النظر حالياً عن الزمن الذى حدد لذلك والقبائل التى أخذ عنها - فسيأتى هذا - فإن من المهم أن يقرر أولاً أن الشعر ذو مستوى خاص فرضه عليه فنه لما يشتمل عليه من إيقاع موسيقى ووزن وقافية ، ولأنه يتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر إحساساً غير عادى ، فيطلقه حينئذ غناء شعرياً جميلاً منغمماً ، وذلك خلاف النشر الذى يتخذ وسيلة لحياة الناس فى التعامل والتفاهم وهو بماله من انسياب وطلاقة وموضوعية يصلح للمحادثة والخطابة وعرض الأفكار . وعلى الجملة فهو وسيلة المجتمع الأولى للربط بين أفرادهِ وجماعاتهِ وتحقيق التواصل والألفة وتبادل المنفعة لهم .

وفيسا نحن بصدده من الحديث عن مصادر الاستشهاد ، ينبغي توضيح الأمور الآتية :

١ - مدى اعتماد النحاة على كل من النثر والشعر فى الدراسة .

٢ - نوع اللغة التى اعتمد بها الدارسون وأولوها اهتمامهم .

٣ - تلمس أساس الطريقة التى انتهجوها فى تناولهم الشعر والنثر ، واهتمامهم بنوع خاص من اللغة دون الأخرى .

إن الظاهرة الواضحة فى كتب النحو العربى هى الاعتماد الأساسى على الشعر إذ يكون وحده العنصر الغالب فى دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد ، وذلك باستثناء « ابن مالك » الذى اعتمد على الحديث و « أبى حيان النحوى » الذى اهتم بإيراد الكثير عن لغات القبائل فى كتابه « ارتشاف الضرب من كلام العرب » و « ابن هشام » الذى وجه عناية خاصة لنصوص القرآن .

هذه الظاهرة السابقة تغلب فى كتب النحو وحدها ، ولم تكن كذلك فى « معاجم اللغة » ويبدو أن السبب فى ذلك أن أبحاث المعاجم تتجه لمعانى الكلمات المفردة دون حاجة كبيرة إلى إيراد النصوص التى استقرت منها ، أما النحاة فاعتمدوا على التراكيب المفيدة ، فكان من الضرورى لهم أن يوردوا النصوص كاملة ، وقد جاء معظمها شعراً .

ولعل ما يفسر ذلك هذه العناية الفائقة لدى كثير من الرواة - وكثير منهم دارسون - بالشعر حفظاً ونقلًا عن العرب مما تقرره الروايات الآتية :

* قال الوليد بن يزيد الأموى يوماً لحماة الراوية وقد حضر مجلسه « بم استحققت هذا الاسم ، فقل لك « الراوية » ؟؟ فقال : بأنى أروى لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم أروى لأكثر منهم ممن تعترف أنك لا تعرفه ولا سمعت به . ثم لا ينشدنى أحد شعراً قديماً ولا محدثاً إلا ميزت القديم من المحدث (١) .

* حضر أمم محل الأعرابي من البادية إلى بغداد ، وأخذ النحو والقرآن عن الكسائى ، وروى عن على بن المبارك أربعين ألف شاهد على النحو (٢) .

(١) وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٤٨ .

(٢) بغية الوعاة ج ٢ ص ١٢٣ .

* ومحمد بن القاسم الأنباري (ت ٢٧١) كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر شاهداً في القرآن ، وكان يملأ من حفظه لا من كتاب (١) .

ودىما كان في هذه الروايات عن حفظ الشعر ونقله مبالغات وتزويد ، لكنها مع ذلك لا تخلو من دلالة على مقدار الثروة الشعرية الهائلة التي جمعها ، كما تدل في الوقت نفسه على اهتمام الدارسين بهذا الشعر الكثير الذي بين أيديهم ، ففرض نفسه بقوة على جهود النحاة واستنباطهم القواعد .

على أنه ينبغي ألا يُفهم من ذلك أن الشعر قد تفرد وحده بالدراسة ، فقد كان للنثر أيضاً وزنه ، لكنه وزن أخف كثيراً مما كان ينبغي أن يكون له !! إذ فاز الشعر بنصيب الأسد من الدرس والملاحظة ، وكان له الاعتبار الأول في هذا المجال .
وأهم ما ترتب على ذلك المظهران التاليان :

(أ) الصيغة الشعرية في دراسة النحر

سبق باختصار أن الشعر فن له لغته الخاصة ، وزيادة العناية به في النحو أدت إلى تصورات جانبها التوفيق سواء من حيث قيمته أو إلزام تراكيبه وصياغته نهجاً يصدق عليها ما يصدق على النثر مع أن لكل منهما مستوى خاصاً من حيث الاستعمال وطرائق التعبير .

فمن الناحية الأولى ظن بعض العلماء أن الشعر أهم من النثر وأن مرتبته أعلى منه مادام قد حظى أكثر منه في النحو بالعناية والرعاية ، وليس من النادر أن يلتقى المرء بمثل العبارة الآتية « أما الشعر في نفسه فهو الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي ، فهما فوق كل كلام وفوق كل ذي فوق ؛ لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما !! وما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : علياها والنظم لما جمع من البلاغة والوزن والتقنية ، ومثلاها النثر لتعريه عن الوزن والتقنية (٢) .

وإذا أخذ في الاعتبار أن القرآن والحديث قد حرمت منهما دراسة النحاة ،

(١) إنباء الرواة ج ٣ ص ٢٠٢ .

(٢) كشف المشكل في النحر والتصريف ص ٤٥٤ .

اتضح المكانة العليا التي احتلها الشعر وحده من بين كلام العرب فى هذه الدراسة : لما اشتمل عليه - كما قال حيدرة اليمنى - من الوزن والتقنية ، وهذه ميزة مشكوك فيها !! إذ هى ميزة القيود إن كانت للقيود ميزة .

ومن ناحية أخرى اضطرت التراكيب الشعرية المتفردة النحاة إلى متابعتها والبحث عن مسوغاتها وبذل الجهد العنيف فى ذلك ، مما اعتقدت به دراسة النحو وكثير بسببه التأويل والتخريج وتنازع الآراء . ذلك أن الشعر بقبوده اقتضى إخضاع الصيغ ونظم الكلمات وإعرابها إلى طرق خاصة ، وقد تسبب ذلك فى وضع قواعد النحو فى موقف حرج ، إذ لابد لها أن تفرض سلطانها على تلك الأوضاع المخالفة للصيغ والتراكيب ، وحينئذ تفترض حلول ذهنية تتوسط بين مقتضى القواعد النحوية ومقتضى الموسيقى الشعرية . فإذا قصرت المسوغات عن أداء تلك المهمة الشاقة كانت «الضرورة الشعرية» هى الوسيلة المعدة للتعبير عن هذا التسليم والقبول . ولقد كثرت تلك «الضرائر» كثرة فائقة حتى ألفت فيها كتب مستقلة لحصرها وبيان مواضعها ، وأهم نموذج مبكر لذلك كتاب « ما يجوز للشاعر فى الضرورة » لمحمد بن جعفر التميمى النحوى (ت ٤١٢) وليس هنا مجال الحديث عن تلك القضية باتساع وتفصيل ، فالمهم فيما نحن بصدده أن الصيغة الشعرية للنحو قد شغلت كتبه بجزئياتها وتعريفاتها الكثيرة وقدمت له مادة وإثارة قوامها التأويل والضرورة .

(ب) الغريب والرجز

تقدم فى حديث « النحاة والرواة » أن علماء اللغة قد اهتموا بنوع معين من مادتها وهو « الغريب فى المعانى والصيغ والتراكيب » وتبرز هذه الظاهرة بصورة واضحة فيما نحن بصدده من عنايتهم بالشعر أكثر من غيره من صنوف الكلام العربى ، إذ أن الشعر الذى درس لم يكن مطلق شعر ، بل إنهم وجهوا جهدهم إلى انتقاء نوع معين منه هو « البدوى الوعر » وكلما ازداد بدواة ، كان أدعى للقبول وأقوى فى الاستشهاد وأدل على أصالته ونقاوته ، وهو بكل ذلك أهل للاستنباط والملاحظة والتعقيد .

وإذا كان علماء المعاجم يحشرون فى ذلك عن المعانى الغريبة فإن النحاة قصدوه من أجل الصيغ والتراكيب ووجوه الإعراب الغريبة أيضا ، فالجميع مطلبهم « الغرابة » وإن اختلف الهدف منها عند هؤلاء وأولئك ، ولم يكن هذا المطلب الغريب مقصوراً على

الشعر وحده ، بل فتشوا عنه أيضا فى النثر ، لكنه اتضح فى الشعر بصورة أكثر ، لأنه نال النصيب الأوفر فى الدراسة من ناحية .. ولأن صناعته فى حاجة للروية والأناة والانتقاء ، وهذا مدعاة لتحميله بالغرائب من ناحية أخرى .. بخلاف النثر الذى ينساب معظمه فى طلاقة بقصد الإفهام وتحصيل المنافع ، فلا حاجة فيه إلى غريب المعنى ووعورة الألفاظ .

* يقول الراغب الأصفهاني : وكثير من النحويين لا يميلون من الشعر إلا إلى ما فيه إعراب مستغرب ومعنى مستعصب ^(١) .

وفى إطار هذه الفكرة السابقة يمكن فهم الدور الذى قام به « الرجز » فى النحو العربى باعتباره شكلا خاصا من أشكال الشعر حظى بعناية خاصة هى هنا موضع تساؤل .

وليس من شأنى هنا استعراض نشأة الرجز ولا تاريخه وتطوره ، ولا رصد الإمكانات الموسيقية الفنية فى التفعيلة (مستفععلن) بما يدخلها من زحاف وعلل وهى التى يتكون منها بحر الرجز تاماً وناقصاً ومجزوياً حتى جعلت منه تلك الإمكانات بحراً سهل النظم قريباً من النثر ، وحتى أطلق عليه المتأخرون أنه « حمار الشعر » لكن من المهم أن تفهم عنه بعض صفاته التى تفيد فيما نحن بصددده فقط .

لقد اعتبر « الرجز » شكلا مستقلا من أشكال الشعر ، فيقابل أحيانا بين الرجز والقصيد ، ويوصف الشاعر بأنه « راجز ومقصد » أو « راجز فقط » أو « مقصد فقط » واعتبر فى تلك المقابلة بأنه فى مرتبة أقل من مرتبة « القصيد » وأن محترفيه أقل من الشعراء منزلة ، ويصور أبو العلاء المعرى ذلك فى مشهد ساخر من رحلته مع « ابن القارح » فى « رسالة الغفران » ، فيقول : ويمر - ابن القارح - بأبيات ليس لها سموق وأبيات أهل الجنة ، فيسأل عنها فيقال : هذه جنة الرجز ، يكون فيها أغلب بنى عجل والعجاج ورؤية وأبو النجم وحמיד بن الأرقط وعذافر بن أوس وأبو نخيلة ، وكل من غفر له من الرجاز فيقول : تبارك العزيز الوهاب .. لقد صدق الحديث المروى « إن الله يحب معالى الأمور ويكره سفاسفها » وإن الرجز لمن سفاسف القريض ، قصرتم أبيها النفر ، فقصر بكم ^(٢) وهؤلاء الرجاز الذين ذكرهم أبو العلاء هم قمة أهل فنّه وصنعتّه ،

(١) محاضرات الأدباء ج ١ ص ٥٦ .

(٢) رسالة الغفران ص ٣٧٥ .

وقد عاشوا عهد الأمويين وطرفاً من الدولة العباسية ، وهو عصر الاحتجاج بكل ما ورد فيه من مادة اللغة وكان منه الرجز الذى حظى بعناية خاصة من النحاة مع قصر مكانته عن بقية الشعر وأنه كما قال أبو العلاء « من سفاسف القريض » لكن كان فيه من السمات اللغوية ما قدمه عندهم على كل شعر سواه .

والسمة العامة فى الرجز هى « الإيغال فى البداوة والوعورة » سواء أكان ذلك فى موضوعاته أو ألفاظه وتراكيبه ، فموضوعاته غالباً عن البادية ودوابها ومشاهدها ، كوصف الخيل والإبل أو السحاب أو السراب ، وألفاظه حوشية مفرقة فى الغموض بحيث لا تكاد تفهم بعد الجهد والعناء ، وتحتوى غالباً على مظاهر متفردة عن سلوك أمثالها فى الشعر والنثر ، فهى إما نادرة أو شاذة أو منسوبة إلى إحدى اللغات التى توصف بأنها « رديئة » .

تلك سمات الرجز التى يلخصها - كما قلت - الإيغال فى البداوة ، ومن أجل هذا المعنى نفسه اهتم به الرواة والنحاة على سواء ، فوجد من الجميع ترحيباً وقبولاً وبخاصة من المتقدمين الذين عاصروا هؤلاء الرجاز أو من لحقوا بهم ممن وضعوا الأساس الأول لرواية اللغة ودراساتها ، وفيما اجراء « أبو العلاء » على لسان « رؤية » يقل لابن القارح « ألى تقول هذا وعننى أخذ اخليل وكذلك أبو عمرو بن العلاء » ويقول « أليس رئيسكم فى القديم والذى ضهلت إليه المقاييس كان يستشهد بقولى ، ويجعلنى له كالإمام » ^(١) وهو يقصد بذلك « سيبويه » ومن الأقوال الماثورة قول رؤية ليونس بن حبيب « حتام تسألنى عن هذه البواطيل وأزخرفها لك ، أما ترى الشيب قد بلغ فى لحيتك » ^(٢) وهذه « البواطيل » هى الأسئلة التى كان يقول يونس له فيها : ما تقول فى كذا أو كذا ؟؟ فيجيبه غالباً بالأرجاز التى كان يقصده هو وغيره من أجلها : لما اشتملت عليه من الغرابة والوعورة ، ولعل أهم ما يصور عناية الرواة بالرجز ما هو مشهور أيضاً عن الأصمعى من أنه كان يحفظ منه اثنى عشر ألفاً منها البيت والبيتان ومنها المائة والمائتان .. وكذلك كان غيره مثله .

ويبدو أن شهرة الرجاز تعود فى جزء كبير منها - مع أنهم يوصفون فنياً بالضعف وقصر المكانة - إلى هذه العناية الفائقة التى أحاطهم بها اللغويون والنحاة ، إذ

(١) راجع : رسالة الغفران ص ٣٧٦ .

(٢) بقية الوعاة ج ٢ ص ٣٦٥ .

وجدوا فى رجزهم ما يشدونه من « الغرابة والتوعر » الذى يدل على الغاية الكبرى وهى « الأصالة والنقاوة » فقصدهم وتوددوا إليهم وبادلهم الرجاز ودأبوا ، فبالغوا فى « التوعر والحوشية » وكان منهم من يرحل للبادية لاكتساب تلك الملكة النفيسة التى يقدمونها فى « رجزهم » عبارات تهدر وتصك المسامع ، ينالون بها الاحترام المعنوى والكسب المادى .

أخيراً : فما أساس المنهج الذى سلكه النحاة فى موقفهم من النثر والشعر مصدرين من مصادر الاستشهاد ؟

النتيجة التى بين أيدينا من العرض السابق للفكرة تتخلص فى الآتى « الاعتماد على الشعر أكثر من النثر ، لكن ذلك لم يكن على إطلاقه » بل هو مخصص بالآتى :

أ - انتقاء الغريب من الشعر عموماً .

ب - الاعتماد على الرجز أكثر من غيره من الشعر خصوصاً ، وسمته العامة « الغرابة والوعورة » .

فلماذا إذن كان هذا المسلك فى اهتمام الدراسة بالشعر عامة ، والشعر الوعر الغريب بصفة خاصة ؟

* إن علماء النحو - رحمهم الله - بعد أن صرفوا أنفسهم عن القرآن والحديث مع ما أحبطا به من توثيق فى الرواية - أهمهم أن تكون مادة اللغة التى يدرسونها « نقية أصيلة » وهذه النقاوة والأصالة لا تتوافر فيما يتداوله الناس فى شئون حياتهم العامة من النثر والكلام العادى ؛ إذ يستخدم عادة ضرورة حياة سواء فى ذلك من الناس من ارتقت طبيعته وفصاحته ، أو من عرى عن هذين الوصفين ممن يهمل الوصول إلى مقاصده بصرف النظر عن الصحة وسلامة التعبير ، كما يشاهد ذلك فى كل أمة وفى كل جيل ، ولا شك أن الشعر بما له من خصوصية فى مواقفه وتعبيراته أقرب إلى ما يريده منه العلماء ، ويحقق لهم طمأنينة الدراسة .

* ويضاف لذلك عامل آخر يتوافر للشعر بصورة أوضح ، هو « سرعة حفظه وانتشار تداوله » إذ أن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ويتحقق له بذلك التداول والانتشار ، وكل ذلك عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به والمحافظة عليه ، وأغلب الظن أن معظم ما ورد لعلمائنا الذين جدوا فى دراسة اللغة منذ القرن الثانى عن عصور الاحتجاج كان شعرا للسبب السابق ، ويصدق ذلك أيضا على من جالوا فى البادية ليحصلوا على المادة اللغوية ، إذ وجدوا أن معظم ما تحفظه القبائل أو تحتفظ به من تراثها اللغوى كان من الشعر لا من النثر ، ففرض ذلك على دراستهم هذا الطابع الشعرى بحكم ظروفهم وظروف الشعر نفسه .

* لكن العلماء لم يقتصروا فى « النقاوة والصفاء » على ذلك فقط ، بل رأوا أن يحتاطوا أشد الاحتياط فى ذلك حتى فى الشعر نفسه ، ومن المعلوم أنهم أحاطوا الأعراب والبادية بسمتى « التقديس والتوثيق » كما سبق ذلك فى الحديث عن النحاة والأعراب ، وليس كل الشعراء الذى تداول الناس شعرهم - حتى فى عصور الاحتجاج - بدوا وأعراباً يحقق شعرهم للنحاة الرضى عن أنفسهم وقوام هذا الرضى « الاحتياط الشديد للصفاء والنقاوة » وما دام الأمر كذلك فإن من الممكن تحقيق ذلك فى « الشعر » لا فى « الشعراء » أو بعبارة أخرى فى « الانتقاء » من مادة اللغة لا فى « كل المروى منها » ولذلك عمدوا إلى اختيار « الغريب المتوعر » الذى يحمل سمات البادية سواء أكان من البادية فعلاً أو مشابها لها فى « الغرابة والوعورة » ولعل مما يوضح ذلك الموقف الآتى :

* عن المازنى قال : قلت للأصمعى : إنك لتحفظ من الرجز ما لا يحفظه أحداً فقال : إنه كان همنا وسدمننا ^(١) (سدمننا - حرصنا الشديد) .

فلماذا كان الرجز همهم وسدمنهم ؟ ولماذا تضخم المحفوظ منه لدى علماء اللغة مع أنه كان كما قال أحد العلماء لرؤية « لو سبك وجزك ورجز أبيك ، لم تخرج منه قصيدة واحدة مستحسنة » .

إن الأمر واضح !! إذ كان الرجز يعمل سمات الجودة من « الوعورة والغرابية » تلك التي بحث عنها الدارسون بين مادة الشعر .

بعبارة واحدة أخيرة يقال : إن أساس تفضيل الشعر على النثر وانتقاء نوع منه دون الآخر في الدراسة عند علمائنا الأقدمين هو « الاطمئنان إلى الصفاء والنقاوة في اللغة ، ويتحقق ذلك - في رأيهم - في البداوة والوعورة والغرابية » .

هذا هو الأساس !! فهل كانوا على حق فيه ؟! أو أنهم قصروا دراستهم على عرف لغوى خاص لا يمثل اللغة !! مناقشة ذلك في الفصل الأخير إن شاء الله .

دراسة اللغة بين تقييد العصر وإطلاق القبيلة

قصة الزمان والمكان فى الاستشهاد باللغة ، وهى قصة خطيرة جدية بالنظر والاعتبار لما ترتب عليها من آثار فى الدراسة ، فمن المشهور أن العلماء وضعوا فى مسار اللغة زمنياً علامتين فاصلتين تقف كل منهما حداً يحجز أمامه نشاطاً لغوياً سمح له بالدخول إلى مجال الدراسة ، كما يجئ بعده نشاط آخر لم يسمح له بذلك ، وهذا ما نعنيه « بتقييد العصر » أما « إطلاق القبيلة » فنقصد به أيضاً بيئة معينة للنشاط اللغوى ارتضى العلماء لغاتها مجالا للدراسة ، وهم مجموعة متعددة من القبائل اعتبروا وحدة متجانسة متضامنة مع أنه كان من الممكن أن تكون كل قبيلة نموذجاً مستقلاً حسبما كان فعلاً ، لكن هذا ما حدث !! إذ اعتبروا مورداً واحداً لمادة اللغة ، وبهذا الفهم صح أن يوصف ذلك بأنه « إطلاق القبيلة » ، لكن بفهم آخر فإن الدراسة لم تشمل مجموعة أخرى من القبائل - لظروف ستأتى - وذلك قد يفرض معنى آخر هو « تحديد القبيلة » وكلا الأمرين صحيح باعتبار معين ، غير أن الأحسن فى العنوان « إطلاق القبيلة » لأن النظرة من زاويته تخدم فهم القضية المطروحة للبحث .

ومنهج هذه الفقرة من الموضوع يتناول الآتى :

- ١ - عصر الاستشهاد ومدى القبول والرفض للنشاط اللغوى فيه .
- ٢ - القبائل العربية التى وثقوا لغتها أو انصرفوا عن الأخذ عنها .
- ٣ - تلمس أسس القبول والرفض فى كلا الأمرين .

أولاً : عصر الاستشهاد

من المشهور أن علماء اللغة الذين قاموا بالدراسة المنظمة لها فى القرن الثانى الهجرى وما تلاه قد توقفوا مرتين أمام مادة الدراسة ، كانت أولاهما حول منتصف القرن الثانى الهجرى ، فقبلوا كل ما كان قبل ذلك سواء أكان شعراً أم نثراً ، عن البدو أو عن الحضار ، فهذا العصر الطويل المدى الذى يمتد قرناً ونصف قرن فى الإسلام ، وربما امتد قروناً قبل ذلك فى الجاهلية اعتبرت المادة المروية منه كلها وسيلة صالحة للدراسة ، ومن الواضح أن معظم ما روى عن هذه الفترة الطويلة قد عاصره العلماء

فعلا ، أو نقل إليهم بالمشافهة والكتابة - كما سبق بيان ذلك فى الرواية - إذا أخذ فى الاعتبار أن أول من يعتقد به من الرواة العلماء هو أبو عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤) وحماة الرواية (ت ١٥٥) ثم توالى الدارسون والرواة من بعدهما ، فبالى نهاية حياتهما تقريباً اعتبر كل ما ورد من اللغة موثقاً سواء ما عاصراه وسمعاه أو ما ورد إليهما منقولاً عن زمن بعيد سابق .

ولم يقف الأمر فى تحديد الشخص الذى صادفته هذه الوقفة عند واحد بعينه وهذا طبيعى !! فإن العصور العلمية لا تتوقف توقفاً صارماً عند واحد بعينه أو عند سنة معينة حيث تتخذ حداً فاصلاً بين أمرين سابق ولاحق ، وإنما يكون لفترة التوقف هذه من المرونة والسعة ما يسمح بانقضاء عصر ووجود عصر آخر له من السمات والأحكام ما ليس للمنتهى السابق ، وبهذا الفهم لا يستغرب تعدد الأشخاص الذى رأى علماء اللغة أنهم آخر من يحتج بهم ، أو أنهم هم الذين يقفون على آخر حدود الفصاحة العامة وأول حدود اللحن .

* كان الأصمعى يقول : بشار خاتمة الشعراء ، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم ^(١) .

* قال ابن قتيبة : حدثنى عبد الرحمن عن الأصمعى أنه قال : ساقية الشعراء ابن ميادة وابن هرمة ورؤية وحكم الحضري ومكين العذري ، وقد رأيتهم أجمعين ^(٢) .

وواضح أن فترة الانتقال تشمل أشخاصاً كثيرين يطلق عليهم أحياناً أنهم « خاتمة الشعراء » أو « ساقية الشعراء » ومعظم هذه الأوصاف وارد عن الأصمعى بما له من بصيرة ورأى علمى يعتقد به .

وواضح كذلك أن المقصود بذلك هو التوثيق اللغوى ، إذ لا تحمل هذه الألفاظ على منظوقها من حيث « ختام الشعراء أو الطبع فى الشعر أو ساقية الشعراء » فإن هذا غير معقول !! وإنما ذلك بالنسبة للعصر العلمى الذى رأى العلماء الاحتجاج بما فيه من شعر ونثر . ولذلك تناول الدارسون الناطقين فيه بالتعاطف والمودة ووقفوا من نطقهم موقف التسامح ، واتخذوا منهم حكماً فى استنباط قواعدهم وحجة لتأييد آرائهم .

(١) الأغانى ج ٢ ص ٢٣ .

(٢) الشعر والشعراء ص ٢٧٩ .

فأهل هذه الفترة - قبل منتصف القرن الثاني - يقول عنهم العلماء : إنهم « حجة في العربية ، وشعرهم معجب ، وهم فصحاء ، ومقدمون » إلى غير ذلك من تلك الأحكام الموثقة التي يصادفها القارئ لأراء العلماء في موسوعات الشعراء وكتب اللغة.

فإذا ما تأخر الزمن من بعد ذلك حدث الفراق والتفريق بين البدو والحضر ويستمر هذا العرف معمولاً به بين العلماء حتى أواخر القرن الرابع الهجرى تقريباً ووزعت الفترة من منتصف القرن الثاني الهجرى إلى أواخر القرن الرابع بين التصويب والتخطئة « فالبادية صواب والحضر خطأ » وكل ما ورد عن البادية أو من البادية يقبل بحتج به ، أما أهل الحضر والقرويون فاعتبر كلامهم مما ينبغي الانصراف عنه وتركه ، ويشمل هذا التقسيم الجغرافى كل أنواع الكلام شعراً أو نثراً ، قصيداً أو رجزاً ، خطابة أو كتابة أو حديثاً عادياً .

ويبدو أن ذلك العرف العلمى كان لوجود الأعاجم من نبط وفرس وغيرهم وانتشارهم بين الحواضر وارتباط ذلك بتغير الوضع السياسى للدولة من عربية متعصبة - وهى الدولة الأموية - إلى عربية اتخذت من الأعاجم بطانة وحماية !! فزادت قيمتهم الاجتماعية والحربية والسياسية ، ولقوا فى ظل الدولة العباسية عموماً الاحترام والتقدير ، وحظوا بالرياسة والتقدم ، وترتب على ذلك فى اللغة - فى رأى علمائنا - الاندحار والفساد اللذان كان مظهرهما فى اللكنة واللحن ، وحينئذ لجأ العلماء للبادية يأخذون عن أهلها اللغة التى لازالت تحتفظ من وجهة نظرهم بالنقاء والصفاء ، وتحمل سمات الغرابة والوعورة والفصاحة .

وقد روى الجاحظ الشيء الكثير من مواقف اللكنة واللحن ومظاهرها فى الحضر - وهو من عاصروا تلك الفترة - فوصف النطق الذى سمعه وصفاً عملياً ، كما تكلم عن ذلك نظرياً فقال « وقد يتكلم المغلاق الذى نشأ فى سواد الكوفة بالعربية المعروفة ويكون لفظه متخيراً فائخراً ومعناه شريفاً كريماً ويعلم مع ذلك السامع من كلامه ومخارج حروفه أنه نبطى ، وكذلك إذا تكلم الخراسانى على هذه الصفة ، فإنك تعرف مع إعرابه وتخيره ألفاظه فى مخرج كلامه أنه خراسانى ، وكذلك إن كان من كتاب الأهواز » (١) .

وكما تتبع العلماء ذلك فى النثر وخطثوه تتبعوه أيضا فى الشعر ، فطعنوا فى الشعراء المحدثين ووصفهم باللحن ، وخطنهم إذا حادوا عما قعدوه من مادة اللغة التى اعتمدوا توثيقها ، وقد قال الآمدى فى ذلك « اللحن لا يكاد يعرى منه أحد من الشعراء المحدثين » (١) .

فبعد الطبقة الأولى من شعراء الدولة العباسية - وقد عاش معظم شعرائها فى الدولة الأموية ثم الدولة العباسية ، وعاصروا فترة الانتقال بين العصرين اللغويين - عموما الحكم باللحن على أخطاء الشعراء بعد ذلك فى الدولة العباسية ، وقد وصف بذلك من شعراء الطبقة الثانية أبو العتاهية (ت ٢١١) وأبو نواس (ت ١٩٨) والعباس بن الأحنف (ت ١٩٢) وانسحب هذا الحكم على الشعراء فى الطبقة الثالثة ، طبقة أبى تمام (ت ٢٢١) ودليل الجن (ت ٢٢٥) وغيرهم ، ثم طبقة ابن الرومى (ت ٢٨٣) والبحترى (ت ٢٨٤) وابن المعتز (ت ٢٩٦) وغيرهم ، وفى القرن الرابع المتنبى (ت ٣٥٤) وأبو فراس (ت ٣٦٧) ثم أبو العلاء المعرى (ت ٤٤٧) .

كل هؤلاء الشعراء - وأمثالهم كثيرون - مما لا يقارن بهم المتقدمون من حيث الفن والصناعة رفض اللغويون الأخذ عنهم تعميماً للرأى الذى اعتنقوه عن الاحتجاج والأخذ عن الحضر فى تلك الفترة .

هذا طبعاً بخلاف أعراب البادية وشعرائها - كما سبق - فهم موثقون لدى العلماء تؤخذ عنهم اللغة أبا كانت هذه اللغة ١١ ولو كانت لهجة رديئة أو ضعيفة ، فمثلاً شاعر مثل « عمارة بن عقيل » من طبقة ابن الرومى فى الدولة العباسية استخدم أحيانا لغات رديئة ، وكان أبو حاتم لا يثق بعربيته ، ومع ذلك أخذ النحاة عنه اللغة ، وقال عنه المبرد : ختمت النصيحة فى شعر المحدثين بعمارة بن عقيل ١١ وكان ذلك لأنه ممن يسكنون بادية الكوفة ، وينص ابن جنى على الفكرة كلها بصراحة فيقول « إن كلام أهل الحضر مضاهٍ لكلام فصحاء العرب فى حروفهم وتأليفهم ، إلا أنهم أدخلوا بأشياء من إعراب الكلام النصب » (٢) وابن جنى كان يتكلم عن النثر العادى الذى تقضى به حوائج الناس ، أما المستوى الرفيع من شعر وغيره فلا شك أنه

كان يلتزم ما افتقده ابن جنى من الإعراب وشكل أواخر الكلمات اللذين تركهما أهل الحضرة ، وعلى كل حال فقد فرق ابن جنى بين البدو والحضر بما يشمل الفترة السابقة التى سبقتها ثم ما عاصره بعد ذلك وسمعه من نطق البادية ، وهو نفسه الذى حكم بتوقف الأخذ عنها أيضا بقوله « لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آتسنا منه فصاحة فى كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ، وينال ويغض منه » (١) .

وبعد أواخر القرن الرابع تقريباً امتنع الأخذ عن كل من البدو والحضر وحكم على كل ما يجنى بعد ذلك بالرفض من حيث الاحتجاج .

* * *

تلك هى القضية بصورة عامة فيما يتعلق بعصر الاحتجاج ، ومن اللازم معرفة الأمور الثلاثة التالية :

أ - القدم والحداثة واختلاف مفهومهما لدى النحاة .

ب - لفظة « مولد » وإطلاقها على الشعراء .

ج - عبارة « ما يقوله بمنزلة ما يرويه » .

وبيان هذه الأفكار الثلاثة يهدف أساساً إلى معرفة الأساس الذى تحكم فى ترجيح نظرية علمائنا لتحديد العصر ، والتحكم بناء على ذلك فى مادة اللغة بين القبول والرفض .

أ - القدم والحداثة

هما من الأمر النسبية التى تخضع لطبيعة الحياة ومقتضى تطور الزمن بحسب كل عصر وأبناء الجيل الذى يعيشون فيه ونظرتهم لأبناء الجيل السابق عليهم ، فمن عاصر الإنسان فهو حديث وكل ما أنتجه فهو محدث ، ومن سبق العصر الذى يعيش فيه المرء فهو قديم وما أنتجه أبناء ذلك العصر يطلق عليه أنه قديم !!

هكذا الأمر ببساطة !! لكن الأمر العادى استحال بين يدى علماء اللغة إلى أمر آخر بسبب ما ترتب على هذه النظرة للقديم والحديث من قبول ورفض بتفضيل القديم

على الحديث ، واختلاف تحديد العصر الموثق بحسب نسبة العلماء للعصر الذى يعيشون فيه ، فأبو عمرو بن العلاء مثلاً - وهو أول العلماء الرواة وقد عاش حياته فى الإسلام - اعتبر القديم هو الشعر الجاهلى ، وأولاء بناء على ذلك الرعاية والتقدير ، أما الشعر الإسلامى فهو محدث بالنسبة له ، ولذلك لم ينل هذا الحظ نفسه الذى حظى به لديه الشعر الجاهلى ، ومن المشهور عن الأصمعى أنه قال عنه: جلست إليه ثمانى حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامى .

وقد طبق هذا المنهج نفسه العلماء الذين جاؤوا بعد ذلك ، فقد كان للأصمعى نظرة ماثلة لما عاصره وما سبقه ، وكذلك ابن الأعرابى وغيرهما من العلماء يفضلون ما سبقهم وقدم العهد به ، ولا يثقون بما عاصروه وسمعوه ، وأصبح الأمر كما يقول ابن رشيق « كل واحد منهم يذهب فى أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم ، وليس ذلك لشيء إلا لحاجتهم فى الشعر إلى الشاهد وقلة ثقتهم بما يأتى به المولدون ، ثم صارت لم حاجة ١١ » (١) .

ففكرة القدم والحداثة فكرة نسبية واستعملت على هذه الصفة عند علماء اللغة ، لكن ترتب عليها اضطراب تحديد عصر الاحتجاج واحتراز النظرة الموضوعية لمادة اللغة وهذا ما بيناه هنا وسيكون محل النظر فيما بعد ١١

ب - العربى والمولد

تتردد - فيما نحن بصدده - كلمات « عربى » وصفاً للشخص أو الكلام وكذلك « عرب » و « أعراب » وكلها تطلق على ما هو منسوب أصالة من الكلام والأشخاص للعرب ، ونرى مقابل ذلك هنا كلمة « مولد » للشخص أو الكلام ، ولجماعة ذلك « مولدون » .

وجاء فى القاموس « المولدة » المولودة بين العرب كالوليدة ، والمحدث من كل شيء ، ومن الشعراء لحدوئهم .

وفى أساس البلاغة : غلام مولد وجارية مولدة ولدت عند العرب ونشأت مع أولادهم ، وتأديت بآدابهم ، ومن المجاز : ولدوا حديثاً وكلاماً . استحدثوه . وكلام مولد : ليس من أصل لغتهم ، وشاعر مولد .

والذى يفهم من كل الكلام السابق أن :

المولد : يقصد به الشخص الذى ليس عربى النسب صراحة ، ومن الكلام ما كان مستحدثاً وليس من أصل لغتهم .

والتحقق من أصالة النسب العربى أمر متعذر حين تأخر الزمن قليلا واختلط العرب بغيرهم فى القرن الأول الهجرى وما بعده ، لذلك لم يملك العلماء غير مقياس العصر الذى رأى العلماء أن الكلام فيه صار مستحدثاً بعيداً عما سموه « أصل اللغة » تلك التى تكلمها العرب الخالص بما لها من سمات الأصالة والنقاوة والصفاء والقوة .

لكن : أى عصر ذاك الذى توصف لغته بالأصالة ؟ وما هو العصر الذى حاد الكلام فيه عن تلك الأصالة فهو مستحدث أو مولد ؟ - هذا ما اختلف فيه العلماء - كما اختلفوا فى مفهوم التقدم والحداثة - فأبو عمرو بن العلاء كان يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى همت أن أمر صبياننا بروايته - يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق - فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين ، وسئل عن المولدين فقال : ما كان من حسن فقد سبقوا إليه وما كان قبيح فهو من عندهم ، ليس النمط واحداً ، ترى قطعة ديباج وقطعة مسح وقطعة نطع ^(١) .

وواضح من ذلك أن أبا عمرو بن العلاء اعتبر من كانوا فى العصر الإسلامى وعصر بنى أمية مولدين وحكم على كلامهم بأنه مولد محدث ، وانصرف تبعاً لذلك عن الاحتجاج به .

غير أن المشهور بين الناس والعلماء الذى تأخر بهم الزمن عن أبى عمرو أن المولدين تبدأ قوافلهم مع بداية الدولة العباسية بطبقة « ابن هرمة وبشار بن برد ومروان ابن أبى حفصة » أما من قبل ذلك فيحتج بهم كما سبق ذلك ، ويطلق على هؤلاء أيضاً أنهم « المحدثون » .

والمهم هنا أن المولد والمحدث من الكلام فى مقابل التبرى والأصيل منه اضطربت
آراء العلماء فى تحديد عصره ، وفرق تبعاً لذلك بين مادة اللغة من حيث القبول والرفض
- تماماً كما كان الشأن فى القدم والحداثة .

ج - ما يقوله بمنزلة ما يرويه

أول من استخدم هذه العبارة الزمخشري (ت ٥٢٨) فى تفسيره «الكشاف»
عند حديثه عن قوله تعالى فى سورة البقرة { وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ } إذ قرأ يزيد بن
قطيب { وَإِذَا أَظْلَمَ } بالبناء للمفعول . مع أنه لا يبنى له ؛ إذ هو فعل لازم يقال
{ أَظْلَمَ اللَّيْلُ } لكن رأى الزمخشري أن الفعل (أَظْلَمَ) متعد رببنى للمجهول وأورد
قول أبى تمام :

هما أظلما حالى ثمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

وقال بعد ذلك « وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره فى اللغة ، فهو من
علماء العربية ، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه » ^(١) .

والزمخشري من علماء اللغة المتأخرين الذين عاشوا فى القرن السادس ، وحين
ذكر هذه الفكرة ملخصة فى هذه العبارة خالف بذلك ما كان عرفاً متوارثاً من قبل من
أنه لا يحتج بكلام المولدين ولا المحدثين علماء أو غير علماء ، رواة أو شعراء ، وكان
لهذه المخالفة أثرها فى تحريك الآراء حول هذه الفكرة بين مؤيد ومخالف ، وقد انحصرت
وجهتا النظر وفروعها حول ما إذا كان إتيان « الرواية » يستلزم إتيان « الدراية » !!
وترتب على ذلك الثقة بما يأتى عن صاحبها من أقوال فتجعل حجة على مسائل اللغة ،
أو أن إتيان « الرواية » لا يستلزم إتيان « الدراية » فكل منهما ملكة خاصة لها سماتها
المميزة ، إذ تعود الأولى للحفظ والإتيان ، بينما ترجع الثانية إلى معرفة أوضاع اللغة
العربية وطريقة الكلام وهى بذلك ملكة صناعية لا يعتد بها فى الاستشهاد ، فهى
عرضة للزلل !! بخلاف العرب المختص ، فإنهم أصحاب ملكة أصيلة وطبع نقى ، ولذا
صح الاستشهاد والاحتجاج بنطقهم ، فإتيان الرواية غير إتيان الدراية وهذا غير ذاك !!

كما يضاف لهذا الاتجاه الأخير أنه لو فتح هذا الباب لأدى ذلك إلى التوسع فيه والاستدلال بكلام كثير من العلماء المحدثين ممن تتوفر لهم « الدراية » - وكثير ما هم - مع أن الحجة فيما رووه لا فيما رأوه ، لذلك يجب إغلاق هذا الباب بالمرة !!

هذا ، وقد تعرض السيوطى لهذا الموضوع فى « الاقتراح » تعرضاً سريعاً مختصراً ، فنقل رأى الزمخشرى ، ثم سكت ، أما البغدادى فى « خزنة الأدب » فقد أورد هذا رأى نفسه ، وذكر أن ممن تابعوا الزمخشرى فيه « الرضى » فى « شرح الكافية » وأن من أيده فى ذلك « التفزازنى » بما لا يخرج عن المعنى المشروح فيما سبق ، ويبدو أن « البغدادى » نفسه يميل هو أيضاً إلى هذا رأى .

ومن الواضح أن تلك الآراء التى قيلت حول تأييد الفكرة أو معارضتها جاءت بعد فترة طويلة من الزمن قطعت فيها دراسة اللغة شوطاً كبيراً لا يستطيع إرجاعه ، والتزمت تلك الدراسة عدم الأخذ بكلام المحدثين ، وإذا وجد لهم ما يخالف القواعد الجاهزة لحنهم العلماء وحكموا عليهم بالخطأ ، فلم تستيقظ الفكرة التى أثارها الزمخشرى عن الاحتجاج بمن يؤثق به من الشعراء والعلماء إلا بعد هذا الوقت الطويل - شأنها شأن الاحتجاج بالحديث - ولذلك لم تخرج عن إطار « النقاش النظرى » ولم تؤثر فى العرف المتوارث السابق عليها ، فما الذى يعنيه الاستشهاد بعدة أبيات قليلة لأبى تمام أو المتنبى فى حديث عارض « للزمخشرى أو الرضى » مع ترك تلك الثروة الهائلة من مادة اللغة التى أنتجها الشعراء الذين انصرف عنهم علماء اللغة .

الحق أن تلك القضية نُوقِشت نظرياً فقط ، لكنها حُجِزت عن مجال التطبيق قبل أن تقال ويعد أن قيلت ، فوقفت وراء حائط « عصر الاستشهاد » سجيئة حتى اليوم .

* * *

وما سبق كله اتضح تحديد عصر الاستشهاد بصورة عامة ، وأن العلماء فى إطار هذا العصر لم يلتزموه بصورة واحدة دقيقة ، فاضطربت نظرتهم للقدم والأحدث ، وللأصيل والمولد ، فما الذى يفسر هذا كله ؟ الإجابة عن ذلك تحدد فى الوقت نفسه أساس القبول والرفض لمادة اللغة مسورة بعصر الاستشهاد .

إن الأساس الذى تحكم فى نظر علمائنا لعصر الاستشهاد هو (التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار) .

هذا المقياس هو السبب في ثقتهم عموماً بكل ما سمع أو روى قبل منتصف القرن الثاني الهجري أولاً ، وهو نفسه الذي جعل بعض علماء اللغة يفضل ما سبقه من العصور عن العصر الذي يعيش فيه ثانياً .

ولعلني لا أكون مخطئاً إذ أزعم أن هذه النظرة تحكمت في موقف العلماء من مادة اللغة دون نظر لهذه المادة نفسها ، إذ اعتبر كل ما هو قديم يحمل علامة الجودة ، أما الحديث المعاصر فمحكوم عليه بالتزيف والرفض والإنكار ، وإليك هذه الروايات الدالة :

* كان أبو عمرو بن العلاء يقول : لو أدرك الأخطل يوماً واحداً من الجاهلية ما فضلت عليه أحداً (١) .

* أنشد إسحاق الموصلي الأصمعي :

هل إلى نظرة إليك سبيل فيروى الصدى ، وشفى الغليل

إن ما قل منك يكثر عندي وكثير ممن تحب القليل

فقال الأصمعي : لمن تشدني ؟ فقال : لبعض الأعراب ، قال : والله هذا هو الديباج الخسرواني !! قال : فإنهما لليلتهما ، فقال : لا جرم ، والله إن أثر الصنعة باد عليهما (٢) .

* روى المزياني عن عبيد بن ناصح قال : سمعت ابن الأعرابي يقول : إنما أشعار هؤلاء المحدثين - مثل أبي نواس وغيره - مثل الريحان يشم يوماً ويذوى فيرمى به ، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيباً (٣) .

* قال أبو نواس : لو كان شعري كله يملأ الفم ، ما تقدمني أحد (٤) (يقصد : الغريب الفخم) .

هذه الروايات السابقة نماذج لوجهة نظر اللغويين ، وقد اخترتها لأبي عمرو والأصمعي وابن الأعرابي ، وهم معاً يمثلون فترة ازدهار الرواية في القرنين الثاني والثالث ورأيهم يعتد به أيضاً بين الدارسين ، وتدل آراؤهم بصورة عامة على أنهم

(١) الأغاني ج ٧ ص ١٧٤ .

(٢) الموازنة ج ١ ص ٢٣ .

(٣) الموشح ص ٢٤٦ .

(٤) الموشح ص ٢٦٤ .

جميعاً يفضلون ما تقدم به الزمن من شعر الشعراء ، كما تدل فى الوقت نفسه على الانصراف عن مادة الشعر إلى التفضيل بالعصر ، فهى جيدة أو رديئة لا بحسب ذاتها ، بل بحسب مقياس القدم والحداثة .

فالأخطل لو كان فى الجاهلية ما فضل عليه أبو عمرو أحداً .

والشعر - فى رأى الأصمعى - « ديباج خسروانى » إن نسب لبعض الأعراب ، وهو نفسه « باد عليه الصنعة » إن نسب لبعض المحدثين ، فأين الموضوعية فى ذلك !! وقد لخص ابن الأعرابى القضية كلها بصراحة تامة ما بعدها صراحة من تفضيل أشعار القدماء على أشعار المحدثين !!

وقد فهم أبو نواس ذلك عن اتجاه العلماء فى التفضيل المرتبط بالأعصار لا الأشعار فلم يشقه ذلك ولم يحزنه ، بل قال فى سخرية « لو كان شعرى كله يملأ الفم ما تقدمنى أحد » لكن شعره كله ليس بهذه الصفة - من الغرابة والفخامة - إذ يغنى به لعصره الحضارى ، فأرضى به ذلك العصر وإن حرم الرضى من علماء اللغة !!

وهذا المقياس كما تحكم فى فترة التوثيق العامة ، كان هو المراعى أيضاً فى الفترة الثانية بين القرنين الثانى والرابع حين رحل العلماء للبادية وتركوا الحضر ، إذ أن مفهومهم عن القديم الذى فضلوه - إن لم يجانبى التوفيق - أنه غريب وحشى يتحقق فيه الصحة والأصالة ، فلما انقضى الزمن الذى رأوا أنه يتحقق فيه ذلك راحوا يبحثون عما يحقق لهم السمات نفسها التى كلفوا بها فى القديم ، فالرحلة للبادية كانت فى الحقيقة رحلة لالتماس سمات القديم فى بيئة لازالت تحتفظ بتلك السمات !! وهى بيئة الأعراب .

أخيراً : يرد على الذهن تساؤل عن هذا الأساس السابق هو : أكان هذا الأساس نافعا لدراسة اللغة ومتفقا مع تطورها ؟ أو أنه أساس غير لغوى كان من نتائج العمل به تعطيل الدراسة عن متابعة تطور اللغة ؟ - توضيح ذلك فى الفصل الأخير من البحث إن شاء الله .

ثانيا : قبائل الاستشهاد

أول من ذكر القبائل التي يستشهد بها والتي امتنع العلماء عن الأخذ عنها هو « أبو نصر الفارابى » أحد علماء القرن الرابع الهجرى والمتوفى سنة ٣٩٨ إذ أورد ذلك فى بداية كتابه « الألفاظ والحروف »^(١) ونقله عنه من جاء بعده من العلماء كابى حيان والسيوطى الذى نقله كلامه مرتين : إحداهما فى كتابه « الاقتراح » والثانية فى كتابه « المزهر » مع اختلاف يسير بين ألفاظ النصين وذلك بفعل النسخ أو تصرف السيوطى فى النقل نفسه .

* يقول الفارابى : والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم قيس وقيم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغرب وفى الإعراب والتصرف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين .

ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من حُم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقيبط ، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إباد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون فى صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، لا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا بنقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم^(٢) .

هذا هو النص ، ومن الواضح أن الفارابى يتحدث فيه عن رحلات العلماء إلى قبائل الجزيرة العربية حين بدأ نشاط الرواية العلمية، ورأى العلماء أن الفساد قد فشا

(١) هذا الكتاب مفقود ، ولذا اعتمدت على نقل السيوطى للنص من الكتاب .

(٢) عن : الاقتراح ص ١٩ - وانظر : المزهر ج ١ ص ٢١١ .

فى لغة اخضر فرحلوا لالتماس اللغة السليمة النقية بين قبائل البادية وأعرابها ، وهو نفسه يشير لذلك فى النص بقوله عن سبب ترك « حاضرة الحجاز » « فإن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم » وبناء على ذلك فإن نص « الفارابى » السابق يقصد به فترة معينة من عصر الاستشهاد هى ما فرق فيها بين البادية والحضر ، أما ما نقل للعلماء من قبل فهو لا يقصده بنصه ، إذ كان التوثيق فيه عاما شاملا بلا تفريق ، على أنه ينبغي أن يعلم أن ما نقل عن هذه القبائل لم يكن كله مشافهة عنهم هم أنفسهم ، بل شمل أيضا مروياتهم عن سابقيهم ، وما كانوا قد دونوه واحتفظوا به عن أسلافهم ، فنقله الرواة عنهم .

وبهذا الفهم يصبح نص الفارابى شاملا لما كان فى البادية كلاماً ورواية وتدويناً عن معاصريهم أو سابقيهم ، فكانت تلك الرحلات إذن بهذا الفهم أغنى مصادر اللغة . وتزداد قيمة نص الفارابى السابق ، لأنه جاء فى وقت مناسب تماماً ، هو أوان « استرجاع » مادة اللغة وتقنينها نظرياً فكانت تلك اللغته الذكية من الفارابى لوضع قائمة القبائل التى أخذ عنها ، وقد عاصر الفارابى فترة التوقف هذه ، وشاهد نهاية البادية والأخذ عنها ثم الامتناع عن ذلك فوجه نظره إلى الفكرة المنبذة السابقة ، فدونها فى كتابه « الألفاظ والحروف » وأغلب الظن أنه لم يسبقه أحد لهذا الأمر ، كما أن الذين جاؤوا من بعده ردّدوا فكرته ولم يخالفوه أو يناقشوه فيها ، وذلك كأبى حيان والسيوطى .

والقبائل التى اتخذت لغاتها هدفاً للرواية والدراسة روعى فى اختيار موقعها الجغرافى أن تكون فى وسط الجزيرة بعيدة عن الأطراف ، لتكون بذلك بعيدة عن الاختلاط وما ترتب عليه من الفساد اللغوى الذى فروا منه فى الحواضر ، وهناك أمر يتعلق بما قاله الفارابى عن القبائل التى لم يؤخذ عنها ، إذ ساق كلامه بأسلوب الرفض المؤكد ، فقال « ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم » والإنسان يأخذ الشك فى هذا التوكيد ، إذ من ذا الذى يضمن أن الرواة فى رحلاتهم الطويلة لم يلتقوا بكثير من أعراب تلك القبائل التى كانت تسكن الأطراف وتجاور الأمم الأخرى ، أو تلك التى فرض عليها الاختلاط بحكم ظروفها الدينية أو التجارية كحاضرة الحجاز أو الطائف فى ذلك الوقت ؟! فالجاحظ مثلاً - وهو ممن صادفوا بداية نشاط الرحلات العلمية وهو صغير -

يقال إنه فى رحلته الأولى إلى قبائل وسط الجزيرة العربية فى « نجد » قد مر بـ « ديار بكر » ثم « البحرين » على الساحل ثم اتجه إلى « نجد » بعد ذلك ، والتقى فى تلك الرحلة الطويلة بأعراب من القبائل التى مر بها . فنقل عنهم كما واضح فى كتبه ، ومن نماذج ذلك ما نقله عن أعرابى اسمه « يزيد بن كثوة العنبرى » قابله فى « ديار بكر » أثناء رحلته ، وكذلك كان يفعل غيره من العلماء .

لذلك فإن هذا الجزم بعدم الأخذ عن تلك القبائل محل شك ، والأحسن حمله على أن ذلك كان هو الغالب على العلماء فى الرواية والدراسة وأنه كان العرف السائد بينهم ، لأن حمله على ظاهره القاطع بالرفض تماما فيه حرج كبير للعلماء أنفسهم !!
لكن ، ما هو سر هذا الاختيار والتفريق بين قبائل العرب فى الأخذ عنهم ؟! وما مدى توفيق العلماء فيما انتهجوه من جمع اللغة من القبائل المختارة ؟! - إن ذلك كله يعود إلى أمرين :

١ - البداوة لا التحضر .

٢ - عموم الأخذ عن القبائل لا تخصيص النموذج .

وكلاهما فى حاجة هنا إلى توضيح مختصر !!

إن دوافع تلك الرحلات المباركة كان البحث عن اللغة الأصيلة النقية ، ورأى العلماء أن من أهم صفاتها « الغرابة والوعورة » فى المعانى أو المفردات أو التراكيب ، وهذا ما يفسر اختيار قبائل وسط الجزيرة العربية لتكون هدف الرحل ومهوى أفئدة العلماء .

* يقول الثعالبي : فإن سلاسة اللفظ تتبع سلامة الطبع ، ودماثة الكلام بقدر دماثة الخلقة . وأنت تجد ذلك ظاهراً فى أهل عصرك وأبناء زمانك ، وترى الجافى الجلف منهم كز الألفاظ جهم الكلام وعز الخطاب ، حتى إنك ربما وجدت الغضاضة فى صوته وتغمته وفى حديثه ولهجته ، ومن شأن البداوة أن تظهر بعض ذلك ، ومن أجله قال النبى (ص) : « من بدا جفا » (١) .

أجل !! « من بدا جفا » وهذا الجفاء من البدو مظاهره اللغوية - كما قال الثعالبي - فى الألفاظ الكزة والكلام الجهم والخطاب الوعر ، وهذا ما عنى العلماء

أنفسهم للبحث عنه ، فهو الذى دفعهم للرحلة والاغتراب ومعاناة المشقة فى الكتابة والجولان فى البادية بصيدها وخشونة الحياة فيها .

وإذا كان البحث عن « البداوة فى اللغة » كان الدافع للرحلة واختيار القبائل لجمع لغتها ، فإن الأمر الثانى حدث أثناء جمع هذا المحصول الغنى وبعد جمعه ، إذ أن علماءنا - رحمهم الله - جعلوا المقام الأول للجمع والتحصيل عموماً ، ثم دراسة ما جمع وحصل عموماً أيضاً ، ومن الحق أنهم أخذوا فى اعتبارهم أن تلك القبائل تختلف بينها الظواهر اللغوية كثيراً ، ومن الحق أيضاً أنهم سجلوا - بأمانة - كثيراً من تلك الاختلافات منسوبة إلى قبائلها وربما منسوبة إلى الأعراب الذين نطقوها بأشخاصهم ، ولكن الفكرة التى أساءت إلى هذا الجهد العظيم - رواية ودراسة - هى ما عنون لها ابن جنى فى الخصائص بقوله « اختلاف اللغات وكلها حجة » وما ذكره عن ذلك من قوله « وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها »^(١) وإذا لم يكن لأحد أن يرد إحدى اللغتين بصاحبيتها ، فإنه كان ينبغي للعلماء ألا يخلطوا بين اللغة ورسلتها فى الرواية أو الدراسة ، لكنهم لم ينتبهوا لهذا التحرز المهم ، فخلطوا بين اللغات المتعددة وانعكس أثر ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة هذا المبدأ الخطير « اختلاف اللغات وكلها حجة » ويمكن التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب « ارتشاف الضرب من كلام العرب » لأبى حيان - وهو أحد المطولات التى عنت باللغات فى مسائل النحو - حيث تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه وكل منها يجد سنده من اللغات التى تتدافع وتختلط .

هذان الأساسان اللذان وجها الرواية والدراسة فيما يتعلق بـ « قبائل الاستشهاد » سيناقشان فيما بعد فى ضوء المنهج اللغوى الحديث فى الفصل الأخير.

شعراء عصر الاستشهاد بين القدم والتحضر

فى الفقرة السابقة مباشرة عن العصر والقبائل اتضح أن الأساس الذى راعاه اللغويون فيما يتعلق بالعصر هو « القدم » وبعد أن انتهى العصر الموثق كله وحل العلماء إلى قبائل وسط الجزيرة العربية يبحثون فيها عن « البداوة والأصالة » .

وهذه الفقرة التى نحن بصدد الحديث عنها تتعلق بكلا المجهودين السابقين لكن لم ينطبق عليهما الأسس نفسها التى كان من المنتظر أن تنطبق عليهما ، ذلك أن الشعراء فى الفترة الموثقة عموما لم يعاملوا معاملة واحدة ، إذ يلتقى المستقرى لتلك الفترة بشعراء قد عاشوا فيها ، وكان من المنتظر بناء على ذلك أن ينسحب عليهم الحكم العام بقبول شعرهم ودراسته ، لكن الذى حدث كان غير المتوقع إذ يصرح العلماء أنهم غير حجة ، فرفضوا شعرهم ولم يسمحوا له بدخول مجال الدراسة .

وقد تكررت هذه الظاهرة مع شعراء عديدين مما يسترعى النظر ويدعو للتأمل ، وكان منهم شعراء جاهليون وإسلاميون وأمويون بل إن ذلك قد تناول فى بعض الأحيان شعراء كان المُنظرون أن الاعتماد عليهم فى دراسة النحاة أمر فوق الشك والتهمة كالفرزدق وذى الرمة .

هذه الظاهرة المتعلقة بهؤلاء الشعراء الذين عاشوا فى عصر الاحتجاج العام فى حاجة إلى توضيحها فى خطوتين :

الأولى : حصر هؤلاء الشعراء وآراء العلماء فيهم .

الثانى : تلمس الأساس الذى بنى عليه العلماء آراءهم فيهم ، تلك التى فرقت بينهم وبين غيرهم - ممن عاصروهم من حيث الاحتجاج والاستشهاد .

وقد حاولت جهد ما أستطيع تتبع هذه الظاهرة ، فأحصيت من الشعراء أكثر من عشرة ، وها هم أولا مرتبين بحسب العصور مع آراء العلماء فيهم .

١ - عدى بن زيد (ت نحو ٣٥ ق هـ)

* عن أبي عمرو بن العلاء قال : كان عدى بن زيد فى الشعراء بمنزلة سهيل فى النجوم يعارضها ولا يجرى مجراها . قال : والعرب لا تروى شعره . لأن ألفاظه ليست بنجدية ، وكان نصرانياً من عباد الحيرة قد قرأ الكتب ^(١) .

* روى المزيانى عن محمد بن سلام قال : كان عدى بن زيد (العبادى) يسكن الحيرة ويركن الريف ، فلان لسانه وسهل نطقه ، فحمل عليه شئ كثير وتخليصه شديد !!

وعن المفضل قال : كانت الوفود تغد على الملوك بالحيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم ، فيدخلها فى شعره ^(٢) .

٢ - أبو دؤاد الإبادى (ت ...)

* عن الأصمعى قال : عدى بن زيد وأبو دؤاد الإبادى لا تروى العرب أشعارهما لأن ألفاظهما ليست بنجدية ^(٣) .

٣ - ابن أحرر الباهلى الكنانى (جاهلى) (ت ...)

* قال أبو عمرو بن العلاء : كان ابن أحرر فى أفصح بقعة من الأرض أهلاً «بذيل والتعاقع» يعنى مولده قبل أن ينزل الجزيرة ونواحيها - وأخذت العلماء عليه قوله :

لم تدر ما نسج اليرندج قبلها ودراس أعوص دارس متجدد
واليرندج : جلود سود ، فظن أنه شئ ينسج ^(٤) .

٤ - أمية بن أبى الصلت (ت ٥ هـ)

* قال ابن قتيبة : كان يحكى فى شعره قصص الأنبياء ، ويأتى بالفاظ كثيرة لا تعرفها العرب يأخذها من الكتب المتقدمة ويأحدث من أحاديث أهل الكتاب . وهذه أشياء منكرة !! وعلماؤنا لا يرون شعره حجة فى اللغة ^(٥) .

(١) الشعر والشعراء ص ١٨٢ .

(٢) راجع : الموشع ص ٧٣ .

(٣) الموشع ص ٧٣ .

(٤) الشعر والشعراء ص ٣١٨ .

(٥) راجع : الشعر والشعراء ص ٤٢٩ وما بعدها .

٥ - الخطيئة (ت نحو ٤٥ هـ)

* كان الأصمعي يعيب الخطيئة ويتعقبه ، فقبل له فى ذلك ، فقال : وجدت شعره كله جيداً فدلنى على أنه كان يصنعه ، وليس هكذا الشاعر المطبوع !! إنما الشاعر المطبوع الذى يرمى الكلام على عواهنه جيده على رديئه ^(١) .

٦ - ابن قيس الرقيات (ت نحو ٨٥ هـ)

* عن ابن الأعرابى يقول : سئل يونس عن قول ابن قيس الرقيات :

ما مر يوم إلا وعندهما لحم رجال أو يولغان دما

فقال يونس : يجوز (يولغان) ولا يجوز (يالغان) فقبل له : فقد قال ذلك ابن قيس الرقيات وهو حجازى فصيح . فقال : ليس بفصيح ولا ثقة ، شغل نفسه بالشرب بتكرير ^(٢) .

* أنشد فى ترك صرف ما ينصرف قول الشاعر :

لمصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيبها

فلم يصرف (مصعب) وزعم الأصمعي أن هذا لابن قيس الرقيات ، وقال : ليس بحجة !! لأن الحضرة أنشدت عليه لغته ، وقال : إنما ينشده الفصحاء :

لأنتم حين جد الأمر أكثرها وأطيبها ^(٣)

٧ - الفرزدق (ت ١١٠ هـ)

* قال الفرزدق :

هما ثقتا فى من فموهبا على النابح العانى أشد رجما

فجمع بين الميم والواو فى (فم) وقد أنكر هذا بعضهم ، وذكر أن الفرزدق قال هذا حين اختلاطه ، وأنه فى ذلك الحين ليس بحجة ^(٤) .

٨ - ذو الرمة (ت ١١٧ هـ)

* قال أبو حاتم : كان الأصمعي ينكر (زوجة) ويقول : إنما هى (زوج)

(١) الخصائص ج ٣ ص ٣٨٢ .

(٢) الأغاني ج ٤ ص ٤٦ .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ورقة ٣٩ .

(٤) راجع : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ورقة ٥٤ .

ويحتج بقول الله تعالى { أمسك عليك زوجك } قال فأنشدته قول ذي الرمة :

أذو زوجة في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاوي

فقال : ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين ^(١) .

٩ - الطرماح بن حكيم (... - ١٢٥ هـ)

* عن الأصمعي قال : ذكر الطرماح عند أبي عمرو بن العلاء ، فقال : رأيته بسواد الكوفة يكتب ألفاظ النبط ، فقلت : ما تصنع بهذه ؟! فقال : أعريها وأدخلها في شعري ^(٢) .

* وعن الأصمعي قال : قال رؤبة : كان الطرماح والكميت بصيران إلي فيسألاني عن الغريب فأخبرهما به ، فأراه بعد في أشعارهما ^(٣) .

١٠ - الكميت بن زيد الأسدي (ت ١٢٦ هـ)

* عن الأصمعي قال : ليس الكميت بن زيد بحجة ، لأن الكميت كان من أهل الكوفة فتعلم الغريب وروى الشعر ، وكان معلما فلا يكون مثل أهل البدو ومن لم يكن من أهل الحضرة ^(٤) .

* قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : أتجيز : إنك لتُبرق لي وتُرعد ! فقال : لا إنما هو تَبْرُق وتُرْعُد ، فقلت له : فقد قال الكميت :

أبرق وأرعد يابزيد فما وعيدك لي بضائر

فقال : هذا جرمقاني من أهل الموصل ولا آخذ بلفظه ^(٥) .

١١ - القحيف العامري العقيلي (ت ١٣٠ هـ)

* قال أبو حاتم : سألت الأصمعي عن القحيف العامري الذي يقول في النشاش قال : ليس بفصيح ولا حجة ^(٦) .

(١) الخصائص ج ٣ ص ٢٩٥ .

(٢) الموشح ص ٢٠٩ .

(٣) الأغاني ج ١٠ ص ١٤٩ .

(٤) الموشح ص ١٩١ - ١٩٢ .

(٥) الخصائص ج ٣ ص ٢٩٣ .

(٦) الموشح ص ٢٢٠ .

ذلك ما صادف استقرائى لمصادر الشعر وكتب اللغة عن الشعراء فى عصر الاحتجاج وآراء العلماء عن رفض شعرهم ، ويتضح من مجموع هذه الروايات المتناثرة أنها كلها تدور حول فكرة واحدة عن « أسباب مظاهر الفساد اللغوى فى الحضر » .

ويمكن تجميع ذلك فى الأمور الآتية :

أ - استخدام ما لا يعرفه العرب من الألفاظ والعبارات سواء أكان فى ذلك مجهول بالنسبة أصلاً أم مأخوذاً من الكتب السماوية التى اطلع عليها بعض الشعراء أو مسموعاً من الوفود الأجنبية التى خالطها بعض الشعراء فى الحضر أو من أبناء الأمم الأخرى الذين التقوا بهم فيها ، كما اتضح ذلك فى عدى بن زيد وأميرة بن أبى الصلت والطرماح الذى كان يأخذ ألفاظ النبط ويستخدمها فى شعره .

ب - ليونة اللسان وضعف اللغة التى يستعملها الشاعر وذلك بسبب اختلاطه بأهل الحضر وطول البقاء فيه ، إذ يفقد بذلك الصلابة والقوة فى استخدام اللغة فيبعد عن الفصاحة والأصالة التى تؤهله للاحتجاج به ، فعدى بن زيد كان يسكن الحيرة ، ويراكن الريف ، وابن أحمر نزل الجزيرة ونواحيها ، والغزدق غير حجة وقت اختلاطه بالحضر ، وابن قيس الرقيات شغل نفسه بالشرب بتكرير والحضرية أفسدت عليه لغته ، والكميت جرمقانى من أهل الموصل ، وذو الرمة طالما أكل المالح والبقيل فى حوانيت البقالين ، وكل هذه التعبيرات تصوير حى للحياة فى الحضر .

فاعمل البيئة هنا واضح تماماً ، وقد انعكس على الشعراء ضعفاً وليونة ، وعلى آراء العلماء فيهم شكاً وتخطئة ورفضاً .

ج - استخدام الغريب فى الشعر ، ويبدو هذا منافياً لما تطلبه العلماء عادة فى اللغة لأنهم - كما تقدم ذلك - بحثوا عن الغريب وتلمسوه ، وكان فى نظرهم من مسوغات الرغبة فى المادة اللغوية رواية ودراسة ، لكن « الغريب » الذى رفضوه فيما نحن بصددده هو الغريب الذى يكتسبه الشاعر فى الحضر فيستخدمه فى غير موضعه ، لأنه بالنسبة للشاعر الحضرى استخدام مكتسب يدل على الخلط والادعاء ، وبذلك نفهم ما روى عن رؤية من قوله : إن الكميت والطرماح كانا بسألانه عن الغريب ، فيخبرهما به ، فيدخلانه فى أشعارهما دون معرفة بوجه استعماله ، وبذلك كان من مظاهر الضعف فى شعراء الحضر لدى العلماء .

د - الصنعة فى الشعر ، فإن الشاعر الحضرى يستكره اللغة وينقحها فتأتى كلها جيدة ، وهو بذلك يفتقد البدهة التى تدل على الفطرة اللغوية المتدفقة ، فالصنعة تحضر والطبع بدواة ، والتكلف مظهره الجودة الكاملة ، والفطرة يكون منها الجيد والردى . والصنعة والتكلف معيبان ، والطبع والفطرة مطلوبان ، وهذا هو سر ما كان من سلوك الأصمعى تجاه شعر الخطيئة ، إذ كان يعيبه ويتعقبه لأنه حاد - فى رأيه - عن بداهة الطبع إلى تكلف الصنعة .

تلك هى الأمور الأربعة التى تستنبط من حديثهم عن الشعراء ، وبذلك يمكن أن نحدد مقياس رفض العلماء لهم بأنه (الحضارة الاجتماعية واللغوية للشعراء) .

هذا هو الأساس !! وأمامه تقف علامات استفهام منها : هل التزم ذلك المعنى بدقة فى تطبيقه على شعراء عصر الاحتجاج جميعاً ، أو أنه كان معنى اجتهادياً طبق على بعض الشعراء دون بعض ، كما طبق على الشاعر الواحد فى وقت دون آخر !!

وهل يمكن أن ينضبط هذا الأساس فى تطبيقه على الشعراء فى ظل مجتمع الجاهلية والإسلام حتى منتصف القرن الثانى مع كثرة الاختلاط ودراعيه من الحرب والدولة ورحلات الشعراء ، ومع ما نعلمه - حتى فى الجاهلية - من أن كثيراً من الشعراء قد أموا الحضرم للثجارة أو التكسب كما هو مشهور عن النابغة الذبياني والأعشى وعمرو بن كلثوم وغيرهم !!

وأمر آخر هو : ألا يؤدى مثل هذا المقياس النضفاض مع مجاورته للقدم فى العصر الموثق إلى غموض المقاييس واضطرابها بتعدددها ، إذ اعتبر « القدم » عاملاً مرجحاً وهو فى الوقت نفسه عامل مرفوض بسبب التحضر !!

وبعبارة قصيرة لنا أن نزع من الآن :

أن هذا الأساس يفتقد الدقة فى التطبيق سواء فيما يتعلق بالدارسين أو الشعراء ويؤدى إلى غموض المقاييس واضطرابها فى العصر الواحد !!

وسيتضح ذلك فى الفصل الأخير إن شاء الله .

التفريق في الاستشهاد بين كلام العرب وكلام الموالي

الاختلاط بين العرب والأجانب مظهر اجتماعي اقتضته معايشة العرب الأجناس من أمم أخرى غير عربية بحكم النشاط الاجتماعي نفسه ومظاهره المتعددة في التجارة أو الحرب أو الخدمة أو الهجرة أو الجوار ، وقد أطلق العرب على كل من كان من هؤلاء الأجانب أنه « مولى » ويعدد صاحب القاموس معانيها فيقول : « المولى : المالك والعبد والمعق والصاحب والقريب والجار والحليف والابن والعم والنزيل والشريك وابن الأخت والولى والرب والناصر والمنعم عليه والمحِب والتابع والصهر » وواضح من ذلك أن هذا اللفظ يطلق على علاقات السيادة والحماية والمودة والقربة ، وكل هذه المعاني كانت تتحقق بين العرب والأجانب الذين عايشوهم فملكوهم أو استخدموهم ونسبوهم إليهم فحموهم وقربوهم .

كما يطلق على الأجنبي عن العرب أنه « أعجمى » أو « عجمى » ولذلك يقول صاحب القاموس أيضا : « والعجم بالضم وبالتحريك خلاف العرب والأعجم من لا ينصح كالأعجمى ، والعجمى من جنسه العجم وإن أنصح ، جمعه « عجم » وواضح من ذلك أيضا الدلالة على الجنس غير العربى ، وإن أخذ مع ذلك أيضا اعتبار آخر فيما يختص باللغة ، فهو لا ينصح بالمرّة أو ينصح فى نطق العربية ، ولكنه مع ذلك يطلق عليه أنه من « العجم » مادامت لفته الأصلية غير العربية ، إذ أن استخدامه اللغة العربية استخدام صناعى لا فطرة فبه ولا سليقة كما هو شأن العرب الأقحاح .

وقد كان لذلك المفهوم اللغوى أثره فى نظرة اللغويين لهؤلاء الموالي أو العجم مع تطور فى تلك النظرة من الانصراف عن ذلك أولا إلى التنبيه له ، ثم التشدد والرفض وذلك خلال النشاط اللغوى الدراسى فى بدايته ثم ازدهاره ، وهذا الجانب اللغوى هو هدف البحث فى هذه الفقرة التى نحن بصدد ها ، وخطه تكون بتوضيح الأمور الآتية :

- ١ - وجود الموالي بين العرب وتطور ذلك اجتماعيا ودينيا وسياسيا .
 - ٢ - أثر هذا التطور فى نظرة علماء اللغة لكلا الفريقين .
 - ٣ - تلمس أساس نظرة العلماء لكلا الفريقين من حيث القبول والرفض .
- ينبغى أولا الفصل بين ما نحن بصدد ها من الحديث عن « الموالي » الذين ينتسبون إلى أجناس غير عربية ظهر انطباعها عليهم فى اللغة بصفة خاصة وهؤلاء

الذين انتسبوا إلى بعض الأديان التي كانت سائدة في الجزيرة مخالفين بذلك ما كان يعتنقه عامة العرب من عبادة الأوثان . فقد كان منهم عرب خلص يجيدون العربية إجابة أهلها .

فعامل العقيدة لا يدخل هنا في تحديد « الموالي والعرب » وإنما الذي يدخل في ذلك أمران خاصان هما « العنصر واللغة » .

وفي تتبع الإجمالى لهذه الفكرة يتصور - بغير عناء كبير - أن معظم هؤلاء الموالي في الجاهلية كانوا من الأمم المحيطة بالعرب في جاهليتهم . من الفرس والرومان والحبشة وبقايا الأنباط إن صح أن مملكتهم لم تكن عربية .

فقد كانت الصلة بين الفرس والعرب موجودة في الجاهلية بعوامل التجارة والوفادة والحروب المستمرة بين القبائل وبين دولة الفرس المجاورة مما اضطر الفرس بسببها إلى تأسيس مملكة « الحيرة » العربية . لتقيهم هجمات القبائل من وسط الجزيرة وشمالها ، وقد ظلت هذه المملكة موجودة حتى انتهت على يد العرب في أثناء الفتح ، كذلك وجدت هذه الصلة بصورة أوضح في اليمن ، إذ دخل الفرس إليها بدعوة « سيف بن ذى يزن » فطردوا منها الأحباش واستعمروها قروناً حتى طردهم العرب منها أيضاً بعد أن جاء الإسلام ، وهذه العوامل نفسها قامت بالصلة بين العرب والأحباش بحكم التجارة والغزو والجوار والهجرات ، ولأمر ما قصد المسلمون الحبشة في هجرتهم الأولى حين اضطدهم المشركون .

أما الرومان فكانوا مجاورين العرب في الشام ، وقد أسقطوا أولاً مملكة « الأنباط » التي قامت في الشمال الغربي من جزيرة العرب ، وكانت ممراً للتجارة بين العرب والرومان ، وقد سطوا أيضاً على مملكة « تدمر » التي أخضعها الرومان أيضاً لحكمهم ، وظلت تحت نيرهم حتى طردهم العرب أيضاً منها - وقد عمل الرومان أيضاً على اصطناع مملكة لهم في شمال الجزيرة هي « مملكة غسان » فاتخذوها - كما صنع الفرس - وسيلة لحمايتهم من غارات عرب الجزيرة وهجمات القبائل .

غير أن كل ذلك لم يشكل خطراً ينبغى التنبيه له سواء فيما يتعلق بأنساب العرب أو لغتهم ، ونظر العرب إلى هؤلاء الموالي على أنهم أتباع وخدم ورقيق فليس لهم من القوة ما يهددون به مقومات العريى في نسبه ولغته .

ومجيء الإسلام دخل عامل جديد مهم لزيادة الاختلاط وقوته هو « الروح

الإنسانية المتسامحة ، التى سوت بين العرب وغيرهم أمام الله ، وكذلك الأمر فيما يختص بشئون الحياة مادام الجميع ينتسبون إلى دين واحد يعيشون فى ظل مجتمعهم { إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ } و (ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى) و (واسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبة) وقد كانت هذه الروح الراقية دافعاً لكثير من الموالى والعجم على اعتناق الإسلام فى عهد الرسول ومن جاء بعده من الخلفاء خصوصاً مع موجات الفتح العربى التى صاحبها هجرة العرب عن جزيرتهم ودخول كثير من الموالى إلى تلك الجزيرة ، ولعل أدل شئ على ذلك أن الذين دبروا مؤامره اغتيال « عمر » ونفذوها كانوا من الموالى .

ثم قامت الدولة العباسية على قوة الفرس وبعضيتهم ، فكان ذلك عهداً جديداً للموالى تمكنوا به فى الدولة العربية ، وأصبح منهم الجنند والحاشية والحجاب والولاة ، فأظهروا ما أخفوه طويلاً ، وأصبح الصراع مافراً بينهم وبين العرب ، ولم يكن تمكنهم فى أمور الملك ومظاهر المجتمع فقط !! بل زاملوا العرب فى إنتاج اللغة والتفكير العلمى ، ولعل منهم أسماء كثيرة فى دنيا الشعر ومجالات المعرفة بكافة أنواعها .

وأول بداية حقيقية لدراسة اللغة - كما هو مشهور - جاءت على يد أبى الأسود الدؤلى بأمر « على بن أبى طالب » أو « زياد بن أبيه » فى حوالى منتصف القرن الأول الهجرى ، وذلك فى فترة الإحساس بالخطر على اللغة ، حيث زاد الأجانب زيادة ملموسة بدخولهم الإسلام وما كفله لهم من حقوق وحسن معاملة ، وهم أعاجم لم ينشأوا على العرف العربى ، فكان من المتوقع أن يحرقوا ويبدلوا فى نطق الأصوات المألوفة وأن يشوهوا نطق الحروف فى الكلمات وهو ما أطلق عليه بعد اسم « اللكنة » ثم هم مع ذلك يخلطون فى طرق الأداء للتركيب اللغوية ، ولا يلتزمون فيها الترتيب العربى المألوف أو الشكل المتعارف عليه فيها وهذا ما أطلق عليه بعد اسم « اللحن » .

ذلك أمر عادى متوقع يحدث للأجانب فى كل عصر وفى كل جيل حين يستعمل المرء لغة غير لغته ، فلا يلتزم حينئذ طرائقها فى الأداء تأثراً بما اكتسبه من عادات نطقية سابقة فى الأصوات أو الحروف أو الألفاظ أو طريقة التركيب والشكل .

وهذا ما يفسر - دون عناء - تلك الروايات الكثيرة عن نشأة دراسة النحو فى كتب الطبقات وعمن تنسب له هذه النشأة ، حيث تختلف هذه الروايات وتتعدد فى تحديد أول من بدأ هذه الدراسة وأول من أمره بذلك والموقف اللغوى المعين الذى بسببه

بدأ ذلك النشاط ، فلتكن هذه الروايات صحيحة أو غير صحيحة ، فإنها تدل - كما وردت - على شيء مهم جداً هو أن الإحساس بالخطر من الموالى قد دعا إلى التنبه إلى عمل مفيد لحماية اللغة في العصر الذي شكل فيه الموالى إحساساً بالخطر على عرف اللغة المستعمل لدى العرب .

* مر الشعبي بناس من الموالى يتذكرون النحو ، فقال لهم : لئن أصلحتوه إنكم لأول من أفسده (١١) .

كانت نظرة العلماء للموالى في القرن الأول وبداية الثاني متفقة تماماً مع الإحساس بالخطر على اللغة منهم وأن دفع ذلك يكون بتعليمهم اللغة ، وكذلك تعليم الناشئة العربية التي ساكنوها في المنازل ثم عايشوها في الحياة ، وأغلب الظن أن هذه النظرة لم تتعد ما قدر لها من ظروف ، وأنه لا غرابة أن تكون الجهود في ذلك الوقت جزئيات لمحاولات العلماء في البداية ، كما تورد كتب الطبقات في ذلك أن بعضهم وضع باب الناعل والمفعول أو باب التعجب أو باب إن وأخواتها ، فهي روايات دالة بحكم الفهم السابق ولا غرابة في تعددها وتنوعها .

أما نظرة علماء اللغة للعرب والموالى فتبدو أهميتها في فترة الخطر الحقيقي على اللغة من الموالى ، وكانت فترة البداية قد مرت ، وتأهب العلماء لدراسة عميقة جادة ، وصادف ذلك ما احتله الموالى من مكانة ممتازة في الدولة وفي المجتمع وحدث ذلك حوالي منتصف القرن الثاني الهجري .

نحن إذن أمام أمرين يميزان العربي عن غيره هما « العنصر واللغة » وقد رأى علماء اللغة في قضية الاستشهاد التلازم بينهما ، فاللغة ملك العربي الأصيل وهو منزّه عن الخطأ فيها إذ هي له سليفة وقطرة ، وهو بذلك كله لا ينتظر منه غير إتقانها الذي ترتب عليه - من وجهة نظرهم - الثقة والقبول ، أما إذا كان متكلم العربية أجنبياً صرفاً أو مولداً مدخول النسب فإن الأمر يختلف بالنسبة له وإن كان متمكناً من نطق اللغة أكثر من يعيش في البادية من الأعراب !! وإن كان شاعراً عبقرياً بغنى شعره للناس الذين يتناقلونه في طرب وإعجاب .

وفي بداية العصر العباسي الأول - ومع امتداده - أصبحت مواطن الخضر في العراق والشام ومدن الجزيرة وقراها ومواطن الخصب فيها توج بهؤلاء الأجانب بحكم (١) البيان والتبيين ج ٢ ص ٦٩ .

عوامل اجتماعية لا قبل لأحد بدفعها أو الفرار منها ، وبقوة الوضع السياسى الذى اكتسبه من معاونة الدولة ثم تغلغلهم فى مرافقها وأخيرا تحكمهم فيها .

إذا وضعت الفكرتان السابقتان متجاورتين معاً لم يكن غربياً ذلك الصراع الخاد الذى حدث بين العرب والموالى فى السر أو العلن سواء فيما يتعلق بالسياسة أو العلم أو الشعر أو اللغة .

لم يكن غربياً إذن أن يشمل ذلك أيضاً دراسة اللغة والمتكلمين بها ، إذ اعتبر العلماء العنصر العربى - بصورة عامة - هو أساس النصاحة ، وهذا ما يؤهله للاحتجاج بشعره ، وهذا يفسر جانباً مهماً من ترك العلماء الحضر ورحلاتهم إلى وسط الجزيرة يبحثون عن العرب الأصلاء ولغتهم النقية .

لكن الذى يثير الغواية فى هذا الموضوع أن كثيراً من قاموا بهذا الأمر من العلماء كانوا من غير العرب الخالص ، فإذا كان أبو عمرو بن العلاء والخليل والأصمعى وأبو زيد عربياً فإن سيبويه وأبا عبيدة وابن الأعرابى وغيرهم من عباقرة الرواية والدراسة لم يكونوا كذلك ، ومع ذلك كان الاتجاه لدى الجميع واحداً وموذاً رفض الحضريين الذين غلب فيهم الموالى والثقة بالأعراب خالصى النسب ، ولعل الذى يفسر ذلك هو الفرق بين موقف الدارس العالم والمتكلم موضع الدراسة ، فإن الدارسين أصحاب آراء والمتكلمون أهل ممارسة ، وآراء العلماء يمكن أن تناقش ويستدرك عليها ، وكلام الأخيرين يستقرأ ويحلل ويستنبط منه الآراء ، وليس فى الآراء خطر عظيم ينبغى التحرز منه ومنعه ، أما الكلام المستقرأ فهو ممكن الخطر والزلل ولذلك وجب التحرز فيه ومنع غير الموثق منه . لذلك جرى العرف العلمى بين العلماء المتزاملين فى الدراسة على توجيه نظرهم إلى التفريق بين الحضريين والأعراب ، فتركوا الأولين ورحلوا إلى الآخرين لوجود الإحساس العام بالربط بين العنصر واللغة ، بل والتصريح بذلك أحياناً .

* قال الجاحظ : إن المولد لا يؤمن عليه الخطأ ، إذ كان دخيلاً فى ذلك الأمر . وليس كالأعرابى الذى إذا يحكى الموجود الظاهر له الذى عليه نشأ ويعرفته غذى - فالعلماء الذين اتسعروا فى علم العرب حتى صاروا إذا أخبروا عنهم بخبر كانوا كالشقات فيما بيننا وبينهم هم الذين نقلوا إلينا ، وسواء علينا جعلوه كلاماً وحديثاً منشوراً أو جعلوه رجزاً وقصيداً موزوناً ، ومتى أخبرنى بعض هؤلاء بخبر لم أستظهر عليه بمسألة - سؤال - الأعراب ، ولكنه إن تكلم وتحدث فأنكرت فى كلامه بعض الإعراب ، لم

أجعل ذلك قدوة حتى أوقفه عليه ، لأنه ممن لا يؤمن عليه اللحن الحفى قبل التفكير^(١) .
وقد ترتب على هذا الاتجاه العام عند علماء اللغة فى قضية «الموالى والعرب»
تعقب الشعراء المحدثين بالتخطئة واللوم استناداً إلى تعلات غير مقنعة لغوياً . كما
ورد عن أبى عمرو بن العلاء - أو غيره - من القول فى أبى نواس « لولا ما أخذ فيه
أبو نواس من الإرفاث ، لاحتجبنا بشعره »^(٢) .

فما شأن الإرفاث وصحة اللغة !! لقد كان امرؤ القيس أيضاً يتصف شعره
بالإرفاث وقد نال الخطوة لدى النحاة ، فكيف كان ذلك !! إنه - فى رأى النحاة -
فرق بين إرفاث وإرفاث من حيث الزمن والعنصر !! فهو من امرئ القيس إرفاث عربى
جاهلى ومن أبى نواس إرفاث أعجمى محدث ، وهذه هى القضية !!

والخلاصة أن الأساس الذى وجه نظرة العلماء فيما يتعلق بموضوع «الموالى
والعرب» من حيث الاستشهاد هو «الربط بين اللغة والعنصر من حيث القبول
والرفض» .

والتعليق الأخير على ذلك هو : أترتبط اللغة حقاً بالعنصر كما رأى علماؤنا -
رحمهم الله - أو أنها تعتمد على شئ آخر هو الاكتساب والعرف ، وهكذا ينبغي
النظر إليها !! مناقشة ذلك فى الفصل الأخير من هذا البحث .

(١) الحيوان ج ٤ ص ١٨٣ .

(٢) نقد النثر ص ٨١ .

استقراء الشواهد كما تم فى دراسة النحاة

كل الظواهر التى تدخل فى طوق الإنسان تخضع للاستقراء الذى قوامه تصفح الجزئيات وملاحظتها ثم تعييدها ، سواء من تلك الظواهر ما يدخل تحت التجربة المحسوسة أو ما يتعلق بالنظر الذى يلاحظ نشاطها ويصفه .

وقد واجه علماءنا الأقدمون الاستقراء عملياً فى اللغة منذ بداية الدراسة النحوية حتى نمت ونضجت ، ومثل ذلك تقريباً عصر الاستشهاد الذى امتد إلى أواخر القرن الرابع الهجرى ، إذ تحقق فى ذلك العصر الأسس الضرورية لقيام الاستقراء من جمع مادة اللغة وملاحظتها وتصنيفها والوصول من ذلك للنتائج ، وبعد ذلك فقد الركن الهام لتحقيق الاستقراء وهو جفاف مادة الدراسة ، فالتفت الدارسون إلى الوراثة يبحثون النتائج التى توصلوا إليها من قبل والتى أطلقوا عليها اسم « القواعد » وانحصرت الجهود فى التشقيق والتفريع وتصارع الآراء حولها ، مما انزلق بدراسة النحو إلى التعقد والتضخم .

وهذه الفقرة التى نحن بصددنا تتعلق بالفترة التى تحقق فيها للاستقراء أركانه الضرورية - وهى فترة الاستشهاد ومتابعة مادة اللغة بالدراسة - أما بعد ذلك فلا شأن لهذه الفقرة به ، لأنه ليس ثمة استقراء بل دروان حول نتائج سبق التوصل إليها حين كان الاستقراء ، وتقويم هذا يدخل فى إطار نظرتهم للاستقراء بعد توقف الاستشهاد فقط كما سيأتى .

وينبغى لاستيفاء هذه الفقرة أن نبين الأمور التالية :

- ١ - التحديد النظرى لمعنى الاستقراء فى العلوم عامة وفى اللغة خاصة .
- ٢ - المظهر الحقيقى له فى دراسات النحاة وفى كتب مسائل النحو .
- ٣ - بيان قيمة استقراء النحاة للغة من حيث صحة المنهج وسلامة النظرة .

* * *

يرى علماء المنطق ومناهج البحث فى العلوم أن الاستقراء على نوعين : أولهما : الاستقراء التام وهو أن يستدل بجميع الجزئيات ويحكم على الكل ويسمى هذا الاستقراء « استقراءً مقسماً » لأنه يعتمد على حصر جميع الجزئيات

بطريقة التقسيم ، كما يسمى أيضا « استقراء شكلياً » لأنه يقرب من القياس فى الاستدلال الصورى وطريقته ، وهو استقراء قليل الاستخدام فى العلوم ، لأنه يتطلب معرفة بكل الجزئيات وملاحظة الصفات التى توجد مشتركة بينها جميعاً ثم تعميم الحكم بعد ذلك - وهذا أمر شاق ولا يكاد يتحقق !!

ثانيهما : الاستقراء الناقص ، ويطلق عليه أيضا أنه « الاستقراء القائم على التعميم » ويوصف بأنه « مجموعة من الأساليب والطرق العملية والعقلية التى يستخدمها الباحث فى الانتقال من عدد محدد من الحالات الخاصة إلى قانون أو قضية عامة يمكن التحقيق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التى تشترك مع الأولى فى خواصها وصفاتها النوعية » ^(١) وهذا الأسلوب فى البحث هو الذى يستخدم فى العلوم التجريبية والإنسانية ، بل إنه هو وسيلة الإنسان الفطرية للوصول إلى الأحكام السريعة فيما يقابله من شئون حياته العادية والنتائج التى يتوصل إليها عن طريق « الاستقراء الفطرى » نتائج عادية تحتل الخطأ والشك . ومن غير المعقول أن يتحدث المرء عن معرفة النحاة فى فترة البداية عن استقراء تام أو ناقص ، وإنما المعقول أن يتحدث المرء عن ممارسة نوع من الاستقراء هدتهم إليه الفطرة للوصول إلى نتائج علمية سريعة من تتبع اللغة وتصنف جزئياتها .

أما فى القرن الثانى حيث نمت الدراسة النحوية ونضجت فإن الأمر قد اختلف بغير شك عما كان عليه من قبل نتيجة تغير الظروف العلمية وإفادة اللاحقين من سبقوهم فيها ، خصوصاً مع نشاط حركة الترجمة التى أخذت تتسع وتنتشر ، واهتم العلماء عامة من المترجمات بمنطق أرسطو دراسة وإفادة ، ومن مباحثه « الاستقراء التام أو الشكلى » المكون من مقدمات لحصر جميع أنواع جنس معين أو جميع أفراد نوع معين لمعرفة الصفة أو الصفات المشتركة بينها ، ولعل علماء اللغة قد اطلعوا على هذه الفكرة وأفادوا منها فى كيفية دراسة اللغة كما أفادوا من غيرها وأعانهم المنهج العلمى النسبى فى العصر كله على ممارسة الاستقراء فى اللغة للوصول إلى القواعد التى كان قمتها « كتاب سيبويه » وما تابعه من المؤلفات فى دراسة النحو ومسائله ، ومع ذلك لا يكاد الإنسان يعثر فى فترة رواية اللغة ونشاط النحاة فى دراستها على نص مباشر

يتحدث نظرياً عن طريقة استقراء اللغة ، وهذا طبعى !! فقد وجهوا جهدهم إلى مطالعة النصوص والحصول على النتائج منها فجهدهم فى الاستقراء لم يعتمد على النظر بل على العمل .

أما النظر فى كيفية دراسة اللغة فقد جاء متأخراً عن ذلك فى آراء المتأخرين وكتب أصول النحو ، ولم يرد حديثهم عنه تحت اسم « الاستقراء » بل ورد فى الحديث عن « القياس » وما يعتمد عليه من نقل اللغة عن العرب ، ويدل على ذلك الروايات التالية :

* قال أبو حيان : قال سيبويه : سألت الخليل عن قوله (كيف تصنع أصنع) قال : مستكرهة وليس من حروف الجزاء ، ومخرجها عن الجزاء ، لأن معناه : على أى حال تكن أكن .

والصحيح أن الجزم بها لا يجوز ، لأنه إحداث لغة ولا يجوز إحداث اللغات ، وقد بينا ارتفاع الفعل بعدها فى قوله (ينفق كيف يشاء) فلا يجوز الجزم إلا بسماع ، وينبغى أيضاً ألا يجوز المجازاة من حيث المعنى إلا أن يثبت ذلك من لسان العرب كثيراً بحيث تصير قانوناً كلياً يبنى على مثله القواعد ولا ينبغى أن تلتفت إلى مثل النحاة بقولهم (كيف تصنع أصنع) و (كيف يجلس أجلس) وإن كان لا ينبو عنه الطبع حتى يثبت دال من كلام العرب ، فكم من كلام يقبله الطبع وليس من كلام العرب (١) .

* قال ابن الأنبارى : النقل هو الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٢) .

* قال السيوطى : قال فى الخصائص : إذ أداك القياس إلى شىء ، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه - وهذا يشبهه شىء من أصول الفقه « نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه » (٣) .

فهذه الروايات الثلاث تدل على ما تقدم من أن « الاستقراء » قد اعتمد أولاً على الممارسة العملية فى تصفح اللغة والوصول إلى النتائج من مطالعتها ، أو بعبارة

(١) التذيل والتكميل ج ٥ ورقة ١٤٥ .

(٢) لمع الأدلة ص ٨١ .

(٣) الاقتراح ص ٨٣ .

أدق : على جهود كل منهم فيما يعلمه منها ، وهذا نفسه ما وصفته كتب أصول النحو وإن لم تذكر « الاستقراء » صراحة .

فقد رفض أبو حيان استعمال (كيف) أداة جازمة ، لأنه لا يجوز الجزم إلا بسماع ، كما رفض استعمالها أداة شرط أصلاً إلا « أن يثبت ذلك من لسان العرب كثيراً ، بحيث تصير قانوناً كلياً يبنى على مثله القواعد » وهذه العبارة وصف لممارسة الاستقراء وإن لم يصرح به .

وابن الأنبارى يصف معتمد القواعد الذى أطلق عليه « النقل » بأنه الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . والكلام بهذه الصورة ركن مهم يعتمد عليه الاستقراء .

والأقيسة - القواعد - فى رأى ابن جنى والسيوطى تتبع النصوص قبولاً وتركاً وهذه هي كنيهة الاستقراء وإن لم يذكر اسمه .

هذا هو النهم النظرى لقضية الاستقراء ، وهو - فى آراء النحاة - فهم سليم إلى حد كبير ، فكيف كان تطبيقه منهم ؟ وإلى أى مدى وفقوا فى هذا التطبيق أو جانبهم فيه التوفيق ؟

وينبغى الاعتراف منذ البداية بالتقدير العظيم للجهد الذى بذله علماؤنا - رحمهم الله - فى تصفح جزئيات اللغة والوصول من ذلك لنتائج تستحق الإعجاب مهتدين فى ذلك عموماً بالرغبة المخلصة لخدمة الدين واللغة ، وما تيسر لهم من ظروف البحث والنظر ومنها إفادة اللاحقين من السابقين حتى كملت لديهم القواعد .. ونضجت . ثم توقفت !!

* * *

لكن هذا الجهد العظيم داخلته أمور أساءت إليه سواء فيما يتعلق بالنظرة للقواعد واعتبارها أحكاماً نهائية صارمة لا تقبل التطور أو ما يتعلق بطريقة الاستقراء نفسها فيما يختص بكمية المصطلحات التى تتردد فى كتب مسائل النحو « كالاطراد والكثرة والقلة والندور والشذوذ » أو ما يتعلق بالباحثين أنفسهم - وبخاصة المتأخرين نوعاً - الذين وجهت نظرهم للنصوص أحياناً ظروف غير علمية كالتنافس ، أو ظروف علمية قاصرة أدت إلى نتائج غير سليمة فى الاستقراء - ويخلص ذلك كله

الأمور الأربعة التالية :

١ - اعتبار الإجماع على نتائج استقراء النصوص أمراً نهائياً لا يخرج عليه أحد .

٢ - عدم تحديد الاصطلاحات الكمية للاستقراء كالمطرود والكثير والغالب الخ .

٣ - الاهتمام بالشواذ والنوادر فى الاستقراء لظروف غير علمية ومنها التنافس .

٤ - قصور الجهد الشخصى عن الإحاطة بكل ظروف الظواهر اللغوية قد أدى فى بعض الأحيان إلى نتائج غير صحيحة .

أما الأمر الأول من هذه الأمور الأربعة فقد ترتب على بعض المسلمات التى لا تتفق مع طبيعة اللغة !! أهمها اعتبار أن اللغة تنجذ فى مسارها نحو الأدنى ، فكلمة تأخر الزمن اطرد معه فساد الملكة والانحدار فى استخدام اللغة ألفاظاً وتراكيب ، وعلى ذلك فإن ما توصل إليه علماء اللغة الذين تقدم بهم الزمن - من بصريين وكوفيين وغيرهما - أحق بالقبول وينبغى صيانتة والحفاظ عليه .

بل إن المغالاة فى النظرة إلى القواعد وصلت إلى حد القول بأن هذه القواعد تثبت بالعقل لا بالنص ، وأن أقيسة النحو تعتمد على العلل العقلية أكثر من اعتمادها على نقل النصوص ، وكأنما تكتسب الأحكام النحوية بذلك معنى الدوام والاستمرار ، بل لقد وصل الأمر إلى حد أكثر من ذلك مغالاة بإنكار أن النصوص هى معتمد القواعد ، وذلك نصرة لعلل العقل ... وهذا غريب !!

وهذا الفهم السابق لمهمة القواعد بإعطائها صفة الدوام وجعل معتمدها العقل لا النص قد أساء أكبر إساءة إلى فكرة « الاستقراء » من ناحية وإلى القواعد نفسها من ناحية أخرى ، ذلك أن « الاستقراء » منهج متسامح يقف وراء اللغة لمتابعها بالملاحظة واستخراج النتائج ، وهو يعتبر اللغة فى تطور دائم وعليه أن يتطور تبعاً لذلك دون تفضيل مرحلة من مراحل اللغة على مرحلة أخرى ، بل إنه ليس هناك لغة أفضل من لغة أخرى على الإطلاق ، أما إحاطة القواعد بهذا الفهم الصارم الخاد فقد انزلق بها إلى التوقف والمصادرة ، إذ استخدمها النحاة المقلدون أداة للحكم على اللغة المتطورة فى عصرها وبعد عصرها ، وجعلها مجالاً رحباً للأفكار الذهنية العميقة ، ومادام العقل هو معتمدها فلم لا يكون هو نفسه أساس البحث فيها !!

* قال ابن الأنبارى : فإن قيل : نحن لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالا ونقلًا لا قياساً وعقلاً ، قلنا : هذا باطل !! لأننا أجمعنا على أنه إذا قال العربى (كتب زيد) فانه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء أكان عربياً أو عجمياً نحو « زيد وعمر وبشير وأردشير » إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال ... وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا ، وجب أن يكون قياساً وعقلاً (١) .

فابن الأنبارى قد توصل إلى نتيجة غريبة هي : إبطال أن يكون النحو رواية ونقلًا ووجوب أن يكون قياساً وعقلاً ، فإن فى ذلك مغالاة من جهتين :
أولاهما : إنكار النقل كلية ، وهذا غير صحيح !! فإن القواعد تعتمد أصلاً على النقل واستقراء المنقول من نصوص اللغة .

والثانية : وصفه تعدى القواعد إلى ما لا نهاية له من الأمثلة بأنه « أمر عقلى صرف » مع أن ما ذكره مما يدخل فى اعتبار الباحث من أن ذلك لمتابعة اللغة فى فترة معينة لا لاكتساب معنى عقلى قياسى لا يقبل التطور أو المرونة .

أما عن النقطة الثانية من عدم تحديد مصطلحات الاستقراء ، فإنه يطالعنا فى كتب النحو مصطلحات (القياس والمطرود والغالب والكثير والشائع والمتلجب والقليل والأقل والنادر والشاذ والمسموع) .

ولم يحدد النحاة معنى هذه المصطلحات بدقة ، بل جاء الحديث عنها عامًا وغير دقيق ، فقد جاء فى الزهر : جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطروداً ، وجعلوا ما فارق بقية بابيه وتفرّد عن ذلك الى غيره شاذاً - وجاء فى الصحاح ، ندر الشيء يندر ندوراً سقط وشذّ فهذه التعريفات العامة لا تطمئن لها النفس تجاه ألفاظ تكاد تكون مصطلحات علمية !!

وقد جاء عن علماء النحو ما يشعر بتحديد هذه الألفاظ وبيان الصلة بينها ومن ذلك :

* نقل السيوطى قول ابن هشام : اعلم أنهم يستعملون « غالباً وكثيراً ونادراً وقليلًا ومطروداً » فالمطرود لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير

دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من التليل ، فالمعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالباً ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر - فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك (١) .

ففيما روى عن ابن هشام ترتيب لبعض هذه المصطلحات ومحاولة لتحديد الكمية في استقراء النصوص ، ومع ذلك فإن هذه المصطلحات تبقى غائمة عامة غير محددة تماماً ، وإذا كان ما روى عن ابن هشام يشعر بتحديد الكمية فإن ذلك قد ورد على طريق التقريب لا التحديد ، ولذلك لم يلتزم فيها استعمال واحد لدى النحاة ، وكثيراً ما تتبادل المراكز فيما بينها في الاستخدام في كتب مسائل النحو .

وقصارى ما يمكن أن يصل إليه دارس هذا الموضوع من كلامهم عن هذه المصطلحات واستعمالهم لها هو التقريب العام لها على أساس الكثرة النسبية أو القلة النسبية ، وبهذا الاعتبار يستعمل النحاة ألفاظ الكثرة كلها في جانب ، ومن ذلك « القياس والمطرود والغالب والكثير والأكثر والمثلث » كما تستعمل ألفاظ القلة في جانب آخر وهى « القليل والأقل والشاذ والنادر والمسموع » وهذا في استقراء الظاهرة اللغوية حسبما يصل إليه العالم باجتهاده ، فيستخدم حينئذ هذه الألفاظ على هذا الاعتبار .

وما أساء إلى استقراء النحاة للغة أمضا - على الرغم من صحة منهجهم العام - ما كان الدافع إليه غير علمي كالتنافس بين العلماء الذى أدى فى كثير من الأحيان إلى افتعال النصوص أو تلمس الشواذ والنوادر خصوصاً مع تأخر الزمن نسبياً بدراسة النحو، إذ أجهد النحاة المادة اللغوية المروية بين أيديهم فلم يكن ثمة مجال كبير لأراء جديدة ، ومن المتصور حينئذ أن يوجه الاهتمام إلى نصوص جانبية تعطى ظواهر متفردة أو ظواهر يدعى أنها أصول ، ويؤدى هذا إلى التشقيق وتنازع الآراء حول القواعد الكلية بناء على بيت يروى أو عبارة تسمع ، وقد تتعدد كتب مسائل النحو وتظل العبارة الوحيدة - كما هى دون تفسير ولا زيادة - تدل على القاعدة أو على رأى فيها وهذا كثير جداً ولا حاجة إلى إبراد أمثلة له .

أما الأمر الرابع والأخير من نواحي الضعف فى استقراء النحاة فهو قصور الجهد أحياناً عن الإحاطة باستقراء الظاهرة اللغوية ، وهذا يؤدى إلى نتائج قاصرة أو

غير صحيحة ، ولعل ذلك يعود فى بعض صورهِ إلى أن استقراء النحاة اعتمد على محاولات العلماء بأشخاصهم ، والإنسان مهما يكن اجتهداه معرض للقصور والتقصير ، فقد تؤدى الوهلة الأولى - وربما التروى أيضا - إلى افتراض يبنى عليه استنتاج لقاعدة من القواعد ، ثم يثبت بعد ذلك فسادها فيجب ردها ، وليس من حق أحد أن يعطى لاستنتاجاته حق التنزه عن مجانية الصواب ، وإن كان هذا ما فهم من قواعد النحو بعد عصر الاستشهاد .

كما أن ذلك القصور يعود أيضا فى بعض صورهِ الأخرى إلى شىء آخر مهم هو الاعتماد على بعض مصادر الاستشهاد دون بعض ، إذ نال الشعر نصيب الأسد فى الدراسة وانصرف العلماء عن بقية المصادر انصرافاً كلياً أو جزئياً كما سبق ذلك ، ولم يدرس الشعر على أنه يمثل لغة الشعر فقط بل اعتبر ممثلاً للغة كلها ، وهذا الاعتبار - علاوة على أنه خلط فى مستويات اللغة من شعر ونثر - قد أدى فى أحيان كثيرة إلى اضطراب التناذج والقواعد .

وبعد

فمن العرض السابق لاستقراء اللغة لدى النحاة نظراً وتطبيقاً يتضح أنهم قاموا بجهد مشكور فى النظر إلى مادة اللغة بتصنع جزئياتها وضم النظر إلى النظر والخروج من ذلك إلى القواعد التى انبنى عليها كلام العرب كما صرح كثير منهم بذلك.

غير أن هذا الجهد العظيم فى استقراء اللغة تحكم فيه أمران :

١ - جعل نتائج الاستقراء أحكاماً نهائية تقاس فى إطارها اللغة فى عصر استقرائها وبعد هذا العصر .

٢ - عدم وجود الخطة العامة المنظمة للاستقراء واعتماده على الجهد الشخصى مما انعكس أثره على كمية القياس واضطراب الآراء حول المسائل والوصول أحياناً إلى نتائج غير صحيحة .

وواضح أن الأساس الأول يتعلق بفهم مهمة الاستقراء للباحث وأن الأساس الثانى يتعلق بطريقته ، وكلا الأمرين فى حاجة إلى مناقشة وتقييم موضعهما الفصل الأخير من هذا البحث إن شاء الله .

مدى الاعتماد على الشواهد كما هي في كتب النحو

ينبغي في البداية أن نفترض أن غالبية الشواهد لدى النحاة موثقة وأن جهودهم فيها جهد سليم عموماً . ولكن بعض هذه الشواهد قد داخله - من وجهة نظر النحاة - الاضطراب والزيف وذلك لصفات وأوا أن وجودها في الشاهد الذي يوصف بها أو ببعضها يحرمه الثقة وينعه من الحجية . ولست أنوى أن أقدم هنا سجلاً كاملاً بهذه الشواهد ، وإنما الذي أقدمه هو الدلالة على المظاهر العامة التي بدت في كتب النحو عن هذه الشواهد ، وقد استقرأتها فخرجت منها بالأمور الآتية بقدر ما وصل إليه جهدي :

١ - الشواهد المجهولة النسبة .

٢ - الشواهد المتعددة النسبة .

٣ - الشواهد ذات الوجوه المتعددة .

٤ - الشواهد المصنوعة .

٥ - الشواهد المحرفة .

٦ - الشواهد التي أسيء فهمها .

وستبين باختصار هذه الأمور الستة من حيث الأفكار ذاتها ثم الاستدلال عليها.

١- الشواهد المجهولة النسبة

إن نسبة الأبيات لقائلها ظاهرة لم يلتفت إليها النحاة ابتداءً في تأييد القواعد بالشواهد أو في استقراء النصوص للوصول منها إلى النتائج ، ذلك أن الهدف الأساسي كان ملاحظة اللغة والوصول إلى القواعد من خلال هذه الملاحظة والتتبع ، وللوصول لهذه الغاية الأساسية لم تنل فكرة جزئية - كنسبة النصوص لقائلها - الاهتمام والاستقصاء ، وإنما حدثت العناية بذلك حين تأخر الزمن قليلاً ، فروجعت مجهودات السابقين وشملت تلك المراجعة نسبة الشواهد لأصحابها أو إعلان القصور عن هذه النسبة . وأخيراً في مرحلة النظر في الاستشهاد جاء الحكم على الشواهد المنسوبة وغير المنسوبة من حيث الثقة بها أو ترك هذه الثقة ، فقد مرت هذه الفكرة إذن بمراحل

ثلاث هي « الممارسة والمراجعة والتقويم » فلتتیین ذلك .

من أبرز الأدلة على أن النحاة لم يعنوا فى بداية الدراسة النحوية بذكر أسماء من تنسب لهم الشواهد « كتاب سيبويه » ، فإنه - كما يقول البغدادي - إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه ، وأما الذى نسب أبيات كتابه فهو أبو عمرو الجرمي (ت ٢٢٥) فأرجع معظمها إلى قائلها وامتنع عليه القليل منها ، ذلك أن سيبويه لم يكن متأكداً من نسبة الأبيات إلى قائل معين أو من اختيار أحد من تنسب له مع تعدد النسبة ، ولذلك اعتمد على شيوخه « فيقول : أنشدنا - يعنى الخليل - ويقول : أنشدنا يونس ، وكذلك يفعل فيما يحكيه عن أبى الخطاب (الأخفش) وغيره من أخذ عنه ، وربما قال : أنشدنى أعرابى فصيح » (١) .

فالذى يدل عليه ما فعله سيبويه هو انصراف الدارسين فى البداية عن نسبة الشواهد لقائلها ، إما لصعوبة ذلك عليهم - كما يقول البغدادي - وإما لأن فترة الوصول للنتائج وتعميد القواعد وجه فيها الاهتمام أصلاً لذلك الهدف فتضال بجانب ذلك الاهتمام بالمسائل الجانبية ومنها نسبة الشواهد لقائلها كما سبق ذكر ذلك .

والملاحظ أن الاهتمام بنسبة الشواهد إلى قائلها - وبخاصة الشعر - قد بدأ مبكراً ، ودارت الأبحاث فى ذلك عن « كتاب سيبويه » كما هو المنتظر ، فقد بدأ ذلك « بالجرمي » ثم « السيرافى » ثم التزم ذلك المنهج لدى مؤلفى كتب الشواهد ، بحيث أصبح أساساً من أسس النظر فى الشواهد أن يبحث الدارس عن نسبة الشاهد لقائله أو يذكر أنه مجهول النسبة أصلاً أو أن القائل غير معين .

على أن الأهم من ذلك كله هو رأى العلماء فى الشواهد المجهولة النسبة من حيث القبول والرفض !! وهذا بحث نظرى لم يطرق فى أثناء الممارسة أو المراجعة وأول من قال به - فيما أعلم - هو ابن الأثير (ت ٥٧٧) فى كتابه « الإنصاف » إذ قرر مرات متعددة أنه لا يجوز الاحتجاج بما لا يعرف قائله وذلك فى معرض نقاشه لبعض الشواهد التى سبقت لتأييد الرأى الذى لا يرتضيه (٢) ثم نقل السيوطى هذا الرأى ، وعلق عليه بقوله « وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته ،

(١) انظر : خزنة الأدب ج ١ ص ٣٣٤

(٢) انظر : الإنصاف ج ١ ص ١٧٦ - ١٩٣ - ٢٢٧ على التوالي

ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم «^(١)» وقد نقل البغدادي في خزنة الأدب رأى ابن الأنباري بنصه وتعليل السيوطي له بمعناه ولفظه مع تغيير بعض الألفاظ .

هذه هي الفكرة نظرياً ، « لا يستشهد بما لا يعرف قائله » وهي فكرة جاءت متأخرة نوعاً بعد جهد عظيم بذله النحاة في الشواهد واستنباط القواعد منها ، ولا شك أن هذه الفكرة كانت معروفة لدى النحاة المتقدمين - وإن لم يصرح بذلك أحد قبل ابن الأنباري - ويدل على تلك المعرفة هذا الجهد الذي بذله السابقون في نسبة الشواهد منذ القرن الثالث ، كما يدل عليه أيضاً ما يرد أثناء مناقشات النحاة من الطعن في حجة الطرف المقابل إذ يقول المنافس « إن الشاهد مطعون فيه لأنه لا يعرف قائله » وكتاب « الإنصاف » نفسه مملوء بأمثلة من هذا النوع .

فهذه الفكرة السابقة مقبولة نظرياً ، لكنها لم تؤثر في طريقة النحاة في الاستشهاد - سواء منهم من تقدم عن ذلك ومن تأخر - باستخدام الشواهد غير المنسوبة إلى قائل معين اتباعاً للعرف المتوارث منذ سيبويه وإن اشتهر ونص على أنه عرف خاطئ .

* نقل عن الجرمي قوله : نظرت في كتاب سيبويه ، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها ^(٢) .

فماذا يكون الأمر في هذه الشواهد الخمسين لدى النحاة ؟؟ كان المقتضى أن ترد ويرفض الاحتجاج بها والأخذ بما بنى عليها ، لكن من الذي يجرز من النحاة على ذلك ؟؟ إن سيبويه - في رأيهم - فوق الشك والطعن ، وكتابه هو إمام تفكيرهم ومصدر اجتهادهم ، وينبغي أن يسان كل ما فيه ، والطعن - في رأيهم - إنما هو في قصور دراسي الكتاب لا في الكتاب نفسه ، وهكذا قال النحاة كما نرى في العبارات التالية :

* قد خرج كتاب سيبويه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر .

* فسر الجرمي الأبنية وفسرها أبو حاتم وأحمد بن يحيى وكل واحد منهم يقول ما عنده فيما يعلمه ويقف عما لا علم له به ولا يظعن على ما لا يعرفه ويعترف لسيبويه في اللغة بالثقة . وأنه علم ما لم يعلموا ، وروى ما لم يرووا

* قال علي بن سليمان : عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها فجعل فيه بيناً مشروحاً وجعل فيه مشتبهاً : ليكون لمن استنبط ونظر فضل ، وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن (١) .

من هذه العبارات يتضح أن النحاة لم يجرؤوا على مجرد المس بسيبويه وكتابيه وشواهدهم وأن الأدلة التي سيقّت فيما سبق تسريخ لهذه الرهبة والتنزيه للكتاب وصاحبه سواء فيما يتعلق بالشواهد غير المنسوبة أو غير ذلك مما حواه الكتاب وقرره ، ذلك أن مضمون هذه الأدلة هو العرف العلمي المتوارث أو قصور الدارسين أو تقديس كتاب سيبويه إلى درجة تشبيهه بالقرآن في اشتماله على التشابه والوضوح ... وهذا غريب!! لكن هذه الألة كلها غير مقنعة ، وقد أوردها المتأخرون تسويغاً لما حدث بالفعل لدى سيبويه ولدى من جاء بعده وتابعه من النحاة ، إذ استمر العمل بالشواهد غير المنسوبة بعد سيبويه كما كان في عصره !! وبعد ابن الأثير كما كان عند من سبقوه !!

وقد تناولت أحد كتب الشواهد وهو « سبل الهدى شرح قطر الندى » و « قطر الندى وشرح شواهد » كلاهما متأخر عن ابن الأثير ، وقمت باستقراء الشواهد المشروحة اعتماداً على نسبتها لقائلها أو التوقف عن هذه النسبة أو التردد فيها ، فوجدت الآتي :

أ - الشواهد التي أوردها الشارح عددها ١٥٧ شاهداً بصرف النظر عن شاهدين من الشعر التعليمي أوردهما في آخره .

ب - عدد الشواهد المجهولة النسبة - كما ذكر الشارح - ٥٢ شاهداً .

ج - عدد الشواهد المشكوك في قائلها بلغت ٦ .

د - أورد شاهدين نسباً لأبي نواس وآخرين نسباً للمتنبى .

هـ - المقطوع بنسبته لقائله بلغ ٩٥ شاهداً .

ودلالة هذه الإحصائية أن النحاة استعملوا بعد « ابن الأنباري » في الاعتماد على الشواهد المجهولة القائل سواء أكان ذلك متابعة لمن سبقوهم أو إيراداً لها من غير سابقة كما فعل ابن هشام في قطر الندى ، إذ نسبة المنسوب إلى غير المنسوب ٩٥ إلى ٥٢ وهي نسبة لا شك كبيرة ١١

وما نقرره أخيراً هو أن استخدام الشواهد المنسوبة كان عرفاً سائداً لدى النحاة مع اعترافهم ومعرفةهم بخطأ ذلك .

٢ - الشواهد المتعددة النسبة

هذه أيضاً ظاهرة موجودة في كتب مسائل النحو وكتب الشواهد ، وقد ترتبت على ما سبق ذكره في الأبيات المجهولة النسبة : إذ أن نسبة الأبيات إلى قائلها قد جاءت متأخرة نوعاً ما عن الجهود الأولى في استقراء اللغة ، فقصرت الوسائل التي بين أيدي العلماء عن نسبة بعض الشواهد نسبة حاسمة إلى قائلها ، فتعددت فيها الأقوال ، ولم يثر ذلك لديهم مدخلا للطعن في هذه الشواهد مادامت تلك الآراء المتعددة لنسبة الشاهد الواحد تنتهي في مجموعها إلى العصر الموثق وما نقل منه عن الشعراء والأعراب .

* في باب المصادر : أورد سيبويه قول المار :

لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

قال ابن السيرافي : وجدت في هذا الباب البيت منسوباً إلى المار ، ورأيت في شعر مالك بن زغبة الباهلي (١١) .

ويمكن القول : إن القصور في هذه الأبيات المختلفة النسبة هو قصور الوسائل لا قصور الدراسة ، إذ يعود ذلك إلى جهود العلماء المتتابعة في الكشف عن النصوص وتحقيقتها ، وهذا ما واجهه علماؤنا الأقدمون في هذه الشواهد ، حيث قصرت بهم الوسائل أمام بعض النصوص فترددوا في نسبتها إلى قائل واحد أو اختلفت هذه الوسائل بين دارس ودارس ، فذكر كل منهم رأياً في الشاهد الواحد ، ثم نقلت عنهم تلك الآراء في كتب من تأخر عنهم من النحاة أو دارسي الشواهد ، وهذا الأمر الأخير

واضح تماماً فى البيت الذى أورده سيبويه على أنه « للمرار » إذ قال ابن السيرافى « ورأيت فى شعر مالك بن زغبة الباهلى » وتدل هذه العبارة على ما تهبأ لابن السيرافى فى القرن الرابع من الاطلاع على شعر مالك بن زغبة مما لم يتهبأ مثله لسبويه فى القرن الثانى . فذكر كل ما رآه وعرفه ، وتعددت بذلك نسبة الشاهد .

فالآبيات المتعددة النسبة فى النحو تمثل أيضاً نقطة ضعف واحتمال أن تكون مصنوعة أو غير موثقة أو محرفة المتن ، وهى بذلك فى حاجة إلى تتبع منظم فى وقتنا الحاضر الذى تجمع لديه من ظروف التحقيق وجهود السابقين ما لم يتهبأ لعلماننا رحمهم الله .

٣ - الشواهد ذات الوجوه المتعددة

كثيراً ما يلقى المطالع فى كتب النحو الشاهد الواحد يروى بروايات متعددة وكل واحدة من هذه الروايات قد تثبت قاعدة أو تنفيها ، وقد تؤيد رأياً وتعارض رأياً آخر ، والغالب أن ترد هذه الروايات منسوبة إلى مجهول أو كأن يقال مثلاً (وُروى البيت) أو (وقد رُوى البيت) أو (أنشد البيت) أو (وُشِّد) .

* وقد قلبت بعض مطولات النحو فصادفنى الآتى من نماذج هذه الظاهرة :

١ - تحذف نون جمع المذكر والمثنى فى النصب كما تحذف فى الإضافة ومنه قوله :

الحافظ عورة العشيرة لا يأتهم من رانهم وكف

العارفو الحق للمدل به والمستقلو كثير ما وهبوا

فى رواية من نصب (عورة والحق وكثيراً)

٢ - قال كعب بن مالك شاعر الرسول :

تذر الجباجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

وروى بنصب (الأكف) ورفع وجهه .

* وما هو مشهور ومتداول من أبيات الشواهد التى تروى بروايات مختلفة

ويمكن الإطلاع عليها فى أكثر من مصدر ما يلى :

٣ - بيت قنعاس المرادى :

ألا رجلا جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبين

تنظف لى وتقم بيتى وأعطيتها الإتاوة إن رضيت

روى برفع (رجل) ونصبه وجره .

٤ - بيت ضمرة بن جابر :

عجب لتلك قضية وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

روى برفع (عجب) ونصبه ونصب (قضية) .

٥ - قول امرئ القيس :

فأقبلت زحفا على الركبتين ، فثوب نميت وثوب أجر

روى برفع (ثوب) ونصبه .

٦ - قول جرير :

ولا حسب فخرت به كريم ولا جد إذا ازدحم الجدود

روى برفع (حسب) ونصبه .

٧ - قول امرئ القيس :

ألا رب يوم لك منهم صالح ولا سيما يوماً بدارة جلجل

روى برفع (يوم) بعد (سيما) ونصبه وجره .

٨ - بيت عنتره :

حلت بأرض الزائرين ، فأصحبت عسراً على طلابك ابنة مخرم

روى (عسر) بالرفع والنصب ، و (ابنة) بالرفع والنصب .

٩ - قول طرفة :

ندامى بيض كالنجوم وقينة تروح علينا بين برد ومجسد

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بحس الندامى ، بضة المتجرد

روى البيت الثانى بتنوين (رحيب) ورفع (قطاب) وبإضافة (رحيب) إلى

(قطاب) .

١٠ - قول الحارث بن ظالم المري يهجو قومه :

فما قومى بشعلة بن سعد ولا بغزارة الشعر الرقابا

روى بنصب (الشعر) وجرها ، وروى المفضل (الشعرى رقابا)

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
وناخذه بعده بذئاب عيش أجب الظهر ليس له سنام
يجزم (ناخذ) ونصب ورفع ، ونصب (أجب) وجره ، ويجر (الظهر)
ونصبه ورفع .

هذه الظاهرة التي قدمت فاذج منها شائعة ومنتشرة في شواهد النحو ، فما هو سببها ودوافعها ؟ إن الذي يرد على الذهن تجاه هذه الظاهرة الاحتمالات الآتية :
احتمال أن الشاعر نفسه المنسوب له الشعر هو الذي قام بذلك التغيير فأنشده شعره على إحدى الصور ، ثم بدا له أن يغيره فغيره ، وروى عنه بوجهين أو أوجه .
واحتمال أقرب من ذلك أن الشاعر صاحب الشاهد قد أرسل شعره بصورة واحدة ، وتناقله الناس في عصره وبعد عصره سواء أكانوا رواة أم منشدين فأحدثوا به ذلك التغيير ، ثم نقل للعلماء كذلك .

والاحتمال الثالث أن ذلك التغيير كان من صنع الدارسين للغة من النحاة تأييداً للقواعد ، فقد جاء الشاعر بصورة واحدة ، ونقله الرواة على تلك الصورة الواحدة ، لكن الدارسين غيروه تأييداً للقواعد ونصرة للآراء .

وفى رصد الموقف النظرى للنحاة من هذه الظاهرة يتبين أنهم ذكروا الاحتمالين الأولين فقط - بنسبة تعدد الرواية للشاعر أو الناقل - ولم يتعرضوا مباشرة للاحتمال الثالث !!

* قال السيوطى : كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد فى بعض دون بعض ، وقد سنلت عن ذلك قديماً ، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا .

ثم رأيت ابن هشام قال فى شرح الشواهد : كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التى فطر عليها ، ومن هنا كثرت الروايات فى بعض الأبيات (١) .

(١) راجع : الاقتراح ص ٢٨ والمزهر ج ١ ص ٢٦٤ ، ولابن هشام كتاب فى شرح الشواهد اسمه «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» الموجود منه بعضه فقط ، وهو مخطوط بدار الكتب تحت رقم (١٨ ش نحو) وقد تصفحته فلم أجد به ما نقله منه السيوطى ولعله فى الجزء المفقود .

وقد تابع « البغدادي » السيوطي في نصه السابق ، فنقل جملاً من كلام السيوطي ومعظم نص ابن هشام دون أن يشير لأى منهما فيما أورده عن تعدد الرواية^(١) .

وبتقليل من التأمل يتبين أن نسبة تعدد الرواية للشاعر أمر نادر ، ومن الحق أنه قد يحدث أحياناً ، لكن حدوثه لا يصل إلى حد الشبوح الذى يكون ظاهرة كثيرة الورد على الصورة التى تشاهد فى كتب النحو ، والذى يعتد به هنا هو رأى « ابن هشام » الذى ينسب التعدد فى الرواية إلى تناقل الشعر بين العرب وما يحدث لذلك من تغيير وتبدل نتيجة عدم الضبط فى السماع أو تأثير لهجة النطق المحلية على ما نقل ، وقد سمع العلماء كل هذه الصور المتعددة فرووها كذلك .

والحق أن هذا الاحتمال الذى قرره « ابن هشام » يعود إليه جزء كبير من تفسير ظاهرة تعدد روايات الشواهد ، ومن الحق كذلك أن الاحتمال الثالث من نسبة التغيير إلى النحاة أنفسهم احتمال قائم وإن لم ينص عليه فى دراسة فكرة الاستشهاد نظرياً كما جاءت عن « ابن هشام والسيوطي والبغدادي » فى الحديث عن الروايات المتعددة للشواهد !! ومع ذلك فإن هذا الاحتمال الثالث يبرز بصورة واضحة فى مواقف الصراع والتنافس حول بعض مسائل النحو المتنازع عليها ، حيث يعتمد الطعن فى الرأى المخالف على تصحيح صورة الشواهد كما أوردها الطرف الآخر ، ومن الواضح أن التغيير المتعمد الذى يلجأ له النحوى لتأييد رأيه يتسبب فى تعدد الوجوه للشاهد الواحد ، وبخاصة حين تنقل فى كتب المتأخرين عنهم - كما حدث ذلك - الذين وجهوا جهدهم لنقل الآراء ومستنداتها من الشواهد التى حدث فيها التغيير المتعمد .

* أورد على بن حمزة البصرى ما أنشده أبو العباس المبرد فى قصر الممدود الأبيات التالية :

للنمر بن تولب :

يسر الفتى طول السلامة والبقا فكيف ترى طول السلامة بفعل

فقص (البقا) ضرورة .

وليزيد بن الصعق :

فزعتم لتمرين السياط وأنتم
يشن عليكم بالفنا كل مربع
فقصر (الفنا)
وللطرماع :

وأخرج أمه لسوامس سلمى
لمغفور الفدا ضرم الجنين
فقصر (الفدا)

ثم قال : أما بيت « النمر » فراويته (طول السلامة والغنى) .
وأما رواية بيت « الصعق » فهي (بالقنا) .
وأما بيت « الطرماع » فالرواية فيه (لمغفور الضنى) .

وهذا من فعل أبى العباس غير مستنكر !! لأنه ربما ركب هذا المذهب الذى
يخالف فيه أهل العربية واحتاج إلى نصرته ، فغير له الشعر واحتج به ^(١١) .

أجل « غهر له الشعر واحتج به » فهذا نص فيما نحن فيه ، فإن هذا
التغيير يزيد الرواية وجهاً كما يضيف للإجماع رأياً !! وكلا الأمرين - الوجه والرأى -
ينقل فى كتب المتأخرين ، ويتداول بين الدارسين .

وعلى كل حال فإن تعدد وجوه الشواهد فى كتب النحو - سواء نسب إلى القائل
أو الناقل أو الدارس - جانب ضعيف أيضا فى الشواهد النحوية .

٤ - الشواهد المصنوعة

فى هذا الجو العلمى النشيط فى القرن الثانى وما تلاه ليس من المستغرب أن
تأتى بعض الشواهد مصنوعة لا أصل لها من النطق العربى الصحيح ، وتعيين هذه
الشواهد إحصاء ونقد مما يدخل فى إمكان الدارس وإن احتاج إلى جهد ومشقة يعود
الكثير منهما إلى فهم الدارس اللغوى وذوقه واتساع ثقافته اللغوية لاستخدام ما يطلق
عليه « النقد الداخلى » لألفاظ بعض الشواهد ومعانيها ، كما يعود أيضا إلى أسباب
واضحة يمكن السير على هداها فى التنقية والنقد .

(١١) انظر : التنبيهات على أغاليط الرواة ص ١٤ - ١٤١

والمعالم التى توصلت إليها - على قدر جهدى - للدلالة على الشواهد المصنوعة تتلخص فى الآتى :

- أ - النص النظرى الصريح على نسبة الصنعة لبعض النحاة .
 - ب - الطعن الصريح فى بعض الشواهد ووسمها بالصنعة .
 - ج - نسبة بعض الشواهد إلى شعراء لم يوجدوا أصلاً أو شك فى وجودهم .
 - د - شواهد يبدو عليها الصنعة من رصفها اللغوى .
- وسأقدم هذه الأمور الأربعة وأدلتها باختصار .

أما النص النظرى على « صنعة الشواهد » فقد تكرر حدوثه كثيراً من علمائنا الأقدمين ، سواء فى موقف الحديث العام عن الأدب واللغة أو فى بعض المواقف الخاصة التى تصور العلاقة بين بعض العلماء وبعض الشعراء أو الرجاز أو العلاقة بين أصحاب المذاهب البلدية المتنافسة - البصرة والكوفة - أولئك الذين كانوا - كما يقول ابن جنى - يهجن بعضهم بعضاً ، ولا يبقى له سماء ولا أرضاً !!

* قال ابن سلام : وفى الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير ، لا خير فيه ولا حجة فى عريته (١) .

* أورد التفتى عن غلام ثعلب : وكان جماعة يكذبونه فى أكثر روايات اللغة ، ويقولون : لو طار طائر لقال أبو عمرو « حدثنا ثعلب عن ابن الأعرابى » ويذكر فى معنى ذلك شيئاً (٢) .

والمفتعل الموضوع الكثير من الشعر المسموع فى رأى « ابن سلام » والروايات الكاذبة التى أكثر منها « غلام ثعلب » كثرة اشتهرت بين الناس فشهريه بسببها - كل ذلك يدل على ما نحن بصده من أن بعض الشواهد قد داخلها الافتعال والإبطال ، فوجدت سبيلها إلى كتب النحو ومسائله .

أما الطعن المباشر فى بعض الشواهد ووسمها بالصنعة ، فإنه يرد غالباً عن أمثلة جزئية متناثرة ، إذ يؤيد صاحب الرأى رأيه ويقف من رأى غيره موقف الرفض له ولما استشهد به عليه ، وحينئذ ينص صراحة على أن الشاهد الوارد على الرأى المخالف

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٥ .

(٢) إنباء الرواه ج ٣ ص ١٢٢ .

مخترع ومصنوع من أجل الرأي !! وهذا المظهر يوجد كثيراً في كتب الأمالى ومجالس العلماء والمصادر المخصصة لرصد الخلاف بين المذاهب النحوية ، ومن الحق أن هذه الآراء يرجع الكثير منها إلى المنافسة والرغبة فى الغلبة ، لكنها لا تتجرد تماماً عن الدلالة على وجود الصنعة وممارسة العلماء لاختراع الشواهد .

* قال الزجاجى : قال أبو جعفر : سألت أبا عثمان - المازنى - عن تأنيث (السكين) فقال : السكين مذكر ولا يؤنثه فصيح ، فأنشدته ما أنشده الفراء :

فعيث فى السنام غداة قر بسكين مرثقة النصاب

فقال : لمن هذا ومن صاحبه !! ما أراه إلا أخرج من الكم ، وأين صاحب هذا عن أبى ذؤيب حيث يقول (فذلك سكين على الحلق حاذق) .

وسألته عن تأنيث (الإزار) فقال : كان الأصمعى وأبو الحسن يقولان :

الإزار مذكر ، ويردان قول الأعشى :

كتميل النشوان يرفل فى البقير وفى الإزاره

ويقولان : القصيدة مصنوعة ^(١) .

فهذه الآراء الجزئية التى ترد على الشاهد ، فتصفه أحياناً « بأنه خرج من الكم » - بمعنى اختراعه دون أن يكون مأخوذاً عن العرب الفصحاء - أو النص صراحة على أن القصيدة التى جاء منها الشاهد مصنوعة تدل - مع التحرز الشديد - على ما نحن بصده من حدوث الصنعة فى بعض الشواهد ، وأضعف الإيمان بالنسبة لها أن تجمع وينظر فيها ليتبين منها الزائف والصحيح .

أما الشعر المنسوب إلى شعراء لم يولدوا أصلاً أو الذين شك العلماء أنفسهم فى وجودهم فإنه يصادفنا بعضه أحياناً فى دراسات النحاة مبنياً عليه القواعد ، وربما كان هذا الشعر فى ذاته سليماً لغوياً ، إذ لا شك أنه قد قاله شخص ما ، ولكنه مع ذلك تنقصه الظروف العلمية التى يجب أن تتوافر لنص تستنج منه قواعد اللغة ، وإذا كان من ينسب له هذا الشعر لا يتصور منه أصلاً أو يشك فيه ، فلماذا لا يتصور فيه - إذا وجد بين الشواهد - أنه شعر صنعة الرواة للنحاة قصداً ، أو أن النحاة أنفسهم قد صنعوه تأييداً للقواعد !! وبخاصة أنه يرد استشهاداً على ظواهر نحوية تخرج عن الاتجاه العام لها .

ومن الشعراء الذين شك في وجودهم « مجنون بنى عامر » فقد جاء عن الأصمعي قوله : رجلان ما عرفا في الدنيا قط إلا باسم « مجنون » مجنون بنى عامر وابن القرية فإنهما وضعهما الرواة ، وجاء عن ابن الأعرابي أنه ذكر عن جماعة من بنى عامر أنهم سئلوا عن المجنون فلم يعرفوه ، وذكروا أن هذا الشعر كله مؤلف عليه^(١).

وإذا كان الأمر كذلك فإن ما ورد في النحو من شعر ينسب أحياناً إلى الجن والمجنون محل نظر ، ومن ذلك ما جاء في باب الموصول منسوباً في بعض كتب النحو للمجنون :

بكيت على سرب القطا إذ مررن بى فقلت ومثلى بالبكاء جدير
أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلى إلى من قد هربت أطيير

وقد احتج بهذه الأبيات في استخدام (من) لما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل ، وربما كانت القواعد صحيحة ، لكن اعتمادها على هذا الشعر يستدعى النظر ، أو بعبارة أدق : أن هذا الشعر نفسه وأمثاله في حاجة إلى تحقيق صحته وصحة ما بنى عليه .

والأمر الأخير الذى يستدل به على صنعة الشواهد هو دلالة الشاهد وحده أو مع الأبيات التى يرد فيها على الصنعة والتكلف ، سواء من حيث رصف الفاظه أو من حيث أفكاره القربة التناول أو من حيث معانيه التى يبدو فيها الاضطراب والتفكك ، إذ يدل هذا كله - دون جزم حاسم بذلك - على أن هذه الشواهد بعيدة عن الأصالة قريبة إلى الصنعة .

ولتقرأ مثلاً الأبيات الآتية المتداولة بين كتب النحو فى « باب المثني » ، وهى :

إن لسلمى عندنا ديوانا أوى فلاناً وابنه فلانا
كانت عجوزاً عُمِرَتْ زمانا فهى ترى سَيِّئَهَا إحسانا
أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها طبياناً

حيث يستشهد بالبيت الأخير على فتح نون المثني واستخدامه بالألف فى غير حالة الرفع .

والملاحظ على هذه الأبيات أنها تدور حول « سلمى » العجوز طويلة العمر وديوانها وشكلها وهذا موضوع لا قيمة له ، بالإضافة الى أن المعانى التى وردت فيه ساذجة أو متكلفة ، من مثل (آوى فلاناً وابنه فلاناً) أو (ترى سيئها إحساناً) وكيف صارت (سيئتها) الى (سيئها) المشوهة الصيغة !! فلا فكرة ذات بال ، ولا معان ذات قيمة ، وقد وردت شاهداً على أمور غريبة تبطل باب « المثنى العام » من حيث التركيب والبنية ، وهذا كله يدفع إلى الشك فيها ، وقد تردد « العينى » فى نسبتها ، فقال : « قالها مجهول ، وقيل هو رؤية ، وكلاهما غير صحيح ، والصحيح ما قاله أبو زيد : أنشدنى المفضل لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة » فهذه النسبة بما وردت عليه من التردد تؤكد ما نزعناه لهذه الأبيات من الوضع والصنعة ، فهل قالها مجهول ؟؟ أو قالها رؤية - على ما ذكر عن نفسه ليونس - أو قالها رجل من بنى ضبة هلك من زمان بعيد عن زمان المفضل !! أغلب الظن أنه لم يقلها واحد من هؤلاء جميعاً ، وإنما قالها المفضل الضبى نفسه أو أحد الرواة أو النحاة فجاءت غريبة المعنى واللغة والإعراب !!

فهذا نموذج واحد - وأمثاله كثير - يتضح فيه مع دقة النظر التكلف والصنعة مما أساء إلى القواعد العربية إساءة بالغة ، لأن مثل هذه الأبيات تتخذ سنداً لتأكيد الآراء والقواعد التى يغلب عليها التفرد عن الظواهر اللغوية العامة ، ويترتب على ذلك هزها ونقضها .. ولا علينا الآن من التفاصيل ، فإن الهدف هنا الدلالة على جوانب الضعف فى الشواهد ، وقد كانت « الصنعة » بمظاهرها العامة السابقة من أوهى الجوانب وأحقها بالنظر والاعتبار .

٥ - الشواهد المحرفة

يقصد بذلك التباين بين الصورة التى ورد عليها الشاهد فى كتب النحو والصورة التى تحقق النطق بها فعلاً ، وعادة ما يكون التباين فى شواهد النحو مرتبطاً أصلاً بموضع الشاهد فيها من وضع كلمة مكان أخرى ، أو تغيير الترتيب فى نظم الكلام أو تغيير الشكل الإعرابى لبعض الكلمات ، ويترتب على ذلك أحكام نحوية قد لا يكون لها سند غير الشاهد المغير .

ومن الحق أن يتصور الإنسان أن بعض أمثلة التحريف قد حدثت من الدارسين أحياناً بطريقة عفوية لعدم ضبط ما سمعوه من الرواية أو تخليط الرواة أنفسهم فيها

أو حصول اللبس والتوهم فى فهمها ، وينعكس ذلك على صورتها اللفظية ، لكن من الحق أيضا أن يتصور المرء أن التحريف قد حدث بطريقة متعمدة خدمة للتواعد ، وقد مر منذ قريب ما قاله على بن حمزة البصرى عن المبرد - بعد تصحيح شواهد أوردها - « وهذا من فعل أبى العباس غير مستنكر ، لأنه ربما ركب هذا المذهب الذى يخالف فيه أهل العربية ، واحتاج إلى نصرته فغير له الشعر واحتج به » ولم يكن هذا صنيع المبرد وحده ، بل صنع غيره أيضا مثله .

وسواء أكان السبب فى التغير مقصوداً أم غير مقصود ، فإن ذلك لا يؤثر فى القضية موضوع الحديث وهى وجود التحريف فى الشواهد ، لأن القصد وعدمه يرجعان إلى النيات ، ولا شأن للدارس اللغوى بما وراء النص من نيات أو غيرها إذ أن ما يهمه أساساً هو نتيجة هذه النيات من الكلام المنطوق ، ومع ذلك فإن المرء لا يستبعد حدوث التحريف المتعمد من النعاة .

هذا .. والشواهد المحرفة كثيرة وفى حاجة إلى تتبع واستقصاء ، وقد نبه العلماء الأقدمون أحياناً على نماذج منها فى كتب الأدب واللغة نصاً ، وصادفت نماذج أخرى منها اتضح اختلاقتها مع ما ورد عنها فى مصادرها من دواوين الشعراء أو مصادر التحقيق ، وسأقدم بعض الأمثلة مما صادفتنى فى المصادر القديمة وفى كتاب الأشمونى .

* جاء فى كتاب « فرحة الأديب » عن بيت نحوى مشهور ما يلى :

أنشد ابن السيرافى :

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز - خلت - اللؤم والخور

ولم يوفق « السيرافى » للصواب فى هذا البيت ، بل أخطأ فيه من جهات

متعددة :

الأولى : أنه نسب البيت إلى جرير ، وإنما هو للعين المنقرى .

والثانية : أنه غير القافية من (الفشل) إلى (الخور) .

والثالثة : جعل هذا البيت هجاء لعمر بن لجأ التميمى ، وهو هجاء لرؤبة بن

العجاج من أبيات هـ :

إنى أنا ابن جلا إن كنت تعرفنى يارؤب وأحبة السماء فى الجبل

أها لأراجيز يا ابن الوقت توعدنى وفى الأراجيز بيت النوم والفشل
ما فى الدوائر فى رحلى من عقل عند الرهان ولا أكوى من العقل^(١)

* وما رأيته فى الأشمونى على وجه ، وهو يروى بطريقة أخرى فى مصادر
غيره كثير ، وأورد منه فقط ما يلى :

١ - قول امرئ القيس :

إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نعطب
استشهاداً على أن (أن) تجزم المضارع ، والرواية فى ديوانه (إلى أن يأتى
الصيد نعطب) .

٢ - قول قيس بن زهير العيسى :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد
استشهاداً على عدم الجزم به (لم) ويروى البيت فى كثير من المصادر (ألم
يبلغك) .

٣ - قول يزيد بن الطثرية :

إذا أرسلونى عند تقدير حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس
استشهاداً لدخول (كان) على المخصوص بالمدح المقدم على (نعم) وقد
أورده المرزوقى فى شرح الحماسة هكذا :

إذا أرسلونى عند تقدير حاجة أمارس فيها كنت عبد الممارس
وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

٤ - قول كثير عزة :

أبادى سبا يا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر
استشهاداً على أن (لن) تجزم الفعل المضارع .

والرواية فى ديوانه المطبوع حديثاً هكذا (فلم يحلّ للعينين) .

٥ - قول عمر بن أبى ربيعة :

وطرفك إما جنتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

استشهاداً على أن (ما) تنصب الفعل المضارع مثل (أن) .

وصواب الرواية - كما فى الديوان -

إذا جئت فامنح طرفك عينيك غيرنا لكى يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
ولا شاهد فيه بناء على ذلك .

وبعد

فليس من المبالغة القول : إن تحريف الشواهد يمثل بالنسبة لهذه الفقرة أخطر جانب منها ، فقد ترتب على هذا التحريف تأثير فى القواعد ، حيث بنى عليها كثير من الجزئيات والتفريعات والآراء مما أسهم فى تضخيم كتاب النحو العربى وتعقيده بغير وجه الحق .

٦ - الشواهد التى أسىء فهمها

هذا هو الأمر الأخير من مظاهر الضعف فى الشواهد ، وهو ما أسىء فهمها منها ، ويقصد بذلك : تلك الشواهد التى قطعت عن سياقها ثم فهم الجزء الباقى منها فهماً خاصاً أنبنى عليه رأى أو قاعدة ، ولو ذكرت مع سياقها لما استدل به عليها ، كذلك الشواهد التى خالفت القواعد النحوية خضوعاً لموسيقى الشعر أو مقتضى القافية ، وهذا مستوى صوابى آخر لم يؤخذ فى اعتبار النحاة ، فترتب على ذلك تأويلها لتتفق مع القاعدة فى أمثالها أو اعتبارها دليلاً على قاعدة جديدة تنفرع عن القاعدة المطردة فى أمثالها ، وهذا النوع الأخير كثير فى شواهد النحو فلتأمل معاً هذه الأمثلة :

* قال ابن هشام : لغة (أكلونى البراغيث) مثل واو علامة المذكرين فى لغة طى . أو أزدشنوءة أو بلحارث ، ومنه الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) (١) .

* أورد الأشموني استشهاده على كسر نون المذكر السالم البيت الثانى من قول سعيم بن وثيل الرياحى :

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى على ولا يقبى

وماذا يبتقى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

وفى هذين النموذجين تتضح الخصائص العامة لما أسىء فهمه من الشواهد ١١ ذلك أن الحديث - على قلة استشهدهم به - قد قطع عن سياقه ، لأنه فى الأصل (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وهو بذلك لا دليل فيه للنحاة ، وهل كان الرسول (ص) يستخدم لهجات القبائل فى مواقف الحديث العام ؟ إن الذى روى عنه أنه لم يكن يلجأ لذلك إلا فى مخاطبة القبائل عن أمور تخصها ، وليس فى هذا الحديث دليل على أنه كان يخاطب أحداً من « طيىء » أو أزدشنوءة أو بلحارث « بل هو فكرة دينية عامة جاءت باللغة العامة لكن أسماء فهمها النحاة .

وما أورده الأشموني من استشهاد على كسر النون جمع المذكر السالم عن الرياحى فى كلمة (الإربعين) أهمل فيه النظر لما اقتضته القافية من كسر النون فى القصيدة ، فبنى على ذلك رأى خاص استثناء من القاعدة ، وهو القول بكسر نون جمع المذكر لغة - هكذا مجهولة ١١ - والحقيقة أن هذا التوجيه بنى على فهم غير موفق ، إذ أهمل فيه مقتضى الشعر ، وبحث له عن تسويغ نحوى مقنع ١١

أخيراً

لقد حاولت قدر جهدى استقراء مظاهر الضعف العامة للشواهد كما هى فى كتب النحو ، سواء منها ما هو مجهول النسبة أو متعددها أو متعدد وجوه النطق والاستشهاد أو مصنوع أو محرف أو قد أسىء فهمه ، فوضحت كل ذلك مستدلاً عليه .

والتساؤل الذى يرد عل الذهن هنا هو : ما هو السبب العام الذى راعاه النحاة فوجه دراستهم لاستخدام هذه الشواهد التى داخلها الضعف ١٢ أو بعبارة أخرى : ما هو المستوى الصرايى الذى سمح لهذه الشواهد الضعيفة بدخول الدراسة ١٢

ذلك باختصار هو « مراعاة القواعد لا النصوص » فقد وجهوا جهدهم أساساً في الدراسة لخدمة القواعد ، فانزلق بهم ذلك إلى استخدام نصوص ما كان لها أن تستخدم أو على الأقل : كان ينبغي لها أن تُحقق وتُنخل قبل أن تستخدم !!
لكن هذا ما حدث ، ولناقشته موضع آخر في الفصل الأخير إن شاء الله .

تعقيب

حصاد الفصليين
السابقين عن
الرواية
والاستشهاد

١ - إن نقل اللغة لم يكن كما صورته الرواة فيما ورد عنهم من أخبار - من تأكيد المشافهة منهم ومن الأعراب - لأن الذى صوروه هو الذى حرصوا على أن يتصوره الناس عنهم ، لظروف خاصة أحاطت بهم فى عصرهم ، أما حقيقة الأمر فكانت غير ذلك ، إذ كان كثير من الرواة يعرفون القراءة والكتابة وكذلك كان الأمر فى البداية حيث نقل الرواة ما وجدوه مدونا منها فى رحلاتهم إليها .

٢ - إن موقف النحاة من الرواة - من حيث توثيق نقلهم أو تضعيفه - موقف فيه كثير من الاضطراب والغموض ١١ حيث تحكمت فيه أسس شخصية أو عصبية أو مدعاة ، والأقرب إلى واقع الأمور فى ذلك ما ذكره الجاحظ من أن الرواة كانوا يخطنون ويخلطون فى بعض الأحيان ، شأنهم فى ذلك شأن بقية الناس فى مختلف العصور .

٣ - إن موقف النحاة من الشعراء - من حيث قبول شعرهم أو رفضه - اتضح فى المظاهر التالية :

(أ) الأعصار لا الأشعار .

(ب) البداوة لا التحضر .

(ج) الطبع لا الصنعة .

فقد بحثوا عن « السابقة » فى الناطقين الذين يأخذون عنهم اللغة ، فافترضوا وجودها مع القدم بالنسبة للزمن ومع البداوة مع تحقق القدم ، وذلك نفسه ما تحكم أيضا فى الفكرة الثالثة ، لأن الشاعر الأصيل - فى نظرهم - هو الذى يجىء شعره سليقة وطبعاً ، وهو بذلك قريب من البدوى الذى تتدفق اللغة على لسانه بلا تكلف ، أما الذى يجود شعره ويصنعه ، فإن دافعه لذلك هو ضعف سليقته .

٤ - موقف النحاة من الأعراب - من حيث الحكم بفصاحة نطقهم أو بهرجته - يعود أيضا إلى بحثهم عن « السليقة والنفطرة » وبدا ذلك فى بحثهم الدائب « عن العراقة فى البداوة » فاصطنعوا للكشف عن ذلك وسائل ذكية واختبارات دقيقة ، فإذا ثبت للأعرابي تلك الصفة - بالشهرة أو الاختبار - انقلب الأمر ، فأصبح من حقه هو أن يتحكم فى العلماء أنفسهم وأن يحكم هو بينهم .

٥ - فى مادة اللغة التى دخلت دائرة الشك ، فهتت أسس قبولها ورفضها

منهم كما يلي :

(أ) فى النحل والتزید : الأساس صحة النص لغوياً لا فنياً اعتماداً على نسبته العامة للعصر الموثق .

(ب) فى التغبیر فى المادة المروية : عرف متوارث شائع لعلماء اللغة أعطى شرعية الموافقة على التغبیر .

(ج) فى حاجة النحاة للنصوص : مراعاة العلماء القواعد لا استقراء النصوص .

(د) فى السطو على الغرب وتزیيف نسبته : الأساس الكسب المادى لا النظر العلمى .

٦ - فى موقف النحاة من بعض النصوص انتصر النحاة للقواعد على ظاهر الرواية ، فاضطربت النصوص بین أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخریج ، وانعكس أثر ذلك على الدراسة نفسها ، فهذا فيها الاضطراب والغموض لأنهم التزموا مستوى صواب القواعد فراح ضحيته كلا الأمرين - القواعد والنصوص - وهذا ما أطلق عليه على بن حمزة البصرى (القطع على كلام العرب) إذ تحكم فى هذا القطع (مستوى صواب القاعدة) .

٧ - الضوابط السلوكية لرواية اللغة استخدمت فى الحديث أولاً ، ثم تسربت إلى اللغة ثانياً ، ويدل على ذلك السبق الزمنى ونقط الطريقة ومصطلحاتها ، وفهم هذه المصطلحات أيضاً ، فقد أفاد علماء اللغة من علماء الحديث ما استخدموه فى ضبط رواية اللغة (وبقى ما أفادوه مرتبطاً بأصله الدينى فى مادته وطريقته) .

٨ - إن التنافس العلمى بین المصرين الكبيرين - البصرة والكوفة - أو بین الأشخاص من المصرين أو من مصر واحد انعكس تأثيره على النظرة إلى الرواية والرواة من حيث التوثيق والتضعیف ، وقد ورد عن ذلك كثير من الأخبار والآراء المتطرفة فى المدح أو القدح ، ولا تفسير لهذه الآراء إلا سبب واحد هو (العصبية والمنافسة) .

٩ - يرى ابن فارس أن إجماع العلماء على الاحتجاج باللغة دليل على التوقف فيها ، وهذا - فى الواقع - دليل معكوس ، فإن التوقيف - ومن لوازمه التقديس - ربما كان وراء الاحتجاج باللغة لدى بعض العلماء (والربط بين التوقيف والاحتجاج أو

تحديد العصر موضع تساؤل) .

١ - اقتصر الاتجاه الذى سلكه علماؤنا فى دراسة الشواهد النحوية - بعد القرن الرابع - على الالتفات إلى الرواء لرصد ما صنعه أسلافهم فى ذلك من قبل ، وكانت سمات هذا الرصد التجزئة والمسائل المفردة والأبيات المتناثرة فى غالب الأحوال (وهذا الاختصار فى الدراسة وفى المادة اللغوية موضع تساؤل فى ضوء مسلك اللغة الاجتماعى المتطور باستمرار) .

١١ - وثق القراء وعلماء القراءات النص القرآنى بتوثيق سنده ، أو بعبارة أخرى: بتوثيق نقله ، ومع ذلك اضطراب موقف النحاة من هذا النص الموثق بين النظر والعمل ، فقد أكدوا نظرياً أن القرآن يحتج بكل قراءاته حتى الشاذة والضعيفة ، ولكن هذا النظر - الذى جاء متأخراً - لم يكن متفقاً مع واقع ما كتب مسائل النحو ، والذى يفسر الأمرين معا - القبول النظرى والرفض العلمى - هو (التحرز الدينى) .

١٢ - فى فترة نضج دراسة اللغة - بعد منتصف القرن الثانى - وجدت نصوص « السنة النبوية » موثقة بين أيدي النحاة ، ومع ذلك صرفوا أنفسهم عنها قصداً ، وظل هذا الانصراف قائماً حتى أقدم ابن مالك - وقبله ابن خروف - على الاستشهاد بالحديث ، وبعدئذ حدثت المناقشة النظرية حول هذا الموضوع بين المنع والجواز والتوسط بين الأمرين .

والذى يفسر انصراف النحاة عملياً عن الاستشهاد بالحديث - حتى هذا الوقت المتأخر - ليس ما ذكره بعض المتأخرين من تعلات نظرية لتسوية هذا الموقف ، لأن ما ذكروه غير مقنع ، والمقنع حقاً هو الاعتراف بحقيقة الأمر من أن الذى صرفهم عن استخدام الحديث فى الدراسة هو (التحرز الدينى) .

١٣ - اعتمد النحاة على الشعر أكثر من النثر ، وانتقوا من هذا الشعر ما تتحقق فيه الغرابة لغة ومعنى وإعراباً ، ولعل هذا الفهم يعطى جانباً من تفسير دور الرجز فى النحو العربى ، والأساس الذى يفسر هذا الموقف عموماً هو (الاطمئنان إلى الصفاء والنقاوة فى اللغة ، فبحسبنا عن نموذج مثالى للدراسة فوجدوه ، لكنه مع ذلك لا يمثل كل اللغة) .

١٤ - ينتهى الاستشهاد باللغة - على ما هو المشهور - فى منتصف القرن

الثانى الهجرى فى الحضرة وأواخر القرن الرابع فى البادية ، ومع ذلك فإن علماء اللغة لم يلتزموا هذا التحديد بصورة موحدة دقيقة ، فاختلقت نظرتهم للقدم والحدثة والأصيل والمولد ، والذي يفسر ذلك كله - سواء فى تحديد العصر أو الاختلاف حوله - أساس واحد هو (التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار) .

١٥ - أخذ العلماء مادة اللغة من قبائل وسط الجزيرة ، وانصرفوا عما عداها من القبائل ، وتفسير هذا القبول والرفض يعود إلى أمرين :

الأول : البداوة لا التحضر : لارتباط ذلك فى نظرهم بالسليقة .

الثانى : عموم الأخذ عن القبائل لا تخصيص النموذج .

وقد أشار الشعالبى إلى الأساس الأول بما ورد فى الأثر (من بدا جفا) ودل ابن جنى على الثانى بعنوان فى كتاب الخصائص هو (اختلاف اللغات وكلها حجة) .

١٦ - رفض علماء اللغة الاستشهاد ببعض الشعراء الذى عاشوا فى العصر الموثق - كعدي بن زيد والكميت وغيرهما - وقد بنى العلماء رفضهم على أساس (الحضارة الاجتماعية واللغوية للشعراء) وهو أساس يعارض ما اعتبروه من « القدم » بالإضافة إلى صعوبة تطبيقه من الدارسين على الشعراء .

١٧ - الذى وجه نظرة العلماء لكل من الموالى والعرب من حيث قبول اللغة ورفضها هو (الربط بين اللغة والعنصر) فالمولى لا تؤخذ لغته ، أما العربى الأصيل فهو موضع الثقة .

١٨ - قام النحاة بجهود مشكور فى استقراء مادة اللغة والوصول إلى نتائج هذا الاستقراء فى القواعد التى أنبنى عليها كلام العرب ، لكن هذا الجهد تحكم فيه أمران :

(أ) انتقار الاستقراء إلى الخطة المنظمة واعتماده على الجهد الشخصى مما انعكس أثره على اضطراب الدراسة ونتائجها .

(ب) إعطاء نتائج الاستقراء - القواعد - سلطة التحكم فى اللغة فى عصرها وبعد عصرها .

١٩ - فى استقراء مظاهر الضعف العامة للشواهد كما هى فى كتب النحو وجد أنه يندرج تحتها : الشواهد المجهولة النسبة - الشواهد المتعددة النسبة - الشواهد المتعددة الوجوه - الشواهد المصنوعة - الشواهد المحرفة - الشواهد التى أسىء فهمها ، والأساس الذى سويغ للنحاة استخدام هذه الشواهد هو باختصار (مراعاة القواعد لا النصوص) .

فالعناية بالقواعد جعلتهم يستخدمون نصوصاً ما كان ينبغى أن تستخدم أو على الأقل كان ينبغى أن تُحقق وتُنخل قبل هذا الاستخدام .

الباب الثانى

تقويم آراء النحاة عن الرواية والاستشهاد باللغة

الفصل الأول : عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة .

الفصل الثانى : قضايا الرواية والاستشهاد فى ضوء علم اللغة الحديث

الفصل الأول

عناصر الأصالة في دراسة النحاة للغة

في هذا الفصل :

- ١ - دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي .
- ٢ - جهود النحاة في البحث عن نقاء اللغة .

دراسة النحاة للغة بين المنهج المتعزم والاجتهاد العرفي

قد أكون طموحاً إذ أحاول في هذا الموضوع وضع كل ما سبق عن الرواية والاستشهاد باللغة في أسس عامة ، محيط - فيما أظن - بأهم جوانب هذا الجهد العلمي ، أو بعبارة أخرى : توضع أهم الاتجاهات التي سلكها هذا النشاط العلمي الذي صدرت عنه المسائل النحوية والآراء الجزئية والنقاش حول تلك المسائل والإراء .

وقد أكون أكثر طموحاً إذ أحاول بعد ذلك أن أقوم هذه الاتجاهات في ذاتها أولاً ، ثم التزامها بمنهج دقيق للبحث ابتدعه النحاة أو نقلوه ، فنفذوا أسسه وساروا على خطوطه المرسومة ، أو أن هذه الأسس من صنع الاجتهاد المخلص الدائب للنحاة ، بقصد الوصول الى غايتهم في استنباط القواعد ، بصرف النظر عن حديث المناهج وتقنين التفكير ، لأن هؤلاء العلماء كانوا أمام ظروف عملية ، دفعتهم دفعاً إلى بذل الجهد المنتج ، فلم يتوقفوا لوضع الخطط ومراقبة المناهج .

أما الرأي الذي توصلت إليه في تقويم « المسلك العلمي للنحاة » فأرجو أن يكون فيه إنصاف لهم وللحقيقة ، ويكفي هذا المسلك أصالة وصلابة أنه مع ما قيل عنه - وما يقال الآن - بقي عبر القرون عالياً سامياً - يرفع الفصحى ، ويراعى جانبه الناطقون والكتاب ، وينهل منه العلماء والمتعلمون جميعاً .

* * *

أولاً : الاتجاهات العامة التي قام عليها درس اللغة

تتلخص هذه الاتجاهات فيما يلي :

- ١ - البحث عن لغة مثالية للدراسة .
 - ٢ - التأثير الديني على دراسة اللغة .
 - ٣ - ترجيح جانب القواعد كثيراً على الاستعمال اللغوي .
 - ٤ - تحقيق الظروف العلمية لاستقراء النصوص قدر الطاقة .
 - ٥ - الخضوع أحياناً لظروف خارجة عن اللغة .
- وكل واحد من هذه الأسس الخمسة في حاجة إلى بيان .

(١١)

اتضح البحث عن لغة مثالية للدراسة جيداً فى موقف علمائنا الأقدمين نحاة ورواة : إذ اللغة كانت تجرى على السنة الناطقين من العرب ، وتناول روايتها من الناس من شاء الرواية .

لكن .. حين تغيرت ظروفها وظروف الناطقين بها فى القرن الثانى الهجرى واجه العلماء موقفاً جديداً يتطلب منهم روايتها قصداً ودراستها بطريقة منظمة تصونها من الخلل والفساد ، وقد تطلب منهم هذا الموقف الجديد أن ينتقوا ما يروون وما يدرسون ويكاد المرء - بالنظر الفاحص - يلمس بحثهم المخلص الدائب عن نموذج مثالى للغة يستحق منهم الرواية والدراسة .

هذا الفهم العام السابق هو الذى يفسر تشدد النحاة المفرط فى نوع اللغة التى يهتمون بها ومن يأخذونها عنه وكيفية هذا الأخذ ، وهو نفسه الذى يفسر ما أطلق عليه بعض الدارسين المحدثين « دكتاتورية الزمان والمكان » التى تعارفوا عليها والتزموها فى تحديد عصر الاستشهاد والأخذ عن القبائل .

فاللغة التى اهتم بها الرواة والنحاة انتقاء متعمد واختيار مثالى يقدم لهم ما يطمنون إليه للدراسة واستنباط القواعد ، فحين فهموا أن لغة عامة الناس خالطها الدخل والفساد - والعادة أن تكون لغة هؤلاء سهلة النطق تناسب على الألسنة فى طلاقة ويسر - تصوروا أنهم كلما ابتعدوا عن هذه اللغة العامة اقتربوا من النموذج المثالى الذى يبحثون عنه ، ويتحقق هذا بالاختيار والانتقاء .

وتحت هذا الفهم نفسه يندرج موقفهم من الشعر والنثر فى الاستشهاد ، حيث اهتموا بالشعر اهتماماً فائقاً حتى اصطبغ النحو صبغة شعرية ، بل إنهم اهتموا بنوع خاص من الشعر يمثل « الرجز » بما يحمله من غرابة ووعورة فى موضوعاته وصيغه وتراكيبه وما يلاحظه المتأمل عن الاستشهاد به على مسائل النحو ، من أنه يرد غالباً فى مواقف الشذوذ والندرة وما يتفرد على القواعد العامة .

وركونهم إلى الشعر - فى حقيقته - بحث عن لغة مثالية متقاة يطمنون إلى دراستها ، والشعر من بين مستويات اللغة يتميز بأنه مما يتناقله الرواة من عصر لعصر، لسهولة حفظه وشدة تأثيره ، وما يحمله من نغم جميل وإيقاع عذب ، تؤديه

موسيقى الوزن والقافية وهو بذلك صورة للغة أقرب ما تكون إلى السلامة والنقاء ، وأقرب ما تكون إلى صحة النطق الذى تناقله الرواة من زمن سابق حتى وصل إلى النحاة ، ومع ذلك فقد جدوا فى البحث عن اطمئنان أكثر فى الشعر نفسه ، فتخبروا منه البدوى الوعر - ومنه الرجز - الذى يحمل بسماته من الوعورة والبداءة علامة الجودة والنقاء ، ويقرب من المثال الذى يتطلع إليه الدارسون للغة .

أما من تؤخذ عنهم مادة اللغة من « الشعراء والأعراب » فقد نظر إليهم النحاة متطلعين إلى صفات مثالية فيهم تحقق لهم الاطمئنان إلى الثقة بلغتهم ، وترتب على ذلك افتراض معنى « السليقة والفطرة » فيمن ينطق اللغة من الشعراء والأعراب ، وبذلك فى التعرف على تلك الصفة جهداً شاقاً بين البدو الذين لم يخالطوا الحضرة ، وكذلك بين الشعراء الذين يجىء شعرهم طبعاً وسجية لا تكلفاً وصنعة ، وهذا ما يفهم من تلك الاختبارات الدقيقة التى كان النحاة يتوسلون بها إلى الاطمئنان لوجود تلك الصفة الثمينة فيهم ، فإذا ما تحققت للإعرابى أو الشاعر ، وثقوه ، ونزهوه عن الخطأ ، وخضعوا هم أنفسهم لنطقه ورأيه .

ولقد ساد بين النحاة عرف مؤداه أن اللغة لا تؤخذ عن يعرف القراءة والكتابة لأن معرفة القراءة والكتابة تؤدى إلى عدم الثقة « بالسليقة والطبع » فى الأعراب والشعراء ، وتبعدهم بذلك عن المثال الرفيع الذى تعلق به النحاة ، وهى بالنسبة للراوى منزلق إلى الخلط فى الرواية ، لما يشوبها من تصحيف وتحريف .

إن هذا الجهد المدقق فى شروط الاحتياط فيمن ينطق اللغة أو يحملها يشير إلى تطلعهم للغة مثالية أدامهم اجتهادهم إلى قصرها على نوع معين من الناس الذين يتكلمونها ، هم - كما رأوا - أصحاب « السليقة والفطرة » كما أدامهم أيضاً إلى الاحتياط فى الأخذ عن ينقلونها عنهم ، فتواصوا بمبدأ « المشافهة فى الرواية » لا الأخذ عن الصحف قراءة وكتابة .

والزمن المعين الذى وثقوا لفته بدا تأثيره فى تحديد عصر الاستشهاد اعتماداً على القدم بصفة عامة ، مع اختلاف الآراء حول العصر الذى يصدق عليه هذه الصفة ، وقد اشتهر تحديده منتصف القرن الثانى الهجرى بالنسبة للحضر وأواخر الرابع الهجرى بالنسبة للبادية ، فكل من هذين التحديدين هو آخر مدى وردت فيه آراء صريحة من العلماء عن قبول لغة من عاش فيهما ورفض ما جاء بعد ذلك ، وقد ورد ذلك فى كلام

« الأصمعي » عن شعراء منتصف القرن الثاني الهجري ، كبشار وابن هرمة ، وفي كلام ابن جني عن الأعراب في أواخر القرن الرابع الهجري ^(١) .

وقد تفرع على هذا الموقف العام بالنسبة لعصر الاستشهاد موقف العلماء من «المعرب» و « المولد » فقد طبقوا على هذين المظهرين في اللغة « تحديد العصر » فاعتبر الأول من « كلام العرب » بشرط أن يكون وارداً في عصر الاستشهاد السابق تحديده ، واعتبر الثاني خارجاً عن كلام العرب ، باعتباره كلمات جديدة أحدثها المولدون بعد هذا العصر الموثق .

أما البيئة المعينة التي جمعوا اللغة منها فهي تلك القبائل المختارة ^(٢) التي كانت مهوى أفئدة الرواة والنحاة ، يرحلون إليها ويحبسون لفتها ، أو يفد الأعراب منها إلى العلماء في الحضر ، لأخذ اللغة عنهم ، والسر في تعلق العلماء بتلك القبائل ، وثقتهم بما يرد أو يفد منها هو « عزلتها وتصونها عن الاختلاط بالأجانب » . فالذي تحكّم في موقف العلماء من عصر الاستشهاد إذن مبدآن هما « القدم والعزلة عن الأجانب » فما الذي يدل عليه ذلك ؟

إنه يدل على تطلع النحاة إلى لغة مثالية للدراسة ، بحققها لهم توغلها في القدم بالنسبة للزمن ، وتصونها عن الاختلاط بالنسبة للقبائل « اعتقاداً منهم أن هؤلاء الأعراب قد انزلوا عن البيئات المتحضرة التي فسدت لفتها ، وأنهم ورثوا اللغة سليمة صحيحة » ^(٣) .

وقد تفرع على تطلعهم إلى تحقق المعنيين السابقين عن العصر والقبيلة رفض الاحتجاج بلغة بعض شعراء العصر الموثق - كعدي بن زيد والكميت - لأنهم مع تحقق صفة « القدم » بالنسبة لهم قد نعموا بالاختلاط في الحضر ، فحق عليهم رفض النحاة للغةهم وحرمانها من الدراسة أخذاً بالأحوط في تنزيه اللغة المثالية موضع الاستشهاد والاستنباط .

(١) انظر : ص ١٢٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) انظر : المزهري في علوم اللغة ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(٣) في اللهجات العربية ، ص ٥١ .

والاتجاه الثانى هو التأثير الدينى على دراسة اللغة .

من الأمور التى يكاد يتفق عليها من أَرخوا لنشأة النحو العربى أنه كان من دوافع تلك النشأة صيانة القرآن الكريم عن اللحن فى القراءة . وذلك بعد أن انتشر الإسلام . فضم تحت جناحيه أجناساً من غير العرب . وتساوى الجميع فى التمتع بالحقوق الراقية التى جاء بها الدين الجديد .

وقد ترتب على ذلك اختلاط واسع المدى بين العرب وهذه الأجناس . وترتب على ذلك - فيما نحن بصدده - أن الذين دخلوا الدين الجديد وليست لغتهم عربية الأصل قد انعكست عاداتهم النطقية على تلاوتهم القرآن . والمتصور أن هذا الأمر قد شمل الأصوات والحروف والكلمات والإعراب .

ومن المعروف أن مثل ذلك الخطأ قد حدث من عوام العرب والأعراب فى تلاوتهم القرآن . فما كان يتيسر لهؤلاء دائماً من ظروف الحفظ وتكراره ما يصل بهم إلى درجة الإتقان التام لما يسمعون من القرآن . ولعل فى ذلك كله ما يفسر بعض الروايات والأخبار التى توردها كتب طبقات النحاة واللغويين عن الخطأ فى التلاوة من مثل قراءة من قرأ { أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ } بكسر لام كلمة (رَسُولِهِ) - فهذه الرواية فى الحقيقة تمثل ما كان يحدث كثيراً من الأجناب والعوام .

فظروف نشأة النحو العربى تعود فى أحد دوافعها إلى المحافظة على القرآن . وكان المنتظر أن يكون سلوك الدارسين متفقاً مع هذه النشأة . فيتوفر هؤلاء الدارسون على نص القرآن لاستخراج القواعد منه . لكن الذى حدث لم يكن متوافقاً تماماً مع ظروف هذه النشأة . وما جاءنا من كتب النحو المتقدمة لم يكن متفقاً مع الواقع اللغوى الذى تهبأ لهم الانتفاع به فى دراستهم فلم يفعلوا . ذلك أن النحاة وهم يعرفون القرآن حق المعرفة بدأ فى دراستهم المبكرة استخلاص قواعد النحو ممّا أسموه « كلام العرب » شعره ونثره - كما هو واضح فى كتاب سيبويه ومن جاء بعده من متقدمى النحاة .

ثم اتخذ النص القرآنى فيما بعد مجالاً رجباً لقواعد النحو فى كتب التفسير ومعانى القرآن وإعرابه - وحين تحدثوا نظرياً عن الاحتجاج بالقرآن على قواعد النحو - فى وقت متأخر نوعاً - أكدوا - كما نص السيوطى والبغدادى - أن القرآن يستشهد بقراءاته كلها حتى الشاذة والضعيفة ^(١) . لكن هذا التأكيد لم يكن متفقاً مع

ما جرى عليه عرف النحاة المتقدمين كما جاء في كتبهم . وإن كان من المؤكد حضوره تماماً أمامهم مسيطراً على أذهانهم وهم يدرسون مادة اللغة ، لكنهم صرفوا أنفسهم عنه ظاهراً تنزيهاً له ، كما سيتضح بعد .

وقد سلك النحاة أثناء استخلاص القواعد هذا المسلك نفسه تجاه حديث الرسول (ص) إذ توافرت نصوص السنة في القرن الثاني الهجري بفضل الجهد الذي بذل في جمعها وتوثيقها منذ القرن الأول الهجري . وهي نصوص كانت بلا شك أوثق من كثير مما اعتمد عليه النحاة من مادة اللغة التي استخلصوا منها القواعد ، لكنهم صرفوا أنفسهم ظاهراً عنها مع حضورها بينهم وسيطرتها على أذهانهم ، بدليل أن كتاب سيبويه ليس فيه من الأحاديث ما يتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وظل هذا الموقف الغريب قائماً حتى أثار ابن خروف الأندلسي - في القرن السادس الهجري - هذه القضية ، وأكدها ابن مالك - في القرن السابع - قولاً وعملاً ، باستخلاص بعض القواعد المتفردة التي وردت في « الجامع الصحيح » للبخاري . فدار حول هذا الموضوع نقاش كثير لم ينفد شيئاً ، فما الذي - يا ترى - جعل النحاة المتقدمين ينصرفون ظاهراً عن الاحتجاج على القواعد بالقرآن والسنة ، مع أن الواقع يخالف المنظور الذي طالعتنا به مؤلفاتهم ، فهم - لا شك - راعوا جانب هذين النصين كل المراجعة ؟؟

في ظني أن هذا المظهر العلمي الذي ساد بين النحاة كان أثراً لنظرة التنزيه لنصوص القرآن والحديث ، وخضوعاً لإحساس مؤدكه « أن المساس بالكلام الديني مساساً غير لائق يؤدي بفاعله إلى غضب ومقت ومصائب وأضرار »^(١) فلعله قام في أذهان الدارسين للغة أن لغة الدين لا يصح التصرف وتصور الوجه فيها ، مما تلجى إليه دراسة النحو كثيراً ضرورة استخلاص القواعد وتأييدها واختلاف الآراء حولها . وهناك مظهر آخر يندرج تحت هذا الأساس هو « القول بالتوقيف الإلهي في اللغة » .

روى الجاحظ قال : قال أبو عبيدة : حدثنا مسمع بن عبد الملك عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عن آبائه قال : أول من فتن لسانه بالعربية المبينة إسماعيل وهو ابن أربع عشرة سنة^(٢) .

(١) اللغة والمجتمع ص ٧٢ .

(٢) البيان والتبيين ، ج ٣ ، ص ٢٩١ .

وطناً الخبير الذى يسوقه الجاحظ عن أبى عبيدة - بصرف النظر عن صحته
يمثل فكرة سائدة اتخذها ابن فارس فى كتابه « الصحاحى » أساساً بنى عليه آراء
غريبة، كان منها - فيما يختص بنا - ربط الاحتجاج باللغة بالتوقيف الإلهى فيها .
كما يبدو هذا التأثير الدينى على اللغة فى ضبطها عن طريق « السند والمتن
وتعديل الرواة وتجريحهم » كما وضع ذلك فى كتاب « الكامل » للبريد ، و « مجالس
ثعلب » وغيرهما ، وكذلك كتب طبقات النحاة واللغويين التى عنت بتوثيق النحاة
والرواة أو بهرجتهم .

وهذه الطريقة استخدمت فى اللغة بعد استخدامها فى « السنة » بمادتها
وطريقتها ومصطلحاتها وفهم هذه المصطلحات ، وهى - بكل هذه الصفات - مظهر
يؤكد تأثير النظر فى اللغة بالناحية الدينية .

(٣)

تغليب جانب القواعد على الاستعمال اللغوى هو الاتجاه الثالث الذى وجه نظره
النحاة إلى مادة اللغة ، فاستخلاص القواعد والجهد الذى بذل فيه عمل عظيم حقاً ،
جدير بالاحترام والتقدير للنحاة العرب ، وهو فى مجموعه سليم النهج والغاية .

لكن ... ترتب على ذلك الجهد العنيف التصرف فى المادة اللغوية التى بين
أيدى الدارسين بالتغيير والتحريف أحياناً أو اصطناعها أصلاً إذا احتاج الأمر لتأييد
القواعد أحياناً أخرى ، وهذه النظرة نفسها اضطرت الدارسين للغة أن ينظروا إلى
التغيير والتطور فى مظاهرها المختلفة على أنه خروج عما تقتضيه القواعد ، وحقه أن
يوصف باللحن والخطأ ، أو بصرف النظر عنه وعن دراسته ، ليبقى للقواعد وحدها
الاهتمام والرعاية وتتخذ هى نفسها وسيلة لإعمال الأذهن والتفريع والاضطراب .

ويندرج تحت هذا المعنى إخضاع ما يجرى على ألسنة الناس من كلمات اللغات
الأجنبية لقواعد الصيغ العربية ، إذ بذل النحاة جهداً كبيراً فى ذلك دون مراعاة لظروف
استعمال هذه الكلمات ، وللكيفية التى انتقلت بها إلى ألسنة الناطقين العرب عن
طريق التجارة أو الأسفار أو السلع والأدوات المنقولة بأسمائها أو الاختلاط الاجتماعى
برسائله المتعددة ، كما لم تدرس بدقة ظروف استعمال الكلمات فى لغاتها الأصلية
وخضوعها فى الأصوات والنصيفات لنظام خاص فى تلك اللغات لا يتواءم تماماً مع نظام

العربية ، ولذلك جاء جهد النحاة حول « المعرب » بطريقة تفتقد الدقة والحسم والاطراد.

وقد كان لهذا الاتجاه تأثيره في اعتبار مستويات اللغة من شعر ونثر وكلام عادى متسويّ واحداً ، فدرست اللغة بهذا الفهم ، وترتب على ذلك إهمال دراسة اللهجات مستقلة اعتقاداً من الدارسين أنها لا قواعد لها . واختلطت دراسة الشعر بالنثر ، فكانت فكرة « الضرورة الشعرية » هي التعلّة التي يركن إليها النحاة حين لا تتفق لغة الشعر مع ما تفرضه القواعد المستلخصة من كل من الشعر والنثر .

فكيف قدر لهذا الاتجاه أن يسود بين النحاة ؟؟ أو بعبارة أخرى : ما العوامل التي أدت إلى وضع الاستعمال تحت رحمة القياس بدلاً من أن تكون الأقيسة في خدمة الاستعمال ؟؟

من أهم الأسباب وراء هذا الاتجاه تأثر النحاة العرب - في وقت مبكر نوعاً - بأبحاث المنطق الأرسطي ، فقد ارتبطت نشأة الثقافة العربية عموماً والنحو العربي خصوصاً بظروف هيأت للدارسين الإفادة من مباحث المنطق الأرسطي^(١) ، ومنها مبحث « القياس » فمن المعلوم أن القياس المنطقي يبدأ بافتراض القاعدة أولاً ، ثم يخضع لها المفردات بعد ذلك . وهو بذلك عكس « الاستقراء » الذي يبدأ بالمفردات أولاً ، للملاحظة والوصول من ذلك إلى القاعدة التي تتصف بالافتتاح والتواضع في الاقتصار على ما وصفته من مفردات ، ولا تتخذ سلطة تتعدى ما استقرأته إلى ما لم تستقرئه بعد^(٢) .

ومن أهم أسباب ذلك أيضاً أنه قد ساد بين الدارسين عرف مؤداه « أن اللغة تتغير وهذا التغير يسير بها إلى الأدنى » وهذا العرف صادق في شقه الأول دون الثاني فإن اللغة تتغير حقاً ، لكن هذا التغير فيها لا يصح أن يوصف بأنه إلى الرقى أو الفساد . وقد ترتب على ذلك العرف تقييد فترة الصحة اللغوية بنهاية القرن الرابع الهجري ، فلم يبق ثمة مجال لاستقراء اللغة بعد تلك الفترة ، واعتبرت القواعد التي استنبطت من نطق تلك الفترة الصحيحة السعيدة الحظ سلطة معيارية حادة فرضت على الاستعمال بعد ذلك ، وأدّى ذلك - في أخطر نتائجه - إلى توقف الدراسة واعتبار

(١) انظر : أصول النحو العربي - الفصل الأول - ص ٥ وما بعدها .

(٢) راجع : مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٥ .

النتائج التى ضمتها كتب النحو سلطة نهائية لا تقبل النقض ، وينبغى أن يخضع له الناطقون مهما طال الزمن وتغيرت اللغة والظروف .

* قال الرماني : الغرض من النحو تبين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس (١) .

* وأورد أبو حيان الخبر التالى : قال أبو سليمان : نحو العرب فطرة ، ونحونا فطنة ، فلو كان إلى الكمال سبيل ، لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا ، أو كانت فطنتنا لهم مع فطرتهم (٢) .

أجل « الغرض فى النحو تبين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب » ، وهذا غرض صحيح نافع ، لكن أن تكون الوسيلة لذلك هى « القياس » ، فذلك هو النهج الذى حاد عن السلامة ، فإن الوسيلة الصحيحة هى « الاستقراء » أما « الأقيسة » أو الأحكام أو القواعد فقد أفادت فى حراسة اللغة وتعلمها ، لكنها من جانب البحث اللغوى تقف فى وجهه وتغلق الطريق دونه خصوصاً بعد توقف المدد اللغوى موضع الدرس والملاحظة .

وفهم بما أورده « أبو حيان » عن أبى سليمان - ولعله أحد النحاة - خضوع قواعد النحو لسلطان الذهن ، بينما ينطق العرب على مقتضى الفطرة ، ويتمنى اللقاء بين هذين الطرفين المتباعدين ، ففطنة القواعد فى واد ، وفطرة العرب فى وادٍ آخر ، ولو كان إلى الكمال سبيل لكانت الفطرة مع الفطنة ، لكن .. أين السبيل وقد تغلبت الفطنة على الفطرة ، وانتصر النحاة للأولى على الثانية مع أن طبيعة الأمور هى الوفاق بين الاثنين ، فتغليب جانب الذهن على الاستعمال جانب تزوى منه دراسة النحاة التى قدمت فى مجموعها جهداً مشرفاً سليماً فى مجمله .

(٤)

أما « استقراء اللغة » فهو الاتجاه الرابع الذى استُخدم مع مادة اللغة ، لملاحظتها واستنباط القواعد منها .

(١) حدود النحر - ص ٤ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة - ج ٢ - ص ١٣٩ .

ومن الإنصاف للحقيقة أن يؤخذ في الاعتبار أن علماءنا - رحمهم الله - قد بذلوا جهوداً طيبة في جمع اللغة واستقرانها ، ومنذ بداية القرن الثاني الهجري حتى نهاية عصر الاستشهاد اتسم نشاط علماء اللغة بجمع مادتها ثم استقرانها للحصول على القواعد ، مع اختلاف درجة هذا النشاط في كلتا الناحيتين من قرن لآخر ، ولكنه - بهاتين السمتين - كان موجوداً في تلك الفترة على كل حال ، فأدى هذا الاستقراء إلى نتائج مفيدة سليمة في مجموعها .

لكن الذي أساء أحياناً إلى سلامة هذا الاستقراء هو أنهم واجهوا مواقف لغوية تصرفوا فيها بداهة كما واجهتهم ، وبحسب العرف العملي في استقرانهم ، فجاء هذا الاستقراء أحياناً يحمل تلك الصفة نفسها من « البداهة والارتجال » وقد يرد هنا على الذهن أن النحاة قد عرفوا - كما سبق القول - منطق أرسطو ، ومن مباحثه « القياس » الذي يعتمد على « الاستقراء » لكن قياس المنطق يعتمد إلى طريقة شكلية ، تبدأ بالقواعد ، لتطبيقاتها على المفردات ، وقد تأثر النحاة حقاً بهذه الطريقة ، فلم تفد معرفتهم لها كثيراً ، بل ربما أبعدتهم عن الاستقراء العلمي المنظم الذي يبدأ بالمفردات ، لاستخلاص القواعد ، وهو ما التزموه غالباً في دراستهم عن طريق العرف والتواصي ، ومارسوه - كما قلت - بداهة وارتجالاً .

ومن مظاهر هذا اعتماد الاستقراء أحياناً على الاختيار المتعمد من مادة اللغة بما يخدم هدف الدارس في تحقيق القاعدة ، مع أن هذا الاختيار لا يتفق مع واقع اللغة المقترأة .

وضع ذلك مثلاً في اعتمادهم في الشواهد أحياناً على ما هو غريب الصيغة والإعراب ، وعلى اختيار بعضها أحياناً بطريقة مشوهة أو محرفة لا تتفق مع ظاهر الرواية ^(١) فيها .

« ويجب على الباحث في اللغة أن يعمل بمتنظة وحياد ، فيسجل كل صيغة يجدها ، ولا يتخلّى عن واجبه باعتماده على الذوق الاجتماعي للتأري . أو على تركيب لغوي معين ، أو بعض النظريات النفسية ، وفوق كل ذلك يجب عليه ألا يختار أو يشره الحقائق تبعاً لوجهة نظره فيما كان يجب على المتكلم أن يقوله ^(٢) » .

(١) انظر أمثلة ذلك في : ص ٥٢ وما بعدها من هذا الكتاب .

ومعنى ذلك : أنه على من يستقرى اللغة أن ينحى دوافعه الذاتية وألا يراعى ظروفاً اجتماعية أو نفسية خارجة عن اللغة ، وقد أدى الخروج على هذا المعنى السابق من بعض دارسى العربية إلى اضطراب القياس وعدم الدقة فيما ترتب عليه من نتائج .

و « الكيفية » التى اتبعت فى استخلاص النتائج من المادة اللغوية المروية تفتقر أيضاً إلى « الدقة » ويلخص هذه الكيفية المبدأ المشهور (اختلاف اللغات وكلها حجة) . وأغلب الظن أن هذا المبدأ كان مظهرًا لحيرة النحاة أمام المادة اللغوية التى اتسع زمنها واختللت بيئاتها ، فأبها إذن يأخذون وأبها يدعون وليس فيما تعارفوا عليه أن يفضلوا زمناً على آخر أو بيئة على أخرى . وليس فى عرفهم أيضاً أن يراعوا تطور اللغة باختلاف العصور واختلاف مستوياتها بحسب القبايل ولهجاتها فى مقابل الفصحى المشتركة التى يشتركون فيها جميعاً ، فكان هذا المبدأ الذى يدل - فى حقيقته - على استسلام لما هو واقع فعلاً من هذا الحشد الضخم لمادة اللغة أمام النحاة ، مما صورته « ابن جنى » بقوله عن « سيبويه » :

« وإن إنساناً أحاط بقاصى هذه اللغات المنتشرة ، وتحجّر (تكلف) أذراها (أطرافها) المترامية - على سعة البلاد وتعاذى ألسنتها اللداد وكثرة التواضع بين أهلها من حاضر وباد - حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء والعبيد والإماء فى أطوار الأرض ذات الطول والعرض ما بين منشور إلى منظوم ومخطوب به إلى مسجوع حتى لغات الرعاة الأجلال والرواعى ذوات صرار الأخلاف وعقلاهم والمدخولين وهذاتهم المرسوسين ، فى جدّهم وهزلهم وحريهم وسلمهم وتغاير الأحوال عليهم ، فلم يخل من جميع ذلك على سعة وإنشائه واختلافه إلا بأحرف تافهة المقدار متهافة على البحث والاعتبار ولعلها أو أكثرها مأخوذ عن فسدت لفته ، فلم تلزم عهده - لجدير أن يعلم بذلك توفيقه وأن يخلى له إلى غايته طريقه (١) .

وربما فعل « سيبويه » ذلك كله حقاً ، فأحاط بهذه اللغات المنتشرة المتعادية الألسنة ، واغترق كلام كل هؤلاء الأصناف من الناطقين باللغة مع اختلاف الأحوال وتغير الزمن والبيئات ، ثم استقرأ هذا الحشد الضخم للوصول إلى القواعد ، فحمل نفسه هذا العبء الثقيل بحسب ما أداه إليه جهده وما فرض عليه فهم عصره لكيفية الاستقراء ، فما كان لسيبويه ولا لأهل عصره أن يستبقوا الزمن ، فيتخذوا لهم ما

يسميه المحدثون الآن « مساعد البحث » لاستقراء لغته . مع عرض نتائج الدراسة على البيئة اللغوية التي ينتمى إليها ، للتأكد من هذه النتائج فى نطق نماذج أخرى فى تلك البيئة - فلقد اجتهد علماؤنا - رحمهم الله - فجهدوا ، وظهر أثر هذا الجهد الصحيح على نتائج الاستقراء للغة ، فجاءت تلك النتائج صحيحة فى مجموعها ، لكن نقصها أحياناً بعض الظروف العلمية الضرورية للاستقراء الموضوعى الدقيق .

(٥)

أما الاتجاه الخامس للنظرة إلى اللغة فهو « الخاضع أحياناً لظروف خارجة عن اللغة لكنها فرضت عليها » .

وينبغى التنبيه إلى أن هذه الظروف أمور طارئة حدثت أثناء دراسة النحاة للغة ، أما الظروف العلمية الموضوعية التي أحاطت بالجهـد الرابع للنحاة فهى المجرى الرئيسى للنقـى الصحيح لولا ما جاررها أحياناً من هذه الظروف الطارئة .

كما ينبغى التنبيه إلى الفرق بين أمرين هما : العرف الاجتماعى للغة والظروف الاجتماعية المفروضة عليها .

فالعرف الاجتماعى للغة يرتبط أولاً بمستوى استعمالها من حيث هى لغة مشتركة أو لهجات ويرتبط ثانياً بما يرتضيه العرف اللغوى الخاص لبيئة اللغة أصواتاً وصيغاً ومفردات وجملاً ، فالعرف الاجتماعى - بناء على ذلك - يعود أساساً إلى مستوى استعمال اللغة وإلى كيفية هذا الاستعمال نفسه .

أما الظروف الاجتماعية التي تدخلت أحياناً فى النظر لمادة اللغة المدروسة فهى ظروف قدر لها أن تشيع إبان ازدهار النشاط العلمى للرواة والنحاة ، فانعكس تأثيرها على هذا النشاط نفسه ، وهذا مما ينبغى معرفته ، لعزل مظاهره عن الجوهر الصحيح بجهد النحاة وجدّهم فى دراساتهم ، وجهـد الرواة وما قاسوه لجمع اللغة من اغتراب ومشقة.

من تلك الظروف « التكسب المادى بالرواية » ذلك أنه منذ القرن الثانى الهجرى وما تلاه احترف بعض رواة اللغة - مثل حماد والمفضل وخلف - مهنة « نقل اللغة » وعلا قدر هؤلاء الرواة إلى درجة رفيعة لا تطاولها درجة أخرى لشاعر أو ناثر أو دارس ، واهتم بهم خاصة الناس وعامتهم على السواء . فقصدهم العامة للمتعة

والتسلية . لما يجدونه لديهم من طرائف الأخبار والنوادر . كما أمهم النحاة ، للحصول على مادة اللغة التى يستخدمونها فى دراستهم التى شملت المعنى والإعراب والتصريف ، وقريهم الخلفاء والولاة إليهم بقصد الفائدة والترفيه ، وقد فهم هؤلاء الرواة من جانبهم رواج بضاعتهم عند الناس - كل الناس - فاتفقوا من رواية اللغة حرفة يتكسبون بها ، وعملوا على إرضاء من يقصدونهم جميعاً ، بهدف التسلية أو الدراسة أو الثقيف أو الترفيه .

وقد أدى ذلك بهم أحياناً إلى صنعة بعض النصوص أو تخليط نسبتها أو تغيير روايتها - خضوعاً لحاجة الطالب والمطلوب منه جميعاً - مما انزلق ببعضها إلى دائرة الشك رواية ودراسة ، وسبب ذلك - كما هو واضح - ظرف اجتماعى خاص هو « التكسب المادى » وهو ظرف لا علاقة له باللغة لولا ما كان من هذا التأثير الشائن فيها بسببه .

ويأتى هنا أيضاً ما حدث بين علمائنا من « المنافسة والسعى إلى التفوق » وهو معنى دفع إليه أحياناً انتساب العلماء إلى المصيرين الكبيرين - البصرة والكوفة - اللذين حملا شرف النشاط العلمى للغة فى الفترة المبكرة لدرسها ، كما دفع إليه أيضاً التنافس بين الأفراد وإن كانوا من مصر واحد .

والمنافسة ليست أمراً يعاب فى حد ذاته ، وخاصة فيما يتعلق باكتساب ما هو أهل للشرف كالعلم ، لكنها تعاب إذا تجاوزت بذلك الجهد إلى ذم الآخرين ، إذ تنحرف بذلك عن هدفها ، وتزدى إلى التطرف فى المدح أو القدح بغير الحق والإنصاف ، وهذا ما أدت إليه المنافسة أحياناً ، مما انعكس تأثيره على مادة اللغة ودراساتها ، خضوعاً لهذا الظرف الاجتماعى الذى لا يد للغة فيه ، لكن تحملت الغرم بسببه .

فالنحاة قد وجدوا فى عصرهم بعض أهل ، وقد سادت فيه ظروف خاصة فرضت نفسها عليهم بقوة ، فخضوا لها ، وفرضوا على اللغة ما لا علاقة له بها ، لكن ذلك لم يكن من الخطورة بحيث يؤثر كثيراً على أصالتهم فى الدرس والتحقيق ما هدقوا إليه .

ثانياً : مسلك النحاة بين المنهج الدقيق والاجتهاد العرفي

تلك الأسس الخمسة السابقة هي - على قدر ما أدى إليه جهدى - أهم ما ساد الجو العلمي بين الدارسين للغة فى فترة الاستشهاد بها حتى نهاية القرن الرابع الهجرى، أو بعبارة أخرى : هى أهم الاتجاهات التى تشل مسلكهم تجاه مادة اللغة أثناء استخلاص القواعد منها - فما الوصف العلمى الذى يمكن أن يُطلق على هذا المسلك كله !!

الذى أراه أن تقويم هذه الاتجاهات يكون بعرضها على ما يلى :

- ١ - التزامها منهجاً دقيقاً للبحث فى اللغة .
- ٢ - دلالتها على الاجتهاد العرفي الذى أشارت به ظروفهم .

(١)

جاء فى القاموس : المنهج : الطريق الواضح ، كالمنهج والمنهاج .

وإنما يكون الطريق واضحاً علمياً إذا فكر فرد أو جماعة من الأفراد فى تحقيق هدف لهم ، فتصوروا لذلك - قبل البداية - حلاً يعتمد على أسس متكاملة محكمة التدبير يترقى بهم تحقيقها من موقف لموقف ، فكلما تقدموا خطوة ، اقتربوا من هدفهم، حتى يصلوا إلى الحل النهائي الحاسم لما يريدون .

وهذه الطرائق الواضحة تحققت الآن فى كثير من الدراسات الإنسانية والتجريبية حيث نسمع عن « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » و « مناهج البحث فى اللغة » و « نظرية الأدب » و « المدرسة الجديدة فى النقد » أو « نظرية كذا » فى الكيمياء أو الطبيعة أو الفلك .

ولا أظن أن علماء النحو واللغة - رحمهم الله - قد حدث منهم مثل ذلك التدبير المتكامل المحكم ، فقرروا لهم « خطة » أو « نظرية » اتبعوها، وساروا على قوانينها فى درس اللغة واستنباط القواعد منها، يدل على ذلك التتبع التاريخى لنشأة النحو وتطوره ، كما يدل عليه أيضاً النظر الدقيق فى مكتبة النحو الغنية بالمسائل والجزئيات والفروع التى استخرجوها من مادة اللغة على غير مثال سابق ، كما أنه لم يرد عنهم مشافهة أو كتابة ما يدل على أنهم وضعوا

لأنفسهم ولمن بعدهم خطة متكاملة ، فأحكموها ، ثم طبقوها في دروسهم .
وقد يرد على الذهن أنهم نقلوا نهج من سبقهم من الأمم في دراسة لغاتهم -
كالفرس والهنود والسرمان واليونان - فطبقوه على اللغة العربية .

وهذه الفكرة في أحد جوانبها قد رَوَّج لها بعض المستشرقين ، اعتماداً على أن
كثيرين من علماء العربية لم يكونوا من العنصر العربي الخالص ، مثل سيبويه (ت
١٨ هـ) والكسائي (ت ١٩٧ هـ) والفراء (ت ٢٠٧ هـ) وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)
وابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) . يقول أحد المستشرقين « خذ مما يسمى في العادة بعلم
العرب من تفاسير وحديث وكلام وفلسفة وطب ومعاجم لغوية وتاريخ وتراجم ، بل ومن
نحو عربي ما ساهم به الفرس من أعمال ، تجد أن خير ما كتب من هذه الأعمال قد
تولَّوه » (١) .

ويقول أحدهم صراحة « النحو العربي من وضع الآراميين والفرس » (٢) .
وهذه فكرة بعيدة عن الصواب ، فبجوار هؤلاء ومن قبلهم كان من العرب
الخلص أبو عمرو بن العلاء المازني (ت ١٥٤ هـ) والخليل بن أحمد الأزدي (ت
١٧ هـ) وسعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) والأصمعي (ت ٢١٦ هـ) .
فالجميع قد تزاُموا في دراسة اللغة ، ولم يرد إلينا تأثرهم بمنهج نقل عن غيرهم
نقلًا ثم طبقه الدارسون على اللغة عربياً أو متعربين .

لكن ... ربما قد تأثر الدارسون للغة في القرن الثاني الهجري وما تلاه بالمناخ
العام الذي نشطت فيه الترجمة من اليونانية إلى العربية ، وكان ذلك لظروف كثيرة
أبرزها اتساع الفتح العربي والاطلاع على الثروة العلمية في العراق والشام وعلى
الحركة العلمية النشطة التي كان يقودها « الآراميون » أو « السريان » الذين قاموا
بدور معروف في الصلة بين الثقافة العربية والثقافة اليونانية .

فالدارسون للغة العربية قد تأثروا بهذا الجو الثقافي العام الذي عاشوا فيه -
وهذا طبيعي - وكان لذلك تأثيره غير المباشر على بعض عناصر تفكيرهم في اللغة ،
مما اتضح فيما بين أيدينا من كتب النحو في بعض العناصر الذهنية والمنطقية للمناقشة
والجدل وصور التعليل والتأويل (٣) .

(١) تراث فارس - ص ٢٤ .

(٢) اختصار الإسلاميه ومدى تأثيرها بالقرنات الأجنبية - ص ٩ .

(٣) راجع تفصيل هذا الموضوع في : أصول النحو العربي - ص ١٣ وما بعدها .

لكن الشيء المؤكد أن دارسى العربية لم ينقلوا عن اليونان أو السريان نهجاً متكاملاً كان لهم ، فالأسس التى وجهت دراستهم - وقد سبق شرحها - عربية خالصة ومادة اللغة التى طبقت عليها هذه الأسس بولغ فى الاحتياط لعربيتها ، كما لم يرد لنا عن علماء اللغة العرب - ولم يقل لنا غيرهم - أنهم تتبعوا خطأ أو مناهج كانت لليونان أو السريان أو غيرهم .

(٢)

اللغة من أخطر الظواهر الاجتماعية ، فهى الرباط الفكرى والوجدانى بين من ينطقونها ، وهى أداة التواصل وقضاء شئون الحياة بين الناس .

هذه الظاهرة العرقية بين الناطقين العرب ، سلك علماء النحو ورواة اللغة فى جمع مادتها واستقرانها مسلك « الاجتهاد العرفى » ، إذ لم يكن لديهم تجربة سابقة ، ولم ينقلوا « خطة محددة » عن غيرهم ، وإنما كان ما قاموا به اجتهاداً منهم ، يقوم به واحد منهم أو جماعة ، ثم يتتبع خطاه غيره ثم عاصره أو جاء بعده .

إنه عرف تزداد قيمته وقوته إذا ما تصورنا أنه عرف العلماء لا العوام ، فكل فكرة طبقوها فى درسهم ورامها تفكير عميق وتأنٍ طويل قبل أن يصير لها ذكر فى تاريخنا اللغوى .

بدأت دراسة النحاة اللغة - كما هو معروف - من أبى الأسود الدؤلى ، وبين أهدينا حتى الآن أول أثر علمى ناضج فى هذا الحقل وهو كتاب سيبويه (ت ١٨ هـ) فبين البداية والنضج ما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان ، ثم استمرت دراسة مادة اللغة بعد ذلك أكثر من قرنين آخرين حتى نهاية القرن الرابع الهجرى .

وغاية ما نتصوره فى ذلك المدى الطويل أن علماءنا - رحمهم الله - كانوا يجابهون المواقف اللغوية المتجددة بحلول علمية تناسبها ، وإذا بتحققون من صلاحيتها بعد ملاحظة وتجربة وفهم ، تصير عرفاً مجازاً فيما بينهم ، وتكون صورتها العملية مسائل وآراء وقواعد - ولنتقدم لذلك ما يؤيده :

١ - نقاء اللغة الذى بحثوا عنه فى القدم بالنسبة للعصر ، ثم انصرفوا عن الخواضر للبادية فى حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى ، وقد ورد عن هذا الموضوع حديث لكل من الجاحظ والفارابى اللغوى .

* قال الجاحظ (ت ٢٥٥) إن المولد لا يؤمن عليه الخطأ ، إذ كان دخيلاً في ذلك الأمر وليس كالأعرابي الذي إنما يحكى الموجود الظاهر له الذي عليه نشأ ، وبمعرفة غدى^(١) .

* وقال الفارابي اللغوي (ت ٣٩٨) والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم قيس وقبيل وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف - ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين^(٢) .

إن مثل هذه القضايا التى يمكن أن نسميها « قواعد لمنهج النحاة » فى البحث عن اللغة المثالية طوال عصر الاستشهاد قد قطعت رحلة شاقة من الممارسة الفعلية فى الحضر والبادية من المشاهدة والنقل والتجسس والدرس والتواصى العرفى عن يأخذون عنه اللغة ومن لا يأخذون عنه .

إنها قضايا وردت لتتعد ما حدث فعلاً ، لا لتخطط ما سيحدث فيما بعد ، هى تأمل لما تم من جهد وعمل ، وليست تأملاً لمعرفة ما يجب عمله ، كما يفكر أصحاب المناهج .

والجاحظ يذكر أساساً عملياً كان وراء بحث من سبقوه من العلماء عن لغة مثالية هو الموازنة بين « المولد والأعرابي » الأول - كما قال - دخيل على اللغة ، ولا يؤمن عليه الخطأ والثانى أصيل فى نطق اللغة ، إذ عاشها حياة اجتماعية كاملة ، نشأ فيها ، وغذى بها ، ويحكى ما يتداوله أهلها الفصحاء من الموجود الظاهر له .

ويجب التنبيه إلى أن الجاحظ ذكر هذا المعنى بعد أن انصرف العلماء عن الحضر ، ورحلوا إلى البادية بما يقرب من قرن من الزمان .

ولأمر ما جاءت الأفعال فى نص الفارابي بالبناء للمجهول (نقلت - اقتدى - أخذ - ما أخذ - اتكىل) لأن تعيين من قام بالنقل والاختداء والأخذ والاتكال على الأعراب غرض غير مقصود ، فهم جمهرة كثيرة من العلماء والرواة والنحاة ماجت بهم البادية ، للسمع منها والنقل ، ليرتب على ذلك البحث والدرس .

(١) الحيوان ، ج ٤ ، ص ١٨٣ .

(٢) راجع : الاقتراح فى علم أصول النحو ، ص ١٩ .

ثم تحديد هذه القبائل بهذا الترتيب (قيس وقيم وأمد) ثم (هذيل وبعض كنانة وبعض الطاريين) أمر لم يأت عنواً ، بل جاء من خلال ما تمّ درسه من مادة لغوية مجموعة من هذه القبائل ، والفارابي - وهو عالم اللغة والمعجم - عرف ما حدث عملياً وصنّفه بهذا الترتيب ، وهو ترتيب صحيح حققه جهد الرواة والنحاة واجتهادهم .

٢ - حين تسرب اللحن إلى اللغة حوالي منتصف القرن الأول الهجري ، وامتد ذلك إلى قراءة القرآن ، كان رد فعل ضبط المصاحف العثمانية بنقط الشكل والإعجام وتطورت نقط الشكل - على يد الخليل - إلى ما نعرفه اليوم .

والهم في ذلك أن المحافظة على قراءة القرآن كانت الدافع لهذا العمل الجليل كما أن المحافظة على نطقه كانت الدافع إلى بدء دراسة النحو ونحوها ، لكن حين تأخر الزمن ، ونضجت دراسة النحو ، تغير الموقف ، فهاجوا جانب النصوص الدينية ولم يستكثروا من الاستشهاد بها . ولأمر ما حرص بعض العلماء - كالأصمعي - على الابتعاد بآرائهم عما يوافق شيئاً في المصحف ، وحرص بعض العلماء كابن جني في كتابه - المعتمد - على أن يتحدث عن القراءات الشاذة مورداً لها نظائر من كلام العرب شعراً ونثراً .

والموضوع - بكل ظروفه التاريخية - يدل على الاجتهاد والمعاناة لمواجهة تلك الظروف ، ففي المراحل الأولى حاولوا صون القراءة بوضع النحو ، وتطور موقفهم بعد ذلك ، فضنّوا بالنصوص الدينية عن أن تكون مجالاً لتلاقى القواعد واختلاف الآراء .

وربما كان ذلك في ضوء المناهج المعدّة مسلكاً جانبه الصواب ، لكنه - في رأيي - يدل على توافقهم مع ظروفهم وفهمهم وما تراصوا عليه فيما بينهم .

٣ - مصطلحات الاستقراء المبعثرة في كتب النحو ، مثل (القياس - المطرد - الغالب - الشائع - المتلّب^(١) - الأكثر - الكثير - القليل - الأقل - النادر - الشاذ - المسموع) .

هذه المصطلحات وردت وصفاً لاستقراء النصوص ، أو بعبارة أدق : لكمية النصوص المستقراة ، ولا يدعى أحد أنه على علم دقيق بالكمية التي يطلق عليها أي مصطلح منها كما يفعل أصحاب النظريات والخطط .

(١) المتلّب : من مصطلحات سيوريه ، ومعناه : المستمر = المتعدد .

ومع ذلك ، فإن هذه المصطلحات لم تختلط معانيها لدى المشتغلين بالنحو قديماً وحديثاً ولم تسبب لأى منهم حيرة أو اضطراباً ، لأن لكل منها مدلولاً عرفياً اكتسبه من الاستقراء العلمى للنصوص بين علماء النحو ، وكذلك من الاستعمال والتداول بين المشتغلين بالنحو .

وقد ورد عن ابن هشام ما يقرب هذا المعنى ، قال :

* اعلم أنهم يستعملون « غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً » فالطرء لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل - فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة لها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر ، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ^(١) ذلك .

وهذا ما نقصده فيما نحن بصدده ، فإن وراء هذه الألفاظ التى تتردد فى مسائل النحو وقضاياها جهداً ضخماً فى استقراء مادة اللغة والحكم عليها ، وقد خضعت هذه المصطلحات فى فهمها للعرف العلمى السائد أثناء ممارسة هذا الجهد ، وفى ذلك دليل على قوة هذا العرف ونفوذه على هذه المصطلحات وعلى الاستقراء كله . ويمكن الاستمرار فى تقديم نماذج أخرى من مظاهر دراسة النحاة للغة ، وأبين فيها أن نتائجها لم تستقر وتتأكد إلا بعد معاناة عملية شاقة قوامها العرف والاجتهاد .

وبعد

فأرجو أن أكون على صواب إذ أقرر - بعد كل ما سبق - أن الأسلوب العلمى الذى ساد الدرس اللغوى طوال عصر الاستشهاد كان « الاجتهاد العرفى » لا « المنهج الملتزم » وأنه هو الأسلوب الملائم للتجربة العملية المضنية لعلماؤنا مع نصوص اللغة ، للحصول عليها ودرسها واستخلاص النتائج منها - رحمهم الله .

جهد النحاة فى البحث عن نقاء اللغة

من الحق والإنصاف أن أقرر أنه بعد التأمل الطويل والمراجعة المتأنية لصور الجهد المتعددة التى قام بها علماء اللغة - رحمهم الله - فى دراسة اللغة ومن نقلوها ومن نطقوها ، كما عرضتها فى الفصلين الأول والثانى من هذا الكتاب - وضع لى أن هناك خبطاً علمياً يسرى كالنور بين تلك الجهود ، هو (البحث عن نقاء اللغة) فهذا الخبط العلمى كان الغاية وراء كثير من جوانب الجهد الدائب الذى تحمله النحاة فى البدو والحضر ، فى النقل والاستقراء والاستنباط ، بل إن هذه الفكرة - فيما أظن - تصلح أساساً علمياً يكاد يلتزمه النحاة فى دراستهم لمادة اللغة ، لتحقيق ما يطمنونهم إلى ما درسوه واستنتجوه .

وسأحاول - جهد ما أستطيع - البرهنة على الفكرة السابقة من مظاهر الالتقاء العلمى بين النحاة واللغة .

١ - من المعروف فى تاريخنا العلمى أن المركزين اللذين حملا شرف درس اللغة وقت نشأتها وازدهارها هما « البصرة والكوفة » ومن المعروف أيضاً أن النصوص اللغوية هى أساس القواعد ، وقد حرص علماء المصرين على أن يحصلوا على تلك النصوص من أفواه أصحابها من الأعراب الفصحاء ، ولم تكن لديهم مجرد لغة يحصلون عليها كيفما اتفق ، فما أهون هذا عليهم لو أرادوه لأنفسهم ولدراستهم ، إذ يحيط بهم من كل جانب من يثرثرون بنطقهم دائماً فى قضاء الحوائج وتحقيق الاتصال بينهم وبين غيرهم ، لكن الأمر كان أخطر من ذلك ، إذ هو مما يستحق العناية والتعب والحرص الشديد لأجل الحصول على نموذج نقي لم يهب عليه دخان اللكنة والعجمة ، ولم تنحدر به ألسنة العوام والسوقة .

ولم تكن الموجات التى أسهمت فى هذا الجهد المبارك من العلماء فقط بل توالى موجات الأعراب أيضاً إلى هذين المصرين العظيمين حيث يسعى إليهم العلماء مجتهدين لسماع حكاياهم وأخبارهم ونواديرهم ويحصلون على نطقهم الصحيح النصيح ، مما يحقق لهم سند دراستهم والاطمئنان إلى هذه الدراسة .

ولا أظننى بحاجة إلى توضيح هذه الفكرة ، فقد سبق تفصيل كل جوانبها والمهم - فى رأى ورأى كل منصف - هو دلالتها على أن علماء اللغة كانوا بكل هذا الجهد الصابر يبحثون عن نموذج فصيح يحقق لهم الاطمئنان فى دراستهم واستنباطهم ، ولا يكون ذلك إلا بقاء الأعراب والحصول على لغتهم « النقية الصحيحة » .

* * *

٢ - حرص علماء اللغة على الظهور أمام تاريخنا العلمى بمظهر من تلقوا اللغة مشافهة من ناطقيها ، فحفظوها ، وإن كان واقع الأمر غير ذلك - كما سبق عرضه فى موضعه .

ويعود السبب فى ذلك إلى أن الرسم العربى كان مزلقاً للخطأ الذى يطلق عليه « التصحيف والتحرif » من تغيير النقط ، مثل (العسل - الغسل) أو الحركات ، مثل (قنديل - قنديل) أو الحروف مثل (سراته - شواته) .

وقد حاول العلماء علاج هذا الضعف ، وانتهى بهم الأمر إلى ما رددته حمزة الأصفهاني « فقد بان لمن عقل وأنصف من نفسه أن اعتراض التصحيف فى هذه الكتابة مع ما جلب إليها من الزيادة فى البيان بالنقط والإعجام ليس إلا من ضعف الأساس » (١) .

ويضيف « أبو أحمد العسكري » قوله « فالتمسوا حيلة ، فلم يقدروا إلا على الأخذ من أفواه الرجال » (٢) .

فما دام الأساس ضعيفاً - كما قال الأصفهاني - ولم يشفه العلاج من ضعفه شفاء كاملاً ، فإن الأخذ من أفواه الرجال كان - فى نهاية الأمر - الوسيلة الممكنة - فى الظاهر على الأقل - لتوقى ما يترتب على هذا الضعف من مضاعفات التصحيف والتحرif .

والمهم فيما نحن بصدده أن الحرص على المشافهة والتواصى بها بين الدارسين والناطقين فيه توثيق للنقل وضبط للنطق ، وأن هذا التوثيق وذلك الضبط دعا إليهما التحرز الشديد فيما يُدرس من نصوص اللغة ، ليتحقق فيها الصحة والنقاء .

* * *

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٨ .

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرif ص ١٣ .

٣ - جعل « أبو الطيب اللغوى » فى كتابه « مراتب النحويين » الحديث عن الرواة من حيث الثقة والتضعيف من أهم أهدافه ، والمتصفح لهذا الكتاب يتأكد لديه أن هناك فكرة مفيدة سادت بين العلماء عن الرواة هى : تقبل ما يرويه هؤلاء الرواة بحرص وحذر ، فإذا وجد ما يقوى هذا الجانب - الحرص والحذر - كان الموقف فى غاية الإنصاف ، وذلك بالتوقف حتى مسألة « الأعراب » وقد قرر « الجاحظ » ذلك فى عبارة دالة قال : « ومتى أخبرنى بعض هؤلاء - يقصد الرواة - بخير ، لم أستظهر عليه بمسألة الأعراب ولكنه إن تكلم وتحدث ، فأنكرت فى كلامه بعض الإعراب ، لم أجعل ذلك قدوة حتى أوقفه عليه ، لأنه لا يؤمن عليه اللحن الحفى قبل التفكير »^(١).

وهذه نظرة لرواة اللغة فى موضعها تماماً ، إنهم نقلة للغة وليسوا ناطقيها الفصحاء ، هم وسيلة لتوصيلها ، لكنهم لا يؤمن عليهم اللحن الحفى فيها ، لذلك كان الضمان فى مراقبة دورهم فى النقل بأصحاب اللغة من الأعراب ، أولئك الذين يؤمن عليهم اللحن الحفى وغير الحفى .

فى قبول روايتهم لا استظهار بسؤال الأعراب ، لأنه ليس شئ ما يدعو للاستظهار ، فأمر الثقة بهم ظاهر بنفسه ، وفى إنكار نقلهم موقف آخر بجانب للثقة ، فلا يجعلون قدوة حتى يوقفوا على ما أنكر عليهم ، ولا سبيل لهذا الإيقاف إلا بسؤال الأعراب .

هذا وضع للأمور فى موضعها الصحيح ، لا محاباة لأحد على حساب الصدق والحق ، كما أنه أخذ للأمور باخذ الواجب ، وبراء هذا التجرد والحذر التعلق بالنموذج المثالى فى لغة الأعراب وما اتصفت به من الصحة والنقاء .

* * *

٤ - ارتبطت نظرة النحاة للغة الفصحى بصورة المجتمع العربى وما تعرض له من تطورات سياسية ، انعكس تأثيرها على هذا المجتمع ، وبخاصة العنصر العربى فيه ، إذ بقى هذا العنصر غالباً حتى نهاية العصر الأموى وبداية العصر العباسى ، وحينئذ حقق الأعاجم من فرس وروم وغيرهما كسباً سياسياً على حساب العنصر العربى الخالص .

وقد قبل هذا التطور في المجتمع والتحول فيه في شعر الشعراء فهم - بما حبّاهم الله من رهاضة وشفافية - ينعكس في شعرهم أحداث مجتمعهم ولغته ، حيث يطلقونها شعراً عذباً جميلاً يتغنى به معاصروهم .

والنحاة - كدأبهم - يبحثون لدراستهم عن اللغة السليمة النقية ، ومادام الشعراء أبناء عصرهم ويتكلمون لغته ، فلا بد من تحديد هذا بالنسبة لهم ، فربطوا بين هذا التطور الاجتماعي الهائل في المجتمع العربي والشعراء الذين يقبلون لغتهم - كما سبق من قبل بيانه .

وهذا الركون إلى جانب العصر حقق للنحاة بعض الاطمئنان إلى تحقق صفة «العروبة» الخالصة في الشعراء ، للثقة بهم ، وقد أضافوا لذلك أمراً آخر تطلبوه فيهم هو « البداوة » فربطوا بين خلوص العربية والبداوة فيما نقل عنهم من عبارات مثل (بدوى - من أهل البدو - كان يبدو في أكثر زمانه) وفي الجانب المقابل عبارات مثل (ألفاظه غير مجدية - حضري - جرمقاني - الحضرية أفسدت عليه لغته) .

فقد احتاطوا في دراستهم للغة الشعراء بمراعاة (خلوص العروبة والعربية) فضمنوا - ما استطاعوا - بهذا التحرز والاحتياط الحصول على لغة صادرة من شعراء يغلب أنهم عرب ، وأنهم يمثلون - بقدر الإمكان - فصاحة البدو ونقاء نطقهم .

* * *

٥ - ربط النحاة بين « الفصاحة والبداوة » ربطاً وثيقاً ، وإذا صح لي تفسير هذا الربط تفسيراً لغوياً حديثاً قلت : إنه ربط بين البيئة وصحة النطق ، فما دام المناخ العام الذي تعيش فيه البادية صحواً سليماً ، فإن المرئى في ذلك الجو الصحى جيداً للأعراب أن يتشربوا اللغة من ينابيعها العافية ، وأن يتغذوا بلبانها العذبة النقية ، فتصير جزءاً من كياناتهم ، وتكتمل مع استواء أعضائهم وسحنهم ، ويقرض العرف اللغوي المتكرر بالصواب نفسه عليهم ، فيكون عادة غير متعمدة لهم وملكة راسخة فيهم .

لذلك جهد النحاة في التعرف على تلك الخاصية الثمينة في الأعراب - البداوة - وكان من وسائل هذا التعرف الشهرة أو الاختبار ، ففي رحلاتهم للأعراب في مواطنهم يلتقون عملياً بما يشهدون ، فيسمعون منهم ويدونون ويحفظون ، ثم

يعودون بما حملوه من ثروة غالية ، ليدرسوا ما دونوه وحفظوه - لكنهم حين يقابلون الأعراب فى الحضر يأخذونهم مأخذ الاحتياط والحذر ، فيعُدُّون لهم اختبارات ذكية ، يتحققون بها من بداوتهم ومدى محافظتهم على تلك الخاصية من التأثير بمظاهر الحضر فى سلوكهم ونطقهم .

ماذا كان يوسع النحاة أن يفعلوا غير ذلك ؛ ليحققوا الاطمئنان لأنفسهم ودراستهم ، وهم فى ظروف جديدة ، لم تسبقهم إليها تجارب غيرهم ، ووسائلهم مأخوذة من الواقع المشاهد أمامهم ، وقصارى ما توصلوا إليه أن البداوة سمة الجودة ، فتعلقوا بها ، ليحققوا ما قاله الجاحظ نصاً : « فإن تلك اللغة إنما انتقادت واستوت واطردت وتكاملت بالخصال التى اجتمعت لها فى تلك الجزيرة وفى تلك الجيرة » ، ولقد اخطأ من جميع الأمم .

ورحم الله علماءنا الذين جهدوا للحصول على تلك اللغة المتقادة المستوية المطردة المتكاملة من تلك الجزيرة - من بدوها الفصحاء بصفة خاصة .

* * *

٦ - النحو - فى أصله وغايته - هو علم النصوص ، إنه بها ولها ، والمحافظة على سلامة تلك النصوص - كما رُويت - كان عُرْفاً سائداً محفوظاً ومحافظاً عليه بين علماء اللغة ، فإذا جاءت على مقتضى المطرد فى أمثالها ، اندرجت تحت الأقيسة الشاملة ، يملكت مسلكاً متفرداً ، وجب التوقف عند هذه الصورة الخارجة عن المألوف فى أمثالها ، فتذكر كما رويت دون أن تمتد يد أحد إليها بالتغيير أو التبديل .

لكن بعض النصوص راحت ضحية المنافسة بين النحاة والحاجة للرأى والشاهد ، أو الحاجة لما يزيد الرأى من الشواهد ، وقد تابع المنصفون من النحاة هذه النصوص المغيرة ، ودلُّوا على وجه الحق فيها ، وعدكوا ما اعوجَّ منها ، أحياناً يرفضها كلية مع وضعها بالوضع والتزييف ، وأحياناً أخرى يبيان حقيقة الكلمة المغيرة - وغالباً ما تكون موضع الشاهد - يردُّها إلى أصلها قبل التغيير .

والظان العلمية التى حوت أمثلة لهذا الموضوع يكاد بعضها يتخصص فيه ، والشارح التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلى بن حمزة البصرى ، والبرادى فى

اللغة» لأبى زيد الأنصارى . كما ضمت كتب الخلاف بين النحاة كثيراً من تلك النصوص المغيرة وتصحيحها مثل « الإتيان فى مسائل الخلاف » لابن الأنبارى ، وجاء فى كتب اللغة المخصصة لتصحيح أغلاط العوام والخواص غاذج من تلك النصوص وتصحيحها .

فى رأى أن هذه النصوص التى صححها علمائنا - رحمهم الله - تكون طائفة غير يسيرة . والتحقق من روايتها يخفف عن كاهل النحو العربى بعض العبء الذى يحمله من التفرعات والاستدراكات . لكن المهم من كل ذلك - فيما يختص بموضوعنا - هو بقلطة النحاة الدائمة للذود عن ثروتهم اللغوية كل ما يكدر صفاءها أو ينافى روايتها الصحيحة من تعدد أو تحريف .

* * *

٧ - ما بذله النحاة فى مقاومة اللحن صورة مشرفة لكفاح مجيد ضد هذا الخطر الزاحف المفسد . فقد قاموه بطريقتين : إحداهما وضع القواعد النحوية ، والأخرى تنقية النطق مما شابه من الكلمات والعبارات التى داهمها اللحن . فشوه بنيتها أو تأليفها أو إعرابها أو معناها .

بدأت دراسة النحو لدفع اللحن ، وكلما تأخر الزمن عن فترة البداية اطرده نمو الصراع بين النحاة واللحن . فازداد الخطر حجماً فى القرن الثانى الهجرى وما بعده بفعل التغير الاجتماعى الهائل وكثرة الموالى وتمكنهم السياسى والعملى فى مسار الأمور ومرافق الدولة العباسية ، مما سبب انتشار اللحن ، ثم عموم بلواه ، وفى الوقت نفسه ازداد درس اللغة وتقعيدها جِدًّا وغَوًّا وعمقاً ، وظل هذا الموقف قائماً طوال عصر الاستشهاد باللغة ، بل ظل قائماً حتى وقتنا الحاضر .

ثم لجأ النحاة إلى طريقة أخرى لمداغة اللحن ، هى : تنقية اللغة من الكلمات والعبارات المعيبة ، فتتبعوا ذلك ما استطاعوا ، ووضعوا حصيلة ما تتبعوه فى مؤلفات مستقلة ، أطلقوا عليها « لحن العامة أو العوام » هدفها بيان رجوه الخطأ فى بنية الكلمات واستعمالها فى غير معانيها ، وتعرضوا أحياناً لتأليف الجمل وإعرابها ، دون اهتمام فائق بهذا النوع من الخطأ ، اعتماداً على ما خصصوا لدفعه من وضع قواعد النحو .

ربما جاءت النتيجة النهائية لصراع النحاة مع اللحن فى غير صالح النحاة !! فقد ظلت موجته مندفعة قوية حتى عمت البدو والحضر ، بفعل عوامل قاهرة لا قبَل لأحد بدفعها - لكن من الإنصاف للنحاة أن نُقرر أن هذا الجهد بشقيه هو قُصارى ما استطاعوه فى الظروف التى واجهتهم ، وقدبقى جهدهم هذا حتى وقتنا الحاضر سنداً لناطقي العربية الفصحى ، يحرس صوابها فى كل من الكلمات والجمل والإعراب .

* * *

٨ - المتصفح لكتاب النحو العربى - بكل سمعته وضخامته - يتأكد لديه أن نصوص الشعر فيه غالبية على النثر ، وقد كان للنثر اعتباره فى دراسة النحاة ، لكنه اعتبار تخلى كثيراً عن مكانته التى احتلها الشعر ، كان النثر مأخوذاً فى الاعتبار حين التعبد دون شك ، لكن غلبة الشعر ، جعلته - فيما بدا لنا - المستند الأساسى للقواعد والآراء ، وما حولها من نقاش ، فسرى بين مسائل النحو العربى ، حيث صبغها بصبغته ، وكان دوره قوياً عظيماً التأثير .

والذى أراه أن النحاة قد اهتموا بالشعر بهذا الاهتمام الشديد تحقيقاً للنهج العام الذى حاولوه دائماً فى مادة دراستهم وتعلقوا به ، وهو البحث عن لغة مثالية تكون جذرية باستخلاص القواعد منها ، ويؤيد ذلك ما يلى :

أولاً : إن النثر يستعمله الناس - كل الناس - فى حياتهم الإجتماعية العامة ، سواء منهم من اتصف بالفصاحة ومن هو بعيد عنها ، فهو وسيلة التفاهم والتواصل بينهم فى التفكير والوجدان ، وفى المواقف الجادة والحاجات الدارجة ، ولذلك ، فهو - بكثرة الاستعمال - معرض للابتذال أما الشعر فله من خصائصه الفنية ما يقصره على المتكئين منه ، مع تمكنهم أصلاً من الفصحى التى هى مادته ووعاؤه ، وهو بذلك خليق بأن يكون موضع اهتمام النحاة .

ثانياً : إن الشعر بما يعبر عنه من مواقف متفردة يحسها الشعراء ، وما يحمله من جمال الصور والإيقاع الموسيقي الأخاذ يستجلب ميل الناس لحفظه والترنم به ، فيبقى طويلاً فى ذاكرتهم محافظاً على الصورة اللغوية الأصيلة التى نطقه بها قائلوه والأصالة صفة ثمينة يبحث عنها النحاة فى مادة دراستهم .

ربما قد ترتب على الاهتمام الزائد بالشعر مزائق ومتاعب يعانى منها النحو

العربى حتى الآن ، كالتأويل وكثرة الاستدراكات على القواعد والضرائر - مما لا مجال هنا للتعرض له - لكن ينبغي أن يقاس كل شئ بطروقه ، وقد رشت الظروف السابقة كلها مادة الشعر لدراسة النحاة ، وهو - بهذه الظروف نفسها - يحقق المثل الأعلى لما تطلعونوا إليه من « نقاء اللغة » .

* * *

٩ - لم يتحمل العلماء مشقة الرحلات للقبائل المختارة فى البادية اعتباطاً ، بل مارسوها عن وعى كامل لقيمتها وقيمة جهدهم فيها وقيمة من يأخذون عنه من بدوها ، فكانت لهم - بقدر ما وسعهم الاجتهاد - مواصفات خاصة عن بيئة القبائل التى قصدوها فى رحلاتهم ، قوامها صراحة البداوة ونقاء اللغة .

والى جانب ذلك تجنبوا قبائل كثيرة كانت تعيش أيضاً فى الجزيرة العربية - لفقدان الصفتين السابقتين فيها - فلم يقصدوها أو يحارلوا الأخذ عنها . ونسوق حول أخذهم وتركهم الملاحظتين التاليتين :

الأولى : روعى فى بيئة القبائل الموثقة البعد عن الاختلاط بغيرهم من الأجانب وأهل الحضر ، فهى بيئة تقع فى وسط الجزيرة العربية بعيدة عن الأطراف والأمم المجاورة ، وهى أيضاً بيئة منعزلة جافية ، حافظت آنذاك على تقاليدها البدوية وقصاحة نطقها للغة .

الثانية : القبائل التى رفض العلماء أخذ لغتها كثيرة ، والسبب فى ذلك تعرضها للاختلاط الذى يؤدى إلى التخليط فى النطق ويؤدى بفصاحة العربى وخصائصه ، وقد شمل التعرض للاختلاط طائفتين :

* أهل الأطراف الذين يجاورون الأمم الأخرى حول الجزيرة كمصر والشام والفرس والهند والحبيشة ، وشمل ذلك قبائل (لخم - جذام - قضاة - غسان - إباد - تغلب - بكر - عبد القيس - أزد عمان - أهل اليمن) .

* أما الطائفة الثانية فهم الذين يفد إليهم أبناء الأمم الأخرى للتجارة وغيرها ، فيقيمون عندهم وينفذون إلى خصائصهم ، ويؤثرون فى تقاليدهم الإجتماعية بالنقض والتغيير ، ومن أهم هذه التقاليد اللغة ، وشمل ذلك قبائل (ثقيف - سكان الطائف - حاضرة الحجاز) .

والحق أن انصراف النحاة عن كلتا الطائفتين يدل على نظرة نافذة يوافقتهم عليها تماماً الدراسات الاجتماعية لعلم اللغة ، بل الدراسات الاجتماعية العامة ، فإن مطيئة الاختلاط بين الأمم المحافظة وغيرها تأتي من هاتين الناحيتين ، كما أن سلوك تلك الأمم وعاداتها تهتز كثيراً بهذا الاختلاط والالتقاء ، ومهما أخذ من احتياطات ووقاية ، فإن القهر الإجتماعى يمدّ تأثيره بعنف على الناس والأشياء .

هذه النهج سليم فى مجموعها ، وهو نهج لم يكتبوه أو يضطروا لتنفيذه ، بل تواصلوا به فيما بينهم ، ونفذوه عملياً على مدى قرون ثلاثة صابرين مجدين ، وهدفهم فكرة شريفة هى الحصول على اللغة الصحيحة النقية .

الفصل الثانى

قضايا الرواية والاستشهاد فى ضوء علم اللغة الحديث

فى هذا الفصل :

أولا : موقف النحاة من الرواية والرواة من وجهة النظر الحديثة .

- ١ - آراء النحاة فى الرواية والرواة تفصيلا فى ضوء علم اللغة الحديث .
- ٢ - استخلاص وجهة نظر المحدثين فى رواية اللغة .

ثانيا : آراء النحاة عن الاستشهاد باللغة فى ضوء علم اللغة الحديث .

- ١ - تقويم آراء الأقدمين فى الاستشهاد باللغة تفصيلا .
- ٢ - استخلاص نظرة المحدثين للاستشهاد باللغة .

أهلا :

موقف النحاة من الرواية والرواة من وجهة النظر الحديثة

- ١ - آراء النحاة في الرواية والرواة تفصيلا في ضوء علم اللغة الحديث .
- ٢ - استخلاص وجهة نظر المحدثين في رواية اللغة .

آراء النحاة فى الرواية والرواة تفصيلا فى ضوء علم اللغة الحديث

ينبغى فى هذه الفترة توضيح الأمور التالية :

- ١ - رواة اللغة بين الثقة والتضعيف .
 - ٢ - اللغة فى يد النحاة والرواة وبين الناطقين العرب .
 - ٣ - معنى السليقة والخليقة فى الشعراء والأعراب .
 - ٤ - ما داخله الشك من النصوص المروية بين عرف العلماء وقواعد النحو الاستعمال .
 - ٥ - الضوابط السلوكية للرواية ومدى صلاحية استخدامها فى اللغة .
 - ٦ - العصبية والمنافسة عامل دخیل على رواة اللغة .
- والملاحظة التى أقدمها بين يدي عرض هذه الأمور الستة - كما هو واضح بالنظر إليها - هو التزام أسس موقف النحاة من الرواية والرواة لتفسيرها من وجهة النظر الحديثة .

* * *

١ - رواة اللغة بين الثقة والتضعيف

تبين - فيما سبق - أن نظرة النحاة لرواة اللغة لم تحقق الإنصاف والموضوعية إذ تدخل فى هذه النظرة عوامل شخصية أو عصبية أو مدعاة ، وقد ورد من آرائهم - بما أوردناه فى موضعه - ما يثبت للراوى صفة « الثقة المطلقة » وما ينفى عنه هذه الصفة وذلك بتزييف روايته واتهامه بالكذب والتزید ، وساد عرف بين النحاة مؤداه أن الراوى لا يقبل نقله للغة ما لم يتحقق لهذا النقل مشافهة الأعراب والعلماء جميعاً .

وقد حرص الرواة من جانبهم على تأكيد الثقة بهم لدى الدارسين من النحاة فتظاهروا بالمشافهة وكثرة الحفظ كى تنفق بين الناس بضاعتهم التى اعتمد كثير منهم عليها وسيلة للعيش وحرقة للتكسب .

نتريق الرواة أو تضعيفهم تدخل فيه من ناحية الدارسين عوامل لا علاقة لها برواية اللغة ، وخضع من ناحية الرواة للتظاهر بالمشافهة وكثرة الحفظ وكلا الأمرين لا

يحقق أملاً بظمان إليه في قبول الرواية أو رفضها ، بل الأقرب إلى الاطمئنان أن ذلك قد أدى إلى اضطراب النظرة وغموضها .

يقول رابين Rabin عن الرواية العرب : بعض الرواة كان يحرص على إشعار السامع بسعة معرفته - وهذا أهون الضررين - أما الأكثر ضرراً فهو استحصاله هذه المعرفة ليثبت فكرة ما منقطعة الصلة تماماً بما يعرف (١) .

ومعنى هذه العبارة بوضوح : حرص الرواة على تأكيد الثقة بهم بكثرة الحفظ وأنهم كانوا يلجأون أحياناً إلى الوضع والتزييف تلبية لرغبة السائلين - ومنهم النحاة - في إثبات فكرة منقطعة تماماً عما يعرفون .

إن التزام « المشافهة والحفظ » والإلزام بهما لم يكن - على خير الفروض - إلا وسيلة قاصرة اعتمدت على المظهر أكثر من الحقيقة ، فالنحاة في فترة ازدهار الدراسة كانوا يعلمون جيداً أن الرواة - وبعضهم نحاة - كانوا يقرأون ويكتبون وأن نقلهم اعتمد في جزء كبير منه على التدوين في الصحف : لكنهم لم يجدوا وسيلة غير تلك المشافهة المدعاة يعتمدون عليها مقياساً لتوثيق الرواة وتضعيفهم .

ومع التسليم بأن المشافهة كانت أسلوب الرواة حفظاً ونقلًا ، فإن هذا الأسلوب في ذاته لا يحقق الاطمئنان التام في الثقة بالرواية أو تزييفه ، فالإنسان هو الإنسان في كل عصر ، ومن طبيعته أن يتذكر وينسى ، ومن طبيعته كذلك أن يصدق ويكذب ، فالذاكرة مهما بلغت من الدقة ومهما ساعد الوزن الشعري على صحة الرواية لا بد أن تزله ، فتحل لفظاً مكان آخر أو تنسى من القصيدة بيتاً أو أبياتاً ، فللذاكرة قدرة محدودة ... ولا نستطيع أن نتصور أن الرواة في تلك العصور كانوا جميعاً ذوي قدرة واحدة في رواية الشعر القديم وتذكره وإذا صحت رواية الراوي ، فربما لم تصح رواية من سبقه ، وهكذا لا يمكن أن نجزم أن الشعر القديم قد خلا من أي تحريف (٢) .

والغريب أن النحاة أنفسهم قد تنبهوا في عصر ازدهار الرواية - في القرن الثاني وما بعده - إلى خطأ الاعتماد على الذاكرة وحدها ، إذ أدى ذلك إلى الكذب في الرواية بالنحل والتعريف ، وقد وصف بهذا الصنيع بعض أئمة الرواة كحماد وخلف ، ولكن ذلك لم يدفعهم إلى معاودة النظر في الأسلوب الذي اعتمدوا عليه في

(١) Ancient West Arabian, P. 6

(٢) انظر : موسيقى الشعر ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

توثيق الرواية وتضعيفهم وهو « المشافهة » . بل البحث عن وسيلة أخرى يتحقق بها للتصوص السلامة والصحة ، وكان قصارى ما قدموه فى ذلك هو اللجوء إلى تبادل التهم والتطرف فى المدح أو القذح ، اعتماداً على عوامل شخصية أو عصبية أو مدعاة ، مما أسماه ابن جنى « بهجن بعضهم بعضاً ولا يترك له سماء ولا أرضاً » وما أضاف عاملاً آخر لاختلال النظرة للرواية واضطرابها .

على كل لقد ساد بين العلماء والرواة إذن عرف مؤداه : أن الثقة بالرواية تعتمد على المشافهة فى النقل مع اعتبار اعتماد الراوى على القراءة والكتابة أساساً لضعف الرواية ، أو على الأقل أساساً ينبغى أن بتوارى - مع تحقق وجوده بين الرواة - بجوار الحفظ والمشافهة ، ولم يتوقف أحد لمسألة نفسه أو غيره عن مدى سلامة هذا العرف ووجوب تقويمه ، وإن كان الكثيرون منهم مقتنعين فيما بينهم وبين أنفسهم أنه عرف لا يمثل واقع الأمر فى الرواية ، لكن هكذا كان الأمر ، وهكذا استمر .

* يقول بيرتراندرسل : يجرى تصديق بعض الأشياء ، لأن الناس يحسنون أنها يجب أن تكون صادقة ، وفى هذه الحالة يصبح من الضروري إيجاد أدلة ضخمة لإبطال الاعتقاد ، واحترام الملاحظة فى مقابل الرواية صعب ، بل ربما يقول المرء إنه مناقض للطبيعة الإنسانية ، ويصر العلم على ذلك ، وكان هذا الإصرار هو منبع أعظم المعارك القاسية بين العلم والرواية ^(١) .

وقد كان من الأشياء التى جرى تصديقها واعتقادها بين النحاة والرواة ما تناقله الناس رواية عن الثقة برواية اللغة اعتماداً على المشافهة والحفظ ، ولم تحدث معارك قاسية أو هادئة لملاحظة ذلك العرف وإبداء الرأى العلمى فيه .

فما الذى كان ينبغى إذن لتوثيق الرواة أو تضعيفهم ؟؟

إذا صرفنا النظر الآن عن الضوابط السلوكية للرواية - فقد حدثت متأخرة ولها حديث سيأتى - فإنه كان ينبغى التحقق من سلامة النصوص المدروسة نفسها دون التعلق بأساس مظهرى عن حفظ الرواة ومشافهتهم ، وكانت وسيلة ذلك - لو علموا - هى اختيار نماذج لتمثيل الفصحى من الشعراء أو الأعراب الذين عاصروهم ، لدراسة لغتهم بصورة موحدة منسجمة ، ثم التأكد من نتائج هذه الدراسة بين الناطقين أنفسهم ، ولا مانع حينئذ من الاستعانة بالرواة فى مرحلة التأكيد والتوثيق . على أن يكون

الاعتبار الأول للناطقين واستعمالهم ، وحينئذ كان يتحقق لدراستهم وحدة الخطّة ومراعاة الصبغة الإجتماعية للغة .

وفى ظنى - إن لم يجانبى التوفيق - أنهم لو فعلوا ذلك ، لتبين لهم اختلاف مستويات اللغة بين بيئات القبائل المختلفة ، وربما أدهم ذلك إلى معرفة اختلاف اللغة باختلاف العصور ، ولجنّبوا دراستهم كثيراً من العيوب التى أسامت إليها - مما سيأتى بيانه - بالأخذ من رواة كثيرين اعتماداً على الحفظ والمشافهة .

٢ - اللغة فى يد النحاة والرواة وبين الناطقين العرب لنتأمل هذين الخيرين .

* قول رؤبة ليونس بن حبيب : حتام تسألنى عن هذه البواطيل وأزخرفها لك أما ترى الشيب قد بلغ فى لحيتك ^(١) .

* قول الجاحظ : لم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنى مستصعب يحتاج إلى الاستخراج ^(٢) .

فالموقف الأول فيه نص صريح على معنى يونس للحصول على مادة لغوية مختلفة عبر عنها رؤبة بأنها « بطايل مزخرفة » .

يمكن - علاوة على ذلك - أن يفهم أيضاً أن النحاة كانوا يطلبون لدراستهم لغة خاصة يمثلها ما هو مشهور عن « رؤبة » من أنه كان رجازاً يفرق فى الغريب معنى وإعراباً ، ومن المشهور عن « يونس بن حبيب » أنه كان ملازماً لـ « رؤبة » ولنا أن نفهم من السعى الدائب إليه والملازمة له أنه كان يحقق له ما يطلبه من هذه اللغة البالغة الغرابة والوعورة ، وقد ورد من الأخبار عن رؤبة أيضاً أنه كان مقصداً أيضاً « لأبى عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه » مما ذكرت أخباره فى الفصل الأول .

وقد صرح الجاحظ - وهو ممن عاصروا فترة ازدهار الرواية والدراسة - عن ذلك كله بقوله « ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج » وفى فهمى أن الغرابة هنا ليست قاصرة على الألفاظ الخوشية المعنى ، وإلا لم يكن ثمة فائدة لقول الجاحظ

(١) بغية الوعاة ج ٢ ص ٣٦٥ .

(٢) البيان والتبيين ج ٤ ص ٢٤ .

فى عبارته « أو معنى صعب يحتاج للاستخراج » بل إن المقصود بالغربة - كما أنهم - معناها العام من رواية ما لا يتيسر للناس - حتى النحاة - الحصول عليه بسهولة بين الناطقين العاديين ، وهذا الصنف يعجب النحاة والعوام جميعاً .

ويمكن التأكد من هذه الفكرة عملياً بتصفح الشواهد فى أحد مطولات مسائل النحو ، فإن الملاحظة التى يخرج بها المرء من ذلك هى الاعتماد فى هذه الشواهد التى كانت موضوع الدراسة على نوع خاص من اللغة ، قوامه الشعر الغريب الذى يحقق للنحاة - كما قال الجاحظ - غابتهم فى الإعراب مما لا حاجة هنا لإيراد نماذج من ذلك ، فهى ميسرة لمن أراد .

فهل كان النحاة على حق فى هذا الاختيار والانتقاء ؟؟

فى فهمى أنه كان من حق النحاة أن يختاروا ما يشاؤون من مستويات اللغة لدراسته ، على أن تكون نتائج الدراسة ممثلة لهذا المستوى المدروس فقط ، وبناء على ذلك فإنه من الصحيح أن يعتبر النحو العربى ممثلاً للغة خاصة منتقاة ، ولكن من غير الصحيح أن يعتبر - على ما هو عليه - ممثلاً لكل مستويات اللغة حتى الشعر الذى اصطبغت دراسة النحو به كما رأى النحاة من قبل ، وكما هو رأى السائد الآن .

فالمفارقة التى وجدت بين مادة اللغة التى اتخذت مجالاً للرواية والدراسة ومادة اللغة بين الناطقين العرب فى مستوياتهم المختلفة مع محاولة فرض نتائج ما خضع لدراسة النحاة على الاستعمال العام بين الناطقين - هذه المفارقة تشير إلى نقص الأسلوب الذى اعتمد عليه النحاة فى الدراسة ، وتفسر فى الوقت نفسه جانباً من المفارقة التى حدثت - وما زالت - بين صناعة القواعد واستعمال الناطقين العرب للغة .

إن واجب الباحث فى اللغة أن تكون دراسته شاملة لمظاهر العرف اللغوى للمستوى الاجتماعى الذى يدرس لغته ، وليس من حقه أمام اللغة المدروسة - كالفصحى أمام النحاة مثلاً - أن ينتقى أو يختار ، بل إن واجبه العلمى أن يلاحظ كل صور الاستعمال دون الاحتفاء ببعضها على حساب الآخر .

يقول بلومفيلد Bloomfield : إنه من غير المصرح به للفرد أن يتجاهل أى جزء من مادة دراسته أو يخطئها ، ينبغى أن يلاحظ كل صور الحديث دون تحيز ، ولكن من واجبه فقط أن يراعى ظروف الناطقين باللغة حين يفرقون بين الصحيح وغير الصحيح^(١).

فالذى ينبغى أن يراعى هو الاستعمال وظروفه فقط ، فإذا تدخل الباحث فى ذلك فانتقى واختار - كما فعل النحاة - فقد أساء إلى الاستعمال والدراسة جميعاً .

٣ - معنى الخليقة والسليقة فى الشعراء والأعراب :

فى الفصل الأول تبين أن قبول لغة الشعراء والأعراب ورفضها قام على أساس اعتبار « السليقة والفطرة » فى نطق اللغة ، فجهد العلماء فى البحث عن ذلك ، وتحصل لدينا من استقراء أخبارهم وآرائهم أنهم قد افترضوا وجود هذه الصفة مع تحقق القدم بالنسبة للزمن ، كما ربطوا بينها وبين البدواة والطبع فى صفات الناطقين .

وينبغى قبل فهم وجهة النظر الحديثة أن يعرف المقصود بـ « السليقة » قديماً كما حددت معناها معاجم اللغة .

جاء فى أساس البلاغة مادة (س . ل . ق) يقال : الكرم سليقته والسخاء خليقته ، وهو يتكلم بالسليقة ، ورجل سليقى ، قال :

ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى أقول فأعرب

وجاء فى القاموس المحيط : السليقة - كسفينة - الطبيعة ، ويتكلم بالسليقة أى : عن طبعه لا عن تعلم .

والذى يفهم من هذين التفسيرين أن الكلمات (سليقة - خليقة - طبيعة) يمكن أن تفسر كل منها الأخرى ، وأنها فهمت بمعنى واحد فيما يتعلق بنطق الفصحاء من الشعراء والأعراب للغة ، فهى بالنسبة لهؤلاء « جيلة وطبيعة » ، كأنها خلقوا عليها ، وطبعوا - كما قال الشاعر - على السليقة التى تقول فتعرب بغير صنعة ولا اكتساب ، ويتضح هذا المعنى من هذه المقابلة فى البيت بين النحوى الذى يلوك لسانه والسليقى الذى يستخدم طبعه .

نحن إذن أمام فهم للنحاة قوامه : اعتبار لغة الشعراء والأعراب سليقة وخليقة وطبيعة لا اكتساباً ولا تعلماً ، وهى بذلك منزهة عن الخطأ ولا يصح ردها سواء قصد بذلك حقيقتها أم هدفه من تأكيد الثقة بالنحاة ودراستهم - فما قيمة هذا الفهم من وجهة النظر الحديثة ؟

إن وجهة النظر الحديثة تفرق فى النظرة بين أمرين هما الاستعداد للتكلم والكلام نفسه ، فالأول ضرورى للإنسان لا يتخلف ، فطبعى أن يتكلم الإنسان كما هو طبيعى له أن يمشى وأن يتنفس ، وهذا الاستعداد الفطرى للكلام هو ما يصح أن يطلق عليه « طبيعة وخليقة » .

هذا الاستعداد الفطرى لابد أن يتحقق للإنسان فى صورة كلام فعلى ما لم يوجد طارئ قاهر يمنع تحقيقه ، ولكن ذلك الكلام لا يعتمد على هذا الاستعداد وحده بل يعتمد على التعلم والتدريب المستمر لاكتساب لغة المجتمع الذى يعيش المرء فيه ، تماماً كما يكتسب المظاهر الاجتماعية الأخرى من تقاليد وعادات حتى تصبح اللغة بالنسبة له أمراً عادياً لا يكاد يشعر بوجوده واستعماله ، وهذا المعنى هو الذى يصح أن يكون أساساً يبنى عليه ما أطلق عليه النحاة « السليقة » .

ولنا أن نتصور مولوداً يؤخذ بمجرد ولادته فيعزل عن الناس . فإنه لو حدث ذلك وقدر لهذا المولود أن يعيش ، فلن يتحقق له الكلام أبداً ١١ وسيعطل استعداداه الطبيعى للكلام ، لانتفاء عنصر المجتمع من الصورة .

لنتصور طفلاً آخر انتقل فى صغره من وطنه الذى ولد فيه إلى موطن آخر يتكلم لغة مخالفة للغة ، فإذا نشأ فى هذا المرنى الجديد ، فإنه سينطق اللغة التى تستعمل بين أهله ، بتأثير المجتمع الجديد الذى خالطه واكتسب لفته .

يقول ابن خلدون : إن الملكات إذا استقرت ورسخت فى مجالها ، ظهرت كأنها طبيعة وجبلة لذلك المحل ، ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب فى لغتهم إعراباً وبلاغة أمر طبيعى ، ويقول : كانت العرب تنطق بالطبع ، وليس كذلك ، وإنما هى ملكة لسانية فى نظم الكلام تمكنت ورسخت ، فظهرت فى بادىء الرأى أنها جبلة وطبع ، وهذه الملكة إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتفطن لخواص تراكيبه ^(١) .

فهذا العالم العربي العظيم قد هداه فهمه الاجتماعي لطبيعة اللغة إلى معرفة المسلك الإجتماعى للفرد فى اكتساب ما أطلق عليه اسم « الملكة اللسانية » مبيناً أنها تحصل بممارسة الكلام وتكرره على السمع ، وقد نفى أن يكون تمكن الملكة اللسانية فى بعض العرب - كما اعتمد عليهم النحاة - طبعاً وجبلة ، ووصف من يقول بذلك بالفقلة ومجانبة الصواب .

وبناء على ذلك فإن فكرة النحاة العرب عن الخليقة والسليقة - باعتبارهما شيئاً واحداً إذا صحت نسبته للشاعر أو الأعرابى لم يجز عليه الخطأ ولا يمكنه تغيير نطقه لو أراد - لم تكن فكرة دقيقة ، إذ أدت إلى الخلط بين الاستعداد والاكتساب ، والطبع والعادة ، والفطرة والاستعمال ، والخليقة والسليقة ، وقد ترتب على هذا الفهم المثلث المخلط أن أسلس النحاة قيادهم لكل نطق ما دام وارداً عن أصحاب الطبيعة والفطرة من الأعراب والشعراء ، وانعكس تأثير ذلك على الدراسة أيضاً بالخلط والاضطراب .

٤ - ما داخله الشك من النصوص المروية

إن موقف الأقدمين من المادة المروية المشكوك فيها - كما اتضح فى الفصل الأول - يتلخص فى الآتى :

١ - قبول ما داخله النحل والتزايد لغوياً ، لدخوله تحت عرف الاستعمال فى العصر الموثق .

٢ - قبول التعبير فى الرواية خضوعاً لعرف العلماء فى إباحته .

٣ - التصرف فى ظاهر الرواية خضوعاً لمستوى صواب القواعد .

وهذه الأمور الثلاثة فى حاجة إلى التقويم وبيان الرأى من وجهة النظر الحديثة .

إن المادة اللغوية التى داخلها « النحل والتزيد » قبلت لدى الأقدمين من علماء اللغة ، بناء على نسبتها العامة للعصر الموثق .

وهذا الموقف - بعمومه - مقبول من وجهة النظر الحديثة ، إذ أن المعتبر فى توثيق النص لغوياً هو أن يكون ممثلاً صحيحاً للمجتمع موضوع الدراسة وإن افتقد تحديد نسبته إلى قائل بعينه ، أو افتقد الصدق فى نسبته إلى غير قائله .

لكن هذا القبول العام لهذه المادة المنحولة لا يعنى الدارسين من النحاة من مسئولية التفسير فى تحقيقها وتوثيقها ، إذ كان ينبغى أن توجه الدراسة إلى ما تحققت من صحته من النصوص فيما لم يعاصروه من مادة اللغة المروية وإلى الاعتماد على الناطقين أنفسهم فيما أخذوه سماعاً عن العرب ، لكى تكون نتائج الدراسة بمثابة تقييلا صحيحاً لمادة لغوية لا تحتل الأخذ والرد ولا تعتمد على النسبة العامة فى هذه النصوص المنحولة ، فإن ذلك مهما بلغ به الأمر لا يحقق الاطمئنان التام فيها ، خصوصاً إذا أخذ فى الاعتبار أن كثيراً من شواهد النحو مجهول النسبة أو متعدد النسبة أو نص العلماء أنفسهم على أنه مخترع لا أصل له ، فإذا كان الأمر على ما هو عليه حتى الآن فى مسائل النحو من عدم تعيين ما داخله الشك من هذه المادة اللغوية اتضحت لنا خطورة الموضوع ، إذ يتطرق الشك إلى جملة من الشواهد النحوية ، ولا يسلم منها إلا ما قام الدليل على صحته ، وهذا أمر مؤسف ، لكنه الواقع الذى لا يصح تجاهله .

فالقبول العام للمادة المنحولة من الأقدمين أسلوب قاصر تجاهها ، إذ يبقى الأمر فى هذه المادة المزيفة معلقاً على بذل الجهد فى تحقيقها والكشف عن توثيقها أو تضعيفها ، وبخاصة فى الوقت الحاضر ، حيث تهبنا لنا من ظروف تحقيق النصوص القديمة ما لم يتوفر مثله فى الماضى مما يصح أن يقوم على أساسه جهد مفيد لتحقيق ما دخله الشك من مادة اللغة المروية ، وفى ظنى أن ذلك سيؤدى إلى تحقيق مفيد آخر فى النتائج التى توصل إليها النحاة من هذه المادة التى خضعت للنحل والتزيد .

أما قبول التعبير فى المادة المروية بناء على عرف ارتضاه علماء اللغة - كما شرح فى موضعه - فإن من الأمور العادية - فى كل عصر - فى العلاقة بين الشعراء وعلماء الشعر أن يخضع الأولون لتوجيهات النقاد وآرائهم ، وذلك تبعاً لموقف الناس من كلتا الطائفتين ، حيث ينظرون إلى العلماء والنقاد على أنهم صياغة النصوص يبينون فيها الجيد والردى ، وما ينبغى أن يستحسنه الناس وما يجب أن يستهجئوه . وقد كان علماء اللغة كخلف والأصمعى وأبى عبيدة والمبرد وثعلب فى عصر الاستشهاد - وبخاصة فى القرنين الثانى والثالث - هم أصحاب رأى فيما يتعلق بمادة اللغة رواية ودراسة وجمالاً وصحة وقبولاً ورفضاً ، وهذا بصور لنا - فيما نحن بصدد - مدى ما يمكن أن يترتب على العرف الذى أجازوه فى تغيير مادة اللغة المروية

سواء أكان ذلك يقصد إصلاح ما يتعلق بالمعنى أم ما يتعلق بالتصريف والإعراب مما سبقت له بعض النماذج فى موضعها - وهذا نفسه يفسر خضوع الناطقين باللغة للعلماء والنقاد - ربما عن كره - للقيام بهذا التغيير ، مما عبر عنه أحدهم صراحة بقوله « إننى لأرسل البيوت عرجاً فتأتى الرواة بها قد أقامتها » (١) .

ومن الواضح بناء على ذلك أن بعض مادة اللغة التى استخدمت فى الدراسة جاءت كما شاء لها الرواة والنحاة أن تكون ، لا كما استعملها الناطقون من الشعراء والأعراب ، فانزلت بذلك لدائرة الشك ، وعلينا هنا أن نتبين رأى فيها وفى موقف الدارسين منها من وجهة النظر الحديثة .

إن وجهة النظر الحديثة تنف فى صف استعمال الناطقين للغة ولا تعترف بالتغيير خضوعاً لرأى الدارسين من النحاة ، فمهمة الدارس ينبغى أن تقتصر على وصف ما هو موجود بغير تبديل ولا تغيير ، فإذا كان ما هو موجود معوجاً - كما قال ابن مقبل الشاعر - فإنه ليس لأحد أن يقرّبه ، وإنما ينبغى أن يلاحظ عوجه كما هو ، ويذكر الرأى فيه بجوار المسلك العام للغة فى مثله ، أما أن تمتد الأيدى والألسنة لتعديل النطق والتصرف فيه ، فهو أمر ينافى مهمة الباحث ويتعارض تماماً مع موقفه الوصفى من النصوص ، وعلى ذلك فإن ما أجازه الرواة والنحاة الأقدمون من التغيير بمقتضى عرفهم أمر مرفوض فى جملته وتفصيله .

لكن ، ماذا نفعل الآن أمام هذه النصوص التى خضعت لهذا العرف فحدث فيها التغيير والتبديل ؟

إن المسلك الصحيح هو محاولة رد هذه النصوص إلى أصل استعمالها قبل أن تتصرف فيها أبدى النحاة والرواة ، وذلك بالقيام بمجهود - تتوفر لنا الآن ظروفه - لتحقيق مادة اللغة المشكوك فيها عامة ، وما تمرب منها إلى دراسة النحو خاصة ، وذلك بمراجعة هذا الصنف الأخير على دواوين الشعراء وموسوعات الأدب واللغة ، وعزل ما لا يتمكن من صحته وتوثيقه حتى يثبت لدينا ما يؤكده أو ينفيه ، ولا أظن هذا الأمر صعب التنفيذ . مع أنه لو حدث فسيؤدى فائدة مزدوجة لكل من مادة اللغة ودراسة النحو جميعاً .

أما الصنف الثالث من مادة اللغة التى دخلت دائرة الشك فهو ما حدث فيه التعضبة بظواهر الرواية فى سبيل القواعد ، ويتتبع ذلك - فى الفصل الأول - تعرفنا بالتفصيل على مظاهر التصرف فى رواية النصوص بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج .

إن الباحث فى اللغة يجب عليه أن يتأكد من سلامة المادة المروية التى يدرسها ثم تبدأ مهمته بعد ذلك فى استقراء هذه المادة بحياد وموضوعية : للوصول من ذلك إلى ملاحظاته التى يطلق عليها اسم « القواعد » فموقفه من المادة المروية هو التحقق منها أولاً ، ثم وصفها بعد هذا التحقيق دون أن يقحم نفسه فيما لا شأن له به من وجودها أصلاً أو تغيير نطقها ، إذ « يعتمد الباحث على وصف كل ظاهرة من الظواهر التى يصادفها فى ميدان بحثه وصفاً منفصلاً ، ويهتم بتعرف علاقة هذه الظواهر بعضها ببعض ، وهو بعمله هذا لا يفرض على الأشياء سلوكاً معيناً ، بل يسجل واقعها مهما كان منفصلاً أو معقداً ، ويخرج من مشاهداته بالقول بقوانين تحكم علاقة هذه الظواهر بعضها ببعض » (١) .

تلك مهمة الباحث !! أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد ، وفى ضوء هذا الفهم يتبين مدى تجاوز بعض النحاة العرب لمهتهم ، إذ لم يكتفوا بما يتوقع منهم من تحقيق المادة المروية ودراستها فقط ، بل قد تدخلوا فى ذلك أحياناً بالصنعة أو طلبها عند من يجيدها ، وأحياناً أخرى بتخریب النصوص وتحريفها عن ظواهر الرواية فيها ، وأحياناً بافتراض الوجوه فيها على مقتضى القواعد ، وهذا مسلك قد جانبه التوفيق فى جملته وتفصيله !!

وإذا شئنا الآن تحقيق النفع لنا ولدراسة النحو ، فإن الواجب العلمى يفرض علينا رد الأمر إلى وضعه الصحيح ، ويتحقق ذلك - فيما أعتقد - بجمع النصوص التى وردت عنها آراء صريحة من الأقدمين تنص على الطعن فى وجودها أصلاً أو الطعن فى سلامة روايتها ، ثم القيام بعد ذلك بنخلها وتحقيق روايتها ، أو بعبارة أخرى : التأكد من استعمالها وسلامتها كما نطقت فى عصر الاستشهاد الذى اعتمد عليه النحاة ، على أن يشمل هذا التحقيق أيضاً ما يشك فى صحته من مادة الدراسة فى النحو بناء على ما يبدو فيه مظهر الصنعة فى متنه وموضوعه ومعانيه - وإن لم

يرد نص عن الأقدمين فى الطعن فيه - وذلك بالاستعانة بأسلوب المقارنة بينه وبين النصوص التى وردت موثقة فى عصره ، وفى ظنى أن هذا التحقيق ضرورى لصالح النصوص ودراسة النحو جميعا .

أخيرا . فإن ما تحصل لدينا عن مادة اللغة المروية التى داخلها الشك تلخصه عبارة واحدة هى : تجميع هذه النصوص وتحقيقها بدقة ، والنظر بعد ذلك فيما ترتب عليها من آراء ومسائل فى كتاب النحو العربى مما ناء به كاهله ، وطال به نصه !!

٥ - الضوابط السلوكية للرواية ومدى صلاحية استخدامها فى اللغة

الضوابط السلوكية للرواية تناولت المتن والسند - رجاله وطرقه - وترتب على ذلك توثيق وتضعيف فى المادة المروية من اللغة كما كان الأمر فى نصوص السنة تماما ، ولقد انتقلت الطريقة من استخدامها دينياً فى الحديث الشريف إلى استخدامها فى اللغة بمادتها ومصطلحاتها وفهم هذه المصطلحات . وكان التساؤل الذى أوردناه فى نهاية الفقرة الخاصة بذلك - فى النصل الأول - هو : أكان من الضرورى فى اللغة والأدب استخدام ضوابط السلوك فى الرواية ؟؟ وهنا موضع الإغناء بإجابة هذا التساؤل .

هناك فرق بين النظرة الدينية لنصوص الحديث والنظرة الاجتماعية لاستخدام اللغة ، إذ يرتبط بالأولى معان دينية تراعى ، باعتبار نصوص الحديث متسوية للرسول قولا وعملا ، وباعتبارها مكمل للقرآن فى أخذ أحكام الدين ، فمن الطبيعى أن يكون المحرص عليها وعلى صحتها باستخدام ضوابط السلوك فى روايتها . أما مادة اللغة المروية فليس لها كل هذا المحرص والتقديس ، فاستعمال الناس للغة فى شمرهم ونشرهم وجدهم وهزلهم أمر اجتماعى عادى فى الحياة ، لا يحسن الناس حوله بتقديس أو رهبة وإن كانوا يحسنون بوجوب المحافظة عليه وعلى عرقهم فى نطقه .

وعلى ذلك ، لم يكن ثمة ضرورة ماسة إلى هذا المسلك الغريب فى ضبط اللغة

عن هذا الطريق الشاق !! فهو أمر يمكن احتماله فى السنة من أجل العقيدة ، لكنه فى اللغة تكلف احتياط تجاوز المطلوب فى موضوعه ، لأن الأمر فى اللغة - كما يقول «الدماينى» عن الحديث الدينى باعتباره أحد نصوص اللغة - «إن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن - الذى هو مناط الأحكام الشرعية - وكذلك ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن فى ذلك كله كاف » ^(١) وإذا كان المطلوب غلبة الظن فى نصوص اللغة - وإن كانت من السنة - فإن الضبط بالسند وطرق الأخذ والتحمل وكيفية النقل محاولة للوصول إلى اليقين فيما يكفى فيه الظن الغالب وهو تزيد لا حاجة إليه .

وفرق آخر بين نصوص الحديث ومادة اللغة من غيره ، هو ما يتعلق بمصدر الاثنين ، إذ ينسب الحديث - كما هو معروف - إلى الرسول (ص) قولاً وفعلاً ، فالمصدر واحد ، ويمكن على هذا تحديد الأسانيد وحصرها حيث تنتهى كلها إلى الرسول (ص) كما حدث فى أواخر القرن الثانى الهجرى ، أما مادة اللغة - غير الحديث - فتختلف مصادرها باختلاف عشرات الألوف من الشعراء والأعراب الذين التقى بهم الرواة . فمن أين لنا إذن بمن يحيط بسلوك الرواية أمام هذه الأعداد الكثيرة المتناثرة!! الحق أن استخدام ضوابط الرواية فى ذلك أمر غير عملى ، يؤدى التزامه إلى مشقة وضيق ، ولكن علماءنا الأقدمين تخلصوا من هذا المأزق بأن جعلوا العلماء الرواة فى القرن الثانى - كابى عمرو بن العلاء والأصمعى - هم الذين تنتهى الأسانيد إليهم غالباً ، وهذه ضرورة ألجأهم إليها تلك الصعوبة التى واجهتهم فى نسبة النصوص لأصحابها من الناطقين ، فقتنوا بنسبتها إلى الرواة العلماء الذين يمكن حصرهم وسوق الأسانيد إليهم ما دام من المتعذر الإحاطة بالناطقين أنفسهم .

إن حقيقة الأمر فى هذا الموضوع أن علماء اللغة وجدوا طريقة جاهزة معدة لدى علماء الدين فاستخدموها فى توثيق رواية اللغة مع اختلاف الجهة - كما يقول أصحاب المنطق - فى الأمرين دينياً واجتماعياً ، فتحملوا من ذلك عنتاً فى استخدام ضوابط الرواية عملياً فى القرن الثالث وما بعده ، ومن أجل غربة هذا المسلك عن اللغة - لأن أصله دينى - انصرف عنه بعض علماء اللغة أنفسهم حتى فى القرن الثالث كما نبره فى كتابه «الفاضل» والصولى فى كتابه «أدب الكتاب» وقد اعتذر

هذا الأخير فى أول كتابه عن حذف الإسناد خوفاً من التطويل وقصدًا للتخفيف ، ويضاف لذلك أنه لم يكتب لهذه الطريقة فى رواية اللغة من الاستمرار والشهرة ما بقى حتى اليوم فى رواية الحديث .

وعلى كل فإن هذا الجهد - حتى مع غربته عن اللغة - كان وسيلة مفيدة للتأكد من تناقل رواية النصوص بين العلماء أنفسهم - المتأخر منهم عن المتقدم - وإن كان هذا التأكد نفسه لا يمكن ادعاؤه بين الرواة الأوائل وأصحاب اللغة من الناطقين أنفسهم شعراء أو أعراباً عن هذا الطريق ، فقد اتسع عليهم الأمر فى الأخذ عنهم ، وتعذر عليهم حينئذ ضبطهم وحصرهم ونسبة التوثيق إليهم - كما سيأتى الحديث على هذه الفكرة فى الاستشهاد .

٦ - العصبية والمنافسة عامل دخيل على رواية اللغة

لقد كانت العصبية والمنافسة - كما سبق فى الفصل الأول - راء كثير من الروايات والأخبار التى وردت عن رواية اللغة ورواتها ، وفيها وصف متطرف حاد لكل منهما بالقبول والرفض أو التوثيق والتضعيف ، وقد شملت تلك المشاحنات العلمية رواية المصرين عموماً - البصرة والكوفة - والأشخاص فيهما خصوصاً ، وتعدى ذلك إلى العلماء من مصر واحد - كالأصمعى وأبى عبيدة - بدافع المنافسة ، فما هو رأى فى هذه الأخبار والآراء ؟ وما الذى ينبغى عمله الآن تجاهها وتجاه ما ترتب عليها !!

إن التعصب والمنافسة من الأمور الذاتية التى تدفع للتعاطف النفسى أو الازدراء والنفور دون أسباب معقولة ، سواء كان ذلك بالنسبة لاتجاه كامل متميز - كالבصرة أو الكوفة مثلاً - أم بالنسبة لأشخاص بأعيانهم ، ومن حق كل إنسان أن يتعاطف مع من شاء وأن يحرم من ذلك ما يريد أيضاً ، لكن بشرط ألا يتعدى ذلك مجاله الشخصى مما يتعلق بالنفور أو الرغبة ، وإلى هنا لا يكون ثمة خطر فعلى للتعصب والمنافسة !!

أما إذا دفع ذلك إلى سلوك متحيز تجاه الآخرين أو إبداء الرأى فيهم أو فى علمهم بناء على هذه الدوافع ، فهنا يكون المزلق الخطر لضباع الحقيقة بين الهوى

والغرض ، وما يدفع إلى ذلك من صخب انفعالى متطرف فى المدح أو القدح !!
خصوصاً إذا وردت هذه الآراء عن علماء يعتقد بهم ، يتناقلها الناس بعدهم حفيين بها
مقدرين لها !!

وبناء على ذلك .. فإن الآراء والأخبار والنصوص التى وردت عن النحاة والرواة
متأثرة بهذا الدافع العاطفى الشخصى مما وصفه ابن جنى بقوله « كثيراً ما يهجن
بعضهم بعضاً ، ولا يترك له فى ذلك سماء ولا أرضاً » هى فى الحق روايات ينتقصها
الموضوعية والإنصاف ، لأن منشأها التعصب والمنافسة ، وما كان ينبغى لعلمائنا
الاقدمين أن يسمحوا لنظرتهم لرواية اللغة ودراستهم لمادتها أن تتطرق إليهما هذه
الشوائب التى أسامت إليهما معاً ، وما ترتب على ذلك من مجادلات ومناقشات
مازلنا نحمل وزرها حتى الآن !!

ومن الضرورى - فيما أعتقد - تجاه هذه الروايات والأخبار المتطرفة عن رواية
اللغة وروايتها ومادة الرواية أيضاً أن تجمع أولاً من مظانها فى كتب طبقات النحاة
واللغويين ومجالس العلماء ومصادر الخلاف بين البصريين والكوفيين - الذى امتد
تأثيره إلى البغداديين والمصريين والأندلسيين - ثم من كتب مسائل النحو أيضاً حديث
لمجدها ممتدة فى تفرعات المسائل وتصارع الآراء النحوية . ثم بعد جمعها تحقق بدقة
ليتأكد فى ذلك مما منشؤه الرأى والغرض وما يستند الحق والإنصاف - وبعد ذلك
تأتى خطوة أخرى هى نخل مسائل النحو وآراء النحاة المتصارعة بناء على التحقيق
الذى يتناول الآراء المتطرفة عن المادة المروية وروايتها ، وفى ظنى أن هذا الجهد سيؤدى
إلى نتائج مفيدة للغاية بالنسبة للعلماء والتراث ومسائل النحو جميعاً ، فليت لنا من
يتابع ذلك ويستقصيه !!

استخلاص وجهة نظر المحدثين فى رواية اللغة

من هذا العرض السابق لأسس الصواب والخطأ لدى الأقدمين عن الرواية والرواة تفصيلاً ، وبيان رأى فيها من وجهة النظر الحديثة ، نستخلص الأمور التالية لبيان وجهة نظر المحدثين فى الرواية والرواة .

أولاً : أن توثيق الرواة وتضعيفهم ينبغى أن يقوم على أساس الاستعمال والتحقق منه دون التعلق بأمور مظهرية كادعاء المشافهة ، أو ظروف شخصية مما يكون بين الدارسين والرواة ، ووسيلة ذلك التحقق فى الاستعمال هو الاعتماد على نموذج لتمثيل مستوى اللغة موضع الدرس ، ولا مانع من الاستعانة بالرواة بعدئذ لتأكيد نتائج الدراسة - على أن يكون الاعتبار الأول للناطقين أنفسهم - تماماً كما نتأكد من ذلك فى بيئة اللغة المدروسة نفسها - وبهذه الطريقة يتحقق فى المادة المدروسة سلامة الخطة وتمثيل الصبغة الاجتماعية للغة .

ثانياً : أن نتائج الدراسة ينبغى أن ترتبط بالمادة اللغوية التى كانت موضع الدرس ولا تتعداها ، فإذا درس الشعر وحده كانت نتائج الدراسة له ، وبالمثل النشر واللهجات ، أما أن يلجأ الدارس إلى صنف معين من اللغة - كالشعر الغريب لدى النحاة مثلاً - ثم يدعى بعد ذلك أنه يمثل كل مستويات اللغة موضع الدرس ، فهذا مرفوض ، إذ من واجب الباحث أن يرتبط بالمستوى الاجتماعى للغة المدروسة ، ويشمل بدراسته عرفها اللغوى كله دون تمييز بين شىء وآخر .

ثالثاً : الدراسات الحديثة تفرق بين « الخليقة والسليقة » أو بعبارة أخرى : بين الاستعداد والتعلم ، ولا يتحقق الاستعداد للكلام عملياً إلا بالتدريب والتمرين المستمر ، تماماً كما نكتسب كل المظاهر الاجتماعية الأخرى من عادات وتقاليد فى الحياة ، وقد سبق « ابن خلدون » بهذا المعنى فى رأيه الناضج عن اكتساب ما أسماه « الملكة اللسانية » وقد نفى أن يكون تمكنها فى بعض العرب طبعاً وجبلة .

وبناء على ذلك ، فإن ربط أخذ اللغة عن قوم معينين ادعت لهم الفطرة والخليقة ومنع الأخذ عن غيرهم مما ادعى أنه عارٍ عن هذه الصفات ربط ليس له ما يسوغه علمياً ، وينبغى إذن أن ينطلق أخذ اللغة من هذا الزعم الكاذب ، فاللغة اكتساب ، وما دام الفرد ممثلاً صحيحاً لبيئته اللغوية التى يعيش فيها فإنه ينعكس

عليه كل عاداتها اللغوية تقدم به الزمن أو تأخر حضرياً كان أو بدوياً .

رابعاً : إن المادة المروية التى داخلها الشك عموماً سواء ما داخله منها النحل والتزيد أم ما داخله التغيير - وكذلك المادة المشكوك فيها فى دراسة النحاة مما داخلها الصنعة أو التخظنة أو التحريف أو تجويز الوجوه المتعددة فيها ينبغى جمعها ونخلها ومعرفة الصحيح منها من المزيف ، أو بعبارة أخرى : التحقق من صحة الاستعمال فيها أو ادعائه ، ثم النظر بعد ذلك فى مسائل النحو فى ضوء هذا التحقيق لمصلحة النحو نفسه .

خامساً : ليست هناك ضرورة ماسة لضبط اللغة عن طريق ضوابط سلوكية ذات سمات خاصة فى السند والمتن ، قد يكون ذلك مناسباً فى رواية نصوص الدين ، لكن لا حاجة إليه فى نصوص اللغة : لأن هناك فرقاً بين النظرة الدينية لنصوص الدين والنظرة الاجتماعية لنصوص اللغة ، الأولى تعتمد على اليقين والقطع ، ويكفى فى الثانية الظن المرجح .

لذلك فإن تجربة نقل هذه الضوابط الدينية إلى مجال اللغة العربية كلف اللغويين عناءً ومشقة !! ولم يكتب له البقاء والاستمرار بعد ذلك ، فقط قد يؤدى هذا الجهد فائدة مؤكدة لنا الآن فى تحقيق النصوص وتناقلها بين الرواة ، لكنه لا يفيد كثيراً فى تحقيق الاستعمال بين الناطقين ، وهذا الأمر هو الجدير حقاً بالاعتبار .

سادساً : إن النظرة لمادة اللغة ورواتها ينبغى أن تقوم على أسس موضوعية وذلك بالتأكد من مدى الصدق فى أخذ اللغة ونقلها ، ولا يسمح مطلقاً لاعتبارات شخصية قائمة على التعصب والمنافسة أن تشوش هذه النظرة أو تسيء إليها ، ومن هنا يكون من الضرورى جمع الأخبار والآراء والروايات القديمة التى قامت على هذا الأساس الانفعالى لنخلها لمصلحة الرواية والدراسة جميعاً .

ثانياً :

آراء النحاة عن الاستشهاد باللغة في ضوء علم اللغة الحديث

- ١ - تقويم آراء الأقدمين عن الاستشهاد باللغة تفصيلاً .
- ٢ - استخلاص نظرة المحدثين للاستشهاد باللغة .

تقديم آراء الأقدمين عن الاستشهاد باللغة تفصيلاً

ينبغي فى هذه الفقرة بيان الأمور الآتية :

- ١ - الاحتجاج باللغة بين التوقيف والعرف .
- ٢ - نصوص القرآن والسنة من الناحيتين الدينية واللغوية .
- ٣ - قيمة التفصيل بالأعصار لا بمادة اللغة فى تقييد عصر الاستشهاد .
- ٤ - الخطأ فى عموم الأخذ عن التباين لا تخصيص النموذج فى الاستشهاد .
- ٥ - مدى صحة الربط بين اللغة والعنصر فى الناطقين باللغة .
- ٦ - استقراء اللغة بين الوصف المنظم والتحكم .
- ٧ - حاجة بعض شواهد النحو إلى المراجعة والتحقيق .

وهذه الأمور تلتزم - كما هو واضح بالنظر إليها - ما تحصل بين أيدينا من أسس نظرية النحاة للاستشهاد باللغة ، لتفسيرها وبيان رأى فيها من وجهة النظر الحديثة .

* * *

١ - الاحتجاج باللغة بين التوقيف والعرف

من المفيد أن نتذكر مرة أخرى ما عرض فى الفصل الثانى من رأى ابن فارس ومن كان على نهجه - كابن درستويه - من الربط بين الاحتجاج باللغة والتوقيف الإلهى فيها ، أو بعبارة أدق : اعتبار الاحتجاج دليلاً على التوقيف الإلهى فيها كما قال « والدليل على ما نذهب إليه - من التوقيف - إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ، ثم احتجاجهم بأشعارهم ، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً ، لم يكن أولئك فى الاحتجاج بهم بأولى منا فى الاحتجاج لو اصطللحنا على لغة اليوم ولا فرق » .

إن حقيقة الأمر فى هذا الموضوع أن القائلين بالتوقيف - كابن فارس - قد دفعهم إلى ذلك الانتتان باللغة الفصحى ، ودورها العظيم الذى تؤديه بين الناس

اجتماعياً وفكرياً ودينياً ، فاحاطوها بالتقديس والتزويه ، وانتهت بهم المغالاة فى ذلك إلى القول بالتوقيف ، أما محاولة تسويغ ذلك بإجماع أو غيره فليس سوى تعلات لفكرة سائرة عن الناطقين العرب بين بعض العلماء ، وليس كل ما هو سائد صحيحاً دائماً .

إن الاعتبار فى هذا الموضوع هو عرف الناطقين باللغة لا عرف العلماء عنهم والناطقون من الأعراب والشعراء - فى عصر الاستشهاد - لم يكونوا على دراية بهذا العرف العلمى ، ولو تصورنا أن أحدهم قد خوطب به لما فهمه ولظن بمن يقول به الظنون!! وربما اعتبر ذلك سخرية منه للتشكيك فى سلامة روحه وعقله !!

* حكى أن دعبلا وقف عليه أعرابى وهو ينشد :

إذا القوس أوترها أيدٌ رمى فأصاب الكُلا والذرى

فقال (الأعرابى) له : ما عنيت ؟؟

فقال دعبيل : القوس قوس قزح ، أمطرت الأرض بها ، فأعشبت ، فرعاها الإبل فسمنت كلاها وأسمنتها .

فقال الأعرابى : لله دركم يا حاضرة !! إنكم لتسيرون معنا فتساوون ، وتتنكبون عنا فتفتوتون ^(١) .

وفهم هذا الموقف ينبنى على المفارقة بين نظية العلماء لغوياً لكل من الأعرابى البدوى والشاعر الحضرى ما صرح به الأعرابى نفسه عن البدو والحضر إذ تقوم نظرية العلماء على توثيق الأعرابى البدوى لا الشاعر الحضرى ، بينما بصرح الأعرابى بما لا يتفق مع هذا النهج من تفضيل الحضرة على البدو تفضيلاً عاماً لم يقصره على الموقف الطريف لببيت الشاعر ، ودلالة هذا الموقف فيما نحن بصدده أن الأعراب لم يدعوا لأنفسهم حقاً إلهياً أو بشرياً ، فالربط بين اللغة والتوقيف الإلهى فى أذهان بعض النحاة العرب لم يكن فكرة مستقيمة بالنسبة للمستعملين للغة ، حيث حملوا بذلك ما لم يحملوا ، وادعى عليهم ما ليس فيهم .

ومن الحق أن فريقاً آخر من الدارسين العرب قد شك فى هذا الانحياز كابن جنى وأستاذة أبى على الفارسى - وكانا على مذهب المعتزلة - إذ يقرر ابن جنى فى

الخصائص فى حديث طويل أن اللغة اصطلاحية ، وناقش أدلة القائلين بالتوقف ، لكنه ينتهى بنا نهاية غير متوقعة تدل على الحيرة والاضطراب ، فيقول « إننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقّة ما يملك على جانب الفكر فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توقيفا من الله ، وأنها وحى » (١) .

وعلى كل فليس هذا موضع النقاش الطويل حول قضية التوقيف والعرف فى اللغة ، وعلاقة ذلك بنشأة الكلام الإنسانى ، وما أثاره هذا الموضوع من تصورات خيالية وآراء عقلية ونقلية سواء أكان ذلك بين علماء اللغة العرب أم علماء اللغتين الإغريقية واللاتينية من الغربيين ، فالهم فيما نحن بصدده أن الرّبط بين الاحتجاج باللغة والتوقيف الإلهى قد تفرّج على قضية أخرى هى نشأة اللغات الإنسانية ، وكلا الأمرين أصبح غير ذى موضوع من وجهة النظر اللغوية الحديثة .

لقد كتب هيردار Hardar فى نهاية القرن الثامن عشر يقول : « لقد اخترعت اللغة بوسائل الإنسان الخاصة ، لم يكن الله هو الذى اخترع اللغة للإنسان ، ولكن الإنسان نفسه هو الذى اضطر إلى اختراعها بطريق ممارسة قدراته الخاصة » (٢) .

وقد ساعد على تأكيد هذا الفهم فى اللغة الاتجاه العلمى الموضوعى منذ بدء النهضة الأوروبية التى كان من ألع أسماؤها (كانت وجوته ودارون) الذين كان لجهودهم فضل فى طرح الأفكار الغيبية من الأذهان ، وكان منها بالطبع فكرة التوقيف الإلهى فى اللغة ، فقد انصرف الدارسون المحدثون بعد ذلك عن هذه الفكرة ، ليسمح لفكرة أكثر نفعاً كى تسود وتتأكد ، ومضمونها ما عبر عنه « هيردار » بقوله « ولكن الإنسان نفسه هو الذى اضطر إلى اختراعها بطريق ممارسة قدراته الخاصة » وممارسة الإنسان لقدراته لا تختص بطائفة من الناس دون الأخرى ، واضطراره إلى الاختراع والتجديد فى اللغة لا يتوقف عند عصر دون آخر ، فاللغة ترتبط بعرف من يتكلمونها وحاجتهم إلى استعمالها فى الاتصال والتفاهم .

وبناء على ذلك يمكن فهم ما قاله بعض علماء العربية « كابن فارس » و « ابن درستويه » ، عن التوقيف الإلهى فى العربية الفصحى ، وما حام حوله « ابن جنى »

(١) راجع : الخصائص ج ١ ص ٤٧ .

(٢) The Miraculous Birth of Language P 27

وتردد فى القطع به ، ثم ما بنى على ذلك من الربط بين الاحتجاج باللغة والتوقيف الإلهى فيها ، وقصر هذا الإلهام على قوم معينين عاشوا فى عصر الاحتجاج من شعراء وأعراب ، ومنعه عن غيرهم من أهل عصرهم وما بعده من العصور - فكل هذه آراء دنع إليها شدة الاعجاب بالعربية الفصحى ، لكنها لا تتفق مع الواقع الاجتماعى للغة فى عصر الاستشهاد أو بعد هذا العصر .

وعلى ذلك ، ينبغى - فيما أفهم - تنحية فكرة الإلهام الإلهى عن قضية الاحتجاج باللغة العربية ، وقصر هذا الأخير على العرف اللغوى للناطقين أنفسهم فى عصرنا الحاضر أو فى العصور السابقة .

٢ - نصوص القرآن والسنة من الناحيتين الدينية واللغوية

فى معرفة موقف النحاة من مصادر الاستشهاد فى الفصل الثانى تناول البحث مصادر أربعة هيئت نصوصها لدراسة النحاة هى : القرآن والسنة والنثر والشعر وتبين من استقرأ آرائهم ومسانلهم موقفهم مما قبلوه منها أو ما صرفوا أنفسهم عنه . وينبغى فى هذه الفكرة بيان رأى من وجهة النظر الحديثة فى الأمرين التالين :

أ - نصوص القرآن والسنة بين التحرز الدينى والعرف اللغوى .

ب - رأى فى الاستشهاد بالقرآن والسنة .

لقد صرف النحاة أنفسهم قصداً عن الاستشهاد بالقرآن والحديث ، ومن البديهي أنهم كانوا على علم تام بوجود هذه الثروة الموثقة عن نصوص اللغة بين أيديهم ، لكنهم تحرجوا من استخدامها فى دراستهم ، ووقف « التحرز الدينى » بينهم وبين الاستفادة منها ، بل دفعهم ذلك لما هو أبعد ما يعد لدى النظر العلمى المنصف أمراً يدعو للغربة والدهشة ، لكنه مع التدقيق فى موقفهم ينسجم معه كل الانسجام . ففى فترة ازدهار دراسة اللغة - فى القرن الثانى وما بعده - كانت نصوص القرآن والسنة موثقة فى أيدي العلماء ، الأولى بتوثيق سند القراءات فيها ، والثانية بجهود العلماء فى جمعها ونخلها متناً ومسنداً ، ومع ذلك فقد سلك النحاة إزاء هذا التوثيق موقفاً غريباً ، إذ راحوا يؤكدون توثيقها بنصوص أقل بها توثيقاً مما أطلق عليه « كلام الرب » من الشعر والنثر حتى لنجد بين المتأخرين من مؤلف كتاباً بعنوان « تنزيل الآيات »

الشواهد من الأبيات « ولأمر ما حرص « ابن جنى » فى كتابه « المحتسب فى القراءات الشاذة » على إيراد الشعر والنثر من « كلام العرب » استدلالاً على هذه القراءات ، فأيهما إذن كان ينبغى أن يستدل به على توثيق الآخر ؟ من الواضح أن نصوص القرآن والحديث كانت أشد توثيقاً ، وهى بذلك خليفة أن يستدل بها لا أن يستدل عليها ، ولكن النحاة سلكوا فى ذلك مسلكاً مضاداً ، وقد يبدو هذا غريباً منهم !! لكنه - مع فهم ظروف موقفهم كله - أمر لا غرابة فيه ، إذ نظروا إلى نصوص القرآن والحديث نظرة تقديس وتنزيه ، فانصرفوا عنهما فى الدراسة والاستدلال عليها بفعل التحرز الدينى ، ومع ذلك حاولوا توثيق عربية القرآن ، فبدلوا فى ذلك جهداً يدور حوله ولا يحسه ، وهو الاستدلال عليه بكلام العرب ، وحين تناولوا نصوص القرآن ، والحديث بعد ذلك بالتفسير والإعراب ، صاحبته تلك الرهبة نفسها - وبخاصة مع نص القرآن - إذ استخدموا ما استخلص من القواعد النحوية - التى حمل كتاب سيبويه أسسها العامة - فى إعراب القرآن وفهم معانيه ، فإذا صادفهم فى نصوصه ما لا يتفق مع القواعد ، وقعوا فى حرج عظيم من التوقف أو التخرىج أو التفريق فى معاملة النصوص - فما هو رأى فى هذا الموقف من النحاة ؟؟

إن الباحث فى اللغة ينبغى له أن يتخلص تماماً من كل التأثيرات الخارجة عن عرف اللغة نفسها أو ما يدور فى هذا النطاق من توثيق النصوص المدروسة ومعرفة الظروف الاجتماعية التى تحيط بها ، ليتجرد بذلك بحثه من كل ما هو دخيل على النظر اللغوى سواء ما يتعلق به أو ما يتعلق بمادة الدراسة نفسها .

وعلى ذلك فإن تدخل « العامل الدينى » فى موقف النحاة من نصوص القرآن والسنة أمر جانبيه التوفيق من وجهة النظر الحديثة ، باعتباره عاملاً دخيلاً لم يكن من المفيد اعتباره فى دراسة اللغة ، وكان من واجب النحاة أن يوجهوا - فيما يختص بهذا الموضوع - جهدهم لدراسة القرآن والحديث بعد التأكد من توثيق القراءات والأحاديث ، يعاونهم على ذلك علماء الدين الذين بذلوا جهداً يذكر فيشكر فى توثيق السند والمتن، لكنهم بدلاً من ذلك داخلتهم الرهبة الدينية ، فحرموا جهدهم اللغوى وحرمونا معهم من الاعتماد على نصوص موثقة هى القرآن والسنة !!

ومن المفيد لنا الآن أن نعيد تصحيح ما سنه لنا الأقدمون - فى هذا الموضوع - من سنة غير حسنة ، وأن ننحى عن أذهاننا الرهبة الدينية أمام نصوص القرآن والسنة ،

باعتبارها رهبة مفتعلة لم يكن لها ما يسرغها فى دراسة لنوبة لنصوص القرآن والحديث .

* يقول إسرائيل ولفنسون : إن القرآن أصدق مقياس للبحث فى لغة العرب فى عصر ظهور الإسلام .

* ويقول أيضا : الأحاديث الصحيحة أهم كثيراً فى نظرنا أثناء البحث اللغوى من الشعر الجاهلى الصحيح ، لأنها من النثر ، وهو دائماً يعطى الباحث اللغوى صورة صحيحة لروح عصره ، بخلاف الشعر ، لأنه يحتوى على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التى تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة وتشبهه عن الروح السائدة فى عصره بغير تكلف (١) .

والذى يمكن فهمه من النصين السابقين بصورة عامة هو اعتبار نصوص القرآن والحديث أهم فى الدراسة من نصوص الشعر التى اعتمد عليها النحاة غالباً ، لكن تخصيصه نصوص السنة بوصف (الصحة) تخصيص لا موضع له للبحث فى اللغة ، إذ يذكروا ذلك هنا بما تعلل به بعض النحاة المتأخرين لانصراف السابقين عنهم عن نصوص الحديث ، بأنه لا يمكن التأكد من نسبة الكثير منه إلى الرسول (ص) وأنه قد داخله الزيف والوضع ، فإن اعتبار الصحة وسلامة النسبة لها فائدتها التى لا شك فيها فى دراسة السنة من الناحية الدينية ، أما نظرة اللغوى لهذه النصوص - ولو كانت موضوعة - فتعتمد على التوثيق العام لها ، فإذا كان التغيير قد حدث فيها فقد حدث فى عهد الصحابة والتابعين ، وهو عصر وثق النحاة أنفسهم كل ما نطق فيه ، وهذا المعنى هو الذى يهم الباحث فى اللغة .

وخلاصة رأى فى هذا الموضوع أن نصوص القرآن وكذلك السنة - صحيحة أو غير صحيحة - ينبغى أن ينحى من النظر اللغوى إليها ما داخله من العرف الدينى ، وما أدى إليه قديماً من الانصراف عن استنباط القواعد منها ، كما ينبغى فى ضوء هذا الفهم درسها من جديد باعتبارها مصدراً مهماً يمثل « نثر الفصحى » فى عصر ظهور الإسلام ، بل وما قبله من لغة الجاهلية .

٣ - قيمة التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة في تقييد عصر الاستشهاد

في تتبع هذه الفكرة في الفصل الثاني اتضح أن علماءنا الأقدمين قصروا دراستهم للغة على تصور معينة اختلف مداها في الحضر عنه في البادية ، وقد كان وراء تقييدهم للعصر رغبة طيبة في الاعتماد على مادة لغوية صالحة للدراسة ، أداهم اجتهدهم في البحث عنها إلى الرطب بينها وبين الزمن الذي تأرجحت نظرتهم إليه بين المغالاة في الاحتجاج بما أوغل في القدم من لغة الجاهلية فقط ، أو التسامح في ذلك بما يمتد إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر وحوالي أواخر القرن الرابع الهجري في البادية .

وقد قدر لهذا العرف العلمي الذي ساد بين النحاة أن يتغلب فيه - بفعل العادة المتوارثة - مقياس العصر على المادة اللغوية باعتبار القديم خيراً من المحدث ، وأن اللغة تسير القهقري كلما تأخر بها الزمن ، فجرد النحاة من تقييد العصر مقياساً يتحكم في المادة اللغوية بصرف النظر عن قيمة هذه المادة في ذاتها ؛ مما عبر عنه ابن الأثير بقوله : فهذا تفضيل بالأعصار لا بالأشعار ، وفيه ما فيه ^(١) .

فما هو الرأي في هذا الموقف وما ترتب عليه !! - يتناول ذلك ما يلي :

أ - معارضة المنصفين من علماء العرب لفكرة التديم والجديد في اللغة .

ب - وجهة النظر اللغوية الحديثة عن هذا الموضوع .

ج - وجوب إطلاق عصر الاستشهاد في دراسة العربية .

من الإنصاف أن يذكر أن بعض علماء العربية قد وردت عنهم آراء متناثرة لها دلالتها فيما نحن بصدده .

* قال ابن قتيبة : ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص بهذا قوما دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً في عصره ، وجعل كل شرف خارجة في أوله ، فقد كان دجير والفزردق والأخطل ، وأمثالهم يعدون محدثين ، وكان

(١) عن : الأدب العربي وتاريخه ج ٢ ص ٥١ . وقد بحثت عنه - قد جهدي - في مظانه من

كتب ابن الأثير ، فلم أعتد إليه !!

« أبو عمرو بن العلاء » يقول : لقد كثر هذا المحدث وحسن ، حتى لقد هممت بروايته !! ثم صار هؤلاء قداماء عندنا يبعد العهد منهم ، وكذلك من بعدهم لمن بعدنا « كاخترني والعتابي والحسن بن هاني » وأشباههم فكل من أتى بحسن من قول أو فعل ، ذكرنا له ، وأثنينا به عليه ، ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله ، ولا حداثة سنه ، كما أن الرديء إذا ورد علينا للمتقدم أو الشريف لم يرفعه عندنا شرف صاحبه ولا تقدمه ^(١) .

* ويقول ابن عبد ربه : اعلم أنك متى نظرت بعين الإتيان ، وقطعت بحجة العقل ، علمت أن لكل ذي فضل فضله ، ولا ينفع المتقدم تقدمه ولا يضر المتأخر تأخره ^(٢) .

* أورد أبو الفرج الأصفهاني ما يلي : أخبرني محمد بن عمران الصيرفي والحسن بن علي والصولي قالوا : حدثنا الحسن بن عليل العنزي قال : سمعت مسلم بن خالد بن معاوية بن أبي عمرو بن العلاء يقول : كان جدى أبو عمرو يقول : ختم الشعر بذي الرمة ، ولو رأى جدى عمار بن عقيل ، لعلم أنه أشعر من ذي الرمة ، قال العنزي : ولعمري ، لقد صدق ^(٣) .

* ويقول ابن خلدون : كلام الإسلاميين من العرب أعلى طبقة في البلاغة وأذواقها من كلام الجاهلية في منشورهم ومنظومهم ^(٤) .

ودلالة هذه الاقتباسات الصريحة فيما نحن بصدده هي نفى اعتبار العصر عاملاً مرجحاً في النظرة للناطقين ونظمتهم شعراً ونثراً ، بل إنه ليمدو فيها ما يدل على معارضة التفضيل القائم على القدم وتقدم الزمن ، كما هو واضح في قول ابن قتيبة : « فكل من أتى بحسن من قول أو فعل ذكرناه له وأثنينا عليه ، ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله ولا حداثة سنه ، كما أن الرديء إذا ورد علينا للمتقدم ، لم يرفعه عندنا شرف صاحبه ولا تقدمه » وبالتحديد في هذه العبارة فإن ما يدل على هذه المعارضة هو التعبير في جانب المتأخرين « بتفنى الوساعة » وفي جانب المتقدمين

(١) الشعر والشعراء ص ٦ - ٧ .

(٢) العقد الفريد ج ٥ ص ٣٩١ .

(٣) الأغاني ج ٢ ص ١٨٣ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ج ٤ ص ١٣٠ .

« بنفى الرفعة » كما يتضح هذا المعنى نفسه فى قول « ابن عبد ربه » « لكل ذى فضل فضله . ولا ينفع المتقدم تقدمه ، ولا المتأخر تأخره » مع ملاحظة « بنفى النفع » بالنسبة للمتقدمين ، و « بنفى الضر » بالنسبة للمتأخرين ، بل إن فى النصين الأخيرين ما يدل على عكس الفكرة الشائعة من تفضيل عمارة بن عقيل على ذى الرمة وإن كان الأول متأخراً عن الثانى ، وكلاهما يحتج به لأنهما من البدو . وكما نص « ابن خلدون » صراحة على تفضيل الإسلاميين على الجاهليين ، فماذا يكون الأمر لو تصورنا أن « أبا عمرو بن العلاء » قد سمع مثل هذا رأى مع ما هو مشهور عنه من عكس هذه الفكرة تماماً ، فلنترك الأمر للقارىء ، ليظن فى ذلك الظنون !!

قد لا يكون فى هذه الاقتباسات السابقة نص صريح على حجية اللغة فى الدراسة إذا ما تقدم بها الزمن أو تأخر ، بل هى حديث عن الشعر والشعراء والبلاغة والعلم ، وذلك يعنى - بعبارة حديثة - أنها تتحدث عن جمال النصوص لا عن صحتها اللغوية ، وهذا حق ، لكنها - حتى مع هذا الاعتبار - تدلنا على أمر مفيد هو الاعتراف فى الأدب بقيمة النصوص فى ذاتها ، بصرف النظر عن العصر تقدم أو تأخر ، وكان من المفيد لدراسة اللغة - لو أخذ هذا الفهم نفسه فى الاعتبار - دراسة مادة اللغة فى ذاتها متطورة بحسب العصور دون ربطها بعصر خاص وقفوا عنده ، ورفضوا متابعة اللغة بعده .

أما وجهة النظر الحديثة فيما يتعلق بهذا الموضوع ، فقد عرض لها « فندريس » فى حديث طويل فى كتابه « اللغة » فعرض وجهة نظر علماء اللغة الكلاسيكيين فى اللغتين اللاتينية والإغريقية ، أولئك الذين اعتبروا فيهما أيضاً مقياساً للكمال وصلتا إليه ، ثم أخذتا بعد ذلك فى التدهور والفساد ، وكان هذا المقياس بالنسبة لللاتينية هو كتابات الأديب الرومانى « شيشرون » واللاتينية المثالية تتلخص فى مجموعة من الخطب والدراسات الفلسفية التى تركها الخطيب العظيم .

* يقول فندريس : كان لغوى القرن المنصرم يقررون لكل لغة مثلاً أعلى من الكمال ، وكانوا يجعلون هذا المثل الأعلى فى العهد الماضى وفى الماضى السحيق بطبيعة الحال ، ويزعمون أنه كانت توجد فى العصر البدائى لغة كاملة ذات اطراد مطلق ، وأن لما كان التغيير من قوانين اللغة ، كان من المحتوم أن يسير تطور اللغة بها إلى الانحدار عن مثلها الأعلى البدائى ، لذلك يتكلمون عن هذا التطور اللغوى فى

عبارات غريبة ، فهو عندهم تشويه أو تحريف أو فساد ، وليست لغاتنا الحديثة - هذه المواليذ المتأخرة الأوان التى رُمى بها حظها العاثر فى شيخوخة الزمان - إلا بقايا مزدرة ، أو على حد تعبير « شليشر » الألمانى إلا « فئاتاً نخرته الحنة » فكلما تقدم عهد اللغة عظم جانبها من الاحترام ^(١) .

لكن « فندريس » يرفض هذا الاتجاه ، ويصف رأى القائل بوجود لغة مثالية قدت فى عهد سحيق مما قبل التاريخ بأنه عبث فى عبث ، وأنه فرض خيالى لا قيمة له ، إذ يجب أن نسلم بالتغيير ، لأنه حتمى ، ويجب ألا نستسلم للبكاء على العصر الذهبى ، فإنه لا وجود له !!

ثم ينتهى به رأى بعد مناقشة طويلة لمن يربطون بين اللغة المثالية وبعض العصور القديمة إلى رأى معتدل مؤداه : أن اللغة تتطور ، وكل مرحلة من مراحل تطورها جديرة بالدرس ما دامت تعبر عن حاجات المجتمع وعاداته وتقاليد ، وليس لنا أن نصف اللغة بالتقدم أو الانحطاط « فاللغة لا توجد خارج أولئك الذين يفكرون ويتكلمون . إنها تمجد جذورها فى أعماق الضمير الفردى ، ومن هنا تستمد قوتها لتنتج على شفاه الناس ، غير أن الضمير الفردى ليس إلا عنصراً من عناصر الضمير الجمعى الذى يفرض قوانينه على كل فرد من الأفراد ، وعلى هذا فتطور اللغات ليس إلا مظهراً من مظاهر تطور الجماعات ، فليس لنا أن نرى فيه سيراً نحو غاية محددة » ^(٢) .

أجل .. ليس لنا أن نرى فيه سيراً نحو غاية محددة ، وليس لنا إذن أن نفترض أن اللغة كانت فى عصر ما لغة مثالية ، ثم بدأت تسير نحو التدهور والانحطاط ، وليس لنا بناء على ذلك أن نتوقف عند عصر معين يستشهد بلفته مع رفض ما بعده ، فإن الأمر ينقلب حينئذ إلى مصادرة علمية تحكم على الدراسة - لا اللغة - بالتوقف والجمود !!

لكن .. ما هو رأى إذن فيما يختص بالاستشهاد باللغة العربية ؟
من الواضح بعد ما تقدم أن تقبيد النحاة الاستشهاد باللغة بعصر معين والاقتصار فى الدراسة على مادة اللغة فى ذلك العصر لم يكن من وجهة النظر اللغوية

(١) اللغة ص ٤١٩ .

(٢) اللغة ص ٤٣٤ .

الحديثة فكرة صحيحة ، لأن ذلك - فيما أفهم - قد قام على اعتبار لغة هذا العصر فى الحضر أو البادية هى اللغة المثالية ، ويعد انحدرت اللغة فى طريق اللحن والفساد.

والحق أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لواقع اللغة العربية نثراً وشعراً فى عصورها المختلفة إذا أخذ فى الاعتبار العرف الاجتماعى للغة واختلاف استعمال مستوى الفصحى عن مستوى اللهجات ، وإذا خصصت النظرة بالفصحى وحدها فإن تتبع نصوصها التى بين أيدينا من الشعراء والنثرين بعد توقف الاستشهاد ، يتضح منه أنها حافظت على مستوى من الصحة والسلامة - إذا وضعت فى إطار عصرها - لا يفصله ما وثقه النحاة من مادة اللغة فى عصر الاستشهاد ، ولنا أن نراجع دواوين شعراء كالعباس بن الأحنف (ت ١٩٢) وأبى نواس (ت ١٩٨) وأبى العتاهية (ت ٢١١) وأبى تمام (ت ٢٢١) وابن الرومى (ت ٢٨٣) والبحتري (ت ٢٨٥) وابن المعتز (ت ٢٩٦) والمتنبي (ت ٣٥٤) وأبى فراس (ت ٣٥٧) وأبى العلاء المعرى (ت ٤٤٧) ومن النثرين الجاحظ (ت ٢٥٥) والإمام الشافعى وابن قتيبة وأبى العلاء المعرى ، وغيرهم فى القديم والحديث ، وسوف يتضح لنا على الفور مدى التزام هذه المادة اللغوية لمستوى صواب الفصحى فى عصرهم ، ثم مدى قصور فكرة تقييد عصر الاستشهاد التى حجزت الدراسة عن متابعة هذه المادة اللغوية التى تمثل الفصحى فى عصرها أتم تمثيل ، ولم تفتقد الفصحى فى تاريخها الطويل شعراء ونثرين يمثلون مستواها فى عصورهم حتى وقتنا الحاضر - بصرف النظر عن فكرة السليقة والخلقة فقد تبين رأى عنها فيما سبق - وإن افتقدت الدراسة الوصفية التى تتابع هذا التطور بالاستقراء والتعبد .

أما من الناحية العملية فينبغى أن تدرس لغتنا الفصحى دراسة وصفية فى عصورها المختلفة حتى وقتنا الحاضر ، باختيار نماذج موثقة ممّا بين أيدينا من نصوص تلك العصور تمثل كل مرحلة من مراحل اللغة شعراً ونثراً ، آخذين فى الاعتبار مبدأ آخر هو : أن الربط فى اللغة بين الأخذ وبين العصر كالربط بينه وبين الشخص مع انتهاء المعاصرة ، مادام هذا الشخص يلتزم بالمستوى الصوابى للمرحلة موضوع الدراسة (١) .

وقد قام النحاة أنفسهم بما يقرب من هذه الفكرة حين نحوا من دراستهم شعراء
فى العصر الجاهلى والإسلامى أحياناً « كأمية بن أبى الصلت وعدى بن زيد العبادى
والكميت والطرماح » إذ لم يشقروا فى لغتهم مع تقدمهم فى الزمن بناء على ما ذكر
سابقاً من « حضارتهم اللغوية والاجتماعية » فإن هذا الموقف بعمومه يمكن أن يتخذ
دليلاً على ما نحن بصده من نفى اعتبار العصر عاملاً مرجحاً إذا انعدمت الثقة ،
والرابط بين الأخذ والشخص مادام ثقة .

قد يكون ذلك رأياً طموحاً بعد أن فات الكثير !! لكنه ليس فى حكم
المستحيل ، ومع ذلك فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، وفى ظنى أنه مما لا ينبغي
تركة العودة إلى المنهج الوصفى لدراسة النصحى المعاصرة لمعرفة مدى التطور فيها
معجماً وصرفاً ونحواً ودلالة .

٤ - الخطأ فى عموم الأخذ عن القبائل لا تخصيص النموذج

فى رصد مسلك النحاة والرواة تجاه تحديد البيئة فى الاستشهاد تبين أنهم قاموا
حقاً بتمييز عام فى أخذهم عن القبائل ، فاختراروا بعضها ورحلوا إليها ونقلوا لغتها
وقاموا بدراستها ، وانصرفوا عن بعضها الآخر ، فرفضوا الأخذ عنه ودراسة لغته ممّا
وصفه من بعد بالتفصيل « أبو نصر الفارابى » فى نصه المشهور عن قبائل
الاستشهاد .

لكن هذا التمييز العام - للأسف - لم يكن كافياً فى تحديد البيئة تحديداً يؤدى
إلى سلامة الدراسة وعدم اختلاطها ، إذ شمل مجموعة من القبائل عبر « ابن جنى »
عن مسلك النحاة تجاهها بقوله (اختلاف اللغات وكلها حجة) وكان هذا المبدأ هو
أساس القبول للغات هذه القبائل ، مما عرفناه من قبل تحت عنوان (إطلاق القبيلة)
فما هو رأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة ؟ .

يشمل ذلك بيان الآتى :

أ - مناقشة مبدأ (اختلاف اللغات وكلها حجة) .

ب - وجهة النظر الحديثة فى تحديد البيئة .

ج - رأى فيما ترتب على عموم الأخذ فى مسائل النحو .

بن عبارة « ابن جنى » الآتفة الذكر تحمل فكرتين : أولاها « اختلاف اللغات » والثانية أنها « كلها حجة » وهاتان الفكرتان يؤخذان من منطق العبارة . فقد فهم النحاة إذن أن اللغات التى أخذوها عن القبائل مختلفة فيما بينها ، وهنا يرد على الفور تساؤل عما إذا كانت هذه اللغات المختلفة صورا مختلفة للفصحى ؟ أو أنها كانت من تأثير لهجات للقبائل مما لا علاقة له بالفصحى !! وأى هذين أخذ به النحاة !! .

يبدو أنه قد حدث ليس فى موقف النحاة إزاء هذين الاحتمالين ، فاللغات المختلفة كانت بتأثير لهجات للقبائل - وهذا هو الافتراض الأقرب إلى الواقع - لكن النحاة نظروا إلى تأثير هذه اللهجات على أنها صور للغة الفصحى ، وهذا هو الافتراض المعقول بالنسبة لهم ، وأدى بهم إلى هذا الفهم أنه لم يبق أصلا فى أذهانهم التفريق بين مستويين فى استعمال اللغة ، مستوى الفصحى ومستوى اللهجات ، وأن لكل منهما مجال استعماله الخاص ، ويجب أن تكون له دراسته الخاصة ، إذ لم يرد عنهم ما يدل على هذا التفريق والفهم ، وترتب على ذلك أن جدوا فى دراستهم بجانب واحد من الموضوع وهو « الفصحى » وسيطر عليهم هذا الفهم نفسه فى رحلتهم للبادية وأخذهم عن القبائل ودراستهم للغاتها ، فدرسوا اللغات المختلفة بتأثير اللهجات على أنها هى الفصحى ، ولم يدر بخلدهم - تحت تأثير سيطرة الأفكار السابقة - أن يناقشوا موقفهم مع « اختلاف اللغات » وأن يضعوا هذا الاختلاف موضعه الحقيقى على أنه من « لهجات » ليدرسوه بهذه الصفة ، مع البحث عن نماذج أخرى تمثل الفصحى كالقرآن والحديث والشعر والنثر الفنى ، لاتخاذها مادة لغوية تؤخذ منها القواعد .

وترتب على هذا اللبس فى موقف النحاة من « اختلاف اللغات » أن وقعوا فى حرج شديد !! إذ وجدوا أنفسهم أمام مادة لغوية مختلطة مأخوذة عن لغات هذه القبائل ، فلم يكن أمامهم إذن إلا ما عبر عنه « ابن جنى » عن موقفهم بقوله « وكلها حجة » وهذه العبارة لا تصلح منهجا علميا يعتمد عليه ، إذ هى تسليم مطلق أمام طوفان المادة اللغوية المتعددة البيئات ، وترتب عليها نتائج خطيرة فى مسائل النحو ، من اضطرابها وتعدد الآراء ووجهات النظر حولها ، بالإضافة إلى التفرعات الكثيرة على القواعد العامة من الشذوذ والقلة والاختصار على السماع والنسبة إلى اللغات

وغيرها : مما لا يصح أن توصف به لغة موحدة ذات خصائص متميزة منسجمة !!

ذلك هو مسلك النحاة تجاه الاستشهاد بلغات القبائل بلخصته عبارة « ابن جنى » باختصار ودقة ، كما تحمل هذه العبارة نفسها وجوه المآخذ عليه وقصوره ، مما وقع به الغرم على دراسة النحو ومسائله .

أما وجهة النظر الحديثة فيما يختص بتحديد البيئة فإن من العناصر الرئيسية فى « النظرية الحديثة للمستوى الصوابى » مراعاة المستوى الاجتماعى للغة للفصحى متساوها الخاص بها ، كما أن لكل لهجة من اللهجات مستواها الخاص أيضاً ، والصواب والخطأ بالنسبة لاستعمال الناطق باللغة يرتبط بهذا المستوى ويقاس به ولا يتعداه ، والباحث فى اللغة يأخذ هذا الاعتبار فى دراسته ، فلا يخلط فى هذه الدراسة بين مستوى ومستوى آخر ، وبالأولى لا يحكم المسلك الاجتماعى لأحدهما فى الآخر ، وإلا فقدت دراسته عنصر التوحد والانسجام وصارت أمشاجاً ملفقة من هنا وهناك !!

ويتفرع على هذا العنصر العام فى النظرية الحديثة للصواب والخطأ عنصر آخر هو « تحديد البيئة » على معنى : اقتصار المستوى الصوابى على بيئة خاصة هى التى يراعيها الناطق فى استعماله ، وهى نفسها ما ينبغى أن يلتزمها الباحث فى دراسته لمعرفة الصواب والخطأ فى هذا الاستعمال « فلا ينبغى أن يدرس الباحث لهجات متعددة من لغة واحدة على زعم أن هذه اللهجات ما دامت قد اجتمعت تحت عنوان « لغة واحدة » فلا يفرق بينها من ناحية التحليل والوصف ، وكل لهجة فلا بد لها من دراسة مستقلة يحتملها اختلافها عن أخواتها اختلافاً لا يخضعن به جميعاً لقاعدة واحدة أبداً » (١) .

ومع هذا التحديد العام للبيئة - فصحى أو لهجة - فإن الاتجاه الحديث يذهب فى ضمان وحدة الدراسة وانسجامها إلى مدى أبعد ، إذ من غير المعقول أن يدرس استعمال اللغة لدى كل فرد من أفراد البيئة المحددة موضع الدرس ، فإن فى ذلك مشقة وضياًعاً للوقت ، ومن غير المفيد أن تدرس لغة أفراد هذه البيئة اعتباطاً ، فيؤخذ كلام من هذا وكلام من ذاك ، باعتبار أن الجميع فى بيئة لغوية واحدة ، فإن

هذا المسلك - علاوة على ما فيه من خلط واضطراب - لن يؤدي إلى نتائج ذات قيمة!!

ومن أجل ذلك يحتم المنهج الحديث اتخاذ مساعد للبحث يمثل البيئة موضوع الدرس لدراسة لغته ، ثم التأكد من نتائج الدراسة بعد ذلك في هذه البيئة أو بين الناطقين أنفسهم ، حيث يقوم الدارس الحديث بدراسة لغة فرد واحد بطلق عليه Informant أى « الملقن » إذ يلقنه الدارس مجموعة من الجمل والعبارات والقوائم لملاحظة كيفية نطقه لها ، وبدراسة لغة مجموعة من « الملقنين » يمكن استخلاص قواعد لغة الجماعة التى ينتمون إليها .

* يقول فيرث Firth : والآن أحب أن أبرز أهمية دراسة لغة الأشخاص وإن اكتفينا بدراسة لغة شخص واحد فى وقت ما .

* ثم يقول : « اللغة مزيج من عوامل العادة والعرف والتقليد والتراث التاريخى وكل ذلك يشكل لغة المستقبل ، وحينما نتكلم ، فإنك تصهر كل هذه العوامل فى خلق فعلى ، ونتاج هذا هو لفتك الشخصية » (١) .

ففى هذا الاقتباس تأكيد بأن لغة الفرد صورة لمظاهر المجتمع الذى يعيش فيه من عادات وعرف وتقاليد وتراث تاريخى ، فهى مزيج من ذلك كله وخلق فعلى له ، فأفراد البيئة الواحدة يتأثرون بكل هذه المظاهر الاجتماعية ويحققونها فى لغتهم بطريقة متماثلة ، ومن هنا تبدو أهمية دراسة لغة الفرد التى تحقق فى الوقت نفسه الصورة الاجتماعية للغة ، ومن هنا أيضا نعرف مدى الخطأ الذى ترتب عل ما وصفه « ابن جنى » من مسلك النحاة بقوله (اختلاف اللغات وكلها حجة) حيث اعتمد النحاة فى أخذ اللغة على قبائل متعددة وخليط من الناطقين ، فترتب على ذلك ضياع الفكرة الشخصية والاجتماعية فى اللغة .

فما الذى نعمله الآن تجاه هذا المسلك وما ترتب عليه فى دراسة النحو !!

ذلك أمر محير !! لكن من الضرورى معرفة ما يجب عمله مهما كانت صعوبة التنفيذ ، وذلك - فى فهمى - ذو شقين يتكاملان :

أولهما : النظر فى دراسة النحو - كما هى بين أيدينا - ومحاولة التأكد من

نسبة شواهد الفروع والآراء المضطربة ، مما توصف « بالتدرة أو الشذوذ أو السماع أو اللغات أو اللغيات » وذلك بالنسبة إلى اللغة الفصحى أو اللهجات فى عصر الاستشهاد ، يساعد على ذلك ما بين أيدينا من نصوص موثقة للفصحى فى ذلك العصر للشعراء والنثرين ، وما قام من جهود علمية فى عصرنا الحاضر للتعرف على عناصر اللهجات القديمة ، وذلك كله بقصد نخل هذه الشواهد ، وإبعاد ما يتأكد أنه نطق لهجى منها ، والتوقف فيما لا تتأكد نسبته إلى الفصحى أو اللهجات ، وبذلك يمكن أن يخف العبء الثقيل قليلا عن كاهل النحر واضطراب الآراء فيه .

ثانيهما : قيام دراسة وصفية نصوص الفصحى واللهجات القديمة معتمدة على مصدر لغوى واحد كالقرآن والحديث أو بعض الشعراء فى عصر الاحتجاج وفى غير هذا العصر : للوصول من ذلك إلى نتائج تدعم الاتجاه السابق وتؤكد أو تنفيه وترفضه ، فالبحث فى النصوص أجدى من البحث فى الآراء الذى « نضج حتى احترق » كما يقولون ، فإن الدراسة فى الدراسة لا تفيد !! خصوصاً إذا كانت هذه الدراسة فى حاجة إلى إعادة النظر كما سبق بيانه .

٥ - مدى صحة الربط بين اللغة والعنصر فى الاستشهاد

بمعاودة النظر إلى ما ذكر فى الفصل الثانى تحت عنوان (التفرقة فى الاستشهاد بين كلام العرب وكلام الموالى) يفهم أن نظرة النحاة للاستشهاد باللغة تعود - فى أحد جوانبها - إلى قضية الموالى والعرب ، وكان وراء مسلك النحاة مبدأ « الربط بين اللغة والعنصر فى الاستشهاد » فما هو رأى فى هذا الموضوع ؟؟
يكون ذلك بتوضيح الآتى :

(أ) بيان وجهة النظر الحديث فى الربط بين اللغة والعنصر .

(ب) الرأى فى موقف النحاة العرب وما ترتب عليه فى الاستشهاد .

يبدو أن فكرة الربط بين « العنصر واللغة » لم تقتصر على النحاة العرب الأقدمين وحدهم ، بل إن عامل « العنصر » يتخذ - حتى الوقت الحاضر - مسوغاً لإثبات صفات أخرى لا تقتصر على اللغة وحدها ، فما يزال بعض الباحثين - فى الشرق وفى الغرب - يحاول الربط بين العنصر والعقلية أو بينه وبين الثقافة أو الحضارة أو غير ذلك من العادات والتقاليد ، وليس من النادر أن تجهر أصوات بهذه

الفكرة بين الحين والحين محاولة مثلاً الربط بين الجنس السامى وصفات خاصة فى العقلية أو الحضارة ، أو بين الجنس الأرى وصفات أخرى تختص به ، أو غير ذلك من الأجناس والصفات ، والحق أن الترويج لهذه الفكرة - خصوصاً فى عصرنا الحاضر - مشكوك فى قيمته ، لأن وراء ذلك غالباً دوافع لا علاقة لها بالبحث العلمى المحايد من أهمها إثبات التفوق لبعض الأجناس على بعضها الآخر ، لإخضاعها والسيطرة عليها ١١

وقد تعرض « فندريس » فى كتابه عن (اللغة ص ٢٩٧) لما كتبه « فردريك مولر » عن هذا الموضوع فى كتابه عن « علم اللغة العام » ومحاولته الربط بين اللغة والعنصر فى حديثه عن لغات الشعوب المجددة الشعر ، ولغات الشعوب الملماء الشعر ، وغير ذلك من الصفات التى يهتم بها علماء الأجناس ، وقد وصف « فندريس » ذلك كله بأنه عيب لا طائل وراءه ١٢

إن علماء اللغة المحدثين - فى القرن العشرين خاصة - يرفضون الربط بين العنصر واللغة ، كما يرفضون فى الوقت نفسه الآراء التى بنيت عليها ، ويرون أن ذلك كله لا يثبت أمام النظر الموضوعى المنصف ، إذ أن اللغة تؤخذ بالاكتساب والتعلم ، وذلك لا علاقة له بدماء نقية أو ملطخة ، كما لا علاقة له بجنس سامى أو أرى ، عربى أو أعجمى ، وإنما يعود إلى طول المراتب والدربة والمخالطة الاجتماعية فى بيئة اللغة المكتسبة ، وهذه الفكرة المفيدة إحدى نتائج النظرة الاجتماعية للغة ، فى اعتبارها سلوكاً اجتماعياً يمارسه الأفراد ، شأنه شأن العادات والتقاليد الأخرى ، فهى اكتساب من الوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد دون أسباب خفية أو عنصرية .

* يقول دى سوسير : ليس من الضرورى أن يكون هناك ارتباط بين البحث فى اللغة وخصائص الأجناس ، ولا نستطيع أن نصل إلى نتيجة من أحدهما ونطبقها على الآخر ، ونتيجة لذلك .. فإنه فى حالات كثيرة - حيث لا يوجد اتفاق بين البرهان اللغوى وما يتعلق بالأجناس - ليس ثمة داع لوضع النظامين مواجهة والاختيار بينهما ، فإن لكل نظام منهما قيمته الخاصة ^(١) .

* ويقول « فندريس » لا ينبغي الخلط بين المميزات الجنسية المختلفة التى لا يمكن تحصيلها إلا بالدم وبين النظم من لغة ودين وثقافة التى تعد أعياناً قابلة للنقل وتبادل (١).

* ويقرر جراى : أن ربط اللغة بالجنس قضية مرفوضة منذ البداية ، وهى لا تثبت أمام النظر الدقيق ، إذ من المتعذر الحصول على جنس نقى ، ولما هو ملاحظ من اكتساب الطفل الخصائص اللغوية من البيئة التى يعيش فيها وإن كان منتصباً إلى جنس آخر (٢).

فهذه الآراء الثلاثة تلتقى فى مَجْرَى واحد هو نفى العلاقة بين العنصر واللغة وإن أكد كل منها هذا النفى بدليل متميز ، إذ ينفى « دى سومير » ضرورة الربط بين البحث اللغوى والبحث فى خصائص الأجناس ، فلكل من النظامين قيمته الخاصة ، لكن لا داعى لفرض أحدهما على الآخر ، ويفرق « فندريس » بين المظاهر الاجتماعية والمميزات العنصرية ، الأولى تكتسب وتعار وتبادل والأخرى تورث وتجرى مع الدم ، وإذن لا ينبغي الخلط بينهما فى اللغة أو غيرها ، ويضيف « جراى » دليلاً آخر ينفى القضية من أساسها ، هو اختلاط الأجناس لدرجة لا يمكن معها التمييز بينها ، ورتب على ذلك ما ذكره قبلاً من « أن ربط اللغة بالجنس قضية مرفوضة » .

تلك وجهة النظر الحديثة ، فما هو رأى فى مسلك النحاة العرب وما ترتب عليه فيما يتعلق بهذا الموضوع .

ربما كان من حق النحاة أن يميزوا بين العنصر العربى الخالص كما وجدوه منعزلاً فى البادية والمولدة أو الناشئة - كما سماهم الجاحظ - الذين كونوا معظم من يعيشون فى الحضر فى القرن الثانى وما بعده لو كان موضوع بحثهم هو بيان خصائص الجنس العربى الخالص كما يتمثل فى الأعراب وخصائص من اختلط فيهم الدم العربى بغيره من الأجناس الأخرى ، أما وقد كان موضوع بحث النحاة هو اللغة ، فإن الأمر حينئذ يختلف ، وما كان لهم أن يربطوا بينها وبين العنصر مادام الجميع يعيشون فى مجتمع واحد ينطقون العربية وتعلمونها بالمران والدربة ، حقيقة قد تختلف بيئة عن بيئة أخرى ، وقد يختلف مستوى اللغة من فصيح إلى لهجات ، والمسلك الصحيح حينئذ تحديد المستوى المدروس ، ثم اتخاذ الوسائل للملاحظة ذلك واستقرائه دون تفضيل بيئة

على بيئة أخرى ، أو قصر الدراسة على بيئة خاصة ورفض غيرها فى الاستشهاد .
وعما هو جدير بالذكر أن الجاحظ نفسه الذى فرق كثيراً بين لغة الأعراب والمولدين قد ردد عنه ما لا يتفق مع ذلك فى ظاهر الرأى إذ يقول « وقد رأيت ناساً منهم - يقصد الرواة - يهيجون أشعار المولدين ، ويستستطون من رواها ، ولم أر ذلك قط إلا فى رواية للشعر غير بصير بجوهر ما يروى !! ولو كان له بصر لعرف موضع الجيد من كان وفى أى زمان كان !! » ^(١) وقد يشعر ذلك بالتناقض فى الرأى حول المولدين ، لكنه فى واقع الأمر لا تناقض فيه ، إذ حديثه عن الخطأ والأصالة يحمل على الناحية اللغوية مجازاة لعرف النحاة ، وحديثه هنا عن البهرجة والجودة يحمل على ما أخذ به أهل الأدب - وهو منهم - من العناية بشعر المولدين ودراسته ، ومع ذلك فإنه كان من المفيد للنحاة أن يجاروا عرف أهل الأدب فى الأخذ بالجيد « من كان وفى أى زمان كان » لأن هذا هو المسلك اللغوى الصحيح .

وبناء على ذلك .. فإن ربط النحاة بين العنصر واللغة يجب أن ينفك ، كى ينفك أيضاً ما ترتب عليه من إيقاف الاستشهاد وتفضيل الأعراب والطعن على المحدثين ، لبسود مبدأ آخر فى نظرتنا الآن للغة هو ما عبر عنه الجاحظ « بمعرفة موضع الجيد من كان وفى أى زمان كان » .

٦ - استقراء اللغة بين الوصف المنظم والتحكم

ينبغى بيان الأمور الآتية :

(أ) مهمة الاستقراء فى المنهج الوصفى .

(ب) التزام الاستقراء خطة منظمة غير مرتجلة .

(ج) الرأى فى استقراء النحاة ونتائجه .

هناك فرق بين موقفين ، موقف الدارس وموقف المدرس ، أو موقف الباحث والمعلم ، فحيث تنتهى مهمة الأول منهما تبدأ مهمة الأخير ، إذ يقوم الأول باستقراء محايد للغة ، ويسلك لذلك طريق الملاحظة والفرض والاستنتاج ، ويتناول الأخير النتائج التى توصل إليها الأول ، ليقوم بتعليمها وتوجيه السلوك اللغوى تبعاً لها .

واللغة أمام الأول جهاز متطور يتابعه بالدراسة ، والقواعد للثاني فاذج تراعى فى التطبيق ، الأول واقعى بصف ما أمامه فقط ، والثانى مثالى يخضع الأمثلة للمعايير . وعلى ذلك ، فإنه ينبغي للباحث أن يقف وراء اللغة ولا يتعدها فلا يفرض النتائج على الاستعمال ، ولا يتخذ من القواعد حدوداً يفرضها على الناطقين فى عصره وبعد عصره ، ليحكم على ما وافقها بالصواب وعلى ما خالفها بالخطأ .

وهو مطالب بموقف الحياء الكامل من اللغة ، فيصف ما أمامه كما هو ، بصرف النظر عما يكون فيه من إطالة أو اختصار ، وصعوبة أو يسر ، وليس من عمله أن يختصر ما هو مفصل ، أو يبسر ما هو معقد ، وليس من عمله أيضاً أن يحكم على النطق بصفات شائنة كالوصف « بالندرة أو الشذوذ أو القلة » لأن عمله الأساسى أن يذكر ما أمامه فقط ، فإن كانت الظاهرة موضوع الدراسة عامة قرر ذلك ، وإذا تفرد عنها بعض النماذج ذكرها أيضاً دون حكم عليها بالصفات السابقة ، فإن فعل ذلك فقد تجاوز مهمته .

ومن واجبه أن يأخذ فى اعتباره أيضاً أن اللغة تتطور فى مفرداتها وصيغها وتأليف كلامها تبعاً لحاجة الناس واستعمالهم لها ، ومهمته إذن أن يتابع هذا التطور ولا يغفله ، فلا يقصر دراسته على مرحلة دون أخرى ، بافتراض أن نتائج الأولى تصدق على الأخرى ، لأن ذلك يؤدى الى التحكم ، ويؤدى بمهمة الاستقراء نفسه ، إذ يفتقد أساسه الهام وهو المادة اللغوية المثلة لتطور المرحلة موضوع الدرس ، ويؤدى ذلك إلى النظر فى هذه المادة الجديدة فى ظل نتائج سبق التوصل إليها من قبل ، وهذا مسلك معطل للبحث ، ولا يتفق مع تطور اللغة !!

* يقول فيرث : المبدأ الأساسى فى محاولة التعقيد لأية لغة هو أن نتجنب أى تقسيمات مسبقة *a priori classification* ، وأن نأخذ فى الاعتبار المميزات اللغوية الموجودة بالفعل فقط ^(١) .

تلك بصورة عامة مهمة مستقرى اللغة ، ملخصها : أن يقف وراء الاستعمال ولا يتجاوزها ، وأن يصف ما أمامه ولا يتدخل فيه ، وأن يتابع التطور ولا يصادره . ومن الضرورى للاستقراء أن يلتزم خطة منظمة دقيقة ، ضماناً لأدائه دوره بطريقة صحيحة ، ومنعاً من اضطراب النتائج التى يتوصل إليها عن طريقه ، ويتحقق

ذلك بتحديد الألفاظ التي يكثر دورانها حوله ، فتحدد بطريقة حاسمة أو تقريبية . ويسود مفهومها بين الدارسين ، فمثلاً في النحو العربي تتردد ألفاظ (القياس المطرد - الغالب - الشائع - النادر - الشاذ - السماع - الخ) ومن المفيد قطعاً أن يكون عرف النحاة عن معناها محدداً ومتفقاً عليه ، فلا يترك ما تطلق عليه عرضة للارتجال والاجتهاد الشخصي ، كما ينبغي أيضاً عدم التدخل في توجيه المادة المستقراء وجهة تخدم الرأي أو النتيجة المطلوبة ، وذلك باختراع النصوص أو تغييرها ، فإن ذلك في حقيقته يمثل استقراء لما رآه الباحث لا لما يجب عليه أن يستقرئه .

ويقوم الاستقراء الناقص على النظر في بعض مفردات الظاهرة موضع الدرس لتعميم الحكم بعد ذلك ، وينبغي إذن للباحث في اللغة التأكد من مسلك النصوص في مظانها المبصرة قبل ذكر النتيجة ، على أن يؤخذ في الاعتبار أن ما توصل إليه قابل للتعديل أو الرفض .

فلضمان الاستقراء المنظم ينبغي إذن التحديد العرفي لمصطلحاته ، وإبعاد العامل الشخصي عنه ، والتثبت من مسلك النصوص قبل ذكر النتائج .

فما هو الرأي في استقراء النحاة للغة في عصر الاستشهاد وما ترتب عليه من النتائج !!

نبادر ابتداءً بالتنويه بما بذله النحاة العرب - رحمهم الله - من جهد عظيم في استقراء اللغة ، وتأكيد أن القواعد التي توصلوا إليها في مجملها صحيحة دون ريب ، ولا يفض منها محاولة الاستدراك عليها بما يفيدها من جهة وما يفيدنا الآن من جهة أخرى ، فهم أصحاب سبق وبداية ، وللسابق الفضل ، وصاحب البداية عرضة لمجانبة التوفيق الكامل .

فأول ما يستدرك على استقراء النحاة هو تعطيل مهمته ، إذ وقفوا به عند وقت مقيد ، وتركوا العربية تتطور بعد هذا العصر دون دراسة ، وترتب على ذلك أن اتجه البحث إلى الدراسة نفسها !! وهذا مسلك غير مرفق ، وينبغي إعادة النظر فيه في وقتنا الحاضر ، ليعود الاستقراء وسيلة صحيحة لمناجاة مراحل تطور اللغة حتى الوقت الحاضر .

أما قواعد النحو التي بنيت على الاستقراء في عصر الاستشهاد ، فإنه يجب التحقيق بما بنى منها على استقراء مرتجل ، وبالتحديد ما وصف « بالشذوذ أو الندرة

أو السماع أو ما افترض بمقتضى القياس دون سماع ، وأيضاً تعديل القواعد التى قصرت معرفة النحاة بهم عن النتائج الصحيحة فيها ، وذلك فى ضوء ما تبصر لنا الآن - مما لم يتحقق لهم - من مصادر اللغة والأدب - ثم ما نص الأقدمون أنفسهم على قصور الاستقراء فيه ، فاستدركه البعض الآخر .

بذلك يعود للاستقراء دوره المفيد ، ولبعض مسائل النحو وجهها الصحيح .

٧ - حاجة بعض شواهد النحو إلى المراجعة والتحقيق

الأصل افتراض أن شواهد النحو عموماً صحيحة وموثقة ، ومع هذا الفرض المتحرز لا يمكن إغفال ما داخله الضعف منها مما استقرت مظاهره فى الفصل الثانى عن « الشواهد المجهولة النسبة ، أو المتعددة الوجوه ، أو المصنوعة أو المحرفة ، أو التى أسى فهمها » - وبيان رأى فى ذلك كله يكون بالآتى :

أ - موقف الباحث فى اللغة بين الاستعمال والقواعد .

ب - الرأى فيما داخله الضعف من شواهد النحو .

إن موقف الباحث فى اللغة هو وصف ما أمامه لمعرفة كيفية الاستعمال والنظام الذى تسلكه اللغة ، والوصول من ذلك إلى ملاحظات تنطبق تماماً على سلوك الناطقين فى استعمال اللغة المدروسة ، والذى يوجه الاستعمال ويرعاه هو العرف الاجتماعى واللغوى الذى يخضع له الناطقون فى نظام الاستعمال أصواتاً ومعانى وصيغاً وتراكيب ، فليس من حق الباحث أن يتدخل فى توجيه ما لا دخل له فيه من المادة اللغوية - بالوضع أو التغيير - لتحقيق له ما يريد منها ، فإن فعل ذلك ، فقد وصف ما أراد هو لا ما نطقه أصحاب اللغة ، وليس من حقه إذن أن يدعى أن النتائج التى توصل إليها تمثل السلوك اللغوى العام للناطقين ، لأنها لم تكن كذلك فى حقيقة الأمر ، وهى نتائج محكوم عليها بالتجمد والضمور ، حيث تفتقد حرارة الاستعمال وحيويته !!

فנקطة البدء للباحث فى استعمال اللغة وغايته الوصول إلى النتائج التى تصف هذا الاستعمال نفسه ، أما البدء بالأفكار ، ثم محاولة تسويقها بنصوص موضوعة أو معروفة فهو عكس المهمة الدارس ، وعزل للقواعد عن الاستعمال ، فتبقى مجهوداً ذهنياً عليه أثر الصنعة ، لكنه لا يفيد الدارسين ، ولا ينطبق على مسلك اللغة

وبناء على ذلك ، فإن الشواهد النحوية التى داخلها الضعف بسبب القواعد تستحق جهداً يعيد إليها وجهها الصحيح فى الاستعمال ، ليعرف بذلك مدى أحقية الاحتجاج بها على قواعد النحو ومسانله التى هى نتائج جهد النحاة عن استعمال اللغة فى عصر الاستشهاد ، والطريقة التى تتبع فى هذه الشواهد المدخولة - فى فهمى - لها مظهران :

أولهما : الشواهد المشكوك فى نسبتها - سواء أكانت مجهولة النسبة أصلاً أم متعددة النسبة - وهذه تجمع من كتب المسائل والشواهد ، ثم تحقق نسبة ما يقبل منها التحقيق ، ويتوقف فيما لا يستطيع الوصول إلى نسبته القاطعة ، حتى يتبين وجه الحق فيه ، وترتب على ذلك بالضرورة تعديل النظرة للمسائل والآراء التى بنيت عليها.

هذه النظرة أكثر تسامحاً من نظرة النحاة الأقدمين أنفسهم إليها ، كقول ابن الأثير « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله » ، وكالمبدأ النحوى المشهور « الشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال » فإن فى هذين المبدأين رفضاً حاسماً لهذه الشواهد ، أما ما ندعو إليه فهو تبين حقيقة الاستعمال فيها ، بإثبات ما يستحق الإثبات ، والتوقف فيما لم يثبت له حق الاحتجاج .

ثانيهما : الشواهد المشكوك فى متنها وذلك كالشواهد المتعددة الوجوه أو المصنوعة أو المحرفة أو التى أسىء فهمها - وهذه تحتاج لجهد من نوع آخر ، حيث تجمع أولاً من كتب الشواهد والمسائل : ثم يقوم مع ذلك جهد آخر : بجمع آراء الأقدمين عنها ، وعرضها على مصادر اللغة والأدب الموثقة ، لمعرفة الصحيح من الزائف ، والموثق من المغير ، فيبقى الصحيح الموثق ، وينفى الزائف من الدارسة ، ويعاد النظر فيما داخله التغيير ، ليعود له وجهه الصحيح ، وترتب على ذلك بالضرورة تعديل النظرة للمسائل النحوية والآراء التى بنيت على هذه الشواهد .

هذه الطريقة تعود بالموضوع كله إلى طريقته الصحيحة : بمراعاة الاستعمال قبل القواعد ، وتؤدى إلى خدمة الشواهد والقواعد جميعاً .

استخلاص نظرة المحدثين للاستشهاد باللغة

من هذا العرض السابق لوجهة نظر المحدثين فى أمسى نظرة الأقدمين عن الاستشهاد والاحتجاج - بناقشتها وبيان الرأى فيها - تتلخص نظرة المحدثين فيما يلى:

أولاً : إن الرىط بين التوقيف الإلهى واللغة فكرة غير موفقة ، فاللغة من نشاط الإنسان لتحقيق وجوده الاجتماعى ، وليس من حق أحد إذن أن يدعى لنفسه أو لغيره حقاً إلهياً أو بشرياً فيها ، وليس من حق عصر من العصور أن يستأثر بهذه الميزة المدعاة ، ليستشهد بلغته دون غيره ، لأن الاعتبار الحقيقى هو العرف الاجتماعى واللغوى لمن يستعمل اللغة فى كل بيئة وفى كل عصر .

ثانياً : ينبغى للباحث فى اللغة أن ينظر إليها فى ذاتها ومن أجل ذاتها ، على أن يؤخذ فى الاعتبار الظروف الاجتماعية المحيطة بها فقط ، ولا يسمح لعوامل أخرى لا علاقة لها باللغة أن تتدخل فى نظره لمادة الدراسة أو الدراسة نفسها ، والعامل الدينى الذى انصرف النحاة العرب بسببه عن نصوص القرآن والسنة - عامل دخيل لا علاقة له بدراسة اللغة ، فهى نصوص موقفة كأن من المنهج حقاً الاستشهاد بها ، وهى أهل لتصحيح النظرة اللغوية الآن إليها : لتسهيل نشر المصحح فى عصرها .

ثالثاً : إن اللغة تتطور ، وكل مرحلة من مراحل تطورها جديدة بالدرس حتى عصرنا الحاضر ، ومن غير المفيد قصر اللغة الصحيحة الموثقة على عصر دون آخر ، مما يترتب عليه قصر الدراسة على هذا العصر وحده والانصراف عن غيره من العصور اللاحقة ، فإن ذلك - كما قال فندريس - فرض غيالى لا قيمة له ، إذ يجب أن نسلم بالتغيير ولا نستسلم للبكاء على العصر الذهبى فإنه لا وجود له ، فتقييد عصر الاستشهاد لدى النحاة العرب ، وما اعتبره علماء اللغتين اللاتينية والإغريقية الكلاسيكيون من مثل أعلى فيهما وصلنا إليه ، ثم أخذنا بعد ذلك فى الانحدار والفساد لا يتفق مع الفهم اللغوى الحديث ، ولا يتوافق مع تطور اللغة .

رابعاً : المستوى الصوابى للناطق باللغة يقاس بالعرف الاجتماعى لها بين فصحا ولهجات ، ومدى تشيله للبيئة التى تستعمل اللغة فيها ، وعلى الباحث أيضاً

أن يأخذ ذلك الاعتبار فى الدراسة ، فلا يخلط بين مستوى ومستوى آخر ، وبين بيئة وبيئة أخرى ، وإلا أدى ذلك إلى اضطراب الدراسة وعدم توحيدها ، واللغويون المحدثون يراعون هذا الاعتبار جيداً فى تحديد البيئة بدراسة لغة أشخاص يمثلونها ، للوصول من ذلك إلى معرفة نظام لغة البيئة المحددة دون غيرها ، فالخلط بين بيئات متعددة أو قبائل مختلفة - كما فعل النحاة العرب - يفقد سلامة المنهج والدراسة جميعاً .

خامساً : يرفض علماء اللغة المحدثون الربط بين « اللغة والعنصر » باعتبار اللغة سلوكاً اجتماعياً يكتسب ويتعلم بالمران والدربة ، تماماً مثل كل العادات والتقاليد الاجتماعية الأخرى ، وعلى ذلك لا يصح - كما يقول دى سوسير - الربط بين البحث فى اللغة وخصائص الأجناس ، فلكل منهما نظامه الخاص به ، والتفريق بين من يعيشون فى مجتمع لغوى واحد على أساس العنصر المفضل لتفريق مرفوض هو وما بنى عليه من تقييد العصر ، إذ ينبغى متابعة اللغة بالدراسة خضوعاً لمبدأ آخر عبر عنه الجاحظ بقوله « معرفة موضع الجيد من كان وفى أى زمان كان » .

سادساً : الباحث فى اللغة يعتمد على الاستقراء الناقص ، وهو مطالب بأن يقف وراء الاستعمال لوصفه دون تدخل فيه ، مع قصر نتائج هذا الوصف على ما استقرأ فعلاً دون غيره ، ومع التزام خطة منظمة فى ذلك دون ارتجال أو توجيه لمادة الدراسة ، والآراء التى تتنافى مع مهمة من يستقرئ اللغة مرفوضة ، ومن ذلك مثلاً اعتبار قواعد النحاة من عصر الاحتجاج صالحة لكل زمان ومكان ، كما أن النتائج التى يتوصل إليها بطريقة مرتجلة أو مدعاة مشكوك فى قيمتها ، وببقى هذا الشك قائماً حتى يتأكد بالنسبة لها القبول أو الرفض .

سابعاً : استعمال اللغة بين الناطقين هو الوسيلة للوصول للقواعد عن طريق الملاحظة والوصف ، والذى يحدد هذا الاستعمال ويحرسه هو العرف الاجتماعى واللغوى للناطقين أنفسهم ، وليس من مهمة الباحث أن يستبق الأمر ويعكس خطة المنهج ، فيظهر للاستعمال فى ضوء القواعد ، مما يترتب عليه التدخل فى النصوص باستعمال غير الموثق منها أو صنعها أو تغييرها ، وكل الشواهد والآراء التى تأتى عن هذا الطريق مشكوك فيها ، حتى يثبت ما يؤيد قبولها أو رفضها .

مصادر البحث الواردة فى الهامش

أولاً : المصادر العربية المطبوعة

- ١ - أثر العلم فى المجتمع تأليف : برتراند رسل
ترجمة : دكتور تمام حسان
- ٢ - أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم لأبى عبد الله محمد بن أحمد المقدسى
طبع ليدن سنة ١٩٠٩ م
- ٣ - الإحكام فى أصول الأحكام لأبى محمد على بن حزم الظاهرى
مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٣٤٥ م
- ٤ - أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى
تحقيق طه الزين وعبد المنعم خفاجى
- ٥ - الأدب العربى وتاريخه تأليف : محمود مصطفى
طبع الحلبي - القاهرة سنة ١٩٣٧ م
- ٦ - أدب الكتاب محمد بن يحيى الصولى
المطبعة السلفية - بغداد سنة ١٣٤١ هـ
- ٧ - الأشباه والنظائر فى النحو جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
طبع حيدر أباد سنة ١٣١٦ هـ
- ٨ - أصوات اللغة دكتور عبد الرحمن أيوب
مطبعة دار التأليف - القاهرة سنة ١٩٦٣ م
- ٩ - أصول النحو العربى د. محمد عيد
- ١٠ - الأغانى عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٢ م
لأبى الفرج على بن الحسين بن محمد الأصفهانى
تصحیح الشيخ أحمد الشنيطى - دون تاريخ

- ١١ - الاقتراح فى علم أصول النحو
جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
طبع دهلى - الهند سنة ١٣١٢ هـ
- ١٢ - أمالى الزجاجى
لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى
تحقيق : عبد السلام هارون
طبع القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ
- ١٣ - أمالى المرتضى
على بن الحسين العلوى (المرتضى)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
دار إحياء الكتب العربية - القاهرة
سنة ١٩٥٤ م
- ١٤ - الإمتاع والمؤانسة
لأبى حيان التوحيدى
تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين
طبع القاهرة سنة ١٩٣٩ م
- ١٥ - إنباء الرواة على أنباء النحاة
على بن يوسف القفطى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع دار الكتب - القاهرة سنة ١٩٥٠ م
- ١٦ - الإتصاف فى مسائل الخلاف
عبد الرحمن بن محمد الأنبارى
تحقيق : محمد محبى الدين عبد الحميد
مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٩٥٥ م
- ١٧ - بغية الرعاة فى طبقات اللغويين
والنحاة
جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
طبع الحلبي - القاهرة سنة ١٩٦٥ م
- ١٨ - بلوغ الأرب فى معرفة أحوال
العرب
محمود شكرى الألوسى
طبع القاهرة سنة ١٩٢٥ م

لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ

تحقيق : عبد السلام هارون

طبع القاهرة سنة ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م

٢٠ - تاريخ اللغات السامية

إسرائيل ولفنسون

طبع القاهرة سنة ١٩٢٩ م

٢١ - تراث فارس

جماعة من المستشرقين

تحقيق : محمد كفافى

طبع القاهرة سنة ١٩٥٩ م

٢٢ - تفسير الرازى (مفاتيح الغيب)

فخر الدين محمد بن عمر الرازى

دار الطباعة - القاهرة سنة ١٢٨٩ هـ

٢٣ - تقييد العلم

لأبى بكر أحمد بن على (الخطيب البغدادى)

تحقيق : يوسف المش

طبع دمشق سنة ١٩٤٩ م

٢٤ - جامع بيان العلم وفضله

يوسف بن عبد البر النمرى القرطبى

إدارة الطباعة المنيرية - (دون تاريخ)

٢٥ - جمهرة أشعار العرب

لأبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى

طبع الرحمانية - القاهرة سنة ١٩٢٦ م

٢٦ - حدود النحر

لأبى الحسن الرمانى

فون كرير

٢٧ - الحضارة الإسلامية

ترجمة : الدكتور مصطفى بدر

طبع القاهرة سنة ١٩٤٧ م

٢٨ - حلية الأولياء

أحمد بن عبد الله الأصبهاني

مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ

لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ

تحقيق : عبد السلام هارون

طبع الحلبي - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٤٥ م

٣. - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب عبد القادر البغدادى

المطبعة السلفية - القاهرة سنة ١٢٤٨ -

١٢٤٩ هـ

لأبى الفتح عثمان بن جنى

٣١ - الخصائص

تحقيق : محمد على النجار

طبع دار الكتب - القاهرة سنة ١٩٥٢ م

لأبى محمد القاسم بن على الحريرى

٣٢ - ذرة الغواص فى أوهام الخواص

طبع بغداد (عن ليبزج سنة ١٨٧١ م)

لأبى العلاء المعرى

٣٣ - رسالة الغفران

تحقيق : الدكتورة عائشة عبد الرحمن

دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦٢ م

لأبى الحسن على بن محمد الأشمونى

٣٤ - شرح الأشمونى

طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة

سنة ١٩٤٧ م

لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى

٣٥ - شرح ما يقع فيه التصحيف

تحقيق : عبد العزيز أحمد

والتحريف

طبع الحلبي - القاهرة سنة ١٩٦٣ م

٣٦ - شرح المقامات الحريرية

لأبى العباس أحمد بن عبد المؤمن (الشرشى)

طبع بولاق - القاهرة سنة ١٣٨٤ هـ

لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة

٣٧ - الشعر والشعراء

تحقيق : أحمد شاكر

دار إحياء الكتب العربية - القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ

٢٨ - الداجي في فقه اللغة

لأبي الحسن أحمد بن فارس
مطبعة المؤيد - القاهرة سنة ١٩١٠ م

٢٩ - صحيح مسلم بشرح النووي

يعني بن شرف الدين (النووي)

طبع القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ

٤٠ - طبقات فحول الشعراء

محمد بن سلام الجمحي

تحقيق : محمود محمد شاكر

٤١ - طبقات النحويين واللغويين

دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٥٤ م

محمد بن الحسن الزبيدي

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم

طبع القاهرة سنة ١٩٥٤ م

٤٢ - العقد الفريد

لأبي عمر محمد بن عبد ربه

تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين

طبع القاهرة سنة ١٩٤٠ ، ١٩٤٩ م

٤٣ - العمدية في صناعة الشعر ونقده

لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني

طبع القاهرة سنة ١٩٢٥ م

٤٤ - فحولة الشعراء

لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي

تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي وطه الزين

طبع القاهرة سنة ١٩٥٣ م

٤٥ - الفهرست

محمد بن إسحاق النديم

ليبرز سنة ١٨٧٢ م

٤٦ - في اللهجات العربية

إبراهيم أنيس

طبع القاهرة سنة ١٩٥٢ م

٤٧ - كتاب سيبويه

لأبي بشر عمرو الملقب بسيبويه

المطبعة الأميرية - القاهرة ١٣١٦ هـ

- ٤٨ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل
محمد بن عمر الزمخشري
طبع القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ
- ٤٩ - الكفاية فى علم الرواية
لأبى بكر أحمد بن على (الخطيب البغدادى)
طبع حيدر آباد سنة ١٣٥٧ هـ
- ٥٠ - اللآلى المصنوعة فى الأحاديث
الموضوعة
جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر
السيوطى
طبع القاهرة سنة ١٣١٧ هـ
- ٥١ - اللغة
تأليف : ج . فندريس
ترجمة : عبد الحميد الداخلى ومحمد
القصاص
طبع القاهرة سنة ١٩٥٠ م
- ٥٢ - اللغة بين المعيارية والوصفية
دكتور تمام حسان
مطبوعة الرسالة - القاهرة سنة ١٩٥٨ م
- ٥٣ - اللغة والمجتمع
الدكتور محمود السعران
طبع بنغازى سنة ١٩٥٨ م
- ٥٤ - لمع الأدلة فى أصول النحو
عبد الرحمن بن محمد الأبنبارى
تحقيق : سعيد الأفغانى
طبع دمشق سنة ١٩٥٧ م
- ٥٥ - مجالس ثعلب
لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب
تحقيق : عبد السلام هارون
دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٤٨ -
١٩٦٠ م
- ٥٦ - مجالس العلماء
لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى
تحقيق : عبد السلام هارون
الكويت سنة ١٩٦٢ م

لأبى القاسم حسين بن محمد (الراغب
الأصبهاني)

طبع القاهرة سنة ١٢٨٧ هـ

لأبى الطيب عبد الواحد بن على اللغوى
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم

طبع القاهرة سنة ١٩٥٥ م

جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر
السيوطى

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم

طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة
(دون تاريخ)

لأبى إسحاق إبراهيم بن محمد الإصطخرى
تحقيق : دكتور محمد جابر الحينى

مطابع دار القلم - القاهرة سنة ١٩٦١ م

دكتور ناصر الدين الأسد

دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦٢ م

ياقوت الحموى

طبع دار المأمون - القاهرة سنة ١٩٣٨ م

لأبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام
تحقيق : محمد محبى الدين عبد الحميد

مطبعة المدنى - القاهرة (دون تاريخ)

عبد الرحمن بن خلدون

تحقيق : على عبد الواحد وافى

طبع القاهرة سنة ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ م

٥٧ - محاضرات الأدباء

٥٨ - مراتب النحويين

٥٩ - المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها

٦٠ - المسالك والممالك

٦١ - مصادر الشعر الجاهلى

٦٢ - معجم الأدباء

٦٣ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب

٦٤ - مقدمة ابن خلدون

٦٥ - مناهج البحث فى اللغة

تمام حسان

طبع القاهرة سنة ١٩٥٥ م

٦٦ - المنطق الحديث ومناهج البحث

دكتور محمود قاسم

طبع القاهرة سنة ١٩٦٦ م

٦٧ - الموازنة بين شعر أبى تمام والبحتري

لأبى القاسم الحسن بن بشر الأمدى

تحقيق : السيد محمد صقر

دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦١ م

٦٨ - موسيقى الشعر

دكتور إبراهيم أنيس

طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م

٦٩ - الموشع فى مأخذ العلماء على

لأبى عبد الله محمد بن عمران المزيانى

المطبعة السلفية - القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ

الشعراء

٧٠ - النشر فى القراءات العشر

محمد بن محمد الدمشقى (ابن الجزرى)

طبع دمشق سنة ١٣٤٥ هـ

٧١ - نقد النشر

لأبى الفرج قدامة بن جعفر

تحقيق طه حسين وعبد الحميد العبادى

طبع دار الكتب - القاهرة سنة ١٩٣٢ م

٧٢ - النهاية فى غريب الحديث والأثر

لأبى السعادات المبارك بن محمد (ابن الأثير)

طبع القاهرة سنة ١٣١١ هـ

٧٣ - النوادر فى اللغة

لأبى زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى

طبع بيروت سنة ١٨٩٤ م

٧٤ - رفيات الأعيان

لأبى اليمان أحمد بن محمد بن خلكان

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد

مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٩٤٨ م

٧٥ - يتيمة الدهر

لأبى منصور عبد الملك الثعالينى

طبع القاهرة سنة ١٩٣٤ م

- ٧٦ - ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبى حيان محمد بن يوسف بن حيان مخطوط - دار الكتب - ١١.٦ نحو
- ٧٧ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لأبى محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام مخطوط - دار الكتب - ١٨ ش نحو
- ٧٨ - التذيل والتكميل شرح التسهيل لأبى حيان محمد بن يوسف بن حيان ج ١ مخطوط - دار الكتب ٦.١٦ هـ ج ٢ - ج ٦ مصور ٥١٧٣ هـ
- ٧٩ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بدر الدين محمد بن أبى بكر الدمامينى مخطوط - دار الكتب - ١٠.٩ نحو طبع القاهرة سنة ١٩٦٦ م
- ٨٠ - التنبيهات على أغاليط الرواء لأبى القاسم على بن حمزة البصرى مخطوط - دار الكتب - ٤٢٧ لغة طلعت حمزة بن الحسن الأصبهاني مصور - دار الكتب - ٨٩٦ أدب تيمور
- ٨٢ - فرجة الأديب لأبى محمد الحسن بن أحمد الغندجاني مخطوط - دار الكتب - ١٤٥ نحو تيمور
- ٨٣ - كشف المشكل في النحو والتصريف على بن سليمان (حيدرة اليمنى) مخطوط - دار الكتب - ٥٦٢ نحو تيمور
- ٨٤ - ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبى عبد الله محمد بن جعفر التميمي مخطوط - دار الكتب - ٥١٧٥ أدب
- ٨٥ - المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات لأبى الفتح عثمان بن جنى مخطوط - دار الكتب - ٢٥٢ قراءات

ثالثا : المصادر الانجليزية

- (1) Ancient west Arabian
C. Rabin .
London . 1951 .
- (2) Course in General Linguistics
F. De Saussure .
London . 1959 .
- (3) Foundations of Language .
L. L. Gray .
U.S.A. 1960 .
- (4) Language .
L. Bloomfield .
London . 1935 .
- (5) Language . An Introduction to the Study of Speech .
Sapir .
U.S.A. 1921 .
- (6) The Miraculous Birth of Language .
R. A. Wilson .
London . 1949 .
- (7) Papers in Linguistics . 1934 - 1951 .
J. R. Firth .
London . 1964 .

الصفحة	
مقدمة الطبعة الثالثة	(أ - هـ)
محتوى الكتاب	(١ - ٢)
الباب الأول : الرواية والاستشهاد باللغة فى آراء النحاة	(٣ - ١٨٤)
الفصل الأول : النحاة والرواة	(٥ - ٨٢)
المقصود بالنحاة والرواة والأعراب	٧
أهم جوانب النشاط العلمى فى حركة الرواة والأعراب	١٧
موقف النحاة من الرواة والشعراء والأعراب	٢٦
ما قُبِلَ وما لم يُقْبَل من المادة المروية	٣٧
النحاة بين مقتضى القواعد وظاهر الرواية	٥٢
الضوابط السلوكية للرواية وصلتها بالحديث	٦٧
التنافس العلمى وأثره فى النظر للرواية والرواة	٧٧
الفصل الثانى : الاستشهاد والاحتجاج باللغة	(٨٣ - ١٧٦)
فكرة الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل وتطورها العلمى	٨٥
موقف النحاة من مصادر الاستشهاد	٩٩
دراسة اللغة بين تقييد العصر وإطلاق القبيلة	١٢٣
شعراء عصر الاستشهاد بين القدم والتحضر	١٣٨
التفريق فى الاستشهاد بين كلام العرب وكلام الموالى	١٤٤
استقراء الشواهد كما تم فى دراسة النحاة	١٥٠
مدى الاعتماد على الشواهد كما هى فى كتب النحو	١٥٨
تعقيب : حصاد الفصلين السابقين عن الرواية والاستشهاد	(١٧٧ - ١٨٤)

* * *

الباب الثانى : تقويم آراء النحاة عن الرواية والاستشهاد باللغة	(١٨٥ - ٢٦٦)
الفصل الأول : عناصر الأصالة فى دراسة النحاة للغة	(١٨٧ - ٢١٦)

دراسة النحاة للغة بين المنهج الملتزم والاجتهاد العرفي ١٨٩

جهود النحاة في البحث عن نقاء اللغة ٢٠٨

الفصل الثاني : قضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث .. (٢١٧-٢٦٦)

أولا : موقف النحاة من الرواية والرواة من وجهة النظر الحديثة .. (٢١٩-٢٣٨)

آراء النحاة من الرواية والرواة تفصيلا في ضوء علم اللغة الحديث .. ٢٢١

استخلاص وجهة نظر المحدثين في رواية اللغة ٢٣٦

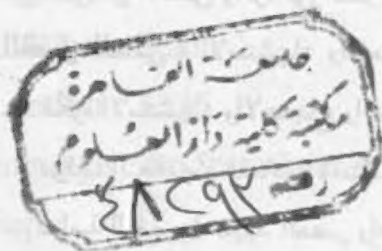
ثانيا : آراء النحاة عن الاستشهاد باللغة في ضوء علم اللغة الحديث ... (٢٣٩-٢٦٦)

تقديم آراء الأقدمين في الاستشهاد باللغة تفصيلا ٢٤١

استخلاص نظرة المحدثين للاستشهاد باللغة ٢٦٤

مراجع البحث ٢٦٧

الفهرس ٢٧٧



كتب المؤلف

- ١ - النحو المصنف مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٨٨ م
- ٢ - الاستشهاد والاحتجاج باللغة عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٨ م
- ٣ - أصول النحو العربى عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٢ م
- ٤ - فى اللغة ودراستها عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٤ م (يعاد طبعه)
- ٥ - الملكة اللسانية فى نظر ابن خلدون عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٩ م
- ٦ - المظاهر الطارئة على الفصحى عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٠ م
- ٧ - المستوى اللغوى للفصحى واللهجات وللنثر والشعر عالم الكتب - القاهرة ١٩٨١ م
- ٨ - الدراسات اللغوية (بالاشتراك) وزارة التربية والتعليم
- ٩ - نحو الألفية برنامج : تأهيل مدرسى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى ١٩٨٥ م (أجزاء) تحت الطبع

88/4036

رقم الإيداع :

ISBN:

977 - 373 - 090 - 5

دار الشوق الأوسط للطباعة

القطار وشركاه

٩ ش اسماعيل الليثى - دار السلام الجديدة

القاهرة

تليفون : ٩٨٦٣٩١